

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رابعي): - إ. إبراهيم مهننا. عبد الله بن مهننا. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية  
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: - ..... ماجستير ..... في تخصص: - ..... أصول الفقه .....  
عنوان الأطروحة: "..... سند الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية دراسة أصولية. مقاربة....."  
.....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-  
بناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ: - ١٧ / ٢ / ١٤٤٠ هـ  
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية  
المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .....

والله الموفق.....

أعضاء اللجنة

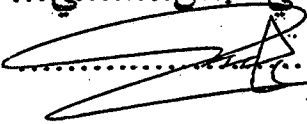
المشرف

الاسم: د. السيد صالح عوض

التوقيع: .....  


المناقش

الاسم: د. علي عباس الحكيمي

التوقيع: .....  


المناقش

الاسم: د. شعبان محمد إسماعيل

التوقيع: .....  


رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: د. عبد الله بن محمد الفطيميل

التوقيع: .....  


يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه وأصوله

شعبة أصول الفقه



٢٠٠١٠١٦

٢٣١٩



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣١٩

## سد الزرائع

لشيخ الإسلام ابن تيمية  
دراسة أصولية مقارنة

### الجزء الأول

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

للطالب / إبراهيم بن مهنا بن عبد الله بن مهنا

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

السيد سالم عوض النجار

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



## ملخص الرسالة

### عنوان الرسالة

#### سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية دراسة أصولية مقارنة

عني هذا البحث ببيان معنى سد الذرائع وحجتيه وأقوال أصحاب المذاهب فيها وبيان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - منها مقارنة بأقوال غيره من العلماء ، وذلك بذكر تعريفها ، والاطلاقات التي أطلقت عليها وعلاقتها بالوسيلة ، والفرق بينها وبين السبب والمقدمة ، وذكر أدلة حجيتها ، وبيان موقف المذاهب منها محررا محل النزاع ، وسبب الخلاف بين العلماء في الأخذ بها وردّها ، ثم بيان موقف شيخ الإسلام منها وبيان قوة تمسكه بها ، مبينا الأساس الذي بنى عليه هذه القاعدة ، ذاكرا أقسامها والفرق بينها وبين الحيلة ، وموقفه عند تعارض ذريعتين مع بعضهما البعض وذلك بذكر مجموعة من نصوصه في ذلك ، وأيضا مقارنة ضابطها عنده وعند العلماء المتقدمين عليه والمتأخرين عنه ، والمحدثين ، ثم بعد ذلك عقدت مقارنة بين سد الذرائع وبعض الأصول المختلف في حجيتها بين العلماء وبعض القواعد الأصولية والفقهية وفقا لضابط شيخ الإسلام ابن تيمية وانتظم ذلك كله في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

فالتمهيد : اشتمل على نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية .

والباب الأول : في بيان معنى سد الذرائع واطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة والسبب ، وعلاقته بالوسيلة ، وحجتيه ، وموقف العلماء منها مبينا محل النزاع ، وسبب الخلاف بينهم ، وذلك في فصلين .

الباب الثاني : في سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية وفيه تمهيد وفصلان .

التمهيد : ذكرت فيه الدافع لأخذ ابن تيمية بهذه القاعدة .

الفصل الأول : في بيان معنى سد الذرائع ، والفرق بينها وبين الحيلة والسبب ، وقوة تمسكه بها ، وأقسامها ، وضابطها ، ومنهج في العمل بالذرائع عند تراحمها .

والفصل الثاني : في الفرق بين ضابط سد الذرائع عند شيخ الإسلام والمتقدمين عليه والمتأخرين عنه ، والمحدثين .

الباب الثالث : فكان في بيان علاقة سد الذرائع مع بعض الأصول المختلف فيها ، وبعض القواعد الأصولية والفقهية وفقا لضابط شيخ الإسلام ابن تيمية ، وذلك في فصلين

الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

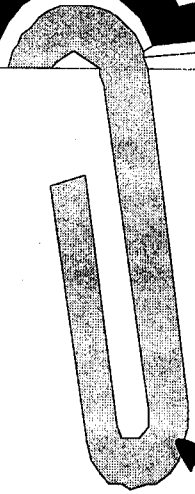
الطالب

د. محمد العقلا

أ.د السيد سالم عوض

إبراهيم مونا المونا





الحمد لله  
على ما فرغنا



## بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١) .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢) .

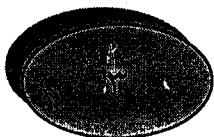
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣) (٤) .

(١) - سورة آل عمران الآية (١٠٢) .

(٢) - سورة النساء الآية (١) .

(٣) - سورة الأحزاب الآيتان (٧٠-٧١) .

(٤) - هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعلم أصحابه أن يجعلوها بين يدي كلامهم ؛ في أمور دينهم ، سواء كانت خطبة نكاح أو جمعة ، أو غير ذلك . كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - الذي أخرجه أصحاب السنن الأربعة . أخرجه أبو داود في كتاب : ( النكاح ) باب " ما جاء في خطبة النكاح " . انظر : سنن أبو داود مج ١ / ج ٢ / ص ٢٤٥ . الحديث رقم ( ٢١١٨ ) . وأخرجه الترمذي في كتاب : ( النكاح ) باب " ما جاء في خطبة النكاح " وقال أبو عيسى : (( حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ =



والصلاة والسلام على من بعثهم الله تعالى معلمين ومبشرين ومنذرين وداعين إلى صراطه المستقيم ، من لدن آدم عليه السلام إلى خير البرية ، سيدنا محمد ﷺ - صفوة الإنسانية ، وخير الخلائق خلقاً وسجية ، ومفسر القرآن بسنته القولية والفعلية ، ومبين الأحكام بجوامع الكلم ، فتحمل في أداء هذه الأمانة وتبليغ تلك الرسالة من المشاق ما لا يقدر عليه من البشر إلا هو حتى لا يترك أمته في حيرة من أمرها ، فأصل لها الأصول ووضع لها الكليات التي لا مطمع لنقض أو تغيير فيها ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به واتبعوا هديه المبين ، وتمسكوا بدينه واعتصموا بحبله المتين ، ودافعوا عن شريعته بكل غال وثمين ، ورفعوا راية الإسلام في المشارق والمغرب قاصدين بذلك رضا رب العالمين ، وعلى تابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين •

أما بعد :

فقد يسر الله لحمل هذا الدين طائفة من هذه الأمة ، ضبطوا أصوله ، ومهدوا قواعده فقاموا بذلك خير قيام ، دون ملل أو كلل ، امتثالاً لقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله - ﷺ - : ((لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِّنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ

= شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعتهما فقال عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

انظر : سنن الترمذي مج ٣ / ص ٤١٣ ، الحديث رقم (١١٠٥) •

وأخرجه النسائي في كتاب : (الجمعة) باب " كيفية الخطبة " •

انظر : سنن النسائي مج ٢ / ج ٣ / ص ١٠٤-١٠٥ • الحديث رقم (١٤٠٤) •

وأخرجه ابن ماجه في كتاب : (النكاح) باب " خطبة النكاح " •

انظر : سنن ابن ماجه مج ١ / ص ٦٠٩ • الحديث رقم (١٨٩٢) •

(١) - سورة التوبة الآية (١٢٢) •

**وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ)) (١)، وقوله - ﷺ - : ((إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ سَنَةٍ مِنْ يَجْدَدٍ لَهَا دِينَهَا)) (٢)، فأثاروا السبيل وأوضحوا الدليل فخرجوا فروع الشريعة على أصولها وبنوا صروحها على أسسها وقواعدها ، متبعين في ذلك المنهج الذي رسمه لهم إمام البشرية وقائدها محمد - صلى الله عليه وسلم - فقيدوا شواردها ، وقربوا بعيدها فيما جمعوا وصنفوا وشرحوا وألقوا فأصبحت فنون العلم دانية القطوف ميسرة المنال حتى وصلت إلينا من عصر إلى عصر وانتشرت في كل قطر ومصر بفضل الله ثم بفضل إخلاصهم وتفانيهم في خدمة العلم .**

وفق الله تعالى أفراد هذه الطائفة الظاهرة في كل فترة دقيقة من تأريخ هذه الأمة ليقوموا بإحياء وتجديد ما اندرس من معالم هذا الدين الحنيف ، وإصلاح ما فسد من الأمور ، دون أن يخافوا في الحق لومة لائم ، وذلك بالدعوة إلى التمسك بهدي الكتاب والسنة ، وبالقضاء على الأفكار المنحرفة الدخيلة على الأمة ، والعودة بها إلى هدى الإسلام .

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : " الاعتصا بالكتاب والسنة " ، باب " قوله لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم " .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر مج ١٣ / ص ٣٠٦ ، الحديث رقم ( ٧٣١١ ) .  
وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : " الإمارة " ، باب " قوله لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم " .

انظر : صحيح مسلم مج ٣ / ص ١٥٢٤ ، الحديث رقم ( ١٠٣٧ ) ، ( ١٩٢١ ) . واللفظ له عن معاوية وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - .

(٢) - أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : " الملاحم " ، باب " ما يذكر في قرن المائة " .

انظر : سنن أبو داود مج ٢ / ج ٤ / ص ١٠٦-١٠٧ ، الحديث رقم ( ٤٢٩١ ) .

وأخرجه الحاكم في مستدركه في كتاب : " الفتن والملاحم " وسكت عنه . انظر : المستدرک على الصحيحين مج ٤

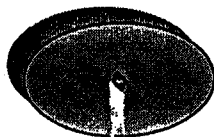
/ ص ٥٦٧-٥٦٨ الحديث رقم ( ٨٥٩٢ ) .

وذكره الهروي في كتابه : " ذم الكلام وأهله " بمثل ما ذكره أبو داود . انظر ذم الكلام وأهله ص ٢٤٦ .

وقال عنه العجلوني بعد أن ذكر الحديث : رجاله ثقة .

انظر : كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما أشتهر من الأحاديث على السنة الناس ج ١ / ص ٢٤٣ .

وقد صححه الألباني ، انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة مج ٢ / ص ١٥٠ ، الحديث رقم ( ٥٩٩ ) .



ومن بين أولئك العلماء شخصيات فذة لم تكتف بأن تكون بحور معرفة منطوية على نفسها ، بل كانت مضرب الأمثال في الصلاح والإصلاح ، واجتهدوا في بيان الأحكام الشرعية ، وبذلوا نفوسهم وأموالهم للجهاد ، فكانوا لهذه الأمة مصاييح هدى بمنزلة الشرايين التي تمد البشرية بالحياة ، ومن بين أولئك الأفاضل الإمام العالم المجتهد المجدد **"شيخ الإسلام ابن تيمية"** الذي كان إماماً في بيان عقيدة السلف الصافية النقية والتمسك بها ، وإماماً في التفسير ، وإماماً في الحديث ، وإماماً في الفقه وأصوله ، فقد ضرب المثل الأعلى للعالم الحق بالاجتهاد على طريقة الأئمة المجتهدين في القرون الأولى ، فلم يتقيد بمذهبه الذي نشأ عليه ؛ بل كان هدفه الوصول إلى الحق أينما كان مؤيداً بالدليل ، ومما يبرز مدى اجتهاده ويوضح قدرة استنباطه ما ذكره في **"قاعدة سد الذرائع والعمل بها"** في كثير من المسائل العقدية والفقهية رداً على أهل الزيغ<sup>(١)</sup> والبدع والفساد ، وعلى كل باحث عن حيلة لارتكاب الحرام يجعله في صورة الحلال ، لهذا وغيره فهو إمام بارز مستقل في تفكيره واجتهاده ، وله آراؤه المستقلة ، ومنهجه الفريد في تطبيق الفروع على الأصول ، ومسلكه الواضح في العرض والاستدلال ، وأسلوبه البديع الرائع واستحضاره الأدلة الدامغة في ذلك ، فأحببت أن يكون لي شرف الصلة بعلمه من خلال **"قاعدة سد الذرائع"** التي أفاض كما تقدم - في الحديث عنها فعزمت على التقدم للحصول على درجة الماجستير ببحث هذا الموضوع لما له من أهمية تبين فيما بعد ، وإني أتوجه إلى الله الكريم أن يمن عليّ بالإعانة والتسديد فهو وحده الميسر والمعين .

## ثانياً : سبب اختيار الموضوع ♦

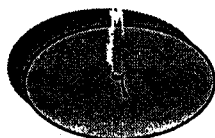
=====

١- إن موضوع **سد الذرائع** حيويّ متجدد محتاج إليه في كل عصر ، وخاصة في هذا العصر ، الذي استجد فيه كثير من الوقائع التي لم ينص عليها بدليل من الكتاب والسنة ، مع محاولات الكثيرين للالتفاف حول الأحكام والنصوص الشرعية بدعوى الحداثة ومتطلبات العصر .

(١) - الزيغ هو : الميل ، يقال زاغ عن الطريق يزيغ : إذا عدل عنه - أي عدل عن الحق - .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير مج ٢ / ص ٣٢٤ ، ولسان العرب مادة " زيغ " باب الغين ،

فصل الزاي ، مج ٨ / ص ٤٣٢ .



٢- إن هذا الموضوع متعلق بشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو مدرسة بعلمه وفكره .

٣- تحرير قول شيخ الإسلام في " **قاعدة سد الذرائع** " لأنه قد أولاها أهمية كبرى ، ويتبين ذلك في كثرة فتاواه ؛ بل إنه قد تحدث عن هذه القاعدة حديثاً مستقلاً في كتابه المطبوع مع الفتاوى الكبرى " **إقامة الدليل على بطلان التجليل** " .

٤- أن المفتين وخاصة في هذه البلاد يكثرون في فتاواهم من الاستدلال ب**قاعدة سد الذرائع** ، ويعتمدون على فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - كثيراً .

٥- قد رأيت البعض قد كتب في بعض الموضوعات الأصولية عند شيخ الإسلام ابن تيمية <sup>(١)</sup> - رحمه الله - مما شجعتني على الكتابة في قاعدة سد الذرائع فسميتها " **سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية دراسة أصولية مقارنة** " .

٦- جدة هذا الموضوع ، حيث لم أر من كتب في هذا الموضوع عند شيخ الإسلام ابن تيمية .

فهذه الأسباب مجتمعة دفعتني لاختيار هذا الموضوع وبيان موقف شيخ الإسلام منه .

---

(١) - رسالة مقدمة لجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير للطالب حامد جابر السلمي حول " الاستصلاح عند شيخ

الإسلام ابن تيمية ضوابطه وتطبيقاته " ،

و كذلك رسالة مسجلة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لنيل درجة الدكتوراه لمحمد سنان سيف حول " الخلاف في

القواعد الأصولية المتعلقة بدلالة الألفاظ من حيث الشمول وعدمه وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية منها "

و كذلك رسالة مسجلة في جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير لناصر عبد الله الميمان حول " القواعد والضوابط

الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيمية .



## ثالثاً : الدراسات السابقة في قاعدة سد الذرائع •

لقد تناول البعض الكتابة في هذا الموضوع من قبل فكتب : **محمد هشام البرهاني** رسالته في مرحلة الماجستير في كلية دار العلوم جامعة القاهرة بعنوان "**سد الذرائع في الشريعة الإسلامية**" وكذلك ما قام به : **الهادي بن الحسين شبيلي** في بحثه في مرحلة الماجستير المقدم إلى جامعة أم القرى بعنوان "**سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية**" وكذلك ما قام به : **صالح بن سعود آل علي** في بحثه التكميلي في مرحلة الماجستير في المعهد العلمي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بعنوان "**الذرائع والحيل في الشريعة الإسلامية**" فقد تناولوا الموضوع بشكل عام وكان حديثهم عن شيخ الإسلام ابن تيمية حديثاً عاماً كغيره من سائر العلماء دون تحليل أو تمحيص لما ذكروه في ذلك .

كذلك ما قام به فضيلة الشيخ الدكتور **صالح بن عبد العزيز آل منصور** في كتابه "**أصول الفقه وابن تيمية**" ، وفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - في كتابه "**ابن تيمية حياته ، وعصره ، آراؤه ، وفقهه**" فقد تناولوا سد الذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية ضمناً وبشكل مقتضب ، وعذرهما في ذلك أنهما كتبا في الأصول التي سار عليها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الاستنباط ، ولم يكن كلامهما خاصاً بسد الذرائع فاقضى ذلك عدم بيان الموضوع بياناً شافياً نظراً لطبيعة بحثيهما .

## رابعاً : خطة البحث •

ينقسم البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

## أما المقدمة فكانت في :-

٢- سبب اختيار الموضوع .

٣- الدراسات السابقة .

٤- خطة البحث .

٥- منهج البحث .

**وأما التمهيد فهو في :-**

=====

**ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - شملت  
الآتي :-**

أولاً : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته .

ثانياً : مولده ، ونشأته .

ثالثاً : شيوخه .

رابعاً : تلاميذه .

خامساً : محنّه وسجنه .

سادساً : مؤلفاته .

سابعاً : وفاته .

**وأما الباب الأول فهو في :-**

**(( بيان سد الذرائع وإطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة  
والسبب وعلاقته بالوسيلة وحجّيته ))**

ويتظم فصلين :-





## **الفصل الأول : " بيان معنى سد الذرائع وإطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة والسبب وعلاقته بالوسيلة "**

وينتظم أربعة مباحث :-

### **المبحث الأول : تحريف سد الذريعة لغة واصطلاحاً .**

وينتظم أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف سد الذريعة لغة .

**المطلب الثاني :** تعريف سد الذريعة اصطلاحاً .

١- على أساس أنها مركب إضافي .

٢- على أساس أنها لقب .

**المطلب الثالث :** العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف

الاصطلاحي .

**المطلب الرابع :** مناقشة التعاريف الاصطلاحية والخروج

بالتعريف الراجح وشرح محترزاته .

### **المبحث الثاني : سد الذرائع والدليل والأصل والقاعدة .**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** الدليل وإطلاقه على سد الذرائع .

**المطلب الثاني :** الأصل وإطلاقه على سد الذرائع .

**المطلب الثالث :** القاعدة وإطلاقها على سد الذرائع .

### **المبحث الثالث : الفرق بين الذريعة والسبب والمقدمة .**



وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** الفرق بين الذريعة والسبب .

**المطلب الثاني :** الفرق بين الذريعة والمقدمة .

**المبحث الرابع : العلاقة بين سد الذريعة والوسيلة .**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف الوسائل لغة .

**المطلب الثاني :** تعريف الوسائل اصطلاحاً .

**المطلب الثالث :** علاقة سد الذرائع بالوسائل .

**الفصل الثاني : حجية سد الذرائع ومذاهب العلماء فيه .**

وينتظم ثمانية مباحث :

**المبحث الأول : في بيان حجية سد الذرائع .**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** في الأدلة على حجية سد الذرائع من الكتاب .

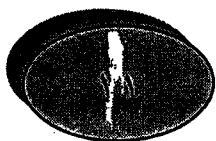
**المطلب الثاني :** في الأدلة على حجية سد الذرائع من السنة .

**المطلب الثالث :** في الأدلة على حجية سد الذرائع من عمل الصحابة .

**المبحث الثاني : في بيان المذهب المالكي من قاعدة  
سد الذرائع .**

وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** في ذكر أقوال بعض علماء الأصول من المالكية وأقسامها .



**المطلب الثاني :** في تطبيقات من الفقه المالكي على

إعمالهم قاعدة سد الذرائع .

**المبحث الثالث : في بيان المذهب الحنبلي من قاعدة  
سد الذرائع .**

وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** في أقوال علماء الأصول من الحنابلة .

**المطلب الثاني :** في تطبيقات من الفقه الحنبلي على إعمالهم  
قاعدة سد الذرائع .

**المبحث الرابع : في بيان المذهب الحنفي من قاعدة  
سد الذرائع .**

وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** موقف الحنفية من سد الذرائع .

**المطلب الثاني :** تطبيقات من الفقه الحنفي على

الأخذ بقاعدة سد الذرائع .

**المبحث الخامس : في بيان المذهب الشافعي من قاعدة  
سد الذرائع .**

وينتظم ثلاث مطالب :

**المطلب الأول :** في موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع .

**المطلب الثاني :** رأي بعض العلماء في موقف الإمام الشافعي من  
قاعدة سد الذرائع .



**المطلب الثالث :** تطبيقات من الفقه الشافعي على إعمالهم قاعدة

سد الذرائع •

**المبحث السادس : في بيان المذهب الظاهري من "قاعدة سد الذرائع" •**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** في اعتراضات ابن حزم على أدلة القائلين

بقاعدة سد الذرائع ومناقشة اعتراضاته •

**المطلب الثاني :** في الأدلة التي استدل بها ابن حزم على

بطلان قاعدة سد الذرائع ومناقشتها •

**المطلب الثالث :** الرأي الراجح في موقف ابن حزم من قاعدة

سد الذرائع •

**المبحث السابع : تحرير محل النزاع بين أصحاب المذاهب في الأخذ بسد الذرائع ورده •**

وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** تحرير محل النزاع بين العلماء في الأخذ بقاعدة

سد الذرائع وردها •

**المطلب الثاني :** سبب الخلاف بين العلماء في الأخذ بقاعدة

سد الذرائع وردها •

**المبحث الثامن : أثر القول بسد الذرائع من حيث الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء •**



وينتظم مطلبين :

**المطلب الأول :** اتفاق الفقهاء في الحكم واختلافهم في أصل مأخذهم بقاعدة سد الذرائع .

**المطلب الثاني :** أثر اختلاف الفقهاء في أخذهم بقاعدة سد الذرائع في الفروع الفقهية .

**وأما الباب الثاني فهو في :-**

**سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية .**

وينتظم تمهيد وفصلين :

**التمهيد : يذكر فيه الدافع لأخذ ابن تيمية**

**بهذه القاعدة .**

**الفصل الأول : تعريف سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، والفرق بينها وبين السبب والحيلة ؛ وتمسكه بالعمل بها ، وأقسامها وعلاقتها بالمقاصد ، والأساس الذي بنى عليه القاعدة ؛ ومنهجه عند تراحم الذرائع وتعارضها وضابطها .**

وينتظم تسعة مباحث :

**المبحث الأول : تعريف سد الذرائع وأركانها عند شيخ الإسلام .**

**المبحث الثاني : الفرق بين الذريعة والسبب عند شيخ الإسلام .**



## **المبحث الثالث : الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام •**

وينتظم سبعة مطالب :

- المطلب الأول :** تعريف الحيلة لغة واصطلاحاً •
- المطلب الثاني :** أركان الحيل عند شيخ الإسلام •
- المطلب الثالث :** أنواع الحيل عند شيخ الإسلام •
- المطلب الرابع :** أقسام الحيل عند شيخ الإسلام •
- المطلب الخامس :** أسباب الحيل عند شيخ الإسلام •
- المطلب السادس :** أدلة تحريم الحيل عند شيخ الإسلام •
- المطلب السابع :** الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام •

## **المبحث الرابع : تمسك شيخ الإسلام بالعمل بقاعدة**

### **سد الذرائع •**

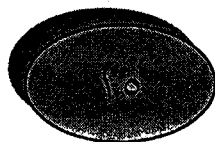
## **المبحث الخامس : أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام •**

وينتظم مطلبين :

- المطلب الأول :** أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام •
- المطلب الثاني :** مناقشة بعض الباحثين في ذكرهم لتقسيم شيخ الإسلام للذرائع •

## **المبحث السادس : الأساس الذي بنى عليه شيخ الإسلام**

**قاعدة " سد الذرائع " •**



## **المبحث السابع : علاقة مقاصد الشريعة بسد الذرائع عند شيخ الإسلام •**

وينتظم مطلبين:

**المطلب الأول :** تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً •

**المطلب الثاني :** علاقة المقاصد بسد الذرائع عند شيخ الإسلام

## **المبحث الثامن : منهج شيخ الإسلام عند تراحم الذرائع وتعارضها مع بعض •**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف التراحم لغة واصطلاحاً •

**المطلب الثاني :** منهج شيخ الإسلام عند تراحم الذرائع •

**المطلب الثالث :** بعض التطبيقات الفقهية من فتاواه عند

تراحم الذرائع •

## **المبحث التاسع : ضابط سد الذرائع عند شيخ الإسلام •**

**الفصل الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند شيخ  
الإسلام ابن تيمية والمتقدمين عليه؛  
والمؤخرين عنه ؛ والمحدثين •**

وينتظم ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن  
تيمية والمتقدمين عليه (القرافي) •**



## **المبحث الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية والمتأخرين عنه •**

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن القيم وشيخه ابن تيمية •

**المطلب الثاني :** الفرق بين ضابط سد الذرائع عند المقري وشيخ الإسلام ابن تيمية •

**المطلب الثالث :** الفرق بين ضابط سد الذرائع عند الشاطبي وشيخ الإسلام ابن تيمية •

## **المبحث الثالث : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية والمحدثين •**

**وأما الباب الثالث فهو في :-**

**علاقة سد الذرائع مع المصلحة ، والاجتهاد ، والعرف ، والاحتياط ، والضرورة ، وبعض القواعد الفقهية والأصولية وفقا لضابطها عند شيخ الإسلام ابن تيمية •**

وينتظم فصلين :

**الفصل الأول :** علاقة سد الذرائع بالمصلحة ، والاجتهاد والعرف ، والضرورة والاحتياط •

وينتظم خمسة مباحث :

**المبحث الأول :** علاقة سد الذرائع بالمصلحة •





وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف المصلحة لغة واصطلاحاً .

**المطلب الثاني :** موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المصلحة .

**المطلب الثالث :** بيان علاقة سد الذرائع بالمصلحة .

**المبحث الثاني : علاقة سد الذرائع بالاجتهاد** ♦

وينتظم خمسة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف الاجتهاد لغة واصطلاحاً ♦

**المطلب الثاني :** حكم الاجتهاد وأدلة جوازه ♦

**المطلب الثالث :** شروط الاجتهاد ♦

**المطلب الرابع :** معنى الاجتهاد ♦

**المطلب الخامس :** علاقة الاجتهاد بقاعدة " سد الذرائع "

**المبحث الثالث : علاقة " سد الذرائع " بالعرف والعادة** ♦

وينتظم خمسة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف العرف والعادة لغة واصطلاحاً .

**المطلب الثاني :** أدلة حجية العرف ♦

**المطلب الثالث :** أقسام العرف ♦

**المطلب الرابع :** شروط العرف ♦

**المطلب الخامس :** علاقة قاعدة " سد الذرائع " بالعرف .



## المبحث الرابع : علاقة سد الذرائع بالضرورة ♦

وينتظم أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف الضرورة لغة واصطلاحاً ♦

**المطلب الثاني :** أدلة مراعاة الشريعة للضرورة ♦

**المطلب الثالث :** ضوابط الضرورة ♦

**المطلب الرابع :** علاقة الضرورة بقاعدة " سد الذرائع " ♦

## المبحث الخامس : علاقة سد الذرائع بالاحتياط ♦

وينتظم خمسة مطالب :

**المطلب الأول :** تعريف الاحتياط لغة واصطلاحاً ،

**المطلب الثاني :** أدلة مشروعية الاحتياط ♦

**المطلب الثالث :** حكم الاحتياط وأقسامه ♦

**المطلب الرابع :** شروط العمل بالاحتياط ♦

**المطلب الخامس :** علاقة الاحتياط بقاعدة " سد الذرائع " ♦

## الفصل الثاني : علاقة سد الذرائع ببعض القواعد الفقهية والأصولية ♦

وينتظم خمسة مباحث :

**المبحث الأول :** علاقة قاعدة "سد الذرائع" بقاعدة

"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" ♦



وينتظم أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** معنى القاعدة ♦

**المطلب الثاني :** أدلة القاعدة ♦

**المطلب الثالث :** أمثلة للقاعدة ♦

**المطلب الرابع :** علاقة قاعدة " سد الذرائع " بهذه القاعدة ♦

**المبحث الثاني : علاقة قاعدة "سد الذرائع" بقاعدة من  
استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه  
♦"**

وينتظم أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** الإطلاقات التي أطلقها العلماء على هذه

القاعدة ♦

**المطلب الثاني :** مكانة ومعنى هذه القاعدة ♦

**المطلب الثالث :** أمثلة للقاعدة وتطبيقها ♦

**المطلب الرابع :** علاقة قاعدة "سد الذرائع" بهذه القاعدة ♦

**المبحث الثالث : علاقة قاعدة "سد الذرائع" بقاعدة " إن  
الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار  
التحريم "♦**

وينتظم أربعة مطالب :

**المطلب الأول :** معنى هذه القاعدة ♦

**المطلب الثاني :** أدلة حجية القاعدة ♦



**المطلب الثالث :** أمثلة للقاعدة وتطبيقها ♦

**المطلب الرابع :** علاقة قاعدة "سد الذرائع" بهذه القاعدة ♦

**المبحث الرابع : علاقة سد الذرائع بقاعدة "الأصل في الأبطاع التحريم"**

وينتظم خمسة مطالب :

**المطلب الأول :** معنى هذه القاعدة ♦

**المطلب الثاني :** وجه استثنائها من قاعدة "إن الأصل في

المنافع الإباحة وفي المضار التحريم " ♦

**المطلب الثالث :** أدلة حجية القاعدة ♦

**المطلب الرابع :** أمثلة للقاعدة وتطبيقها ♦

**المطلب الخامس :** علاقة قاعدة "سد الذرائع" بهذه القاعدة ♦

**المبحث الخامس : علاقة سد الذرائع بقاعدة "ما لا يتم**

**الواجب إلا به فهو واجب** ♦

وينتظم ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** معنى هذه القاعدة ♦

**المطلب الثاني :** أمثلة للقاعدة وتطبيقها ♦

**المطلب الثالث :** علاقة قاعدة "سد الذرائع" بهذه القاعدة ♦

**أما الخاتمة فهي في النتائج التي توصلت إليها في هذا  
المبحث ♦**



## خامساً : منهجي في البحث •

=====

لقد كانت كتابتي في هذا الموضوع ضمن منهج معين التزمت به قدر الإمكان وهذا المنهج يتلخص فيما يأتي :-

١- جمع المادة العلمية بكل تتبع ودقة ما استطعت إليه سبيلاً • وذلك من المصادر التي أثبتتها في هوامش البحث •

٢- نقل آراء أهل العلم من الأصوليين والفقهاء في كل جزئية من جزئيات هذا الموضوع متوخياً الأمانة في النقل ، والدقة في نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وتوثيق ذلك من كتبهم ، وإذا نقلت النص باللفظ جعلته بين قوسين ثم أعزوه لقائله ، وإذا تصرفت فيه سواء أكان نقلاً بالمعنى ؛ أو تلخيصاً أعزوه لقائله •

٣- عند عرض مذاهب العلماء في الأخذ بالذرائع راعيت في ترتيب المذاهب قوة التمسك بالقاعدة •

٤- إذا أطلقت كلمة " شيخ الإسلام " فالمقصود ابن تيمية •

٥- إن صدرت الكلام بكلمة " قلت " أو " الذي يظهر لي " أو " بالتأمل " أو " بالنظر " فهو من كلامي •

٦- عند النقل من كتاب " بيان الدليل على بطلان التحليل " أحياناً أنقل من الكتاب المطبوع في الفتاوى الكبرى ، وأحياناً أخرى أنقل من الكتاب المطبوع طبعة مستقاة بتحقيق الدكتور فيحان المطيري ، وذلك بحسب ما أراه من تصحيح للعبارة ، وذلك لوجود الأخطاء المطبعية أو السقط في النسختين •

٧- عزو الآيات القرآنية التي وردت في البحث إلى سورها ذاكراً اسم السورة ، ورقم الآية •

٨- تخريج الأحاديث من مصادرها الموثوقة ، وأكتفي بتخريج الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما ، وإذا لم يكن في أحدهما خرجته من الكتب التي ورد فيها ، مبيناً درجة الأحاديث التي تكلم فيها ، معتمداً على الكتب التي عنيت بتخريج الأحاديث وبيان درجتها •



٩- ترجمة الأعلام الذين يرد ذكرهم في البحث ترجمة موجزة أبين فيها :  
اسم العلم ، ونسبه ، وسنة ولادته ، وأهم صفاته ، وبعض مؤلفاته ،  
وسنة وفاته ، ما عدا المشهورين من الصحابة ، وأصحاب المذاهب  
الأربعة ، وابن حزم ، وذلك لشهرتهم .

١٠- في فهرس المصادر والمراجع الكتاب الذي يكون له عنوانان وضعت  
كل عنوان في مكانه حسب الترتيب الهجائي لأول حرف فيه مع  
الإشارة بأن هذا الكتاب له عنوان آخر بوضع علامة ( = ) ، أما  
المصدر أو المرجع الذي صُدِّرَ عنوانه بكلمة ( كتاب ) فأهملتها .  
مثال : كتاب المبسوط فهنا أهملت كلمة كتاب ، ووضعت المبسوط  
في حرف الميم ، وهكذا .

١١- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في البحث إما من كتب غريب  
الحديث أو معاجم اللغة .

١٢- تعريف المصطلحات التي ترد في البحث .

١٣- تعريف الفرق والمذاهب التي ترد في البحث .

١٤- تعريف بالأماكن والبلدان التي ذكرت في البحث .

١٥- وضع فهرس في آخر البحث تساعد القارئ على الإطلاع على  
محتوياته بأسرع وقت ممكن وهي :-

أ- فهرس للآيات القرآنية مرتبة حسب السور في المصحف .

ب- فهرس للأحاديث النبوية حسب ترتيب الحروف الهجائية

ج- فهرس الآثار .

د - فهرس للأعلام مرتب ترتيباً هجائياً ، وحسب الشهرة ، والكنى ،  
وقد أسقطت "ابن" ، "أبو" ، "أم" ، "ال" من الاعتبار ،  
والرقم ما بين القوسين يشير إلى الصفحة التي ورد فيها الاسم  
وترجمت له فيها .

هـ - فهرس للفرق والمذاهب الواردة في البحث .

و - فهرس للمصطلحات والحدود .

ز- فهرس الكلمات الغريبة والمشروحة .

ح- فهرس الأماكن والبلدان التي ذكرت في البحث .

ط- فهرس المصادر والمراجع .

ق- فهرس مفصل لموضوعات البحث .

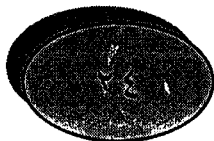
وأخيراً فإني أحمد الله عز وجل الذي منّ عليّ بإتمام هذا البحث ، وقد بذلت جهدي فيه ليخرج بهذه الصورة المتواضعة فما كان من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريتان وإن أريد إلا الإصلاح ما استطعت إليه وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، ويأبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه وسنة رسوله - ﷺ - ، وعذري فيما فيه من خطأ أني بذلت الجهد فيه ولا أزعم فيه الكمال .

قال ابن القيم - رحمه الله - مقدماً لكتابه روضة المحبين : (( والمرغوب إلى من يقف على هذا الكتاب أن يعذر صاحبه فما عسى أن يبلغ خاطره المكدود ، وسعيه المجهود مع بضاعته المزجاة وها هو قد نصب نفسه هدفاً لسهام الراشقين وغرضاً لأسنة الطاعنين فلقارته غنمه ، وعلى مؤلفه غرمه ، وهذه بضاعته تعرض عليك ، وموليته تهدى إليك ، فإن صادفت كفوّاً كريماً لها لن تعدم إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان ، وإن صادفت غيره فالله تعالى المستعان وعليه التكلان ، وقد رضى من مهرها بدعوة خالصة إن وافقت قبولاً واستحساناً ، وبرد جميل إن كان حظها احتقاراً واستهجاناً ، والمنصف يهب خطأ المخطئ لإصابته ، وسيئاته لحسناته ، فهذه سنة الله في عباده جزاءً وثواباً ، ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً ، وعمله كله صواباً ، وهل ذلك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ، ونطقه وحى يوحى )) .<sup>(١)</sup>

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى جامعة أم القرى والقائمين عليها ممثلة بقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، على ما تقدمه من خدمة للعلم وطلابه ، وعلى جهودها في تخريج الأفواج من طلاب العلم تنويراً وبناءاً للمجتمع ، ثبت الله أقدامها ، ورفع أعلامها ، وجعلها طوداً شامخاً للعلم لا تزعزعه رياح الجهل والتغريب .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر فضيلة شيعي وأستاذي ، الأستاذ الدكتور السيد صالح عوض الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا البحث ، فقد عانى في سبيل إصلاحه ، وتنظيمه ، وتقويمه متاعب جمة بدءاً بمخطوطه وانتهاءً بمراجعته وتصحيحه ؛ مما تطلب منه أن يراجع كل فقرة ، وكل كلمة ،

(١) - انظر روضة المحبين ص ١٤ .



فقد استفدت منه كثيراً من ثاقب نظره الأصولي ، وسعة اطلاعه ، مما كان له أكبر  
الأثر في تذليل كثير من الصعوبات التي واجهتني ، وقد منحني من علمه ووقته ما  
أرجو من الله أن يجزل به مثوبته ويعلي في الجنة درجته .



## **التمهيد**

**نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية**

**وتشتمل على ما يلي:-**

- أولاً : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ♦**
- ثانياً : مولده ، ونشأته ♦**
- ثالثاً : شيوخه ♦**
- رابعاً : تلاميذه ♦**
- خامساً : محنه وسجنه ♦**
- سادساً : مؤلفاته ♦**
- سابعاً : وفاته ♦**

## التمهيد

### نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية •

=====

يرجع سبب الإيجاز في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى اهتمام علماء المسلمين بترجمته منذ ظهوره ونبوغه في العلم حتى وقتنا الحاضر ، بل إن شهرته زادت في العصور الأخيرة ؛ فكتب فيه مؤلفات مستقلة ، وبحوث ، ومقالات ، وندوات وغيرها •

لذلك لا يسع الباحث ؛ أو الكاتب بعد ذلك أن يأتي بجديد عنه ، فلذلك سأكتفي بذكر ترجمة مختصرة له تكفي القارئ بإعطائه صورة عامة عن شيخ الإسلام ، ومن أراد المزيد فليرجع إلى الكتب المتخصصة في ذلك •<sup>(١)</sup>

(١) - قد قام كل من : الدكتور / عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، والدكتور / ناصر عبد الله الميمان ، بجمع أسماء المؤلفات والكتب والبحوث والدراسات والندوات والمقالات التي تناولت حياة شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالتيهما وهما الآن مطبوعتان :-

١ - شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه • للدكتور / عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي مج ١ / ص ٢٢٥ - ٢٧٠ •

٢ - القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية • للدكتور / ناصر عبد الله الميمان فقد قام بعمل يلوغرافيا تراجم شيخ الإسلام المستقلة والضمنية وحصرها في ٨٩ ترجمة • من ص ٢٥ - ٤٣ •

## أولاً : اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته<sup>(١)</sup> .

=====

**هو :** شيخ الإسلام ، تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن الشيخ شهاب الدين أبي المحاسن ، عبد الحليم ، ابن الشيخ مجد الدين ، أبي البركات ، عبد السلام بن أبي محمد ، عبد الله بن أبي القاسم ، الخضر بن محمد ابن تيمية<sup>(٢)</sup> ،

(١) - انظر ترجمته في الكتب الآتية :-

- أ- البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير مج ٧ / ج ١٤ / ص ١٤١ .
- ب- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ، لابن عبد الهادي ص ٢ .
- ت- تذكرة الحفاظ ، للذهبي مج ٤ / ص ١٤٩٦ .
- ث- الذيل على طبقات الحنابلة ، ابن رجب مج ٤ / ص ٣٨٧ .
- ج- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي مج ٨ / ص ١٤٢ .
- ح- الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية ، مرعي بن يوسف ص ٥١ .
- خ- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية ، مرعي بن يوسف ص ٢٣ .
- د- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني مج ١ / ص ٦٣ .
- ذ- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ، لألوسي . ص ٥ .
- ر- الحافظ ابن تيمية ، أبو الحسن الندوي ص ٢٧ .
- ز- ابن تيمية حياته ، عصره وآراؤه الفقهية ، أبو زهرة ص ١٧ .
- س- ابن تيمية ، محمد يوسف موسى ص ٦٩ .
- ش- العلماء العزاب ، أبو غدة ص ١٦٤ .
- ص- ابن تيمية بطل الإصلاح الديني ، محمود مهدي الأستانبولي .
- ض- شيخ الإسلام سيرته وأخباره عند المؤرخين ، صلاح الدين المنجد .

ط- شرائع الإسلام في منهج ابن تيمية . الكتاب الأول : ابن تيمية عصره ونشأته . هنري لاوست .

(٢) - اختلف العلماء في علة تسمية الأسرة بابن تيمية ، ف قيل أن جده محمد بن الخضر حج وكانت امرأته حاملاً ، فلما كان بتيماء - وهي بلدة قرب تبوك وهي الآن من مدن المملكة العربية السعودية - رأى جارية حسنة الوجه قد خرجت من نجاء فلما رجع وجد امرأته قد وضعت جارية ، فلما رفعوها إليه قال : يا تيمية يا تيمية ، يعني إنها تشبه الجارية التي رآها في تيماء فسمي بها .

وقيل : إن جده محمداً كانت أمه تسمى تيمية ، وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها .

هذا وقد رجح الدكتور ناصر الميمان القول الثاني .



الحراي<sup>(١)</sup> ، الحنبلي .

## ثانياً : مولده ، ونشأته ♦

=====

**ولد - رحمه الله -** يوم الاثنين في العاشر من ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة النبوية (٦٦١هـ) ، الموافق ثلاث وستين ومائتين وألف ميلادية (١٢٦٣م) .

وكان مولده - رحمه الله - بمدينة حرَّان ، وقد نشأ فيها النشأة الأولى إلى أن بلغ السنة السادسة من عمره ، ثم انتقل أبوه به مع أمه<sup>(٢)</sup> وأخوه<sup>(٣)</sup>

---

= انظر : ( العقود الدرية ص ٢ ، والكواكب الدرية ص ٥٢ ، وجلاء العينين ص ٥ ، ومعجم البلدان مج ٢ / ص ٦٧ ، والقواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة ص ٤٧ ، وأطلس العالم ص ٢٩ ) .

(١) - الحراي : بالفتح والتشديد نسبة إلى حرَّان مدينة بالجزيرة ، وهي مدينة تاريخية شهيرة ، وظلت مركزاً دينياً ، وعلمياً للصائين من قديم ، واشتهرت هذه المدينة ، وامتازت بصفة خاصة بالفلسفة والعلوم اليونانية القديمة وهي من الشرق لمدينة حلب .

يقول . محمود مهدي الاستانبولي : إنها الآن من أعمال أورنة بتركيا .

وبالضم والتخفيف نسبة إلى حرَّان : سكة بأصبهان .

انظر : ( اللباب مج ١ / ص ٣٥٣ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي مج ٢ / ص ٢٣٥ ، ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي مج ١ / ص ٢٤٠ ، والحافظ ابن تيمية ص ٢٧ ، وابن تيمية بطل الإصلاح الديني ص ١٠ ) .

(٢) - هي ست النعم بنت عبد الرحمن بن علي بن عبدوس الحرائية ، عمرت فوق السبعين ، توفيت يوم الأربعاء العشرين من شوال سنة ٧١٦هـ . انظر البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٨١ .

(٣) لشيخ الإسلام ثلاثة من الاخوة اشتهروا بالعلم وبالفضل وهم :-

١- أخوه لأمه : بدر الدين ، أبو القاسم ، محمد بن خالد الحراي ، ولد سنة ٦٥٠هـ تقريباً ، كان عالماً فقيهاً إماماً ، تولى التدريس عن أخيه تقي الدين شيخ الإسلام ، وتوفي سنة ٧١٧هـ .

انظر ترجمته في : ( الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٧٠ ، شذرات الذهب مج ٨ / ص ٨٣ ) .

٢- شقيقه زين الدين ، عبد الرحمن بن عبد الحليم ، ولد سنة ٦٦٣هـ ، كان زاهداً عابداً ، كما كان تاجراً ، حبس نفسه مع أخيه تقي الدين في الإسكندرية ودمشق ليعلمه ، توفي ٧٤٧هـ .

انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٢٣٢ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ٢٦٢ ) .



إلى دمشق<sup>(١)</sup> سنة سبع وستين وستمائة (٦٦٧هـ) عند قدوم التتار إلى الشام .

قال ابن كثير<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( . . وفيها خرج أهل حران منها ، وقدموا الشام ، وكان فيهم شيخنا العلامة أبو العباس أحمد بن تيمية صحبه أبيه وعمره ست سنين ، وأخوه زين الدين عبد الرحمن ، وشرف الدين عبد الله ، وهما أصغر منه ))<sup>(٣)</sup> .

واستقر بهم المقام في دمشق ، فنشأ بها نشأة علمية ، حيث التحق بأحد الكتاتيب فتعلم القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن والحديث ، ودرس الحساب والفقه والعربية ، ثم اقبل على التفسير وأحكم أصول الفقه كل هذا وهو ابن بضع عشرة سنة .<sup>(٤)</sup>

وعندما توفي والده الشيخ شهاب الدين<sup>(٥)</sup> في سلخ<sup>(٦)</sup> ذي الحجة سنة اثنين وثمانين وستمائة (٦٨٢هـ) وكان له حينئذ إحدى وعشرين سنة قام بالتدريس

---

= ٣- شقيقه شرف الدين ، عبد الله بن عبد الحليم ، ولد سنة ٦٦٦هـ ، كان عالماً متبحراً ، وذهب مع أخيه إلى

مصر وناظر خصومه وانتصر عليهم ، توفي سنة ٧٢٧هـ لما كان تقي الدين مسجوناً في القلعة .

انظر ترجمته في : (العقود الدرية ص ٣٦١ ، والذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٨٢ ، شذرات الذهب مج ٨ /

ص ١٣٦ ، وحلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص ٢٩) .

(١) - بكسر أوله ، وفتح ثانيه وهي : البلدة المشهورة قصبة الشام ، وجنة الأرض لما فيها من النضارة وحسن العمارة

، سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها - أي أسرعوا - وهي الآن عاصمة الجمهورية العربية السورية .

انظر : معجم البلدان مج ٢ / ص ٤٦٣ ، وآثار البلاد وأخبار العباد ص ١٨٩ ، وأطلس العالم ص

١٥ .

(٢) - انظر : ترجمته في ترجمة تلاميذ شيخ الإسلام ص ٢٨ .

(٣) - انظر : البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٣ / ص ٢٦٩ .

(٤) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٨٨ ، والعقود الدرية ص ٣ ، والبدية والنهاية مج ٧ / ج ١٤

/ ص ١٤٢ .

(٥) - انظر ترجمته في : ترجمة شيوخ شيخ الإسلام ص ٣٢ .

(٦) - السلخ : بالفتح هو آخر الشهر . انظر تاج العروس مادة (سلخ) مج ٤ / ص ٢٧٧ .



في دار الحديث السكرية<sup>(١)</sup> مكان والده - رحمه الله - في الثاني من محرم سنة ٦٨٣ هـ .<sup>(٢)</sup>

وقد نشأ - رحمه الله - في تصوّن تام ، وعفاف ، وتعبّد ، واقتصاد في الملبس والمأكّل ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره ، ويناظر ويفهم الكبار ، يأتي بما يتحرّر منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة ؛ بل أقل وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت .<sup>(٣)</sup>

### ثالثاً : شيوخه •

=====

كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - محباً للعلم ولا غرابة في ذلك فقد نشأ من صغره في حجور العلماء ؛ وفي أسرة محبة للعلم أباً عن أب ؛ فأبوه كان علماً مبرزاً في علوم الشريعة لاسيما في التفسير ؛ والحديث وقد أسندت إليه دار الحديث فهذا مما هيا له حبس نفسه في سبيل تحصيل العلم فدرس وتعلم على يد عدد كبير من علماء عصره ومشايخه ؛ وقد عد تلميذه ابن عبد الهادي<sup>(٤)</sup> أن شيوخ شيخه - ابن تيمية - أكثر من مائتي شيخ<sup>(٥)</sup> .

وقد حصل هذه الكثرة عن طريق والده الذي يقصده المحدثون والمفسرون وهو شيخ مدرسة الحديث بدمشق •

(١) - دار الحديث السكرية : كانت بالقصاعين داخل باب الجاية بدمشق ، وبعد تولي شيخ الإسلام التدريس فيها رأي أنها صغيرة ، وضيقة حرجة ؛ فحرص على توسعتها ، فانتدب لذلك رجلاً يقال له محمد بن عبد الكريم التدمري وهو من أعيان التجار ، ومن المحبين لشيخ الإسلام فآتم بناءها سنة ٦٨٥ هـ بعد أن اعترض أحد نظار الوقف •

انظر : مناداة الأطلال ص ٤٥ - ٤٦ بتصرف

(٢) - انظر : العقود الدرية ص ٥ ، وذيل طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٨٨ •

(٣) - انظر : العقود الدرية ص ٤ •

(٤) - انظر ترجمته في : تراجم تلاميذ شيخ الإسلام ص ٣٦ •

(٥) - انظر : العقود الدرية ص ٤ •



١- ابن الصيرفي (٥٨٣-٦٧٨ هـ) •

هو : شيخ الحنابلة الإمام العالم ، جمال الدين ، أبو زكريا ، يحيى بن أبي منصور بن رافع الحراني ، سمع منه شيخ الإسلام في شوال سنة (٦٦٨ هـ) وروى بسنده من كتاب صفوة النفاق ودم المنافقين للفريابي حديثا في أحاديث الأربعين .<sup>(١)</sup>

٢- ابن أبي عمر (٥٩٧-٦٨٢ هـ) •

هو : شمس الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن القدوة الزاهد أبي عمر ، محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة ، تفقه على عمه الشيخ موفق الدين بن قدامة وشرح كتابه المقنع في عشر مجلدات ، وأخذ الأصول عن الآمدي ، روى عنه خلق كثير منهم شيخ الإسلام ابن تيمية .<sup>(٢)</sup>

٣- والده : عبد الحليم بن عبد السلام (٦٢٧-٦٨٢ هـ) •<sup>(٣)</sup>

هو : شهاب الدين ، عبد الحليم بن مجد الدين ، عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية ، سمع منه ولداه شيخ الإسلام أبو العباس ، وأبو محمد الفقه والأصول .<sup>(٤)</sup>

٤- ابن البخاري (٥٧٥-٦٩٠ هـ) •

(١) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٢٩٧ ، ومجموع الفتاوى مج ١٨ / ص ٨٥ .

(٢) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٣٠٤ ، وشذرات الذهب مج ٧ / ص ٦٥٧ .

(٣) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٣٨٨ ، شذرات الذهب مج ٧ / ص ٦٥٦ ، والبداية والنهاية

مج ٧ / ج ١٣ / ص ٣٢٠ .

(٤) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٣٨٨ .



هو : فخر الدين ، أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي ، الفقيه المحدث المعمر أخذ العلم عنه عدد كثير منهم شيخ الإسلام ابن تيمية .

قال شيخ الإسلام <sup>(١)</sup> : يفسر صدره إذا أدخلت ابن البخاري بيني وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

#### ٥- ابن عبد القوي ( ٦٠٣-٦٩٩ هـ ) .

هو : شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي ، الفقيه المحدث النحوي ، من مصنفاته في الفقه " القصيدة الطويلة الدالية " ، وكتاب " مجمع البحرين " لم يتمه ، وكتاب " الفروق " وعمل طبقات للأصحاب ، قرأ عليه شيخ الإسلام العربية . <sup>(٢)</sup>

#### ٦- محمد بن إسماعيل ( ٦٣٣-٧٠٤ هـ ) .

هو : محمد بن إسماعيل بن أبي سعد بن علي بن المنصور الشيباني ، الآمدي كان عالماً فاضلاً أديباً ذا معرفة بالحديث والتاريخ والسير والنحو واللغة ، سمع منه شيخ الإسلام الحديث . <sup>(٣)</sup>

### رابعاً : تلاميذه .

=====

عُرف شيخ الإسلام - ابن تيمية - رحمه الله - بكثرة تلاميذه والمستفدين منه ، كما عُرف سابقاً بكثرة شيوخه الذين استفاد منهم ، فلقد بدأ شيخ الإسلام بالتدريس والإفادة والإفتاء وعمره دون العشرين إلى أن توفي إلى رحمة الله ، واستمر في هذا المجال أكثر من نصف قرن فكثر أصحابه وتلاميذه كثرة يصعب عدّها وإحصاؤها فله أصحاب وتلاميذ في دمشق ، وله أصحاب وتلاميذ في مصر

(١) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٣٢٥ ، شذرات الذهب مج ٧ / ص ٧٢٣ .

(٢) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٤٢ ، العقود الدرية ص ٣ .

(٣) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٤ / ص ٣٥٢ .





، فقد كان - رحمه الله - يحضر دروسه مئات من طلبة العلم من أفاضل عصره ، فكانت شخصية شيخ الإسلام شخصية عبقرية جذابة مشغولة بالعمل الإسلامي .

وكانت صحبة شيخ الإسلام بأقرانه ومعاصريه قد أحدثت تغيرات في حياتهم العلمية والعملية فتحرك أصحابه وتلاميذه لخدمة العلم من بعده فحملوا الدعوة السلفية الراشدة من بعده بجميع معالمها المباركة ودافعوا عنها حتى وصلت للعصر الحاضر .

يقول . محمد كرد علي <sup>(١)</sup> : (( لو عمت دعوة ابن تيمية ، ولدعوته ما يماثلها في المذاهب الإسلامية ، ولكنها كانت عنده حارة وعند غيره فاترة ، لسلم هذا الدين من تخريف المخرفين على الدهر ، ولما سمعنا أحداً في الديار الإسلامية يدعو لغير الله ، ولا ضريحاً تشد إليه الرحال بما يخالف الشرع ، ولا يعتقد بالكرامات على ما ينكره دين أتى للتوحيد ، لا للشرك ، ولسلامة العقول لا للخيال )) <sup>(٢)</sup> .

فلا غرو أن يتجمع حوله حشد كبير من تلاميذه والمعجبين به .

وقد تميز من بين هؤلاء تلاميذ اعتبروا حقاً خليفة لشيخهم وساروا على نهجه مثل ابن القيم - رحمه الله - مدون علم شيخه ، والذهبي ، وابن كثير ، وابن عبد الهادي وغيرهم كثير - رحمهم الله أجمعين - هذا بالنسبة للتلاميذ الذين أخذوا العلم منه مشافهة و عاصروه ، ولكن من نظر في تاريخ العلماء الذين أتوا من بعد عصر ابن تيمية حتى يومنا هذا نجدهم قد تأثروا وتعلموا وشربوا من العلوم الكثيرة التي تركها شيخ الإسلام سواء في العقيدة ؛ أو التفسير ؛ أو الحديث ؛ أو الفقه ؛ أو الأصول .

(١) - هو : محمد فريد بن عبد الرزاق بن محمد كرد علي ، من أعلام الأدب العربي الحديث ، رئيس الجمع العلمي

العربي بدمشق كان يتقن اللغات التركية والفرنسية ، وأنشأ عدداً من الصحف والمجلات ، من مصنفاته " خطط الشام

" ، " غرائب الغرب " ، " القلم والحديث " ، " كنوز الأجداد " وغيرها كثير إلى جانب مئات المقالات ، توفي سنة

١٩٥٣ م .

انظر ترجمته في : ( الأعلام مج ٦ / ص ٢٠٢-٢٠٣ ، وأندلام الكرد ص ١٠٢ ، وموسوعة السياسة مج ٦ / ص

٩٩ ) .

(٢) - انظر : كنوز الأجداد ص ٣٥٠ .



فالحق أن تلاميذ شيخ الإسلام - رحمه الله - كثيرون جداً من عصره حتى يومنا هذا ، ولكني هنا سوف أقتصر على تلاميذ ابن تيمية الذين عاصروه ؛ وتلقوا العلم على يديه ولازموه أكثر الوقت ، ولكثرتهم سأقتصر هنا على الترجمة لأشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه مباشرة وذاع صيتهم بين العلماء وكانوا أئمة عصرهم وخدموا الكتاب والسنة على منهج السلف من الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم أجمعين - وهم مرتبين حسب وفاتهم .

#### ١- **فاطمة بنت عباس ( - ٧١٤ هـ )** \*

**هي :** الشيخة الصالحة العابدة الناسكة ، أم زينب فاطمة بنت عباس بن أبي الفتح بن محمد البغدادية ، كانت من العالمات الفاضلات ، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتفعل من ذلك ما لا يقدر عليه الرجال ، وكانت تحضر مجلس شيخ الإسلام فاستفادت منه ، وكان شيخ الإسلام يثني عليها ويصفها بالفضيلة والعلم ، ويذكر عنها أنها كانت تستحضر كثيراً من المغني أو أكثره ، وأنه كان يستعد لها من كثرة مسائلها وحسن أسئلتها وسرعة فهمها ، وانتفع بها خلق من النساء فهي التي ختمت نساء كثيرات القرآن ، توفيت ليلة عرفة سنة (٧١٤ هـ) .<sup>(١)</sup>

#### ٢- **أبو نجيب ( - ٧٢٣ هـ )** \*

**هو :** شرف الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن الشيخ سعد الدين أبي محمد بن عبد الواحد بن عمر بن نجيب ، صاحب شيخ الإسلام ولازمه ، وكان معه في مواطن كبار صعبة لا يستطيع الإقدام عليها إلا الأبطال اخلص الخواص ، وسجن معه ، وكان من أكبر خدمه وخواص أصحابه ، وأوذي بسببه مرات ، توفي في شهر ذي الحجة سنة ٧٢٣ هـ في وادي بني سالم وهو راجع من الحج ، ودفن بالبقيع بعد أن حمل على الأعناق إلى المدينة المنورة وكان كهلاً .<sup>(٢)</sup>

#### ٣- **محمد بن المنجاء التنوخي ( ٦٧٥ - ٧٢٤ هـ )** \*

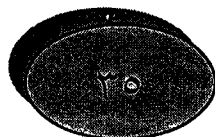
**هو :** شرف الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن المنجاء بن عثمان بن أسعد

(١) - انظر ترجمتها في : ( الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٤٦٧ ، والبداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٧٤

، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ٦٣ ) .

(٢) - انظر ترجمته في : ( العقود الدرية ص ٢٩٣ ، الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٧٤ ، البداية والنهاية

مج ٧ / ج ١٤ / ص ١١٤ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ١١١ ) .



التنوشي ، الدمشقي ، كان من خواص شيخ الإسلام وملازميه حضراً  
وسفراً مشهود له بالديانة والتقوى توفي سنة ٧٢٤ هـ ، ودفن بسفح  
قاسيون .<sup>(١)</sup>

#### ٤- الم ————— زبي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ) —————

هو : الإمام الحافظ جمال الدين ، أبو الحجاج ، يوسف بن الزكي عبد  
الرحمن بن يوسف بن علي المزني ، أحد الأئمة المبرزين في علوم الحديث  
، والمبرزين من أصحاب شيخ الإسلام ، وكان معجباً به أشد الإعجاب  
، وتوافق معه طيلة حياته أوزي بسبب نصرته له وسجن فذهب شيخ  
الإسلام وأخرجه من السجن ، له مؤلفات منها : " تهذيب الكمل في  
أسماء الرجال " وهو يعد أعظم كتاب ألف في فنه لم يؤلف مثله ، وأيضا  
كتابه " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " توفي - رحمه الله - يوم السبت  
ثاني عشر من صفر سنة ٧٤٢ هـ .<sup>(٢)</sup>

#### ٥- ابن عبد الهادي (٧٠٤ - ٧٤٤ هـ) —————

هو : شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد  
ابن عبد الهادي بن يوسف بن قدامة الحنبلي ، لازم شيخ الإسلام ابن  
تيمية كثيراً وأخذ عنه واعتنى بالرجال والعلل ، وتصدى للإفادة  
والتدريس فدرس القرآن الكريم ، والحديث ، والفقه ، والأصول ،  
وألف عدة مصنفات منها : " تنقيح المناط في أحاديث التعليق " و  
" الأحكام الكبرى " سبع مجلدات ، و " العقود الدرية في مناقب شيخ  
الإسلام ابن تيمية " ، و " الصارم المنكي في الرد على السبكي "  
وغيرها من المصنفات توفي شاباً سنة ٧٠٤ هـ ، ودفن في سفح  
قاسيون .<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ١١٠ ، والذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص

٣٧٧ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ١٢٦ ) .

(٢) - انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٢٠٣ ، شذرات الذهب مج ٨ / ص ٢٣٦ ،

وطبقات الشافعية الكبرى مج ١٠ / ص ٣٩٥ ) .

(٣) - انظر ترجمته في : ( تذكرة الحفاظ مج ٤ / ص ١٥٠٨ ، وذيل الذهبي عليها ص ٤٩ ، والذيل على طبقات

الحنابلة مج ٢ / ص ٤٣٦ ، والبداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٢٢١ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ٢٤٥ ،

والحافظ ابن تيمية ص ٢٧٥ ) .



## ٦- الذبيبي (٦٧٣- ٧٤٨ هـ) \*

**هو :** شيخ الحفاظ والمحدثين ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الأصل ، ثم الدمشقي الذهبي ، أحد كبار الأئمة النقاد ، مؤرخ الإسلام ، صاحب الاستقراء التام ، نشأ في أسرة عريقة في العلم والدين ، إلا إنه توجه لطلب العلم وله ثمان عشرة سنة ، فطاف البلاد في طلب العلم ، وقد سمع من شيخ الإسلام بعض الأجزاء الحديثية ، وتأثير شيخ الإسلام عليه وعلى أفكاره واضح تمام الوضوح في كثير من مؤلفاته الكثيرة التي منها " سير أعلام النبلاء " و " تاريخ الإسلام " و " تذكرة الحفاظ " و " ميزان الاعتدال " وغيرها ، توفي - رحمه الله - في دمشق ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة ودفن بباب الصغير <sup>(١)</sup> .

## ٧- ابن القيم الجوزية (٦٩١- ٧٥١ هـ) \*

**هو :** الإمام الحافظ ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد الزرعي ، ثم الدمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة ، نشأ في أسرة عريقة في العلم والفضل والصلاح ، وقد لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة شديدة بعد عودته من مصر سنة (٧١٢ هـ) إلى أن مات فأخذ عنه علماً جماً ، وقد أمتحن وأوذى مرات ، وحبس مع شيخ الإسلام في المرة الأخيرة بالقلعة منفرداً عنه ، ولم يفرج عنه إلا بعد موت شيخ الإسلام ، وكان شيخ الإسلام يحبه ويكرمه وينصحه ، ويعتبر ابن القيم - رحمه الله - من المؤلفين الذين ساروا على نهج شيخ الإسلام ، وله تصانيف كثيرة جداً في اللغة ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ، والحديث ، ومن أشهر مصنفات ابن القيم " أعلام الموقعين " و " زاد الميعاد " و " تهذيب السنن " و " بدائع الفوائد " و " الصواعق المرسلة على الجهمية ، والمعطلة " وغيرها <sup>(٢)</sup> . وقد توفي - رحمه الله - ليلة الخميس ثالث عشر

(١) - انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٢٣٦ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ٢٦٥ ) .

(٢) - هذا وقد ذكر فضيلة الدكتور / بكر أبو زيد (٩٦) مؤلفاً وذكر ما طبع منها وما لم يطبع بعد أو ما يعتبر من

المفقودات في كتابه المسمى بالتقريب لفقهِ ابن قيم الجوزية . انظر : التقريب لفقهِ ابن قيم الجوزية مج ١ / ص ١٦٨ ومل



من رجب وقت أذان العشاء سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (٧٥١ هـ -  
( ودفن بمقبرة الباب الصغير .<sup>(١)</sup>

٨- محمد بن مفلح (٧١٠-٧٦٣ هـ) .

هو : القاضي شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن مفلح بن محمد  
المقدسي الحنبلي ، أخذ عن شيخ الإسلام ابن تيمية ونقل عنه كثيراً ،  
وكان يقول له ما أنت ابن مفلح ، بل أنت مفلح ، وكان أخبر الناس  
بمسائله واختياراته حتى أن ابن القيم كان يراجع في ذلك ، له مصنفات  
كثيرة منها : " الفروع " و " الآداب الشرعية الكبرى ، والوسطى ،  
والصغرى " و " أصول الفقه " توفي ليلة الخميس ثاني رجب سنة  
٧٦٣ هـ .<sup>(٢)</sup>

٩- أبو كنز بن كثر (٧٠٠-٧٧٤ هـ) .

هو : عماد الدين ، أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن  
كثير ، الفقيه الشافعي ، صاحب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكانت له  
خصوصية به ومناضلة عنه ، وكان يفتي برأيه في مسألة الطلاق ،  
واشتهر بالضبط والتحرير ، وكان كثير الاستحضار قليل النسيان جيد  
الفهم ، له مصنفات كثيرة منها : " البداية والنهاية " و " التفسير  
الذي لم يؤلف مثله " و " أدلة التنبية " و " جامع المسانيد العشرة " و  
غيرها من المصنفات ، توفي في شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة  
(٧٧٤ هـ) ، ودفن في مقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٢٣٦ ، ذيل تذكرة الحفاظ مج ٥ / ص ٣٤ ، وطبقات

الشافعية الكبرى مج ٩ / ص ١٠٠ ، شذرات الذهب مج ٨ / ص ٢٦٤ ) .

(٢) - انظر ترجمته في : ( تذكرة الحفاظ مج ٤ / ص ١٥٠٨ ، والمقصد الأرشد مج ٢ / ص ٥١٧ ، شذرات

الذهب مج ٨ / ص ٣٤٠ ، جلاء العينين ص ٣٨ ) .

(٣) - انظر ترجمته في : ( ذيل تذكرة الحفاظ ص ٥٧ ، طبقات الشافعية للقاضي ابن شعبة مج ٢ / ج ٣ / ص ٨٥

، طبقات الحفاظ ص ٥٣٣ ، وشذرات الذهب مج ٨ / ص ٣٩٧ ، البدر الطالع مج ١ / ص ١٥٣ ) .



## خامساً : مَحَنُهُ وَسَجْنُهُ ♦

=====

امتحن شيخ الإسلام محنا عديدة ، وما تكاد تنتهي عاصفة إحدى المحن حتى تهب عاصفة محنة جديدة ، " فكان شيخ الإسلام صبوراً محتسباً فقيهاً معذباً ، مجاهداً ، يزج به من محنة إلى محنة وما تكاد تنجلي كربة حتى تبدأ كربة أخرى أشد منها عنفاً وأكثر منها وعورة " (١) ♦

وكان سبب هذه المحن الكثيرة التي ألمت بشيخ الإسلام ابن تيمية فقد الحاقدين ، وحسد الحاسدين من العلماء الذين أشربوا شبه بعض أهل الكلام والتصوف ، أو من طلب للجاه والرئاسة ، مع عجزهم عن بلوغ منزلته ، وما له من مكانة في نفوس الناس ، فأخذ حساده يتصيدون له ما خالف به من آراء سواء أكان ذلك في الأصول أو الفروع ♦

وأيضاً من أسباب - هذه المحن التي مر بها - موقفه من أهل الكلام والتصوف والفلسفة والطوائف المختلفة ، والرد عليهم وبيان أصولهم المنحرفة التي ترجع إليها ومناقضتها لأصول ومنهج السلف - رحمهم الله - وكان هذا من الأشياء الإيجابية التي كان يهدف إليها شيخ الإسلام من تعليم الناس وبيان الحق لهم ♦

## وهذا عرض مختصر للمحن التي مر بها ♦

=====

### ١ - محنته بسبب الحموية سنة ٦٩٨ هـ - ♦

في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٨ هـ وقعت هذه المحنة لشيخ الإسلام في دمشق ، وقع اضطراب شديد بين السلطان ونائبه والأمراء ، فعزموا على الذهاب إلى بلاد التتار والنجاة بأنفسهم ، فاستغل الفقهاء هذه الفوضى فحملوا على عقيدة شيخ الإسلام في الصفات عندما كتب

(١) - انظر : أمة في رجل ص ١٥١ .



جواباً على سؤال وردده في ذلك، من أهل حماة<sup>(١)</sup> فذكر في الجواب مذهب السلف، ورجحه على مذهب المتكلمين، وكان قبل ذلك بقليل أنكر أمر المنجمين، واجتمع بسيف الدين جاجان<sup>(٢)</sup> في ذلك في حال نيابته بدمشق، وقيامه مقام نائب السلطنة، وامثل أمره، وقبل قوله، والتمس منه كثرة الاجتماع به، فحصل بسبب ذلك ضيق لجماعة، مع ما كان عندهم من كراهية للشيخ وتألمهم لظهوره وذكره الحسن فانضاف شيء إلى أشياء، ولم يجدوا مساعاً إلى الكلام فيه لزهده وعدم إقباله على الدنيا، وترك المزاحمة على المناصب، وكثرة علمه، وجودة أجوبته وفتاواه، وما يظهر فيها من غزارة العلم وجودة الفهم فعمدوا إلى الكلام في العقيدة لكونهم يرجحون مذهب المتكلمين في الصفات والقرآن على مذهب السلف ويعتقدونه الصواب، فأخذوا الجواب الذي كتبه، وعملوا عليه أوراقاً في رده، ثم سـعوا السعي الشديد إلى القضاة والفقهاء، واحداً واحداً وأغروا خواطـرهم وحرفوا الكلام، وكذبوا الكذب الفاحش وجعلوه يقول بالتجسيم - حاشاه من ذلك - وأن العوام قد فسدت عقائدهم بذلك ..... وقد وافقهم القاضي الحنفي جلال الدين<sup>(٣)</sup>، ومشى معهم إلى دار الحديث الأشرفية<sup>(٤)</sup>، وطلب حضوره، وأرسل إليه فلم يحضر، وأرسل إليه في الجواب: أن العقائد ليس أمرها إليك لأن السلطان ولاك لتحكم بين الناس، وإن إنكار المنكرات ليس مما يختص به القاضي فلما وصلت إليه هذه الرسالة غضب وأمر بأن ينادى في البلد ببطـلان هذه العقيدة،

(١) - حماة: مدينة كبيرة عظيمة كثيرة الخيرات على نهر العاصي، افتتحها أبو عبيده، عامر ابن الجراح، وبينها وبين

دمشق خمسة أيام للقوافل. (انظر معجم البلدان مج ٢ / ص ٣٠٠).

(٢) - انظر كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ / القسم الثالث، ص ٨٢٤-٨٢٥ و ص ٨٤٧-٨٤٩.

(٣) - هو: أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن أبو شروان، الرازي الأصل، ثم الرومي، القاضي جلال الدين،

ابن القاضي حسام الدين، ولد سنة ٦٥١هـ، تولى قضاء الحنفية بالشام لما تولى أبوه القضاء في مصر، كان محبوباً

من الناس، كثر الصدقة، توفي سنة ٧٤٥هـ.

انظر ترجمته في: (البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ١٢٥، والطبقات السنية في تراجم الحنفية مج ١ / ٣٢٤،

والجواهر المضية في طبقات الحنفية مج ١ / ص ١٥٤، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٦)

(٤) - دار الحديث الأشرفية: بناها السلطان الملك الأشرف، أبو الفتح موسى ابن الملك العادل سنة ٦٢٨هـ،

وفتح سنة ٦٣٠هـ، وتولى ابن الصلاح مشيختها.

انظر: (الدارس في تاريخ المدارس ص ١٩، ومناداة الأطلال ص ٢٤ وما بعدها).



ولكن الأمير سيف الدين جاغان أرسل طائفة إلى المنادي فضرب ومن كان معه ، وأمر الأمير بطلب من سعى في ذلك فاختفوا ، ثم بعد ذلك اجتمع شيخ الإسلام ابن تيمية بالقاضي الشافعي إمام الدين القزويني<sup>(١)</sup> وواعده لقراءة جزئه الذي أجاب فيه وهو المعروف بالحموية فاجتمعوا وقرئت جميع العقيدة وبين مراده من مواضع أشكلت ، ولم يحصل إنكلر عليه من الحاكم ولا ممن حضر المجلس بحيث انفصل عنهم والقاضي يقول : (( كل من تكلم في الشيخ يعزر )) ورجع شيخ الإسلام إلى داره في ملاء كثير من الناس بعد أن نصفه الأمير وتبين له حسن عقيدته .<sup>(٢)</sup>

## ٢- محنته ومناظرته حول العقيدة الواسطية •

بدأت هذه المحنة في يوم الاثنين ٨ من شهر رجب سنة ٧٠٥ هـ حين ورد مرسوم من السلطان في مصر إلى نائب الشام أن يسأل شيخ الإسلام عن عقيدته ، فجمع النائب القضاة والفقهاء وابن تيمية - وهم لا يدرون لماذا جمعوا - فقال النائب هذا المجلس عقد لمساءلتك عن عقيدتك ، فلم يجب شيخ الإسلام بل أرسل من يحضر له عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين ، قبل مجيء التتار إلى الشام ، فأحضرت العقيدة الواسطية ، وقرئت وتناقشوا فيها في ثلاثة مجالس تناقشوا فيها حول عدة قضايا حول الكلام ، والتجسيم ، والاشتراك ، والتواطؤ في الصفات ، وكان شيخ الإسلام المرجع فإذا تكلم لم يستطيعوا رد كلامه وأدلته ، واجتمع الجماعة على الرضى بالعقيدة ، ثم جاء مرسوم السلطان بإعادته إلى منصبه<sup>(٣)</sup> .

## ٣- محنته بسبب فتواه في: (شد الرجال إلى القبور) • هذه

المحنة من أعظم الحن التي مرت على شيخ الإسلام وعلى أتباعه ، فبعد

(١) - هو : إمام الدين ، أبو المعالي ، عمر بن القاضي ، سعد الدين ، أبي القاسم ، عبد الرحمن بن عمر بن أحمد

القزويني ، ولد ٦٥٣ هـ ، تولى رئاسة القضاة بدل من بدر الدين ابن جماعة ، ولما أزم قدوم التتار سافر إلى مصر

سنة ٦٩٩ هـ ، وتوفي بعمره بأربعين سنة .

انظر ترجمته في : ( البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ١٤ ، والطبقات الكبرى للسبكي مج ٨ / ص ٣١٠ ) .

(٢) - انظر : العقود الدرية ص ١٩٨ - ٢٠٢ . بتصرف . وأيضاً انظر هذه المحنة في : البداية والنهاية ، مج ٧ / ج

١٤ / ص ٥ ، وذيل الطبقات على الحنابلة مج ٢ / ص ٣٩٦ .

(٣) - انظر هذه المحنة في : ( العقود الدرية ص ٢٠٣ وما بعدها ، والبداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ٣٨ ،

والذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٣٩٦ )



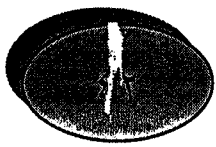


عدة محن دبرها له أعداؤه من الحاقدين عليه والحاسدين ، والصوفية وغيرهم ، لم يجدوا في الحن السابقة والتي أوذي فيها سواء بالحبس أو بالترحال بين مصر والشام وأخرها محنة الحلف بالطلاق والتي حبس فيها خمسة شهور من ٢٢ من شهر رجب سنة ٧٢٠هـ — إلى يوم عاشوراء سنة ٧٢١هـ — ما يأملونه فصاروا يبحثون عن قضية أعظم من ذلك يدخلون من خلالها إلى إيذاء شيخ الإسلام وأتباعه ، فعثروا على فتوى له — منذ سبع عشرة سنة — حول شد الرحال وإعمال المطي إلى قبور الأنبياء والصالحين ، ومنها قبر النبي — صلى الله عليه وسلم — ، وكانت الفتوى تتضمن ذكر القولين الواردين فيها مع الأدلة على كل قول منهما ، ورجح القول بالتحريم . يقول ابن عبد الهادي : (( وكثر الكلام ، والقليل والقال ، بسبب العثور على الجواب المذكور وعظم التشنيع على الشيخ ، وحرف عليه ، ونقل عنه ما لم يقله ، وحصل فتنة طار شررها في الآفاق ، واشتد الأمر ، وخيف على الشيخ من كيد القائمين في هذه القضية بالديار المصرية والشامية ، وكثر الدعاء والتضرع والابتهاال إلى الله تعالى ، وضعف من أصحاب الشيخ من كان عنده قوة ، وجبن منهم من كانت له همة ، أما الشيخ — رحمه الله — فكان ثابت الجأش ، قوي القلب وظهر صدق توكله على الله واعتماده على ربه ، ))<sup>(١)</sup> .

وفي يوم الاثنين ٦ من شعبان سنة ٧٢٦هـ — ، جاء مرسوم السلطان بإقامته في القلعة<sup>(٢)</sup> فأحضر له مركوب وسار إليها ، وأخلت له فيها قاعة حسنة أجري عليها الماء وأقام معه أخوه زين الدين يخدمه بإذن السلطان ، ورسم له بما يقوم بكفائته ، وأوذي جماعة من أصحابه ، واختفى آخرون ، وعزر جماعة ، ونودي عليهم ، ثم أطلقوا ، سوي الإمام ابن قيم الجوزية ، فإنه حبس بالقلعة ،

(١) — انظر : العقود الدرية ص ٣٢٨ .

(٢) — هي : قلعة دمشق ، وتسمى بالأسد البارك ، وهي قلعة حصينة ، وفيها من الآبار ومجار الماء ، ويمر بها نهر بانياس ، فهي عبارة عن مدينة كاملة ولكنها محصنة ، بناها تاج الدولة تنشي سنة ٤٧١هـ ، وفي سنة ٦٩١هـ أكمل بناء قاعاتها ودورها . انظر نزهة الأنام في محاسن الشام للبديري ص ٦٠ ، وخطط الشام مج ٥ / ص ٢٧٦ ، ومنادمة



وسكنت القضية ، وبقي شيخ الإسلام ابن تيمية في السجن حتى توفاه  
الله .<sup>(١)</sup>

## سادساً : مؤلفاته ورسائله •

=====

كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - " قوة فكرية خصبه حيث حل كل  
حركة فكرية دائمة ودائبة ، أدهش الناس بمواهبه فقد توفرت له أدوات البيان  
الرائع ، فكان له لسان مبین ، وقلم محرر وكلاهما بتار يقطع الخصوم ، ويصرع  
المجادلين"<sup>(٢)</sup> ، وكان سريعاً في الكتابة ، وله جلد عليها يقول أخوه عبد الله : "   
وقد من الله عليه - أي شيخ الإسلام - بسرعة الكتابة ، ويكتب من حفظه من  
غير نقل "<sup>(٣)</sup> ، ويقول تلميذه ابن عبد الهادي : " واخبرني غير واحد أنه كتب  
مجلداً لطيفاً في يوم ، وكتب غير مرة أربعين ورقة في جلسة واحدة ، وأحصيت ما  
كتبه ويضه في يوم فكان ثمانين كراريس في مسألة من أشكال المسائل "<sup>(٤)</sup> ، " وكان  
مع ذلك كثير القراءة"<sup>(٥)</sup> فكان يطلع أحياناً على تفسير الآية الواحدة أكثر من مائة  
تفسير "<sup>(٦)</sup> ، " وكان يسأل إذا احتاج إلى الكتب فسأل مرة هل للمدينة كتاب  
يتضمن أخبارها كما صنف في أخبار مكة ؟ "<sup>(٧)</sup> ، وكان يرى أنه لا يجوز لمالك

(١) - انظر : العقود الدرية ص ٣٣٠ ، وذيل طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٤٠١ .

(٢) - انظر : ابن تيمية لأبي زهرة ص ٥١٠ .

(٣) - انظر : العقود الدرية ص ٦٤ .

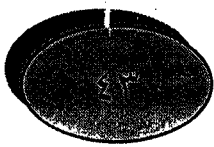
(٤) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٥) - ويدل على كثرة قراءته وإطلاعه كثرة الكتب التي رجع إليه في مؤلفاته إما بالنقل ؛ أو بالإشارة ، هذا ولقد قام  
الدكتور / رزق يوسف الشامي ببحث " عن منهج ابن تيمية ومصادره " وضمنه قائمة بيبليوغرافية عن المصادر  
والمراجع التي رجع إليها شيخ الإسلام ابن تيمية سواء كان بالنقل منها أو بالإشارة إليها .  
انظر : بحث " ابن تيمية مصادره ومنهجه في تحليلها " للدكتور رزق يوسف الشامي ص ١٨٣ - ٢٦٩ . المطبوع

مع مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٣٨ ، الجزآن ( ٢-١ ) ، ١٤١٤ هـ .

(٦) - انظر : العقود الدرية ص ٢٦ ، والكواكب الدرية ص ٧٨ .

(٧) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٦ / ص ٣٧٣ .



الكتب أن يمنعها من سأل عنها ، ويقول -رحمه الله- : " لا ينبغي أن يمنع العلم  
ممن طلبه " (١) .

" وكتب ورسائل شيخ الإسلام كثيرة جداً وقد ضاع بعضها بسبب الحن التي  
مر بها حتى وصل الأمر إلى أن أتباعه خافوا أن يظهروا كتبه ، وكان يكتب الجواب  
فإن حضر من يبيّضه وإلا أخذ السائل خطه ، وذهب ، وكان كثيراً ما يقول : قد  
كتبت في كذا وكذا ، وإذا سئل عن مسألة قال قد كتبت في هذا فلا يدري أين  
هو ، فيلتفت إلى أصحابه ويقول : ردوا خطي وأظهروه لينقل ، فمن حرصهم  
عليه لا يردونه ، ومن عجزهم لا ينقلونه فيذهب ، فلهذه الأسباب وغيرها تعذر  
إحصاء ما كتبه وما صنفه " (٢) ، إلا إن الذهبي -رحمه الله- قال : " إنه وجد  
مؤلفات شيخ الإسلام أكثر من ألف مصنف " (٣)

وسوف أقصر هنا على ذكر بعض مؤلفاته التي أفردتها في الفقه والأصول  
لارتباطها بالموضوع .

وقبل أن نستعرض بعض آثار شيخ الإسلام العلمية التي تركها في مختلف  
أبواب العلم نجد أنها اختصت بسمات معينة تميزت بها عن غيرها ، فمن هذه  
السمات ما يلي:-

١- الوضوح ، فإنها واضحة مشرقة نيرة لا تعقيد فيها ولا إهمام ، ولعل  
السري في ذلك أنها كانت في كثير من الأحوال ردوداً في مجالات ، أو  
نقداً لبعض المناحي والآراء ، أو توضيحاً لفكرة شرعية استبهمت على  
العقول ، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الفكرة جلية ، والعبارات بينة في  
الدلالة عليها .

٢- الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، والآثار السلفية من أقوال  
الصحابة والتابعين وتابعيهم ، والأئمة المجتهدين على اختلاف مناهجهم  
، حتى كأنك حين تقرأه تقرأ علم السلف قد نقله إليك .

٣- تختص مؤلفاته كذلك بإشراق الديباجة ، وطلاوة العبارة ، وسلامة  
المنهاج العربي ، ووضع الألفاظ في مواضعها من حيث السبك العربي

(١) - انظر : الكواكب الدرية ص ٨٧ .

(٢) - انظر : العقود الدرية ص ٦٥ .

(٣) - انظر : الرد الوافر ص ٧٢ .

الجيد ، من غير أن يكون ذلك على حساب المعنى ، أو يخرج بالقارئ من نطاق الكتابة العلمية إلى حيث الكتابة الأدبية التي تشبع الخيال وتوجه من غير أن تثير العقل العلمي وتنبهه ، فهو الكاتب العلمي الجوّد لألفاظه وأسلوبه .

٤- جاءت كتاباته - رحمه الله - مرتبطة بالحياة اليومية للناس في المجتمع<sup>(١)</sup> ، يقول أبو الحسن الندوي : " إن كتبه تفيض حيوية ويبدو أنها لم تؤلف في ركن من المكتبة منزو ؛ أو جزيرة منقطعة عن الناس ، بل إنها ألفت في معترك الحياة وأوساط العامة ، إن من يدرسها يستطيع أن يعين ويقدر العصر الذي ألفت فيه بسهولة " <sup>(٢)</sup> .

٥- لكن مع هذه السمات يوجد هناك ملاحظة على مؤلفات شيخ الإسلام - رحمه الله - وهي كثرة الاستطراد حتى إنه أحياناً يتكلم في العقائد فيستطرد ويشرح مسألة في الحديث ، وأحياناً يكتب في مسألة فقهية فيستطرد استطرادة طويلة يوضح معها مسألة أصولية ، ثم يعود بعد رحلة طويلة إلى المسألة الفقهية التي هي من أصل الموضوع ، وإن ذلك يتكرر في كثير من بحوثه الفقهية ، وكثيراً ما يقرر قواعد أصولية محكمة في أثناء شرح جزئية فقهية والاستدلال لها ، ولا شك أن هذا الاستطراد عيب في التأليف ، يصعب القراءة ويؤثر في الاستفادة ، فإن من أراد الإطلاع على الموضوع الأصلي يجد نفسه مضطراً ليقراً غير ما يطلب ، لأنه لا محالة سيقروه حتى يعرف في أي مكان يعود إلى الموضوع الأصلي ، وأن قراءته الكارهة لا يستفيد منها ، لأنه لا يطلبها فلا يعين فيها ، بل يعبرها عبراً سريعاً إلى مقصوده ومطلوبه ، ويمر عليها كأنها من اللغو ، لأنها غير ما يريد مع أنها علم قيم مفيد ، والمسائل الاستطراذية لا يستفيد منها طالبها بيسر وسهولة ، لأنه أن طلبها فسيبحث عنها في مظانها ، فلا يجدها ، وقد يهتدي إليها إن كان متمرساً بكتابة شيخ الإسلام ، مستوعباً لكثير منها ، إذ يجدها في موضع استطرادها <sup>(٣)</sup> .

(١) - انظر : أمة في رجل ص ١٧١ .

(٢) - انظر : الحافظ ابن تيمية ص ١١١ .

(٣) - انظر : ابن تيمية لأبي زهرة ص ٥٢١-٥٢٢ .

## أهم مؤلفات شيخ الإسلام في الفقه والأصول •

لم يصرف شيخ الإسلام ابن تيمية جل وقته واهتمامه إلى التأليف في جانب الفقه وأصوله ، لأنه كان يدرك حاجة مجتمعه إلى أصول الدين لا إلى فروعها ، وإن الخطر في الاختلاف في الأصول لا في الفروع ، فكانت أكثر مؤلفاته في الجانب العقدي ، والرد على أهل البدع من معتزلة<sup>(١)</sup> ، و جهمية<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم •

(١) - المعتزلة هي : إحدى الفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة في كثير من أصول العقيدة وفروعها ، فأصولهم ترجع إلى خمسة : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المتزلة بين المتزتين ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي فرقة كبيرة تشعبت إلى فرق عديدة حتى بلغت عشرين فرقة ، وقيل في سبب تسميتهم بذلك : إن رئيس المعتزلة وهو - واصل بن عطاء - كان يقول : الفاسق بين متزتين لا كافراً ولا مؤمناً ، ولما سمع الحسن البصري هذا طرده من مجلسه وحلقته فاعتزل عند سارية من سواري المسجد ، وانضم إليه عمرو بن عبيد ، فلما اعتزلا قيل لهما ولمن تبعهما : معتزلة ، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، ومن أهم علماء المعتزلة في أصول الفقه : القاضي عبد الجبار بن أحمد ، وأبو علي ، وأبو هاشم الجبائيان ، وأبو الحسن البصري ، والنظام ، وغيرهم •

انظر : ( الملل والنحل للشهرستاني ج ١ / ص ٣٧ - ٣٩ : الفرق بين الفرق ، ص ١٨ وما بعدها ، شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ١٢٤ ، ، طبقات المعتزلة لابن المرتضي ص ٣-٨ ، كتاب المعتزلة لزهدي جاد الله ، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها لعواد المعتق ص ١٤ وما بعدها ) •

(٢) - الجهمية هم : أصحاب جهنم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، وقد ظهرت بدعته في ترمذ ، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية ، ووافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء • ومجمل اعتقادها يتلخص في :

- ١- نفي صفات الله من علم وقدرة وحياة ورحمة وغيرها •
  - ٢- القول بفناء النار •
  - ٣- القول بعدم تفاضل أهل الإيمان فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد •
  - ٤- نفي رؤية الله عز وجل في الآخرة •
  - ٥- القول بخلق القرآن •
- انظر : ( الملل والنحل للشهرستاني ج ١ / ٧٣ - ٧٥ ، والرد على الجهمية للدرامي ص ١٠ ) •

**أولاً:** لقد جمع فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم<sup>(١)</sup> - رحمه الله - وابنه محمد وفقه الله جملة كثيرة من مؤلفات شيخ الإسلام المنتشرة في خمسة وثلاثين مجلداً ، أطلقوا عليها مجموع فتاوى شيخ الإسلام وأهم ما جاء فيها ما يلي:-

## ١- المؤلفات في الفقه ضمن الفتاوى

=====

- ١- رسالة في القراءة خلف الإمام . مج ٢٣/ص ٢٦٥-٣٣٠ .
- ٢- قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والإقامة . مج ٢٤ / ص ٣٣-١٦٣ .
- ٣- رسالة إلى أهل البحرين يأمرهم بإقامة الجمعة ، وكانت بيوتهم من جريد النخل . مج ٢٤ / ص ١٦٣-١٧٧ .
- ٤- قاعدة في الزكاة . مج ٢٥ / ص ٥-٤١ .
- ٥- بيان الهدى من الضلال في أمر الهلال . مج ٢٥ / ص ١٢٦-٢٠٢ .
- ٦- رسالة فيما يُفطر الصائم وما لا يفطره . مج ٢٥ / ص ٢١٩-٢٥٩ .
- ٧- مناسك الحج . مج ٢٦ / ص ٩٨-١٥٩ .
- ٨- الحسبة في الإسلام ( بين فيها وظيفة الحكومة الإسلامية ) . مج ٢٨ / ص ٦٠-١٢٠ .

(١)- هو : الشيخ ، الإمام العالم العامل ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، العاصمي ، نسبة إلى عاصم وهو جد القبيلة المشهورة بنجد من قبائل قحطان ، ولد رحمه الله سنة ١٣١٢هـ ، في بلدة البير شمال الرياض ، له مؤلفات كثيرة منها : "حاشية على الروض المربع" في الفقه ، "والديف المسلول في الرد على عابد الرسول" في التوحيد ، وترتيب مجموعة رسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية " وغيرها كثير ، توفي رحمه الله في ٨ من شهر شعبان سنة ١٣٩٢هـ .

انظر ترجمته في : ( مشاهير علماء نجد وغيرهم ص ٤٣٢ ، علماء نجد خلال ثمانية قرون مج ٣ / ص ٢٠٢ ، إتخاف النبلاء بسير العلماء ص ١٠٩ )

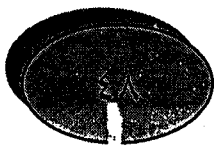


- ٩- رسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . مج ٢٨ / ص ١٢١-  
١٧٩ .
- ١٠- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية . مج ٢٨ / ص ٢٤٤-  
٣٩٧ .
- ١١- قواعد جامعة في العقود من المعاملات والنكاح . مج ٢٩ / ص ٥-  
١٨٠ .
- ١٢- مسألة في وضع الجوائح . مج ٣٠ / ص ٢٦٣-٣٠٣ .
- ١٣- رسالة في المظالم المشتركة . مج ٣٠ / ص ٣٣٧-٣٥٦ .
- ١٤- الرسالة البغدادية فيما يحل من الطلاق ويحرم . مج ٣٣ / ص ٥-٤٣

## ٢- مؤلفات في الأصول ضمن الفتاوى .

=====

- ١- قاعدة في تصويب المجتهدين وتثبتهم وتأثيمهم . مج ١٩ / ص  
٢٠٣-٢٢٨ .
- ٢- رسالة في التقليد الذي حرمه الله ورسوله . مج ١٩ / ص ٢٦٠-  
٢٨٠ .
- ٣- قاعدة في أن جنس المأمور به أعظم من جنس فعل المنهي عنه ، وأن  
مثوبة بني آدم على أداء الواجبات أعظم من عقوبتهم على فعل  
المحرمات . مج ٢٠ / ص ٨٥-١٥٩ .
- ٤- صحة مذهب أهل المدينة . مج ٢٠ / ص ٢٩٤-٣٩٦ .
- ٥- رسالة في معنى القياس . مج ٢٠ / ص ٥٠٤-٥٨٤ .
- ٦- قاعدة ما ترك من واجب ، وفعل من محرم قبل الإسلام لا يجب قضاؤه  
بعد . مج ٢٠ / ص ٧-٢٣ .



## ثانياً : مؤلفات أخرى .<sup>(١)</sup>

=====

- ١- إقامة الدليل على بطلان نكاح التحليل<sup>(٢)</sup> . ضمن الفتاوى المصرية ، مج ٣ / ص ٩٩-٤٠٥ .
- ٢- شارك في تأليف المسودة في أصول الفقه لآل تيمية .
- ٣- نقد مراتب الإجماع التي ألفها ابن حزم الأندلسي الظاهري .
- ٤- كتاب الطهارة من شرح العمدة في الفقه .<sup>(٣)</sup>
- ٥- كتاب الصلاة من شرح العمدة في الفقه .<sup>(٤)</sup>
- ٦- كتاب الصيام من شرح العمدة في الفقه .<sup>(٥)</sup>
- ٧- كتاب المناسك من شرح العمدة في الفقه .<sup>(٦)</sup>

(١) - انظر : العقود الدرية ص ٢٦ ، والذيل على طبقات الخنابلة مج ٢ / ص ٤٠٣ ، وأصول الفقه وابن

تيمية مج ١ / ص ١٥١ .

(٢) - حققه الدكتور : فيحان بن شالي المطيري ؛ في الجامعة الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه ،

وهو الآن مطبوع طبعين ، الطبعة الثانية طبع مكتبة لينة دمنهور - مصر سنة ١٤١٦هـ .

(٣) - وهو محقق الآن بعنوان : ( شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام ابن تيمية ، كتاب الطهارة ) ، حققه

الدكتور/ سعود بن صالح العطيشان ، نشر مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

(٤) - وهو محقق الآن بعنوان : ( شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ، الجزء الثاني ، من أول كتاب الصلاة

إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة ) ، حققه . / خالد بن علي المشيقح ، نشر دار العاصمة ، الرياض ،

الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

(٥) - وهو محقق الآن بعنوان : ( كتاب الصيام من شرح العمدة ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ) ، حققه . /

زائد بن أحمد النشيري ، نشر دار الأنصاري ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

(٦) - وهو محقق الآن بعنوان : ( شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة لشيخ الإسلام ابن تيمية ) ،

حققه الدكتور/ صالح بن محمد الحسن ، نشر مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .





٨- تعليقة على كتاب المحرر في الفقه لجده مجد الدين ، وهو مخطوط  
الآن<sup>(١)</sup> .

٩- الرد الكبير على من اعترض عليه في مسألة الحلف بالطلاق ثلاثة  
مجلدات<sup>(٢)</sup> .

هذا وقد افرد ابن القيم -رحمه الله- رسالة في بيان مؤلفات شيخ الإسلام  
ابن تيمية .<sup>(٣)</sup>

وأيضاً لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- اختيارات فقهية خالف فيها  
بعض العلماء ، أو المشهور في المذهب الحنبلي ، بل ربما خالف أئمة المذاهب الأربعة  
جميعاً ، إلا أنه لم يخالف في أي منها إجماع الأمة ، لأن اعتماده على الأصلين  
الكتاب والسنة دون تحمل ولا تعسف ، وقد جمعها البعلبي<sup>(٤)</sup> ، في كتابه :  
"اختيارات ابن تيمية الفقهية"<sup>(٥)</sup> .

وكذلك قام الدكتور ، أحمد موافي ، مع اختيارات ابن تيمية الفقهية في كتاب  
اسماه : " تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية "<sup>(٦)</sup> .

(١) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٤٠٣ ، وشرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة مج ٢  
/ ص ٤١ .

(٢) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٤٠٤ .

(٣) - انظر : أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ، لابن قيم الجوزية .

(٤) - هو : علي بن محمد بن عباس بن شيان ، العلاء البعلبي ، ويعرف بابن اللحام ، وهي حرفة أبيه ، ولد بعد  
الخمسين وسبعمئة من الهجرة النبوية ، ببعلبك ، تتلمذ على ابن رجب ، له مصنفات عدة منها : " القواعد الأصولية  
" ، و " اختيارات شيخ الإسلام الفقهية " و " تجريد الأحكام " وغيرها ، توفي يوم عيد الفطر ، سنة ٨٠٣ هـ .  
انظر ترجمته في : ( الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع مج ٣ / ج ٥ / ص ٣٢٠ ، وشذرات الذهب مج ٩ / ص  
٥٢ ) .

(٥) - وهو مطبوع الآن بتحقيق : محمد حامد الفقي ، طبع مكتبة السداوي - القاهرة ، الطبعة بدون .

(٦) - وهو مطبوع الآن في ثلاثة مجلدات ، الطبعة الأولى من دار ابن الجوزي - الدمام - عام ١٤١٣ هـ .

## سابعاً : وفاته ♦

=====

بعد حياة حافلة بالدعوة والجهاد ، والتأليف ، والفتوى ، والمناظرة ، والحن ، والسجن ، توفي شيخ الإسلام - رحمه الله - في سجنه بقلعة دمشق في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من الهجرة النبوية ، وكانت وفاته على أثر مرض ألم به أياما يسيرة ، فقد كانت وفاته مفاجئة للناس جميعاً ، فقد أصيبوا بصدمة ، وما كادوا يعلمون صباح الاثنين حتى خرجوا جميعاً في جنازته ، واشتد زحامهم عليها وقد اعتبرها المؤرخون من الجنائز النادرة ، فقد صلى عليه في جامع دمشق خلق كثير امتلأ بهم المسجد وما حوله ، و لكثرة الناس وتزاحمهم عليه صلوا عليه أكثر من مرة ♦

وقال ابن رجب : " وأخير المسافرون : أنه نوذي بأقصى الصين<sup>(١)</sup> للصلاة

عليه يوم جمعه ، الصلاة على ترجمان القرآن<sup>(٢)</sup> ، ودفن بمقابر الصوفية<sup>(٣)</sup> إلى

(١) - الصين : بكسر الصاد ، بلاد واسعة في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب ممتدة من الإقليم الأول إلى الثالث ،

عرضها أكثر من طولها ، وأما كثيرة المياه ، كثيرة الأشجار ، كثيرة الخيرات ، ووفرة الثمار ، من أحسن بلاد الله وانزهها ، وأهلها من أحذق الناس بالصناعات الدقيقة ، قصار القدود عظام الرؤوس ، لباسهم الحرير ، ودينهم عبادة الأوثان ، وفيهم مانوية ومجوس . قال أبو القاسم الزجاجي : سميت الصين بالصين ، لأن صين بن بغير بن كعاد بن يافث أول من حلها وسكنها .

انظر : ( معجم البلدان مج ٣ / ص ٤٤٠ وما بعدها ، و آثار البلاد وأخبار العباد ص ٥٣ ) .

(٢) - انظر : الذيل على طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ٤٠٧ .

(٣) - الصوفية : نسبة إلى لبس الصوف ، وأصلها : العكوف على العبادة ، والانقطاع إلى الله تعالى ، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها ، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة .

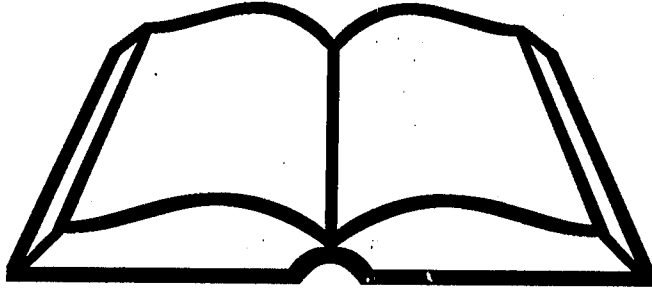
وأول ما ظهرت الصوفية في البصرة ، وأول من بنى دويرة للصوفية في البصرة بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد ، وأول ما بدأت في الظهور في القرن الثاني الهجري عند إقبال الناس على الدنيا ، وانشغالهم بها ، وقد أشتهر التكلم بها بعد القرون الثلاثة الأولى . وقد ظهرت فيهم بعض العقائد الفاسدة التي تخرج من الملة مثل .

١ - وحدة الوجود والحلول والاتحاد .

٢ - تعظيم الأولياء ، والصالحين والتضرع إلى قبورهم .



جانب أخيه شرف الدين ، عبد الله ، قبيل العصر - رحمه الله - رحمة واسعة على  
ما بذله في خدمة دينه .<sup>(١)</sup>



٣ - إحداث بدعة الاحتفال بالموالد للأولياء بعد أن أحدثوها للنبي - صلى الله عليه وسلم - . مما يسمى

الاحتفال بالمولد النبوي . وغيرها .

٤ - الفناء ، والعلم اللدني وهو في نظرهم لأهل النبوة والولاية كما كان للخضر عليه السلام .

انظر في ذلك : (تاريخ ابن خلدون مج ١ / ص ٤٦٧ ، مجموع الفتاوى لابن تيمية مج ١١ / ص ٥ ، الانحرافات  
العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارها في حياة الأمة ص ٤٣٥ ، الموسوعة الميسرة في  
الأديان والمذاهب المعاصرة ص ٣٤١ - ٣٤٥ ، وأيضاً موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية للبناني من ص  
٦٧ وما بعدها ) .

(١) - انظر : البداية والنهاية مج ٧ / ج ١٤ / ص ١٤١ ، والعقود الدرية ص ٣٦٩ ، والذيل على طبقات الحنابلة

مج ٢ / ص ٤٠٧ .





## **الباب الأول**

**(( بيان سد الذرائع واطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة والسبب وعلاقته بالوسيلة وحجيته ))**

### **وينتظم فصلين**

**الفصل الأول : بيان معنى سد الذرائع واطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة والسبب ، وعلاقته بالوسيلة •**

**الفصل الثاني : حجية سد الذرائع ومذاهب العلماء فيه •**



## **الفصل الأول**

**((بيان معنى سد الذرائع واطلاقاته والفرق بينه وبين المقدمة والسبب وعلاقتها بالوسيلة ))**

**وينتظم أربعة مباحث**

**المبحث الأول : تعريف سد الذريعة لغة واصطلاحاً ،**

**المبحث الثاني : سد الذرائع والدليل والأصل والقاعدة ،**

**المبحث الثالث : الفرق بين الذريعة والسبب والمقدمة**

**المبحث الرابع : العلاقة بين سد الذريعة والوسيلة ،**

## **المبحث الأول**

**تعريف سد الذريعة لغة واصطلاحاً •**

**وينتظم أربعة مطالب •**

**المطلب الأول : تعريف سد الذريعة لغة •**

**المطلب الثاني : تعريف سد الذريعة اصطلاحاً •**

**١- على أساس أنها مركب إضافي •**

**٢- على أساس أنها لقب •**

**المطلب الثالث : العلاقة بين التعريف اللغوي**

**والتعريف الاصطلاحي •**

**المطلب الرابع : مناقشة التعاريف الاصطلاحية والخروج**

**بالتعريف الراجح وشرم محترزاته •**



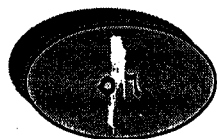
## **المطلب الأول**

**تعريف سد الذريعة لغة**

**وفيه فرعان**

**الفرع الأول : تعريف كلمة السد لغة •**

**الفرع الثاني : تعريف كلمة الذريعة لغة •**



## المطلب الأول

### تعريف سد الذريعة لغة •

=====

### الفرع الأول : تعريف كلمة السد لغة •

=====

(سد) : السين والذال أصل واحد<sup>(١)</sup> ، وهو يدل على ردم شيء •

والسد : إغلاق الخلل وردم الثلم •

والسد : بفتح السين وضمها : الردم ، والجبل ، والحاجز • فالردم ، لأنه يسد به ، والجمع أسدة ، وسدود<sup>(٢)</sup> •

وكل حاجز بين الشيئين سد • ومن ذلك السديد ، وذو السداد - أي الاستقامة - كأنه لا ثلثة فيه<sup>(٣)</sup> •

### الفرع الثاني : تعريف كلمة الذريعة لغة •

=====

#### ١- الذريعة في اللغة ، يدل أصلها إلى الامتداد، والتحرك •

فالذريعة مشتقة من ذرع ، والذال والراء والعين أصل واحد يدل على الامتداد والتحرك إلى قدم ، ثم جميع الفروع ترجع إلى هذا الأصل •<sup>(٤)</sup>

#### ٢- استعمال الذريعة في اللغة ترجع إلى هذا الأصل ، وتدور حوله •

(١) - انظر : معجم مقاييس اللغة مادة (سد) مج ٣ / ص ٦٦ •

(٢) - انظر : لسان العرب ، مادة (سد) باب الدال ، فصل سين مج ٣ / ص ٢٠٧ •

(٣) - انظر : معجم مقاييس اللغة مادة (سد) مج ٣ / ص ٦٦ •

(٤) - المرجع السابق مادة (ذرع) مج ٢ / ص ٣٥٠ •





أ- استعملت الذريعة بمعنى الوسيلة إلى الشيء .

وقد تذرع فلان بذريعة ، أي توسل ، والجمع ذرائع<sup>(١)</sup> ، وتذرع بذريعة توسل بوسيلة<sup>(٢)</sup>

ب- واستعملت الذريعة بمعنى الدريعة .

وهي الناقة التي يستتر بها الرامي ليرمي الصيد . وذلك أنه يتذرع معها ماشيا<sup>(٣)</sup> .

ثم جعلت الذريعة مثلاً لكل شيء أدنى من شيء وقرب منه<sup>(٤)</sup>

ج- واستعملت الذريعة بمعنى السبب .

يقال : فلان ذريعتي إليك - أي سببي ووصلتي الذي أتسبب به إليك<sup>(٥)</sup> .

(١)- انظر : الصحاح للجوهري مج ٣ / ص ١٢١١ ، ولسان العرب مج ٨ / ص ٩٦ مادة (ذرع) باب العين، فصل

الذال والمختار الصحاح ص ٢٢١ ، والقاموس المحيط مج ٣ / ص ٣٤ .

(٢) - انظر : معجم مقاييس اللغة مادة ذرع مج ٢ / ص ٣٥٠ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٢ / ص ٣٥٠ .

(٤) - انظر : لسان العرب مادة (ذرع) باب العين فصل الذال مج ٨ / ص ٩٦ .

(٥) - انظر : المرجع السابق مج ٨ / ص ٩٦-٩٧ ، وتاج العروس مادة (ذرع) مج ١١ / ص ١٢٦ .



**المطلب الثاني**

**تعريف سد الذريعة اصطلاحاً**

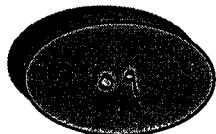
**وفيه فرعان**

**الفرع الأول : تعريف سد الذريعة على أساس**

**أنها مركب إضافي ♦**

**الفرع الثاني : تعريف سد الذريعة على أساس**

**أنها لقب »**



## المطلب الثاني

### تعريف سد الذرائع اصطلاحاً

=====

إذا أردنا تعريف هذه القاعدة نجد أنها مركبة من كلمتين ، كلمة **(سد)** ، وكلمة **(ذريعة)** ثم أصبحت بهذا التركيب لقبا وعلماً على هذه القاعدة .

قال ابن عاشور<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : **(( لقب سد الذرائع قد جعل لقبا لخصوص سد ذرائع الفساد ))**<sup>(٢)</sup>

إذا فلا بد من تعريف كل كلمة على حدة من هذا المركب الإضافي<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم تعريفها على أنها لقبا .

### الفرع الأول : تعريف سد الذريعة على أنها مركب إضافي

=====

**سد الذريعة** كما سبق آنفاً مركبة من كلمتين ، كلمة سد وكلمة ذريعة .

فلا بد من تعريف **السد** أولاً ، ومن ثم تعريف **الذريعة** .

(١) - هو: محمد الطاهر بن عاشور ، شيخ جامع الزيتونة ورئيس المفتين المالكيين بتونس ، له مصنفات منها (مقاصد

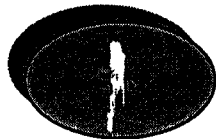
الشريعة الإسلامية ) ، (أصول النظام الاجتماعي في الإسلام) ، (الوقف وآثاره في الإسلام) ، وغيرها ، ولد عام

١٢٩٦ هـ وتوفي عام ١٣٩٣ هـ . انظر ترجمته في الأعلام مج ٦ / ص ١٧٤

(٢) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١١٨ .

(٣) - المركب الإضافي : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين لما قبله ، مثل عبد الله ، وأبي قحافة . انظر شرح

الإشتموني مج ١ / ص ١٣٤ ، والتصريح مج ١ / ص ١١٩ .



## ١ - تعريف السد

=====

السد لا يعرف المراد به إلا بحسب ما يضاف إليه حيث أنه يأتي بمعان كثيرة كما وضح ذلك عند التعريف اللغوي، ومعناه هنا هو الحسم، والمنع، والغلق، - أي منع كل فعل يؤدي إلى مفسدة-

قال القرافي <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( سد الذرائع ومعناه حسم مادة وسائل الفساد دفعا لها )) <sup>(٢)</sup>

## ٢ - تعريف الذريعة

=====

عرف الذريعة كثير من العلماء إلا أن كثيرا من تعريفاتهم اقتضت على الذريعة التي تسد وهي ما سيبحث في التبريف اللقي ويسمونها بعض الباحثين المعنى الخاص <sup>(٣)</sup>، وعرفها البعض تعريفا نظروا فيه إلى كلمة الذريعة دون أن تضاف إلى شيء قبلها فأعطوها تعريفا يشمل الذريعة التي تسد والذريعة التي تفتح - أي الذريعة بمعناها العام - لأنها تعثرها الأحكام الخمسة <sup>(٤)</sup>

(١) - هو: أحمد بن إدريس، شهاب الدين، أبو العباس الصنهاجي المالكي، المشهور بالقرافي. قال ابن فرحون: "كان إماما بارعا في الفقه والأصول والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير" له مؤلفات قيمة كـ (الذخيرة) في الفقه، و(شرح المحصول) و(تنقيح الفصول وشرحه) في أصول الفقه، و(الفروق) وغيرها توفي سنة ٦٨٤هـ. انظر ترجمته في (الديباج المذهب مج ١/ ص ٢٣٦، والنهل الصافي مج ١/ ص ٢١٥، وشهاب الدين القرافي، حياته، وآراؤه الأصولية ص ٦)

(٢) - انظر: الفروق مج ١/ ج ٢/ ص ٣٢.

(٣) - انظر: بحوث في الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين ص ١٩٤، وأثر الأدلة المختلف فيها ص ٥٦٦، سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٦٩، وسد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية للشبلي ص ٢٨، وسد الذرائع للدكتور إبراهيم الديب ص ١٢، وسد الذرائع للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٠٨.

(٤) - انظر: الفروق مج ١/ ج ٢/ ص ٣٢.

فعرفها القرافي - رحمه الله - فقال: (( **الذريعة هي الوسيلة للشيء** ))<sup>(١)</sup>

وعرفها ابن تيمية - رحمه الله - فقال: (( **الذريعة ما كان وسيلة وطريقا إلى الشيء** ))<sup>(٢)</sup> .

وتبعه تلميذه ابن القيم - رحمه الله - في ذلك .<sup>(٣)</sup>

فالقرافي، وابن تيمية، وابن القيم - رحمهم الله - عرفوا الذريعة بمعناها العام الشامل الذي يشمل السد والفتح، وبناء على هذا يكون التعريف الذي ذكروه صحيحا .

وبعد تعريف كلمة **(السد)**، وكلمة **(الذريعة)** دون إضافة كل واحدة منها إلى الأخرى نجد أننا إذا أضفنا الكلمتين إلى بعضهما يكون المعنى هو : حسم ومنع وغلق ما كان وسيلة إلى المفسدة، وخصت بالمفسدة لأن الذريعة كما سبق لفظة عامة تشمل الذريعة التي تفتح والتي تسد، فإذا أضيفت كلمة **(سد)** إلى كلمة **(الذريعة)** صار معناها ما ذكرته آنفا .

(١)- انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ .

(٢)- انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٣)- انظر : أعلام الموقعين مج ٣ / ص ١٧٩ .

## الفرع الثاني : تعريف سد الذريعة على أساس أنها لقب .

### ١- عرفها الباجي<sup>(١)</sup>

بقوله : (( المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى

فعل المحظور ))<sup>(٢)</sup>

### ٢- وعرفها ابن رشد الجد<sup>(٣)</sup>

فقال : (( هي الأشياء التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى

فعل المحظور ))<sup>(٤)</sup>

(١) - هو : سليمان بن خلف بن سعد التحريبي ، أبو الوليد الباجي ، القرطبي المالكي ، المولود سنة ٤٠٣ هـ — ،

أحد الأئمة الأعلام في الحديث ، والفقه ، والمناظرة والأصول ، ولي القضاء في الأندلس ، وكان صالحا ورعا مخلصا .

له مؤلفات كثيرة منها " المنتقى " شرح الموطأ ، و " الإشارات " و " أحكام الفصول في أحكام الأصول " في أصول

الفقه ، و " الحدود " ، و " الناسخ والمنسوخ " . توفي سنة ٤٧٤ هـ في الرباط . انظر ترجمته في : (الديباج المذهب مج

١/ص ٣٧٧ ، تذكرة الحفاظ مج ٣/ص ١١٧٨ ، طبقات المفسرين مج ١/ص ٢٠٨ ، ترتيب المدارك مج ٣/ص

٨٠٢ ، طبقات الحفاظ ص ٤٤٠ ، والفتح المبين ج ١/ص ٢٥٢)

(٢) - انظر : أحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٥٦٧ .

(٣) - هو : محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي ، أبو الوليد ، ، زعيم فقهاء وقته بالأندلس والمغرب المولود

سنة ٤٥٥ هـ والمتوفى سنة ٥٢٠ هـ ، له مصنفات كثيرة منها " حجب المواريث " ، و " البيان والتحصيل " و

المقدمات الممهدة " وغيرها .

انظر ترجمته في : (الديباج المذهب مج ١/ص ٢٤٨ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٩

والفتح المبين ج ٢/ص ١٤ ، وبغية الملتبس ص ٥١ )

(٤) - انظر : المقدمات الممهدة مج ٢/ص ٣٩ .

### ٣- وعرفها ابن العربي<sup>(١)</sup>

=====

فقال : (( هي كل عمل ظاهر الجواز يتوصل به إلى  
محظور ))<sup>(٢)</sup> .

### ٤- وعرفها القرطبي<sup>(٣)</sup>

=====

فقال : (( الذريعة : عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف  
من ارتكابه الوقوع في ممنوع ))<sup>(٤)</sup>

### ٥- وعرفها ابن تيمية

=====

فقال : (( الذريعة : الفعل الذي ظاهره أنه مباح وهو وسيلة  
إلى فعل المحرم ))<sup>(٥)</sup>

(١) - هو : محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي الإشبيلي ، المعروف بابي بكر بن العربي القاضي كان  
إماما من أئمة المالكية أقرب إلى الاجتهاد منه إلى التقليد محدثا فقيها أصوليا مفسرا ، من أشهر مصنفاته "أحكام القرآن  
" و"الأنصاف في مسائل الخلاف" و"المحصل في علم الأصول" و"عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي" وغيرها توفي  
سنة ٥٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : ( الديباج المذهب مج ٢ / ص ٢٥٢ ، الفتح المبين ج ٢ / ص ٢٨ ، طبقات المفسرين مج ٢ /  
ص ١٦٧ )

(٢) - انظر : أحكام القرآن لابن العربي مج ٢ / ص ٧٩٨ .

(٣) - هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ، أبو عبد الله القرطبي ، الفقيه المفسر المحدث له  
تصانيف مفيدة تدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور عقله ومن مؤلفاته "الجامع لأحكام القرآن" في التفسير و"  
التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" و"التقصي" وغير ذلك توفي سنة ٦٧١ هـ . = انظر ترجمته في ( الديباج  
المذهب مج ٢ / ص ٣٠٨ ، وشذرات الذهب مج ٥ ص ٥٨٤ ، شجرة النور الزكية ص ١٩٧ ، طبقات المفسرين مج  
٢ / ص ٦٥ )

(٤) - انظر : الجامع لأحكام القرآن مج ٢ / ص ٥٧ .

(٥) انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ .

## ٦- وعرفها الشاطبي<sup>(١)</sup>

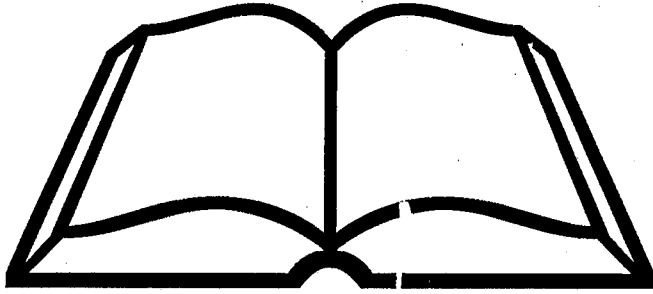
=====

فقال: (( الذريعة : هي التوصل بما هو مطابقة إلى  
مفسدة ))<sup>(٢)</sup> .

## ٧- وعرفها ابن النجار<sup>(٣)</sup>

=====

فقال: (( الذريعة هي ما يظهره مباهم ، ويتوصل به إلى  
محرم ))<sup>(٤)</sup> .



(١) هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الغرناطي ، أبو إسحاق الشهير بالشاطبي فقيه ، أصولي مفسر ،

محدث ، لغوي ، له مصنفات نافعة منها "الاعتصام" و "الموافقات" في أصول الفقه توفي سنة ٧٩٠هـ .

انظر ترجمته في ( وشجرة النور الزكية ص ٢٣١ ، والفتح المبين ج ٢ / ص ٢٠٤ ) .

(٢) - انظر : الموافقات في أصول الشريعة مج ٤ / ص ١٩٩ .

(٣) - هو أبو البقاء ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي آل فتوح المصري ، الحنبلي ، الشهير بابن النجار ، ولد

بمصر سنة ٨٩٨هـ ، والمتوفى سنة ٩٧٢هـ ، أخذ العلم عن والده وبرع في فني الفقه والأصول ، له مصنفات كثيرة منها " منتهى

الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات " في الفقه و "مختصر التحرير" في أصول الفقه .

انظر ترجمته في : (السحب الوابلة مج ٢ / ص ٨٥٤ ، والدرر الفرائد المنظمة مج ٣ / ص ١٨٥٢ ، والأعلام مج ٦ /

ص ٦ )

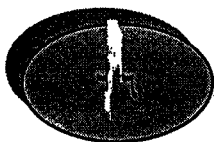
(٤) - انظر : مختصر التحرير ص ٩٨ .





### **المطلب الثالث**

**العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي ♦**



### المطلب الثالث

#### العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي •

=====

بالنظر إلى التعريف اللغوي لكلمة (السد) نجد إن من معاني السد الحجز ،  
ومن معاني الذريعة في اللغة الوسيلة إلى الشيء •

فإذا أضفنا هذين المعنيين أحدهما إلى الآخر يكون المعنى اللغوي لسد الذريعة "  
حجز الوسيلة إلى الشيء"

والشيء كلمة عامة تشمل المصلحة والمفسدة ، ومعلوم أن الشريعة لا تحجز  
ولا تسد إلا ما كان وسيلة إلى مفسدة ، وإذا نظرنا إلى التعاريف الاصطلاحية نجد  
أن الإمام الشاطبي -رحمه الله- قد عرف سد الذريعة فقال: هي "**التوسل بما  
هو مصلحة إلى مفسدة**" (١)

والإمام الشاطبي ، وضح أن الوسيلة تأتي بمعنى الذريعة ثم قال: "بما هو  
مصلحة" أي الفعل أو القول الذي يكون في أصله للمصلحة ، سواء أكان واجبا  
، أو مندوبا ، أو مباحا •

فهذا الفعل أو القول الذي بهذه الصفة إذا صار وسيلة إلى المفسدة فإن  
الشارع يسد هذه الوسيلة ، ويمنعها فاتضح بذلك مدى العلاقة بين التعريف  
اللغوي والتعريف الاصطلاحي •

**المطلب الرابع**

**مناقشة التعاريف الاصطلاحية والخروج**

**بالتعريف الراجح**

## المطلب الرابع

### مناقشة التعاريف الاصطلاحية والخروج بالتعريف الراجح

=====

بالنظر إلى التعريفات السابقة يظهر تقاربها الشديد في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها فهي تعبر عن الذريعة بالفعل المأذون فيه شرعا الذي يوصل إلى فعل منهى عنه ، وإذا أردنا أن نرجح أحد هذه التعاريف ، فلا بد من بيان بعض الأمور قبل ذلك .

#### وهذه الأمور هي:-

=====

- ١- أن المتذرع به قد يكون فعلا مباحا ، أو مندوبا ، أو واجبا .
- ٢- أن المتذرع إليه قد يكون فعلا محرما ، أو مكروها .
- ٣- أن التذرع ، أو الإفضاء درجات ، تختلف قوة وضعفا ويعتبر الفعل ذريعة عند بعض العلماء بمجرد الخوف من أدائه إلى المحذور .

وبعد الوقوف على هذه الأمور الأساسية للذريعة نحاول إدراك مدى تحققها في التعريفات السابقة .

- ١- كون المتذرع به فعلا مباحا أو مندوبا أو واجبا .

=====

إذا رجعنا إلى التعريفات وجدنا بعضها حكمت على المتذرع به ووصفته بالإباحة ، وتتمثل في تعريف الباجي ، وابن رشد الجدي ، وابن تيمية ، وابن النجار - رحمهم الله - .

أما التي وصفت المتذرع به بالجواز فهو تعريف ابن العربي ، ويدخل ضمنه تعريف القرطبي ، والشاطبي ، وإن عبر القرطبي عن المتذرع به بكونه غير ممنوع لنفسه ، إلا أنه يؤدي نفس معنى الجائز ، لأن كلا منها يشمل المباح ، والمندوب ، والواجب وأما الشاطبي فإن عبر عنه بما هو مصلحة فيدخل فيه الواجب



والمندوب ، والمباح فيتفق بذلك تعريف ابن العربي ، والقرطبي ، والشاطبي -  
رحمهم الله - .

## ٢- كون الفعل المتذرع إليه يشمل المكروه ، والمحرم .

لم يعبر عن المتذرع إليه بما يشمل المكروه ، والمحرم إلا الشاطبي فقد وصفه  
بالمفسدة ، ولا يخفى أن كلا من المكروه ، والمحرم منهي عنهما ، والشارع لا  
ينهى إلا عما هو مفسدة ، وإن كانت مفسدة المحرم أكبر من مفسدة المكروه ،  
أما بقية التعريفات فقد قصرت المتذرع إليه على الفعل المحرم دون المكروه ، وإن  
عبرت بعضها بالمحذور .

## ٣- كون الإفضاء إلى المحذور ليس على درجة واحدة

معظم هذه التعريفات لم تشر إلى درجات الإفضاء ، ولم يشر إليها إلا  
القرطبي - رحمه الله - حيث نجدها قد اختلفت في التعبير عنه فبعضها عبرت عنه  
" **بیتوصل** " وهو تعريف الباجي ، وابن رشد ، وابن العربي ، وابن التجار -  
رحمهم الله - وبعضها عبرت عنه بالوقوع كتعريف القرطبي وبعضها عبرت عنه  
" **بالتوصل** " كتعريف الشاطبي وتعريف ابن تيمية .

ولا شك أن التعبير عن التذرع بالتوصل ، والتوصل ، يختلف عن التعبير  
عنه بالمآل أو الوقوع .

ففي التعبيرات الأولى إشارة إلى القصد بمعنى إن الوقوع المحذور يحصل عن  
قصد من الفاعل ، أما التعبيرات الثانية فتوحي بان حصول المحذور لا يشترط فيه  
وجود القصد إليه ، وبناء على ذلك نجد أنه لم يسلم من ذلك إلا تعريف  
القرطبي .

## الموازنة بين التعريفات

=====

يمكن إجمال الموازنة بين التعريفات فيما يلي:-

١- التعبير عن المتذرع به بما يشمل المباح ، والمندوب ، والواجب متحقق في تعريف ابن العربي ، والقرطبي ، والشاطبي ، أما بقية التعريفات فقد قصرته على المباح .

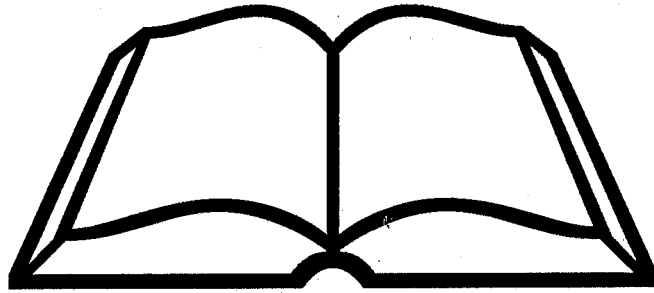
٢- التعبير عن المتذرع إليه بما يشمل المكروه ، والمحرم متحقق في تعريف الشاطبي ، وبقية التعريفات قصرته على المحرم .

٣- إهمال الجانب القصدي متحقق في تعريف القرطبي وحده دون بقية التعريفات .

٤- الإشارة إلى درجات الإفضاء وردت في تعريف القرطبي دون بقية التعريفات .

وبناء على ما سبق ، نجد أن تعريف القرطبي ، والشاطبي - رحمهما الله - أوضح من بقية التعريفات ، فقد اشتمل كل منهما على عنصرين من العناصر الأساسية للذريعة<sup>(١)</sup> .

وبذلك نجد أن تعريفهما - رحمهما الله - هما أدق التعاريف في التعبير عن سد الذريعة .



(١) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية ص ٣٢ - ٣٥ بتصرف



## **المبحث الثاني**

### **سد الذرائع والدليل والأصل والقاعدة**

**وفيه ثلاثة مطالب**

- ♦ **المطلب الأول : سد الذرائع والدليل**
- ♦ **المطلب الثاني : سد الذرائع والأصل**
- ♦ **المطلب الثالث : سد الذرائع والقاعدة**

## المبحث الثاني

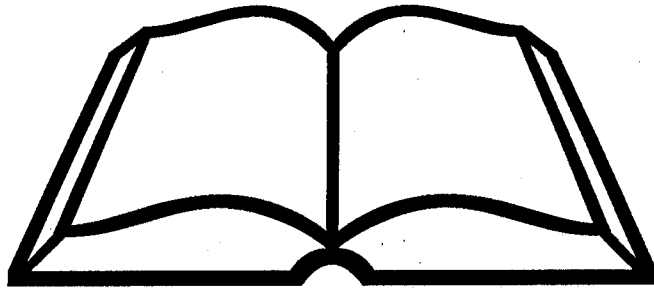
### سد الذرائع والدليل والأصل والقاعدة

=====

إن المطالع لكتب علماء الأصول الذين تحدثوا عن سد الذرائع يجد أنهم لم يلتزموا في إطلاقهم على سد الذريعة إطلاقاً محدداً فغالب علماء الأصول عند حديثهم على سد الذرائع يطلقون عليها في أول كلامهم أنها قاعدة ثم بعد ذلك نجدهم في أثناء الكلام عنها يطلقون عليها دليلاً ، أو أصلاً ، أو أنهم يتدئون بالدليل ، أو الأصل ثم يطلقون عليها قاعدة<sup>(١)</sup>

فهل هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف المعاني ، أو أن هذا الاختلاف اختلاف تنوع في الألفاظ واتفاق في المعنى ؟

ولا يتأتى معرفة جواب هذا التساؤل إلا بمعرفة معنى الدليل ، والأصل ، والقاعدة في اللغة والاصطلاح ، وينظر في سد الذرائع أينطبق على هذه المعاني جميعاً؟ أم مختص في معنى دون معنى؟ وذلك في ثلاثة مطالب .



(١) - انظر في ذلك : (شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية مج ٣ / ص ٢٥٨ ، ومجموع

الفتاوى مج ٣٢ / ص ٢٢٨ ، والموافقات للشاطبي مج ٣ / ص ٢٦١ ، ومالك لأبي زهرة ص ٣٣٤ ، وأحمد بن حنبل

لأبي زهرة ص ٢٨٣ ، أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله ص ٣١٩ ) .





## **المطلب الأول**

**الدليل وإطلاقه على سد الذرائع**

**وفيه ثلاثة فروع**

**الفرع الأول : تعريف الدليل لغة •**

**الفرع الثاني : تعريف الدليل اصطلاحاً •**

**الفرع الثالث : إطلاق الدليل على سد الذرائع •**



## الفرع الأول : تعريف الدليل لغة .

=====

أصل كلمة (الدليل) في اللغة دل .

قال ابن فارس<sup>(١)</sup> : (الدال) ، و(اللام) أصلان :

**أحدهما** : إبانة الشيء بأمانة تتعلمها . يقال دلت فلانا على الطريق<sup>(٢)</sup> .

**والدليل** : ما يستدل به . ويدل على الدلالة<sup>(٣)</sup> ، وهو الأمانة في الشيء<sup>(٤)</sup>

يقال : دليلي : الدليل : والدليل : الدال<sup>(٥)</sup> ، ودل فلان إذا هدى<sup>(٦)</sup> .

وجمع أدلة وأدلاء : يقال : دلت بهذا الطريق عرفته<sup>(٧)</sup> .

(١)- هو : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، أبو الحسين ، اللغوي . له معرفة بعلوم شتى ، وخصوصا اللغة ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي ٣٩٥ هـ وقيل سنة ٣٩٠ هـ . كان فقيها بهمدان ، من مؤلفاته " الجمل " و " حلية الفقهاء " وأصول الفقه " ومعجم مقاييس اللغة " . و " فقه اللغة " و " متخير الألفاظ " .

انظر ترجمته في : ( مختصر طبقات الفقهاء ص ٥٤٤ ، الديناج المذهب مج ١/ص ١٦٣ ، معجم الأدباء مج ٤/ج ٧ ص ٢٣٢ ، البداية والنهاية مج ٦/ج ١١/ص ٣٥٨ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ص ٦١ )

(٢)- انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٢/ ٢٥٩ .

(٣)- انظر : لسان العرب مادة (دل) باب اللام فصل الدال ، مج ١١/ص ٢٤٩ ، وتاج العروس مادة (دل) باب اللام ، فصل الدال ، مج ١٤/ص ٢٤١ .

(٤)- انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٢/ ص ٢٥٩ .

(٥)- انظر : الصحاح للجوهري مادة (دل) باب اللام ، فصل الدال ، مج ٤/ص ١٦٩٨ .

(٦)- انظر : لسان العرب ( نفس المادة ) مج ١١/ص ٢٤٨ .

(٧)- انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .



## الفرع الثاني : تعريف الدليل اصطلاحاً •

=====

هو : (( الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ))<sup>(١)</sup> •

وهذا التعريف يشمل الدليل القطعي، والدليل الظني •

**والدليل القطعي :** "هو الكتاب والسنة المتواترة والإجماع المقطوع به"<sup>(٢)</sup> •

أما الدليل الظني : "فهو خبر الواحد والقياس وسائر الأدلة المختلفة"<sup>(٣)</sup> •

وصار الدليل في عرف الأصوليين : (( ما يمكن التوصل به إلى العلم بمطلوب خبري ))<sup>(٤)</sup> •

وهو منقسم إلى عقلي محض ، وسمعي محض ، ومركب من الأمرين<sup>(٥)</sup>

وقد فرق بعض الأصوليين بين الدليل القطعي ، والدليل الظني فسموا الدليل الظني أمانة<sup>(٦)</sup> •

(١) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي مج ١/ج ١/ص ٩ •

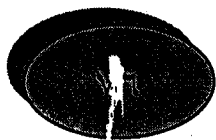
(٢) - انظر : المسودة ص ٥٧٣-٥٧٤ •

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة •

(٤) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي مج ١/ج ١/ص ٩ ، والتحرير لابن الهمام ص ١٠ ، وكتاب كشف اصطلاحات الفنون مج ٢/ص ٤٩٢-٤٩٣ •

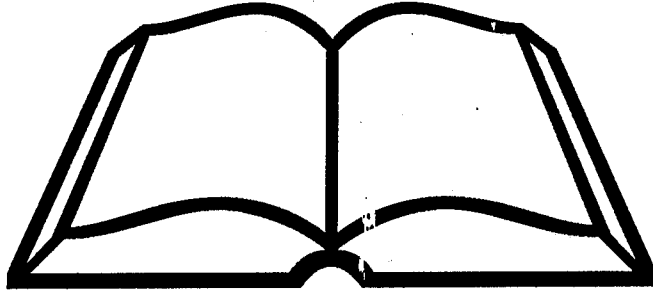
(٥) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي مج ١/ج ١/ص ٩ ، وشرح الكوكب المنير مج ١/ص ٥١ •

(٦) - انظر في ذلك : ( التقريب والإرشاد مج ١ ص ٢٢١-٢٢٢ ، والمعتمد مج ١/ص ٥ ، ونسبه السمعاني إلى المتكلمين والفقهاء في قواطع الأدلة في الأصول مج ١/ص ٤٢ وما بعدها ، وحكاية الآمدي عن الفقهاء مج ١/ج ١/ص ٩ ، القرافي في نفائس الأصول مج ١/ص ٢١٢ ، وابن الحاجب في منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٤ ، وبيان المختصر مج ١/ص ٣٥ ، واختاره الرازي في المحصول مج ١/ص ٨٧-٨٨ ، والنسفي في كشف الأسرار مج ٢/ص ٥٩٢ ، والطوفي في شرح مختصر الروضة مج ٢/ص ٦٧٣ ، والقطع والظن مج ١/ص ٦٦-٧٧ )



أما البعض الآخر من الأصوليين فرأوا عدم التفريق • فأطلقوا اسم الدليل على ما كان قطعي وظني<sup>(١)</sup>.

والحاصل أن هذا الخلاف خلاف اصطلاحي ، فمن فرق بين القطعي والظني في التسمية أطلق عند التطبيق اسم الدليل على ما كان قطعي أو ظني<sup>(٢)</sup>.



(١) - انظر في ذلك : ( أبو يعلى في العدة مج ١/ص ١٣١ ، والباجي في أحكام الفصول ص ٤٧ ، وفي الحدود ص ٣٨ ، والسمرقندي في ميزان الأصول في نتائج العقول مج ١/ص ١٧٧ وما بعدها ، واختاره الشيرازي في شرح اللمع مج ١/ص ١٥٥ ، ومجد الدين ابن تيمية في المسودة ص ٥٧٣ ، وتيسير التحرير مج ١/ص ٣٣ - ٣٤ ) •

(٢) - انظر في ذلك : ( الباقلاني في التقريب والإرشاد مج ١ ص ٢٢٣ ، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه مج ٢/ص ٤٥ ، والشيرازي في شرح اللمع مج ١/ص ١٥٥ ، والباجي في أحكام الفصول ص ٤٧ ، والطوفي في شرح مختصر الروضة مج ٢/ص ٦٧٤ ، والقطع والظن مج ١/ص ٦٩ ) •



## الفرع الثالث : إطلاق الدليل على سد الذرائع •

=====

بالنظر إلى تعريف الدليل في اللغة وفي الاصطلاح يظهر لي أنه يصح إطلاق الدليل على سد الذرائع من الناحية اللغوية لأن سد الذريعة يعتبر مرشدا للمجتهد للوصول إلى الحكم •

وأما من الناحية الاصطلاحية فإن سد الذريعة يعتبر أمانة عند من فرق بين الدليل القطعي والظني حيث إنه داخل في الأدلة الظنية •

ويعتبر دليلا عند من رأى أن اسم الدليل يطلق على ما كان قطعيا أو ظنيا حيث أن سد الذرائع استند على أدلة كلية من الكتاب ، أو السنة ، ومقاصد الشارع كالمصلحة المرسلة ، والاستحسان<sup>(١)</sup> ، وكسائر الأدلة الاجتهادية •

(١) - تعريف الاستحسان في اللغة هو : عد الشيء حسنا • انظر القاموس المحيط مادة " حسن " مج ٤ / ص ٣٠٥

• وعرف علماء الأصول الاستحسان في الاصطلاح بتعريفات كثيرة منها : -

قال النسفي الاستحسان هو : ( اسم لدليل يعارض القياس الجلي ) •

انظر : كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مج ٢ / ص ٢٩١ •

وعرفه ابن قدامة فقال : ( الاستحسان له ثلاثة معان : -

أحدها : أن المراد به العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة •

الثاني : ما يستحسنه المجتهد بعقله •

الثالث : دليل ينقذ في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه •

انظر روضة الناظر وحنه المناظر مج ٢ / ص ٥٣١-٥٣٥ •



## **المطلب الثاني**

**الأصل وإطلاقه على سد الذرائع ♦**

**وفيه ثلاثة فروع**

**الفرع الأول : تعريف الأصل لغة ♦**

**الفرع الثاني : تعريف الأصل اصطلاحاً ♦**

**الفرع الثالث : إطلاق الأصل على سد الذريعة ♦**

## الفرع الأول : تعريف الأصل لغة •

### الأصل أسفل الشيء •

- يقال : قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ، وقلع أصل الشجر •
- ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه •
- وقيل الأصل ما يبنى عليه غيره •
- والأصل جمع أصول<sup>(١)</sup> •

## الفرع الثاني : تعريف الأصل اصطلاحاً •

### الأصل في الاصطلاح له أربعة معان •<sup>(٢)</sup>

#### الأول :

الدليل ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب ، والسنة - أي دليلها - ومنه أيضاً أصول الفقه - أي أدلته - •

#### الثاني :

الرجحان كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة - أي الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز •

#### الثالث :

القاعدة المستمرة ، كقولهم : إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل •

(١) - انظر : تاج العروس ، مادة (أصل) باب اللام ، فصل الهمزة مج ٤ / ص ١٨ ، ولسان العرب مادة (أصل) باب

اللام ، فصل الهمزة مج ١١ / ص ١٦ • والقاموس المحيط مج ٣ / ص ٤٨١ •

(٢) - انظر : نهاية السؤل شرح الأسنوي على منهاج البيضاوي مج ١ / ص ٦ •



## الرابع :

الصورة المقيس عليها في القياس .<sup>(١)</sup>

### الفرع الثالث : إطلاق الأصل على سد الذريعة •

=====

من خلال تعريف الأصل لغة واصطلاحاً يتضح أنه يصح أن يقال أن سد الذريعة أصلاً •

فمن حيث التعريف اللغوي فإن الأصل ما يبنى عليه غيره ، وينطبق ذلك على سد الذريعة فإننا بنينا الحكم بمنع بيع الآجال سداً للذريعة الربا •

وأما من حيث الاصطلاح فسد الذريعة ، أصل بمعنى الدليل حيث أن العمل بسد الذرائع مستند على الكتاب والسنة من خلال مقاصدهما كما مر في المطلب السابق •

وسد الذريعة بمعنى أنه الراجح حيث أن سد الذريعة ينظر فيه إلى مآل الفعل فإنه قد يؤول إلى مصلحة ومفسدة في آن واحد فيستلزم ترجيح أحدهما على الأخرى فيأتي العمل بسد الذرائع الذي معناه تقديم درء المفسد على جلب المصالح •

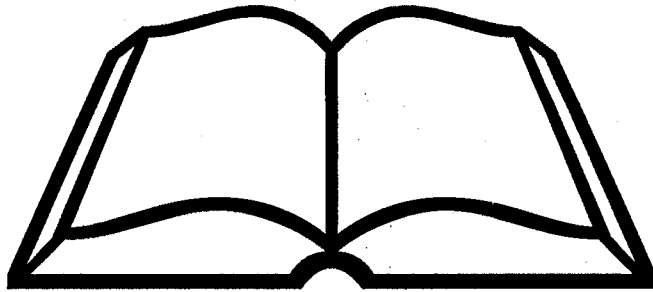
(١) - القياس في اللغة هو : التقدير والتسوية • تقول قست الشيء بالشيء : إذا قدرته على مثاله ، وتقول فلان لا يقاس بفلان ألا يساوى به •

وفي الاصطلاح له تعريفات عدة ، من أشهرها تعريف البيضاوي • وهو : (( إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر ؛ لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت )) •

انظر : " الصحاح " مج ٣ / ص ٩٦٧ ، ولسان العرب مج ٦ / ص ١٨٦ ، والمنهاج بشرح الأصفهاني مج ٢ / ص ٦٣٤ • وانظر تعريفات أخرى للقياس في : المعتمد مج ٢ / ص ١٩٥ ، العدة لأبي يعلى مج ١ / ص ١٧٤ ، والحدود للباحي ص ٦٩ ، فواتح الرحموت مج ٢ / ص ٢٤٦ ، شفاء العليل ص ١٨ ، نهاية الوصول إلى دراية الأصول مج ٧ / ص ٣٠٢٣ ، والبرهان مج ٢ / ص ٤٨٧ •



وأما الأصل بمعنى القاعدة الكلية المستمرة ، فإن سد الذريعة في الشرع يعني  
حسم وسائل الفساد ، وهي قاعدة مستمرة في الشريعة .  
وبهذا يتضح صحة إطلاق الأصل على سد الذريعة من حيث المعنى اللغوي  
والاصطلاحي .



### **المطلب الثالث**

#### **القاعدة وإطلاقها على سد الذرائع**

**وفيه ثلاثة فروع**

**الفرع الأول : تعريف القاعدة لغة** ♦

**الفرع الثاني : تعريف القاعدة اصطلاحاً**

**الفرع الثالث : إطلاق القاعدة على سد الذرائع** ♦

## الفرع الأول : تعريف القاعدة لغة .

=====

**القاعدة** في اللغة : اسم فاعل ، من قعد ، والقاف ، والعين ، والبدال ، أصل منقاس لا يخلف وهو يضاهي الجلوس وإن كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس .<sup>(١)</sup>

**والقواعد** جمع قاعدة . والقاعدة : أصل الأس ، والقواعد الأسس ، وقواعد البيت أساسه .<sup>(٢)</sup>

قال تعالى : (( وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ))<sup>(٣)</sup>

وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها .<sup>(٤)</sup>

## الفرع الثاني : تعريف القاعدة اصطلاحاً .

=====

((هي : حكم ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه))<sup>(٥)</sup>

وهذا التعريف عام للقاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية .

(١) - انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٥ / ص ١٠٨ .

(٢) - انظر : لسان العرب مادة (قعد) باب الدال ، فصل التثنية مج ٣ / ص ٣٦١

(٣) - سورة البقرة : الآية (١٢٧)

(٤) - انظر : لسان العرب مج ٣ / ص ٣٦١ ، القاموس المحيط مج ٢ / ص ٥٢٥ ، تاج العروس مج ٥ / ص ٢١٠ ، مادة

(قعد) باب الدال ، فصل القاف .

(٥) - انظر : التلويح على التوضيح ج ١ / ص ٢٠ .



## الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية<sup>(١)</sup>

=====

١- القاعدة الأصولية قاعدة كلية مضطردة على جميع فروعها • أما القاعدة الفقهية فهي قاعدة أغلبية ، لأن كل قاعدة فقهية قد يستثنى منها بعض الفروع •

٢- القاعدة الأصولية متقدمة في الوجود على الفروع ، أما القواعد الفقهية فهي متأخرة في وجودها على الفروع الفقهية •

٣- القاعدة الأصولية مستمدة من الدليل ، أو الحكم الذي دل عليه الدليل ، أما القاعدة الفقهية فاستمدادها من مجموع المسائل •

٤- القاعدة الأصولية موضوعها الأدلة الشرعية ، أما القاعدة الفقهية فهي أحكام شرعية تكليفية •

٥- القاعدة الأصولية لا يستفيد منها إلا المجتهد أما القاعدة الفقهية فيستفيد منها المجتهد والمقلد •

## الفرع الثالث : إطلاق القاعدة على سد الذرائع •

=====

من خلال تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً يتضح أن سد الذريعة بمعنى القاعدة من حيث المعنى اللغوي للقاعدة •

فسد الذريعة أساس لكثير من الأحكام الشرعية التي يبنى الحكم عليها •

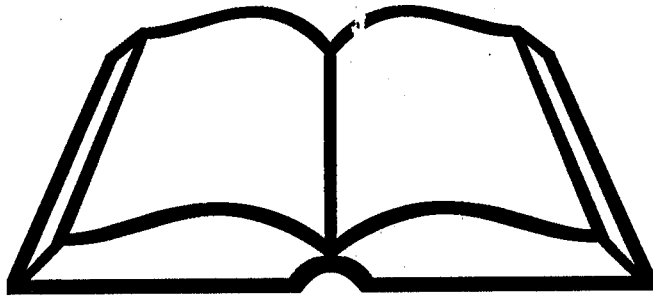
وأما من حيث تعريف القاعدة اصطلاحاً ، فسد الذريعة قاعدة كلية تنطبق على كل جزء من جزئياتها ، فكل ما يوصل إلى الحرام يجب سده ، فهي قاعدة أصولية لعدم وجود الاستثناء فيها ، ولكونها لا تختص بباب من أبواب الفقه بل

(١) - انظر القواعد الفقهية للدكتور يعقوب عبد الرهاب الباسين ص ١٣٥ •

هي شاملة لكل ما ينطبق عليها في سائر أبواب الفقه ، وبذلك يتضح صحة إطلاق القاعدة على سد الذريعة .

**وبعد عرض معاني الدليل والأصل والقاعدة وما نتج عنها  
يتضم ما يلي:-**

- ١- أن سد الذريعة تصلح أن يطلق عليها دليلا وأصلا وقاعدة .
- ٢- إن ما ذكرنا من عدم التزام علماء الأصول الذين تحدثوا عن سد الذريعة أثناء كلامهم عنها بإطلاق واحد فتارة أطلقوا عليها دليلا ، وتارة أطلقوا عليها أصلا ، وتارة أطلقوا عليها قاعدة ، ناتج عن اعتبارهم أن هذه معان مترادفة في كثير من المواطن ، ولأنهم متفقون على أن سد الذرائع معناه : منع وسائل الفساد ، وحسم مادته .
- ٣- أن عدم التزام العلماء الذين تحدثوا عن سد الذريعة لفظا واحدا من هذه الألفاظ الثلاث يدل على أن هذا الخلاف هو خلاف ألفاظ لا خلاف معان ، وبذلك فلا مشاحة في الاصطلاح ولا حجر على أحد في اصطلاحه إذا لم ينتج خلافا في المعنى .



### **المبحث الثالث**

## **الفرق بين الذريعة والسبب والمقدمة**

### **وفيه مطلبان**

**المطلب الأول : الفرق بين الذريعة والسبب •**

**المطلب الثاني : الفرق بين الذريعة والمقدمة •**

## **المطاب الأول**

### **الفرق بين الذريعة والسبب**

**وفيه أربعة فروع**

- الفرع الأول : تعريف السبب في اللغة •**
- الفرع الثاني : تعريف السبب في الاصطلاح •**
- الفرع الثالث : أقسام السبب •**
- الفرع الرابع : الفرق بين الذريعة والسبب •**

## المطلب الأول

### الفرق بين الذريعة والسبب

=====

#### الفرع الأول : تعريف السبب لغة •

=====

#### الأسباب والسبب : جمع سبب •<sup>(١)</sup>

وهو أصل يدل على الطول والامتداد •<sup>(٢)</sup>

والسبب في اللغة : هو كل ما يتوصل به إلى غيره •

يقال : جعلت فلانا لي سببا إلى فلان في حاجتي -أي وصلة وذريعة- •<sup>(٣)</sup>

والسبب يكون حسيا كالحبل •<sup>(٤)</sup>

ومنه قوله تعالى : (( فليمدد بسبب إلى السماء )) •<sup>(٥)</sup>

ويكون السبب معنويا ، كالعلم فإنه سبب للخير •

ومنه قوله تعالى : (( وءاتيناه من كل شيء سببا )) •<sup>(٦)</sup>

(١) - انظر : الصحاح مج ١/ص ١٤٥ ، لسان العرب مج ١/ص ٤٥٨ ، تاج العروس مج ٢/ص ٦٤ ، مادة سبب باب

الباء فصل السين •

(٢) - انظر : معجم مقاييس اللغة مج ١/ص ٦٤٠

(٣) - انظر : تاج العروس مج ٢/ص ٦٥ مادة (سبب) باب الباء ، فصل السين

(٤) - انظر : لسان العرب مج ١/ص ٤٥٨ مادة (سبب) باد ، الباء ، فصل السين •

(٥) - سورة الحج : الآية (١٥) •

(٦) - سورة الكهف : الآية (٨٤) •



## الفرع الثاني: تعريف السبب اصطلاحاً ♦

=====

لعلماء الأصول تعريفات متعددة للسبب تكاد تكون متقاربة منها .

١- قال الآمدي <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( السبب هو : كل وصف ظاهر منضبط دل الدلائل السمعي على كونه معرفاً لحكم شرعي )) <sup>(٢)</sup> .

٢- وعرفه الكاكي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - فقال : (( عبارة عما يكون طريقاً موصلاً إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود )) <sup>(٤)</sup> .

٣- وعرفه الشاشي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - فقال : (( السبب ما يكون طريقاً إلى الشيء بواسطة )) <sup>(٦)</sup> .

(١) - هو : أبو الحسن ، سيف الدين ، علي بن أبي علي بن محمد سالم الثعلبي ، الفقيه الأصولي ، المتكلم ، المولود عام ٥٥١هـ في بلدة (آمد) من ديار بكر المتوفى عام ٦٣١هـ له تصانيف كثيرة منها ، "أبكار الأفكار" في علم الكلام ، و "الإحكام في أصول الأحكام" في أصول الفقه ، وغيرها .

انظر ترجمته في : (طبقات الشافعية مج ٨/ص ٣٠٦ ، ووفيات الأعيان مج ٣/ص ٢٩٣ ، وشذرات الذهب مج ٧/ص ٢٥٣) .

(٢) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام مج ١/ج ١/ص ١٢٧ .

(٣) - هو : محمد بن محمد بن أحمد ، الخنجدى ، السنجارى ، البخارى ، الحنفى ، الكاكي ، الفقيه ، الأصولي المتوفى عام ٧٤٩هـ ، له مصنفات قيمة منها "معراج الدراية إلى شرح الهداية" و "الغاية في شرح الهداية" في الفقه ، و "جامع الأسرار في شرح المنار" و "بيان الوصول في شرح الأصول للبرز دوي" في أصول الفقه . انظر ترجمته في (الجواهر المضية في تراجم الحنفية مج ٤/ص ٢٩٤-٢٩٥ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص

١٩٤ ، وكشف الظنون مج ٢/ص ١١٨٧-١٨٢٤-٢٠٣٣ ، الفتح المبين ج ٢/ص ١٥٧)

(٤) - انظر : جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي مج ٤/ص ١١٧٤ .

(٥) - هو : أحمد بن محمد بن إسحاق ، أبو علي الشاشي ، نظام الدين ، الفقيه الحنفى كان فقيهاً وأصولياً وعالم زمانه في الفقه الحنفى ، قال الصيمري : صار التدريس بعد أبي الحسن الكرخي إلى أصحابه فمنهم أبو علي الشاشي وكان شيخ الجماعة ، توفي عام ٣٤٤هـ .

انظر ترجمته في : (تاريخ بغداد مج ٤/ص ٣٩٢ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية مج ١/ص ٢٦٢ ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية مج ٢/ص ٣٩ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٣١)

(٦) - انظر : أصول الشاشي ص ٣٥٣ .

٤- وعرفه ابن جزى<sup>(١)</sup> - رحمه الله - فقال: **(( السبب : ما يلزم من وجوده وجود الحكم ، ومن عدمه ، عدمه لذاته ، كدخول رمضان سبب في وجوب الصيام ))**<sup>(٢)</sup> .

ومضى أكثر الأصوليين على هذا التعريف .<sup>(٣)</sup>

### الفرع الثالث : أقسام السبب .

=====

تنقسم الأسباب إلى أسباب مشروعة وغير مشروعة ، فالأسباب المشروعة هي : **(( أسباب للمصالح لا للمفاسد ))**<sup>(٤)</sup> . وذلك كالجهاد في سبيل الله فإنه سبب مشروع ، موضوع لإعلاء كلمة الله في الأرض ، وإن أدى إلى مفسدة في المال والنفس .

والأسباب غير المشروعة هي **(( أسباب للمفاسد لا للمصالح ))**<sup>(٥)</sup> ، وذلك كالأنكحة الفاسدة فإنها أسباب ممنوعة كونها تؤدي إلى مفاسد ، من أجلها كان النهي عنها وإن أدت بطريق التبع إلى مصالح من إلحاق الولد وثبوت الميراث وغير ذلك من الأحكام<sup>(٦)</sup> .

(١) هو: أبو القاسم ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزى المولود عام ٦٩٣هـ في مدينة غر ناطة ، والمتوفى ٧٤١هـ ، له مؤلفات كثيرة منها "الأنوار السنية في الألفاظ السنية" و"تقريب الوصول إلى علم الأصول" في أصول الفقه وغيرها .

انظر ترجمته في : ( الدياج المذهب مج ٢/ص ٢٧٤ ، شجرة النور الزكية ص ٢١٣ ، الفتح المبين ج ٢ /ص ١٤٨ ) .

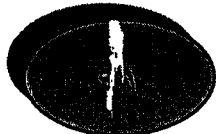
(٢) -انظر : تقريب الوصول ص ٢٤٥ .

(٣) - انظر شرح الكوكب المنير مج ١ / ص ٤٤٥ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٦٠ .

(٤) -انظر : الموافقات مج ١ / ٢٣٧ .

(٥) -انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٦) -انظر : المرجع السابق ص ٢٣٧-٢٣٨ .



## الفرع الرابع : الفرق بين الذريعة والسبب .

بالنظر إلى تعريف الذريعة والسبب نجد إنهما يتفقان في وجوه ويختلفان في وجوه .

### أولاً : أوجه الاتفاق .

تلتقي الأسباب مع الذرائع من جهة المعنى اللغوي العام ، فكل منها يطلق على الأشياء التي يتوصل بها إلى المقصود فالأسباب موضوعة لتحقيق المقاصد والتوصل بها إلى المصالح أو المفسد سواء كان التوصل بها مباشرة أم بواسطة والذرائع كذلك .

### ثانياً : أوجه الافتراق .

١- الذريعة كما وضح من التعريف لا بد وأن تكون في أصلها مصلحة، كتحریم بيع العينة<sup>(١)</sup> لما يؤدي إليه من الربا فالبيع<sup>(٢)</sup> في أصله مأذون به ، ولكنه منع لأنه يؤدي إلى الربا .

(١) - العينة في اللغة : السلف . مقول تعين فلان من فلان عينة .

وفي الاصطلاح : هي أن يأتي الرجل رجلاً ليستقرضه ، فلا يرغب المقرض في الإقراض طمعا في الفضل الذي لا ينال بالقرض ، فيقول : أبيعك هذا الثوب بائني عشر درهماً إلى أجل ، وقيمته عشرة ، وسميت هذه المبايعة عينة لحصول النقد لصاحب العينة ، لأن العين هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها لبيعها بعين تصل إليه من فوره ليصل به إلى مقصوده .  
انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٤ / ص ٢٠٤ ، التعريفات للجرجاني ص ١٦٠ ، ونيل الأوطار مج ٣ / ج ٥ / ص ٣١٩ ، وحاشية الروض المربع مج ٤ / ص ٣٨٤ .

(٢) - البيع : مأخوذ من الباع لمد كل من المتبايعين يده للأخر أخذاً وإعطاءً . قال ابن فارس : والباء والياء والعين أصل واحد ، وهو بيع الشيء وهو في اللغة : دفع عوض وأخذ معوض عنه . انظر : معجم مقاييس اللغة مج ١ / ص ٣٢٧ ، ولسان العرب مج ٨ / ص ٢٣ ، وأساس البلاغة ص ٥٧ مادة " بيع " وفي الاصطلاح : تملك مال بمال . انظر طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص ٢٢٦ . وقيل هو : مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما أو بمال في الذمة للتملك على التأيد غير ربا وقرض . انظر : شرح منتهى الإرادات مج ٢ / ص ٥٠ .

وأما السبب فقد يكون مصلحة وقد يكون مفسدة ، كشرب  
الخمر سبب إلى السكر ، والزنا سبب إلى اختلاط المياه .

٢- أيضا من خلال تعريف الذريعة ، والسبب اتضح أن الذريعة التي  
تسد لم تسد بدليل نصي ، إنما حاتم بسدها بفهم مقصد الشرع .

أما السبب فلا بد أن يكون بوضع من الشارع .

قال الآمدي - رحمه الله - عندما عرف السبب : (( هو الذي دل  
الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي ))<sup>(١)</sup> .

وقال الشاطبي - رحمه الله - أيضا : السبب (( هو ما وضع شرعا  
لحكم لحكمة يقتضيها ذلك الحكم ))<sup>(٢)</sup> .

فإنهما قد نصا في تعريفهما للسبب أنه لا بد أن يكون من قبل الشلوع  
سواء كان بدليل من الكتاب أو السنة .

**مثال ذلك :** دخول الوقت سبب في وجوب أداء الصلاة ،  
وحصول النصاب سبب في وجوب الزكاة .

وهذه أسباب من وضع الشارع .

**ومثال الذرائع :** فإن لبس النقاب للنساء مأذون به بدلالة السنة  
إلا ما استثنى عند الإحرام إلا إننا نجد بعض العلماء<sup>(٣)</sup> منع من لبسه سدا  
لذريعة افتتان الرجال بالنساء .

٣- الذريعة قد تكون خفية يحتاج فيها إلى نظر المجتهد ، وقد يحكم  
لأمر مأذون فيه في زمن بمنعه سدا للذريعة ، ولكن في زمن آخر قد أجاز  
لأنه لا يوصل إلى المفسدة التي كان يوصل إليها في الزمن الذي منع فيه .

أما السبب يكون ظاهرا غير خفي ، ومنضبطا غير مضطرب إذ  
المقصود لا يتحقق بدون ذلك .

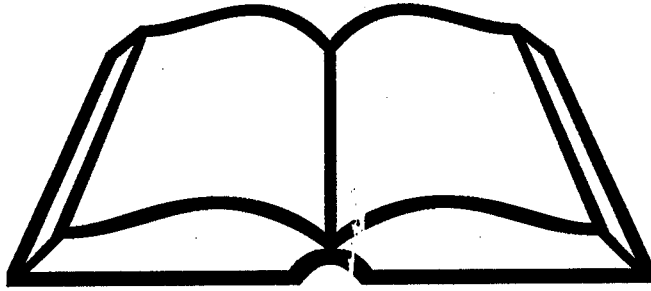
(١) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام مج ١/ ج ١/ ص ١٢٧ .

(٢) - انظر : الموافقات مج ١/ ص ٢٦٥ .

(٣) - ابن عثيمين قد أفق بذلك

قال الأصفهاني<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( اشترط في السبب كونه ظاهرا منضبطا ، لأن الأسباب إنما وضعت لمعرفة الأحكام لسهولة اطلاع المكلفين على أحكام الوقائع المتعين عليهم معرفتها ، خصوصا بعد انقطاع الوحي ، فيجب أن تكون تلك الأسباب ظاهرة منضبطة حتى يحصل الغرض المذكور ))<sup>(٢)</sup> .

٤- أن الذريعة لا تكون مقصدا في نفسها بل هي وسيلة إلى مصلحة أو إلى مفسدة فإن كانت وسيلة إلى المصلحة فهي الذريعة التي تسد .  
أما السبب فقد يكون في نفسه مقصدا للشارع كما في النكاح فإنه سبب للتوارث وثبوت الزوجية والحرمية ، ولكنه في نفسه مصلحة .



(١) - هو : شمس الدين ، أبو الثناء ، محمود بن جمال الدين ، أبي القاسم عبد الرحمن ابن مجد الدين أحمد بن أبي بكر بن علي المولود عام ٦٧٤هـ بأصفهان كان فقيها ، شافعيًا ، أصوليًا ، متكلمًا ، نحويًا توفي عام ٧٤٩هـ له مصنفات كثيرة منها "بيان مختصر ابن الحاجب" في أصول الفقه ، و " شرح طوابع الأنوار للبيضاوي " .  
= انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية لابن قاضي شهابية - مج ٢ / ج ٣ / ص ٧١ ، وذيل تذكرة الحفاظ للذهبي - مج ٥ / ص ١٢٣ ، والبدر الطالع - مج ٢ / ص ٢٩٨ ، كشف الظنون - مج ٢ / ص ١١١٦ ، ١١٣٧ )  
(٢) - انظر : بيان المختصر - مج ١ / ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

**المطلب الثاني**  
**الفرق بين الذريعة والمقدمة**

**وفيه ثلاثة فروع**

- الفرع الأول : تعريف المقدمة لغة •**
- الفرع الثاني : تعريف المقدمة اصطلاحاً •**
- الفرع الثالث : الفرق بين الذريعة والمقدمة •**

## المطلب الثاني

### الفرق بين الذريعة والمقدمة

=====

#### الفرع الأول : تعريف المقدمة لغة ،

=====

**المقدمات :** جمع مقدمة ، ويقال : مقدمة - بفتح الدال وكسرها - اسم مفعول ، واسم فاعل ،<sup>(١)</sup>

فالفتح اسم مفعول ؛ لأننا نقدمها بين يدي مقصودنا ، وبالكسر اسم فاعل ؛ لأنها تقدمنا لذلك ،<sup>(٢)</sup>

فبالكسر مقدمة الجيش أوله<sup>(٣)</sup> - أي إنها تقدم الجيش والجيش يتبعها ، وهي تشجعه وتستتبعه<sup>(٤)</sup> ، فمقدمة كل شيء أوله ، ومقدم كل شيء نقيض مؤخره<sup>(٥)</sup>

#### الفرع الثاني : تعريف المقدمة اصطلاحاً

=====

المقدمة في الاصطلاح هي : (( ما يوقف عليه حصول أمر آخر ))<sup>(٦)</sup> ،

فالمقدمة : ما يتوقف عليها وجود الواجب ، مثل الوضوء ، فإنه مقدمة ؛ يتوقف عليها وجود الصلاة ، إذ يلزم من عدم الوضوء عدم الصلاة ولا يلزم من

(١) - انظر : نفائس الحصول مج ١/ص ١٠٧ .

(٢) - انظر : الضياء اللامع شرح جمع الجوامع مج ١/ص ١٢٠ .

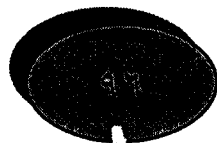
(٣) - انظر : جامع العلوم الملقب بدستور العلماء مج ٢/ج ٣/ص ٣١٢ ؛ معجم مقاييس اللغة مج ٥/ص ٦٥ ؛

والصحيح مج ٥/ص ٢٠٠٨ ؛ ولسان العرب مج ١٢/ص ٤٦٨ . مادة (قدم) باب الميم ، فصل القاف (

(٤) - انظر : نفائس الحصول مج ١/ص ١٠٨ .

(٥) - انظر : لسان العرب مادة (قدم) باب الميم ، فصل القاف مج ١٢/ص ٤٦٩ .

(٦) - انظر : الضياء اللامع شرح جمع الجوامع مج ١/ص ٢٧ ؛ والغيث الهامع مج ١/ص ١٦ .



وجودها وجود ما يتوقف عليها ، فلا يشترط فيها الإفضاء حتى تكون مقدمة ،  
فالمقدمة في الأصل صفة : ثم استعملوها اسما لكل ما وجد فيه التقديم .<sup>(١)</sup>

### الفرع الثالث : الفرق بين الذريعة والمقدمة •

=====

الذريعة بالمعنى المركب أعم من المقدمة ؛ فهي تشاركها ، في أنها سابقة على  
المقصود في الوجود ، وتشمل ما يتوقف عليه وجود الشيء غيره ، وما يكون في  
العادة مفضيا ، وغيره وهي بالمعنى اللقي ، على عكس معنى المقدمة ، فإن الإفضاء  
فيها ضروري ، ولا يتوقف عليها وجود المقصود ، فالظاهر في المقدمة ، جانب  
العدم ، بمعنى أنه يلزم من عدم وجودها ، عدم وجود الواجب ، ولا يلزم من  
وجودها وجوده •

أما الذريعة ، فالظاهر فيها جانب الوجود ، بمعنى أنه إذا وجدت ، وجد  
المقصود قطعا ، أو احتمالا •

وقد تنفرد الذريعة في معنى ، كالصلاة في أوقات النهي ، فإنه ذريعة للشرك  
بالله ، لأن من شأن الصلاة في أوقات النهي أن يجر إلى ذلك ، لكن الشرك بالله لا  
يتوقف على الصلاة في أوقات النهي فلا يكون مقدمة •

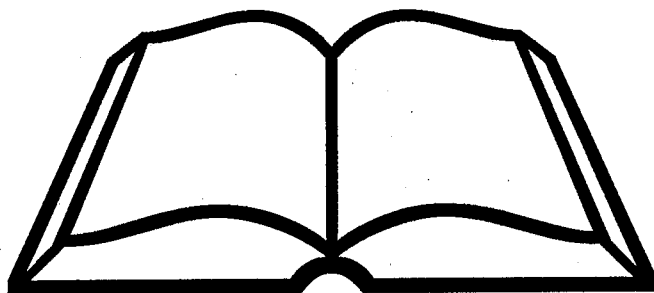
وقد تنفرد المقدمة في معنى ، كالسفر لارتكاب معصية معينة ، لا تتم إلا به ،  
فإنه مقدمة ، لأن المعصية في هذه الحالة ، تتوقف على حصوله ، فيكون حراما  
كحرماتها ، لأن مقدمة الحرام حرام ، لكن السفر في أصله ، لا يعد ذريعة ، لأن  
قطع المسافات ، ليس من شأنه أن يفضي إلى المعاصي •

وقد يجتمع المعنيان في أمر ، فيكون مقدمة ، وذريعة ، كالنكاح فإنه باعتباره  
شرطا ضروريا للتحليل ، يكون مقدمة ، وباعتباره مفضيا في العادة ، يكون  
ذريعة •

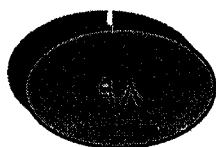




فبين المقدمة والذريعة بالمعنى الخاص ، عموم وخصوص وجهي ، لأنهما اجتماعا  
في مادة ، وانفرد كل منهما في أخرى .<sup>(١)</sup>



(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ٨٤ ، وأصول الفقه للبرديسي ص ٣٥٧ ، وأصول الفقه للزحيلي  
مج ٢ / ص ٨٧٥ . والوسيط في أصول الفقه الإسلامي ص ٥٦٥ ، وأصول الفقه لبدران أبو العنين ص ٢٤٥ ، وبحث  
سد الذرائع للدكتور أحمد المقرئ ص ٥٣٧ .



## **المبحث الرابع**

### **العلاقة بين سد الذرائع والوسائل**

**وفيه ثلاثة مطالب**

- المطلب الأول : تعريف الوسائل لغة •**
- المطلب الثاني : تعريف الوسائل اصطلاحاً •**
- المطلب الثالث : علاقة سد الذرائع بالوسائل •**

**المطلب الأول**

**تعريف الوسائل لغة •**

## المطلب الأول

=====

### تعريف الوسيلة لغة

=====

**الوسائل :** جمع وسيلة ، على وزن فعيلة ، وقد تجميء الفعيلة بمعنى الآلة - كما هنا - .

**فالوسيلة :** اسم لما يتوصل به ، كما أن الذريعة اسم لما يتذرع به .<sup>(١)</sup>

فالوسيلة في اللغة هي : (( ما يتوصل به إلى الشيء ، ويتقرب به ))<sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر : شرح الشافية للإسترابادي مج ٢ / ص ١٤٩ .

(٢) - انظر : الصحاح مادة (وسل) باب اللام ، فصل الواو ، ولسان العرب مج ١١ / ص ٧٢٥ . والنهاية في

غريب الحديث والأثر لابن الأثير مج ٥ / ص ١٨٥ .



**المطلب الثاني**  
**تعريف الوسائل اصطلاحاً**

## المطلب الثاني

### تعريف الوسائل اصطلاحاً

لمصطلح الوسائل معنيان :

أحدهما : عام

والثاني : خاص

أولاً : تعريف الوسائل بالمعنى العام

عرفت الوسائل عند العلماء بالمعنى العام بتعاريف كثيرة متقاربة فعرفها ابن كثير - رحمه الله - بقوله : ((هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود))<sup>(١)</sup>

وعرفها محمد حسين المالكي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - بقوله : ((هي الطرق المفضية إلى المقاصد))<sup>(٣)</sup>

وعرفها عبد الرحمن السعدي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - بقوله : ((هي الطرق

(١)- انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير مج ٢/ص ٦٠

(٢)- هو : محمد علي بن حسين بن إبراهيم ، المالكي ، المكي ، فقيه نحوي مغربي الأصل ، المولود عام

١٢٨٧ هـ بمكة وولي إفتاء المالكية بها سنة ١٣٤٠ هـ له مصنفات كثيرة منها " تدريب الطلاب في

قواعد الإعراب " وتهذيب الفروق " اختصر به فروق القرائي في أصول الفقه وغيرها توفي ١٣٦٧ هـ

انظر ترجمته في : ( الأعلام مج ٦/ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، ومعجم المؤلفين مج ٥/ج ١٠/ص ٣١٨ )

(٣)- انظر : تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية مج ١/ج ٢/ص ٤٢ .

(٤)- هو : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعدي ، الناصري ، التميمي ، الحنبلي ، الفقيه الأصولي ،

المفسر ، المولود في عنيزة عام ١٣٠٧ هـ المتوفى عام ١٣٧٦ هـ ، له مؤلفات كثيرة منها " تيسير الكريم الرحمن في

تفسير كلام المنان " و " إرشاد أولى البصائر والألباب لمعرفة الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب مرتبة على =

**التي يسلك منها إلى الشيء ، والأمور التي تتوقف الأحكام  
عليها من لوازم وشروط)) (١) .**

ومن هذه التعاريف يتضح أن الوسيلة بمعناها العام توافق المعنى اللغوي لها .

### **ثانيا : المعنى الخاص للوسيلة ♦**

**للسيلة بالمعنى الخاص معنيان ،**

#### **المعنى الأول : -**

عرفها ابن جزي - رحمه الله - بقوله : (( هي التي توصل إلى  
المقاصد)) (٢) .

وعرفها الدكتور مصطفى مخدوم بقوله : (( هي الأفعال التي لا تقصد  
لذاتها ، لعدم تضمنها المصلحة أو المفسدة ، وعدم أدائها إليها  
مباشرة ، ولكنها تقصد للتوصل بها إلى أفعال أخرى هي  
المتضمنة للمصلحة أو المفسدة والمؤدية إليها)) (٣) .

فالوسيلة هنا هي الوصلة ، والمرحلة المتوسطة ما بين المباشرة ، والغاية من  
الفعل (٤) .

= طريقة السؤال والجواب" في الفقه وغيرها . انظر ترجمته في ( الأعلام مج ٣ / ص ٣٤٠ ، مشاهير علماء نجد ص

٣٩٣ ، و إتحاف النبلاء بسير العلماء مج ١ / ص ٤١ ، صفحات من حياة علامة القصيم )

(١) - انظر : القواعد والأصول الجامعة ص ١٠ .

(٢) - انظر : تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٢٥٣

(٣) - انظر : الوسائل وأحكامها عند الأصوليين ص ٣٨ .

(٤) - انظر : بحث سد الذرائع لخليل الميس ص ٤٥ .

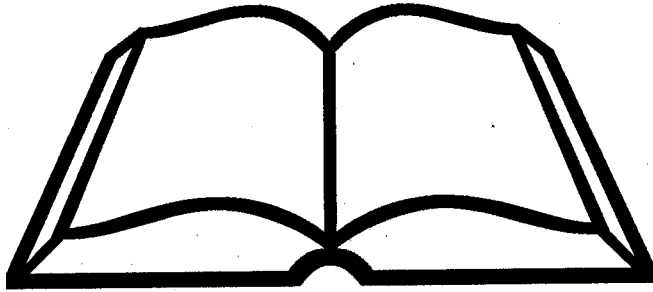


## المعنى الثاني :-

=====

وهو أخص من المعنى الأول ، ويراد به وسيلة معينة : (( وهي الوسيلة  
الجائزة المؤدية إلى محظور )) أو (( ما يسمى بالذريعة إلى  
الحرام ))<sup>(١)</sup>.

والوسائل بهذا المعنى هي موضوع قاعدة سد الذرائع ، وهو ما سبق بيانه عند  
تعريف قاعدة سد الذرائع بمعناها اللقي .



(٣) - انظر : الوسائل وأحكامها عند الأصوليين ص ٤١ .





**المطلب الثالث**

**العلاقة بين سد الذرائع والوسائل**

## المطلب الثالث

### العلاقة بين سد الذرائع والوسائل

=====

من خلال ما تقدم من بيان معنى الوسيلة في اللغة ، وبيان معناها العام ،  
والخاص في الاصطلاح يتضح ما يلي:-

١- أن الوسيلة ، والذريعة من حيث المعنى اللغوي بينهما توافق بل  
أن كل واحدة منهما بمعنى الأخرى .

٢- أن الوسيلة ، والذريعة بمعناها الاصطلاحي العام يبدو التوافق  
فيه واضحاً .

فمن عرف الذريعة بمعناها العام سماها الوسيلة إلى الشيء ،  
وهذا التوافق بينهما راجع إلى اتفاقهما في المعنى اللغوي ،  
فالوسيلة والذريعة في المعنى العام واحد .

٣- الوسيلة بمعناها الخاص الأول توافق الذريعة بمعناها الخاص ؛  
حيث أن الوسيلة هنا ما هي إلا وصلة ، ومرحلة متوسطة ما  
بين مباشرة الفعل وما يقصد منه .

والذريعة كذلك ما هي إلا فعل يتوصل به .

فهنا توافق بين الوسيلة والذريعة ؛ ويتفارقان في أن الذريعة  
بمعناها الخاص

لا بد أن تكون موصلة إلى مفسدة كي تُسد فتسد بذلك .

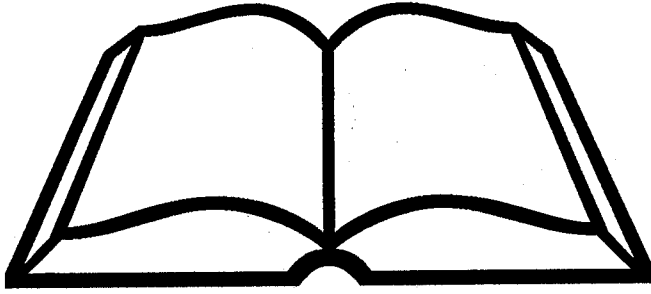
أما الوسيلة بهذا المعنى فلا ينظر إلى ما توصل إليه من صلاح أو  
فساد .

٤- الوسيلة بمعناها الخاص الثاني فكما هو واضح منها أنها توافق  
الذريعة بمعناها الخاص جملة وتفصيلاً .

ونخلص بذلك إلى أن الذريعة والوسيلة ما هما إلا لفظتان بمعنى واحد وقد ذكر  
القراfi - رحمه الله - ذلك فقال : (( وربما عبر عن الوسائل بالذرائع )) .<sup>(١)</sup>

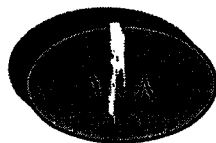
وقال أيضا : (( فإن الذريعة هي الوسيلة ، فكما أن وسيلة المحرم محرمة  
، فوسيلة الواجب واجبة )) .<sup>(٢)</sup>

فمن استخدم الوسيلة ، أو استخدم الذريعة فالمعنى واحد ولا مشاحة في  
الاصطلاح .



(١) - انظر : الفروق للقراfi مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢-٣٣ .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .



## **الفصل الثاني**

**بيان حجبة سد الذرائع ومذاهب العلماء فيها**

**وينتظم ثمانية مباحث**

- المبحث الأول : في بيان حجبة سد الذرائع •**
- المبحث الثاني : في بيان المذهب المالكي من قاعدة سد الذرائع •**
- المبحث الثالث : في بيان المذهب الحنبلي من قاعدة سد الذرائع •**
- المبحث الرابع : في بيان المذهب الشافعي من قاعدة سد الذرائع •**
- المبحث الخامس : في بيان المذهب الحنفي من قاعدة سد الذرائع •**
- المبحث السادس : في بيان المذهب الظاهري من قاعدة سد الذرائع •**
- المبحث السابع : تحرير محل النزاع بين أصحاب المذاهب في الأخذ بسد الذريعة وردّها •**
- المبحث الثامن : أثر القول بسد الذرائع من حيث الاتفاق والاختلاف بين النقاد •**

**المبحث الأول**  
**حجية سد الذرائع**

**وفيه ثلاثة مطالب ♦**

**المطلب الأول : في الأدلة على حجية سد الذرائع من الكتاب ♦**

**المطلب الثاني : في الأدلة على حجية سد الذرائع من السنة ♦**

**المطلب الثالث : في الأدلة على حجية سد الذرائع من عمل**

**الصحابة ♦**

## المبحث الأول

### بيان حجبة<sup>(١)</sup> سد الذرائع

=====

لقد أورد العلماء الذين عنوا بدراسة الذرائع أدلة كثيرة على مشروعيته ، ونظراً إلى كثرة الأدلة التي أوردتها العلماء سوف اقتصر على أقوى الأدلة وأظهرها دلالة . في ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول : في الأدلة على حجبة سد الذرائع من الكتاب .**

**المطلب الثاني : في الأدلة على حجبة سد الذرائع من السنة .**

**المطلب الثالث : في الأدلة على حجبة سد الذرائع من عمل الصحابة .**

(١) - الحجبة في اللغة : الدليل ، والبرهان ، وما دفع به الخصم .

وجمع الحجة : حجج ، وحجاج . يقال حججه يحججه حجا غلبه على حجته ، والحجة مشتقة من الحججة ، وهي حادة الطريق لأنها تقصد أو بما يقصد الحق المطلوب .

وفي الحديث الصحيح المتفق عليه : (( فحج آدم موسى )) أي غلبه بالحجة .

يقال : حاججت فلاناً فحججته : أي غلبته بالحجة ، وذلك الظفر يكون عند الخصومة . فسميت حجة لأنها تقصد بالطلب لمعرفة الشيء عن طريق الاستبصار ، أو بمجادلة الخصوم .

انظر : لسان العرب مادة (حجج) باب " الجيم " ، فصل " الحاء " مج ٢ / ص ٢٢٨ ، وتاج العروس نفس المادة مج ٣ / ص ٣١٦ . ومعجم مقاييس اللغة ماد (حجج) مج ٢ / ص ٣٠ . وصحيح البخاري مع فتح الباري ، كتاب " أحاديث الأنبياء " ، باب " وفاة موسى - عليه السلام - وذكره بعده " مج ٦ / ص ٥٠٨ ، وميزان الأصول في نتائج العقول مج ١ / ص ١٧٩ - ١٨١ .

وفي الاصطلاح : هي (( ما دل على صحة الدعوى )) .

وقيل (( الحجة والدليل واحد )) .

وقال السمرقندي : ولكن صارت مستعملة في عرف الفقهاء في كل ما يلزم على الغير إما من حيث القطع ، أو من حيث الظاهر في حق العمل .

انظر : الكافية في الجدل ص ٤٨ ، وميزان الأصول في نتائج العقول مج ١ / ص ١٨١ ، التعريفات للجرجاني ص

٨٢ ، وكتاب كشف اصطلاحات الفنون باب الحاء فصل الجيم مج ١ / ص ٢٨٤ .

وبالنظر إلى التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للفظ الحجة : نعلم أن الحجة هي الدليل ، والدليل هو المرشد إلى المطلوب ومطلبنا هنا هو معرفة أدلة العمل بسد الذرائع .

## **المطلب الأول**

**في الأدلة على حجية سد الذرائع من الكتاب**



## المطلب الأول

### في الأدلة على حجية سد الذرائع من الكتاب

=====

#### ١ - نهيه سبحانه وتعالى - المؤمنين عن قول: "راعنا".

=====

قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا  
وَالْكَافِرِينَ عَذَابُ أَلِيمٌ <sup>(١)</sup> ﴾

#### وجه الاستدلال

=====

اختلف المفسرون في توجيه النهي من المولى عز وجل للصحابة في مخاطبتهم  
للنبي - صلى الله عليه وسلم - بكلمة "راعنا" <sup>(٢)</sup> .

فمنهم من قال <sup>(٣)</sup> : أنهم ما هموا عنها إلا لأن حقيقتها في اللغة أرعنا ولنرعىك ؛  
لأن المفاعلة من اثنين من رعاك الله ، أي احفظنا ولنحفظك ، وارقبنا ولنرقبك .

ويجوز أن يكون من أرعنا سمعك - أي فرغ سمعك لكلامنا - وفي المخاطبة بهذا  
جفاء ، والصحابة قد أمروا أن يخاطبوا النبي - صلى الله عليه وسلم - بألفاظ

(١) - سورة البقرة : الآية (١٠٤) .

(٢) - راعنا : من الرعوننة إذا أرادوا أن يحمقوا إنسانا قالوا : راعنا .

انظر : فتح الباري ، لابن حجر ، كتاب تفسير القرآن ، باب قال مجاهد إلى شياطينهم أصحابهم من المنافقين مج ٨ /  
ص ١١ .

(٣) - انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٢ / ص ٥٧ ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن م ١٠ / ص ١٠١ -

١٠٢ ، فتح القدير للشوكاني مج ١ / ص ١٨٨ ، وتفسير فتح البيان لصديق خان مج ١ ص ١٩٧ .



تفيد التوقير والاحترام الشديد ، قال تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونُ مِنْكُمْ لَوْ أَدَّاهُمْ فَمَا يُصِيبُهُمْ فَتَنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٠ ﴾ (١)

وقد استعمل اليهود هذه الكلمة أو هذا اللفظ في خطابهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهم يقصدون ذلك المعنى السيئ الذي استعملوها فيه ، فنهى الله عز وجل الصحابة عن مخاطبة النبي بها - صلى الله عليه وسلم - سداً للذريعة ، وبذلك سد الباب على اليهود الذين تذرعوا في استخدامها كما كان المسلمون يستخدمونها ، لأنهم ما قصدوا إلا سب النبي - صلى الله عليه وسلم - ووصفه بالرعونة .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - : (( كان المسلمون يقولون للنبي - صلى الله عليه وسلم : راعنا على جهة الطلب والرغبة - من المراجعة - أي التفت إلينا ، وكان هذا بلسان اليهود سباً - أي اسمع لا سمعت - فاغتنموها ، وقالوا : كنا نسبه سراً فالآن نسبه جهراً ؛ فكانوا يخاطبون بها النبي - صلى الله عليه وسلم - ويضحكون فيما بينهم ، فسمعها سعد بن معاذ ، وكان يعرف لغتهم ، فقال لليهود : عليكم لعنة الله ؛ لأن سمعتها من رجل منكم يقولها للنبي - صلى الله عليه وسلم - لأضربن عنقه ، فقالوا : ألسنتم تقولونها ؟ فنزلت الآية ، ونهوا عنها لئلا تقتدي بها اليهود في اللفظ ، وتقصد المعنى الفاسد فيه )) (٢)

قال القرطبي - رحمه الله - : (( في هذه الآية دليلان - :

**أحدهما : على تجنب الألفاظ المحتملة التي فيها التعريض للتقويض والغضب .**

(١) - سورة النور : الآية (٦٣) .

(٢) - انظر : أسباب النزول للواحدي ص ٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٢/ص ٥٧ .

**والثاني:** التمسك بسد الذرائع . . . ووجه التمسك بها أن اليهود كانوا يقولون ذلك وهي سبّ بلغتهم ، فلما علم الله ذلك منهم منع من إطلاق ذلك اللفظ ؛ لأنه ذريعة للسبّ .<sup>(١)</sup>

ومن المفسرين من قال<sup>(٢)</sup> : إن اليهود استخدموا هذه الكلمة في مخاطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - فظن الصحابة أن الأنبياء كانت تفخم بهذا فأتى النهي من الله تعالى عن استخدام هذه الكلمة سدا للذريعة تشبه المسلمين باليهود بل أن هذه الكلمة كانت تعني عندهم السب والشتم فسد الذريعة لهذا الأمر أعظم وأقوى من الأمر الأول .

وقد ضعف المفسرون هذا التفسير لرفعة الصحابة ، ولرفعتهم عن تقليد الكفار .

قال الطبري<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : (( وأما القول الذي حكى عن عطية ، ومن حكى ذلك عنه ، أن قوله : راعنا كانت كلمة لليهود بمعنى السبّ ؛ والسخرية فاستعملها المؤمنون أخذاً منهم ذلك عنهم ، فإن ذلك غير جائز في صفة المؤمنين أن يأخذوا من كلام أهل الشرك كلاماً لا يعرف معناه ثم يستعملونه بينهم وفي خطاب نبيهم - ﷺ - ))<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٢ / ص ٥٧-٥٨ .

(٢) - انظر : جامع البيان في تفسير القرآن للطبري مج ١ / ج ٢ / ص ٣٧٥ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير مج ١ / ص ١٥٩ .

(٣) - هو : محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري ، الإمام الجليل ، والمجتهد المطلق ، قال الخطيب البغدادي : " كان أحد أئمة العلماء ، يحكم بقوله ، ويرجع إلى رأيه لعرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره " له مؤلفات كثيرة منها : " تفسير الطبري ، وهو جامع البيان في تفسير القرآن " و " اختلاف العلماء " و " التبصير في أصول الدين " وغيرها توفي عام ٣٢٠ هـ .  
انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٤ / ص ١٩١ ، لسان الميزان مج ٥ / ص ١٠٨ ، تهذيب الأسماء واللغات = مج ١ / ص ١٢٠ ، المنتظم مج ٦ / ص ١٧٠ ، طبقات الشافعية الكبرى مج ٣ / ص ١٢٠ ، شذرات الذهب مج ٤ / ص ٥٣ ) .

(٤) - انظر : تفسير الطبري ي ، مج ١ / ج ٢ / ص ٣٧٦ .

## ٢- نهيه - سبحانه تعالى - عن سب آلهة المشركين .

قال تعالى :

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(١)</sup>

### وجه الاستدلال

في هذه الآية أيضا نجد أن الله سبحانه وتعالى قد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه من بعده من الأمة عن سب آلهة الكفار ، إذا كان هذا السب يؤدي إلى سب الله تعالى .

فالكفار قد يتذرعون بسب المؤمنين لأهتهم إلى سب الله عز وجل عدوانا وجهلا منهم ، فأدى ذلك إلى أن سد الشارع الحكيم على المشركين هذه الذريعة بمنع المسلمين عن سب آهتهم إذا علموا أن هذا السب سيؤدي إلى سب الله عز وجل .

فهذه الآية تدل دلالة واضحة على سد الذرائع .<sup>(٢)</sup>

وأیضا في هذه الآية : توجيه إلى الدعاة إلى الله تعالى والآخرين بالمعروف والنهي عن المنكر إلى النظر إلى ما ينتج من دعوتهم ، فإن كانت المصلحة راجحة عندهم وجب عليهم العمل لتحقيقها ، وإن كانت المفسدة التي تنتج عن عملهم

(١) - سورة الأنعام : الآية (١٠٨) .

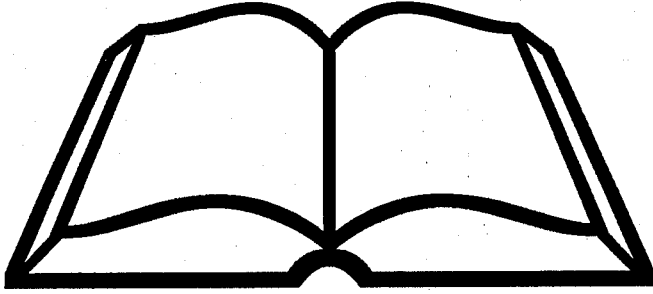
(٢) - انظر : الجامع لأحكام القرآن مج ٧/ص ٦١ ، وأحكام القرآن لابن العربي مج ٢/ص ٧٤٣ ، الفتح القدير

للمشركين مج ٢/ص ١٥٦ ، والفتح المبين مج ٣/ص ٢١٩ .

راجحة على المصلحة ؛ أو فيها مفسدة أكبر من المفسدة التي كانوا عليها وجب عليهم الكف عن النهي أو الأمر التزاما بقاعدة سد الذرائع<sup>(١)</sup> .

وإن تساوت المصلحة والمفسدة فقد قال بعض العلماء<sup>(٢)</sup> : تدرأ المفسدة ولو أدى ذلك إلى إهمال المصلحة ، حيث أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح<sup>(٣)</sup> .

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> : يتخير بينهما ، وقد يتوقف فيهما ، وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفسد .



(١) - انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير مج ٢/ص ١٨٤ ، والفتح القدير مج ٢/ص ١٥٦ .

(٢) - انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٩

(٣) - انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٩ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم مج ١/ص ٢٩٠ ، قواعد الفقه للمجدي

ص ٨١ ، وشرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٠٥ ، ودر الأحكام شرح مجلة الأحكام مج ١/ص ٣٧ .

(٤) - انظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ج ١/ص ٧٥ ، والقواعد للحصني مج ١/ص ٣٥٦ .

٣- إخباره - سبحانه وتعالى - عن أصحاب الضرار أنهم اتخذوا  
مسجدهم ذريعة للتفريق بين المؤمنين ،

قال تعالى :

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ  
الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ  
وَيَحْلِفْنَ إِنْ أُرْدْنَا إِلَى الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ  
لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال

في هذه الآية الكريمة يخبر المولى - سبحانه وتعالى - عن أولئك القوم  
المنافقين الذين بنوا مسجد الضرار وما أراهم بينائهم له إلا تفريق جماعة المسلمين  
بالكيد لهم لما في قلوبهم من الحسد والبغض للمؤمنين المتقين ، فاتخذوا هذا المسجد  
ذريعة للوصول إلى هذا الهدف و إلى ما هو أكبر منه بجعله مرصداً<sup>(٢)</sup> لذلك الفاسق  
الكافر أبو عامر الراهب<sup>(٣)</sup> ومن معه متذرعين بهذا العمل الذي هو في ظاهره قرينة

(١)- سورة التوبة : الآية (١٠٧)

(٢)- المرصد : الموضع الذي يُرَقَّب فيه العدو ، يقال رصدت فلانا أرصدة أي رقبته . والإرصاد : الانتظار ؛ تقول  
أرصدت كذا إذا أعدته مرتقبا له به .

انظر لسان العرب مادة (رصد) باب الدال ، فصل الرء مج ٣ ص ١٧٧ ، والجامع لأحكام القرآن مج ٨ / ص ٧٣ ،  
ص ٢٥٧ .

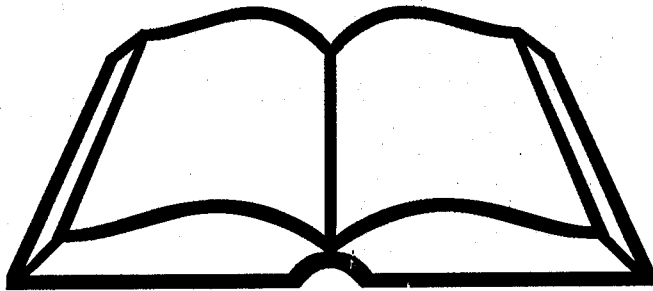
(٣) - هو : أبو عامر بن صيفي بن نعمان بن مالك ، الراهب ، كان قد تنصر في الجاهلية وكان فيه عبادة في الجاهلية  
، وله شرف في الخزرج كبير ، دعاه الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى الله فأبى أن يسلم وتمرد ودعا عليه الرسول  
- صلى الله عليه وسلم - أن يموت بعيداً فنالته هذه الدعوة وذهب إلى هرقل ملك الروم

لله تعالى ليصلوا إلى ما أرادوا ففضحهم الله تعالى وكشف عوارهم للنبي - ﷺ -  
فنهى الله - عز وجل - نبيه من الصلاة فيه فأمر النبي - ﷺ - بهدم المسجد لحسم  
فساده ، وإنهاء أمره .

فهذه الآية أيضا دلالتها واضحة على العمل بسد الذرائع .<sup>(١)</sup>

والتأمل في هذه الآيات ؛ وكل الآيات التي فيها نهي عن وسيلة تؤدي إلى  
مفسدة يدرك أنها تفيد العمل بسد الذرائع ، وإن الاحتجاج به له أصل قوي من  
دلالة هذه الآيات منفردة ومجموعة

وكل فعل مباح يؤدي إلى محذور أو إلى فعل محرم فسده واجب لكن وجه  
الاستدلال بهذه الآيات على ما فهمه العلماء منها ما يلتقي مع معنى سد الذريعة  
الذي اصطلح عليه العلماء بعد ذلك بحيث يعتبر قاعدة ، أو أصلاً تبعاً للأمور  
الأساسية الأربعة التي سبق وأن بينتها عند تعريف الذريعة اصطلاحاً .



= لينصره على الرسول - صلى الله عليه وسلم - فوعده ونهاه وأقام عنده وكتب إلى جماعة من قومه أن يتخذوا له

معقلاً لا يقعدم عليهم فيه فشروعوا في بناء مسجد الضرار .

انظر ترجمته في : (سيرة ابن هشام مج ٣ / ص ٧٧ ، والبداية والنهاية مج ٣ / ج ٥ / ص ٣٠ .

(١) - انظر : أحكام القرآن لابن العربي مج ٢ / ص ١٠١٣ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٨ / ص ٢٥٧ .



## **المطلب الثاني**

**في أدلة حجية سد الذرائع من السنة ♦**

## المطلب الثاني

### في أدلة حجية سد الذرائع من السنة •

#### ١ - نهيه - ﷺ - عن ترك ما يوصل إلى الحرام •

عن النعمان بن بشير يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: (( الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَأَى يَرَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنْ حِمَى اللَّهُ فِيهِ أَرْضٌ مَحَارَمُهُ أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ )) متفق عليه ، واللفظ للبخاري .<sup>(١)</sup>

#### وجه الاستدلال

هـي المصطفى - ﷺ - في هذا الحديث على ترك الشبهات وتجنبها لأن الوقوع فيها يكون ذريعة ووسيلة إلى الوقوع في المحرم •

وزاد النبي - ﷺ - هذا المعنى وضوحاً بضربه المثل لذلك الملك الذي يكون له حمى فإن من رعى حول هذا الحمى فإنه قد يقع فيه ، وحمى الله في أرضه محارمه فمن قرب منها أوشك أن يقع فيها قصد أو لم يقصد .<sup>(٢)</sup>

(١) - انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر ، كتاب : ( الإيمان ) ، باب : ( فضل من استبرأ

لدينه ) ، الحديث رقم ( ٥٢ ) م - ج ١ / ص ١٥٣ .

وصحيح مسلم كتاب : ( المساقاة ) ، باب : ( أخذ الحلال ، وترك الشبهات ) ، الحديث رقم ( ١٥٩٩ ) م - ج ٣ / ص ١٢١٩ .

(٢) - انظر جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب ص ٢٠٩ ، وفتح الباري

شرح صحيح البخاري لابن رجب م - ج ١ / ص ٢٢٨ ، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي لابن العربي م - ج ٣ /

ج ٦ / ص ٢٠٠ ، وسبل السلام شرح بلوغ المرام م - ج ٤ / ص ٣٣٤ ، وأحكام الفصول للباقي ص ٥٥٩ .





وهذا الحديث يدل على الأخذ بالأحوط والأخذ به أمر مقرر في الشريعة. (١)

## ٢ - عدم قتله - ﷺ - المنافقين .

عن جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: "كُنَّا فِي غَزَاةٍ فَكَسَمَ (٢) رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: الْأَنْصَارِيُّ يَا الْأَنْصَارُ وَقَالَ: الْمُهَاجِرِيُّ يَا لِلْمُهَاجِرِينَ فَسَمِعَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا هَذَا فَقَالُوا كَسَمَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ يَا الْأَنْصَارُ وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ يَا لِلْمُهَاجِرِينَ فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - دَعَوْهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ قَالَ: جَابِرٌ وَكَأَنْتِ الْأَنْصَارُ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ - ﷺ - أَكْثَرَ ثُمَّ كَثُرَ الْمُهَاجِرُونَ بَعْدُ فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْقَدٍ فَعَلُوا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - دَعْنَهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ (٣)

## وجه الاستدلال

ذكر هذا الحديث أمرين كليهما من باب سد الذرائع .

(١) - سيأتي بيان ذلك في مبحث علاقة سد الذرائع بالاحتياط .

(٢) - كسع : الكسع لها معاني متعددة في اللغة ، منها أن تضرب بيدك ، أو بصدر قدمك على دبر إنسان ، أو شيء ، وهذا المعنى المراد في الحديث . انظر لسان العرب مادة (كسع) باب العين فصل الكاف ، مج ٨/ص ٣٠٩ ، والنهاية في غريب الحديث مج ٤/ص ١٧٣ ، وأعلام الحديث شرح صحيح البخاري مج ٣/ص ١٥٨٦

(٣) - أخرجه البخاري في كتاب : ( التفسير ، تفسير سورة المنافقين ) رقم ٦٣ ، باب رقم ٥ قوله : " سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين " .

انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري مج ٨ / ص ٥٢٠ ، الحديث رقم (٤٩٠٧) .



**الأول :** فـهـيـه - ﷺ - عن التنادي بالأحساب والأنساب وتنفيـره  
منها لأنها دعوى جاهلية بقوله : (( **دعواها فإنها منتنة** )) ،

**الثاني :** عدم قتل النبي - ﷺ - للمنافقين مع أن في قتلهم مصلحة<sup>(١)</sup> ،  
وترك النبي - صلى الله عليه وسلم - هذه المصلحة لأنها تؤدي إلى مفسدة أكبر  
منها حيث أنه قد يتذرع الناس بهذا العمل إلى عدم الدخول في الإسلام محتجين  
بأن محمداً - صلى الله عليه وسلم - يقتل أصحابه ، ففي هذا دلالة واضحة  
وقوية على أن سد الذرائع من القواعد التي جاء بها الشارع الحكيم وعمل بها ،  
وأيضا في هذا الحديث تنبيه وتعليم للدعاة في سبيل الله ورجال الحسبة ،  
على وجوب الموازنة بين المصالح والمفاسد في أعمالهم فيسد الذريعة على كل  
مفسدة قد تطغى على المصلحة ،<sup>(٢)</sup>

**٣- منع النبي - صلى الله عليه وسلم - هدم الكعبة ،  
وبناءها على قواعد إبراهيم عليه السلام ،**

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : (( **قال رسول الله - ﷺ - يا  
عائشة : لو أن قومك حديثو عهدٍ بـشركٍ لهدمت الكعبة  
فألزقتها بالأرض وجعلت لها بابين باباً شرقياً وباباً غربياً  
وزدت فيها ستة أذرعٍ من الحجر فإن قريشاً اقتصرتها حيث بنت  
الكعبة** ))<sup>(٣)</sup>

(١) وهي : تصفية المجتمع الإسلامي ممن يظهرون الإسلام ، ويطنون الكفر ، وبهذا يأمن المجتمع من حركات الإرجاف  
، ونقل الأخبار إلى الأعداء ، وإشاعة الفتن في المجتمع الإسلامي .

(٢) - انظر : أعلام الموقعين مج ٣/ص ١٨٣ ، وإكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم لسأبي مج ٨/ ص ٥٤٢ ،

وشرح مسلم للنووي مج ٦/ج ١٦/ ص ١٣٨ ، عارضة الأحوذى لابن العربي مج ٦/ج ١٢/ص ٢٠١ ، المفهم شرح

القرطبي على صحيح مسلم مج ٦/ ص ٥٦١ ، وأعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي مج ٣/ص ١٥٨٦ .

(٣) - أخرجه مسلم في كتاب : (الحج) الباب : قم (٦٩) باب نقض الكعبة وبنائها .

انظر : صحيح مسلم مج ٢ / ص ٩٦٩ - ٩٧٠

## وجه الاستدلال

=====

بين النبي - ﷺ - لأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - سبب عدم هدمه للكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم - عليه السلام - بأن قومها حديثو عهد بالشرك .

وهذا فيه دلالة على أن النبي - ﷺ - فعل ذلك سداً للذرائع ، حيث نظر إلى حداثة القوم بالشرك ، وأن هذا الأمر قد يسبب إنكارهم ، بل قد يرتد البعض منهم عن دينه لحداثته بالشرك فيثيرون الفتنة في ذلك بأن محمداً - ﷺ - لما تمكّن هدم الكعبة فقطع بتركها ذريعة هذا الباب مع وجود المصلحة في إعادة البيت الحرام على قواعده الأساسية ؛ مرجحاً في ذلك عظم المفسدة على هذه المصلحة .<sup>(١)</sup>

قال النووي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( في هذا الحديث دليل على أنه إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بُدئ بالأهم لأن النبي - ﷺ - أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم - ﷺ - مصلحة ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريباً ؛ وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة فيرون تغييرها عظيماً فتركها - ﷺ - .<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : شرح صحيح مسلم للنووي مج ٣/ج ٩/ص ٨٩ ، وشرح صحيح مسلم للآبي مج ٤/ص ٤٠٥ ، شرح

سنن ابن ماجه الطبعة الهندية للشيخ عبد الغني المجددي الدهلوي ، ص ٢١٢ ، والمتقى للباجي مج ٢/ص ٢٨٢

(٢) - هو : يحيى بن شرف بن مري النووي ، أبو زكريا ، المولود عام ٦٣١هـ ، أستاذ المتأخرين ، قال السبكي :

" كان يحيى رحمه الله سيداً حصوراً ، ولينا على النفس حصوراً ، وزاهداً لم ييال بخراب الدنيا إذا صير دينه ربعا

معموراً له الزهد والقناعة ، ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة والمثابرة على أنواع الخير " له مصنفات نفيسة

أهمها "رياض الصالحين" و"شرح صحيح مسلم" و"الأذكار" و"الأربعين النووية" في الحديث و"المجموع شرح

المهذب" و"الروضة" في الفقه و"تهذيب الأسماء واللغات" وغيرها توفي عام ٦٧٦هـ .

انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٨ ص ٣٩٥ ، شذرات الذهب مج ٧/ص ٦١٨ ، تذكرة

الحفاظ مج ٤/ص ١٤٧٠ ، والفتح المبين ج ٢/ص ٨١ )

(٣) - انظر : شرح صحيح مسلم للنووي مج ٣/ج ٩/ص ٨٩ .

### **المطلب الثالث**

**في الأدلة على حجية سد الذرائع من عمل الصحابة**



## المطلب الثالث

### في الأدلة على حجية سائر الذرائع من عمل الصحابة

#### ١- جمع القرآن الكريم في مصحف واحد ، وجمع الناس على

#### حرف واحد

عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال : أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عنده قال أبو بكر - رضي الله عنه - : إن عمر أخشى أن يستحرق القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن قلت لعمر كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله - ﷺ - قال عمر : هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعني حتى شرم الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله - ﷺ - فتتبع القرآن فأجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله - ﷺ - قال : هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرم الله صدري للذي شرم له صدر أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فتتبعنا القرآن ، أجمعه من العسب<sup>(١)</sup> واللخاف<sup>(٢)</sup> وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي

(١) - العُسْب : جمع عسيب ، وهو جريد النخل مما لا ينبت عليه الخوص ، وما نبت عليه فهو السعفة ، وأهل الحجاز

يسمونه الجريد أيضا . انظر لسان العرب مادة (عسب) باب الباء فصل العين ، مج ٢ / ص ٥٩٩ ، ومنال الطالب في

شرح طوال الغرائب لابن الأثير ص ٩٨ ، وغريب الحديث للهروي مج ٢ / ص ٢٥٤ .

(٢) - اللخاف : واحدتها لخفة ، وهي حجارة بيض رفاق وقال محمد بن عبيد الله : هي الخزف . انظر غريب

الحديث للهروي مج ٢ / ص ٢٥٤ ، وصحيح البخاري مع فتح الباري ، كتاب (الأحكام) ، باب (يستحب للكاتب

أن يكون أمينا) مج ١٣ / ص ١٩٥ .

**خزيمة الأنصاري<sup>(١)</sup> لم أجدها مع أحد غيره ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم )<sup>(٢)</sup> حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر - رضي الله عنه - حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر - رضي الله عنهما - )<sup>(٣)</sup> .**

**وعن أنس بن مالك أن : (( حذيفة ابن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية<sup>(٤)</sup> وأذربيجان<sup>(٥)</sup> مع أهل**

(١) - هو : أبو خزيمة بن أوس بن زيد بن أوصم بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي ، ثم البخاري ، شهد بدر وما بعدها من المشاهد ، توفي في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وهو أخو مسعود بن أوس . انظر ترجمته في ( أسد الغابة مج ٥ / ص ٨٩ ، والإصابة في تمييز الصحابة مج ٧ / ص ٩٠ ، والاستيعاب لابن عبد البر مج ٤ / ص ٢٠٥ )

(٢) - سورة التوبة : الآية (١٢٨) .

(٣) - رواه البخاري في كتاب : ( فضائل القرآن ) ، باب ( جمع القرآن ) الحديث رقم (٤٩٨٦) ، انظر صحيح البخاري مع فتح الباري مج ٨ / ص ٦٢٧ .

(٤) - أرمينية : بكسر أوله ويفتح ، وسكون ثانيه وكسر الميم ، وياء ساكنة وكسر النون ، وياء خفيفة مفتوحة : اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال ، والمنسبة إليها أرميني ، وهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ناحية بين أذربيجان والروم فتحها المسلمون في خلافة عثمان بن عفان عام ٢٥هـ قال ابن السمعاني : هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسنها وطيب هوائها وكثرة مائها وشجرها المثل وقيل سميت أرمينية بأرمينيا بن لنطا بن أومر بن يافث بن نوح - عليه السلام - وكان أول من نزلها وسكنها ، وكانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ، وهي الآن دولة مستقلة . وتقع شمال شرق تركيا .

انظر الأنساب للسمعاني مج ١ / ص ١١٥ ، ومعجم البلدان مج ١ / ص ١٥٩-١٦١ ، وآثار البلاد وأخبار العباد ص ٤٩٥ ، وفتح الباري لابن حجر مج ٨ / ص ٦٣٤ ، وأطلس تاريخ الإسلام ص ١٣٢ ، وأطلس العالم ص ٥٥ )

(٥) - أذربيجان : بالفتح ، ثم السكون ، وفتح الراء ، وكسر الباء الموحدة ، وياء ساكنة . وهي ناحية واسعة بين قهستان وإيران . قال ابن المقفع : أذربيجان مسماة باذرباذ بن إيران بن الأسود بن سام بن نوح - عليه السلام ، وقيل بل أذر اسم النار ، وهي إقليم واسع ، من مدنها خوى سلماس وأردبيل فيها قلاع كثيرة وخيرات واسعة نواهلها صباح الوجوه حمرا ، رقاق البشرة ولغتهم الأذرية . فتحت في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عام ٢٥هـ ، وكانت من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ، وهي الآن دولة مستقلة ، تقع شمال غرب تركيا وشمال غرب إيران . انظر معجم البلدان مج ١ / ص ١٢٨ ، مختصر كتاب البلدان لابن الفقيه ص ٢٨٤ ، تاريخ الإسلام



العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرجل القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق <sup>(١)</sup> ))

### وجه الاستدلال من هاتين الواقعتين •

=====

**الواقعة الأولى :** فيها دلالة واضحة على عمل الصحابة بسد الذرائع حيث أنهم قد أجمعوا في الواقعة الأولى على جمع القرآن في المصحف خشية استشهاد الصحابة - رضي الله عنهم - في سبيل الله وهم حملة كتاب الله ، فينتج عن ذلك ذهاب القرآن ، فأرادوا سد ذريعة ذلك بجمع القرآن من صدور القراء من الصحابة - رضوان الله عليهم - حتى يضمن وجوده محفوظاً .

**أما الواقعة الثانية :** فإننا نرى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وافق حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - على جمع الناس على حرف واحد ، وذلك لما رأى اختلاف الناس في قراءتهم خلافاً عظيماً ، بل أدى إلى أن بعضهم يرد قراءة الآخر ويكفره، وفي ذلك من الفساد ما الله به عليم ، فأراد عثمان -

ووفيات المشاهير والأعلام ، عهد الخلفاء الراشدين ص ٢٤١ ، وآثار البلاد وأخبار العباد ص ٢٨٤ ، وأطلس تلريخ

الإسلام ص ١٣٢ ، وأطلس العالم ص ٥٥ .

(١) - أخرجه البخاري في كتاب : ( فضائل القرآن ) ، باب ( جمع القرآن ) ، الحديث رقم ( ٤٩٨٧ ) .

انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري مج ٨ / ص ٦٢٧ .



رضي الله عنه - أن يسد ذريعة ذلك الفساد ، ويجمع الناس على حرف واحد ويقفل عليهم باب الخلاف في كتاب - الله تعالى - وقد تم ذلك بموافقة الصحابة - رضوان الله عليهم - ثم أرسل هذا المصحف إلى الأمصار ، وأمر بحرق ما عداه حتى لا يترك سبيلا إلى متذرع أن يفسد على الناس دينهم أو يشك إنسان في كتاب الله تعالى ، <sup>(١)</sup> وهذا من حفظ لكتابه الكريم قال تعالى : ﴿ إنا نحن

نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ <sup>(٢)</sup>

## ٢- قطع شجرة بيعة الرضوان

لما رأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الناس يأتون شجرة بيعة الرضوان <sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج ١ / ص ٥ ، البرهان في علوم القرآن للزركشي مج ١ / ص ٢٣٣ ،

والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ١ / ص ٤٧ .

(٢) - سورة الحجر : الآية (٩) .

(٣) - بيعة الرضوان : كانت بالحديبية وذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خرج في ذي القعدة معتمرا واستنفر الأعراب الذين حول المدينة فأبطأ عنه أكثرهم ، وخرج النبي صلى الله عليه وسلم - بمن معه من المهاجرين والأنصار ومن اتبعه من العرب ، وجميعهم نحو ألف وأربعمائة . وقيل : ألف وخمسمائة . وقيل غير ذلك ، وساق معه الهدي ، فأحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس أنه لم يخرج لحرب ، فلما بلغ خروجه قريشا خرج جمعهم ضادين لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المسجد الحرام ودخول مكة ، وأنه إن قاتلهم قاتلوه دون ذلك ، وبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عثمان بن عفان - رضي الله عنه بكتاب الصلح ليدفعه إلى قريش ، فأمسك المشركون عثمان والعشرة الأصحاب الذين معه ، وأشاع الناس أنهم قتلهم المشركون بمكة فلما بلغ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذلك الخبر قال : " لا نبرح حتى نناجز القوم " فنادى منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى أمرني بالبيعة ، وصادف ذلك ما كان كامنا في نفس أصحابه ، فهرع المسلمون إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تحت الشجرة التي كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستظل تحتها في الحديبية ويسمى الموضع الآن الشميسي على ثلاثة عشر ميلا من مكة وهو حد الحرم من الجهة الغربية فأول من بايع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الصحابة أبو سنان عبد الله بن وهب الأسدي قال : لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبسط يدك أبايعك ، قال : على ماذا ؟ قال : على ما في نفسك قال وما في نفسي قال فتح أو شهادة قال نعم فبايعه وصار =





فيظهر من فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هذا : سعة علمه ، وقوة بصيرته على كل أمر قد يكون سببا لإفساد الدين ، وإظهار الشرك بين الناس ولهذا قام بقطع الشجرة وحذر من عاد إلى مكائنها أنه سيقتله كما يقتل المرتد سدا لذريعة الفساد، وقفل باب الشرك ، وعمل بسد الذرائع أيضا عندما قفل راجعا من الموسم إلى المدينة ، فصلى الغداة في طريقه ، فإذا به يرى الناس بعد الصلاة ، يذهبون مذهبا فقال : أنى يذهب هؤلاء ؟ قالوا : يأتون مسجدا هاهنا صلى فيه رسول الله - ﷺ - فقال : ((إنما هلك من كان قبلكم بهذا يتبعون آثار أنبيائهم ، فاتخذوها كنائس وبيعا ؛ من أدركته الصلاة في شيء من هذه المساجد ، التي صلى فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فليصل فيها ، وإلا فلا يتعمدها ))<sup>(٢)</sup> .

• لاین الجوزي ص ۱۲۲ - ۱۲۳ .



## **المبحث الثاني**

**بيان المذهب المالكي من سد الذرائع**

**وفيه مطلبان**

**المطلب الأول : في ذكر أقوال بعض علماء الأصول من  
المالكية وأقسامها •**

**المطلب الثاني : في تطبيقات من الفقه المالكي على  
إعمالهم سد الذرائع •**

## **المطلب الأول**

**أقوال علماء الأصول من المالكية في سد الذرائع**

**وأقسامها •**

**وفيه فرعان**

**الفرع الأول : أقوال بعض علماء الأصول من المالكية**

**في سد الذرائع •**

**الفرع الثاني : أقسام سد الذرائع عند المالكية •**

## المطلب الأول

### أقوال علماء الأصول من المالكية في سد الذرائع وأقسامها •

## الفرع الأول

### أقوال بعض علماء الأصول من المالكية في سد الذرائع<sup>(١)</sup>

يقول الباجي - رحمه الله - : (( ذهب مالك رحمه الله - إلى المنع من  
الذرائع ))<sup>(٢)</sup>

ويقول القرافي - رحمه الله - : (( سد الذرائع ومعناه حسم مادة  
وسائل الفساد دفعا لها فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة  
وسيلة للمفسدة منع مالك من ذلك الفعل في كثير من الصور ))<sup>(٣)</sup>

ويقول القرطبي - رحمه الله - : (( التمسك بسد الذرائع وحمايته هو  
مذهب مالك وأصحابه ))<sup>(٤)</sup>

ويقول الشاطبي - رحمه الله - : (( وبذا الأصل ينبني عليه قواعد :  
منها قاعدة سد الذرائع التي حكمها مالك في أكثر أبواب  
الفقه ))<sup>(٥)</sup>

(١) - انظر في ذلك أيضا : ( الإشارة في معرفة الأصول والرجازة في معنى الدليل ص ٣١٤ ، وأحكام الفصول  
للـباجي ص ٥٦٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ ، تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٤١٥ ، الموافقات مج ٢/  
ص ٣٤٨ ، و مج ٤ / ص ١٩٨ ، القواعد للمقري مج ١ ص ٢٤٢ ، ٣٢٩ ومج ٢ ص ٤٧١ ، الحوادث والبدع  
للطروش ص ٤٥ ، نشر البنود على مراقبي السعود ج ٢/ ٢٥٩ ، نثر الورود على مراقبي السعود مج ٢/ ص ٥٧٥ ،  
مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ص ١٥٨ ، ومالك لأبي زهرة ص ٣٢٣ . )

(٢) - انظر : أحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٥٦٩ .

(٣) - انظر : الفروق للقرافي مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .

(٤) - انظر : الجامع لأحكام القرآن مج ٢ / ص ٥٧ .

(٥) - انظر : الموافقات مج ٤ / ص ١٩٨ .



ويقول ابن فرحون <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( فمتى كان الفعل السالم عن  
المفسدة وسيلة إلى المفسدة منعنا من ذلك وهو مذهب مالك -  
رحمه الله - )) <sup>(٢)</sup>

## الفرع الثاني : تقسيم سد الذرائع عند المالكية .

=====

قال القرافي - رحمه الله - عندما قسم الذرائع : (( والذرائع ثلاثة أقسام  
: قسم أجمعت الأمة على سده ومنعه وحسمه . . . ، وقسم أجمعت الأمة على  
عدم منعه وأنه ذريعة لا تسد ووسيلة لا تحسم . . . ، وقسم اختلف فيه العلماء  
هل يسد أم لا )) <sup>(٣)</sup>

وقسم المقرئ <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - الذريعة إلى ثلاثة أقسام هي <sup>(٥)</sup> :-

١ - الذرائع القريبة جدا ولا معارض معتبرة إجماعا كحفر بئر في

الطريق .

٢ - الذرائع البعيدة ملغاة إجماعا كزراعة العنب .

(١) - هو : إبراهيم بن نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون ، برهان الدين ،  
أبو الوفاء المتوفى عام ٧٩٩ هـ ، كان إماما حجة ثبنا ثقة يذكر بين شيوخ الإسلام ويعرف بالقدوة بين العلماء  
الأعلام تولى القضاء في المدينة عام ٧٩٣ هـ ، له مصنفات كثيرة منها " تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج  
الحكام " و " الدياج المذهب في أعيان المذهب " وغيرها . انظر ترجمته في ( شذرات الذهب مج ٨ / ص ٦٠٨ ،  
وشجرة النور الزكية ص ٢٢٢ ، والفتح المبين ج ٢ / ص ٢١ )

(٢) - انظر : تبصرة الحكام في مناهج الأقضية والأحكام ج ١ / ص ٢٦٩ .

(٣) - انظر : الفروق للقرافي مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .

(٤) - هو : محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر ، القرشي ، المقرئ ، التلمساني ، أبو عبد الله . تولى قضاء الجماعة

بفاس ، له مصنفات منها " إقامة المريد " ، و " الحقائق والرقائق " ، و " القواعد " ، وغيرها توفي عام ٧٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : ( الدياج المذهب في معرفة أعيان المذهب مج ٢ / ص ٢٦٤ ، وشجرة النور الزكية ص ٢٣٢ ،

(٥) - انظر : القواعد للمقرئ مج ٢ / ص ٤٧٢ .



٣- الذرائع التي بين القرية والبعيدة ، كبيع الآجال معتبرة عند مالك - رحمه الله - وملغى عند الجمهور .

### وبالنظر إلى تقسيمات القرافي ، والمقري - رحمهما الله - يظهر ما يلي :-

١- أن الذريعة التي تفضي إلى المفسدة قطعاً فإنها معتبرة بالإجماع .

٢- أن الذريعة التي تفضي إلى المفسدة نادراً ملغاة بالإجماع .

٣- أما ما بين المرتبتين - أي الذريعة التي تفضي إلى المفسدة غالباً أو كثيراً - فقد أخذ بها المالكية ؛ وأعملوا الذريعة فيها ، ووافقهم في هذا القسم من وافقهم وخالفهم من خالفهم ، فللعمل بهذا القسم منوط بنظر المجتهد العالم بأصول الشريعة ومقاصدها ، وأحوال عصره ، وزمانه ، وعادة الناس فيه ؛ فإن كان الفعل الذي عليه الناس يؤدي إلى المفسدة كثيراً أو غالباً في ذلك العصر الذي يفعل فيه فإن المالكية يمنعون هذا الفعل مع إباحته في أصله ، وذلك لأنهم نظروا إلى مآل هذا الفعل وأنه يؤدي إلى المفسدة ، ونظروا أيضاً إلى كثرة وقوعه ؛ فيمنعونه سدا للذريعة حتى لا يتوصل بهذا الفعل المباح إلى أمر محرم<sup>(١)</sup> .

قال حلولو الزليطني<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( واعتبرنا التهمة في بيع

(١)- انظر : الموافقات مج ٤ / ص ١٩٩-٢٠٠ .

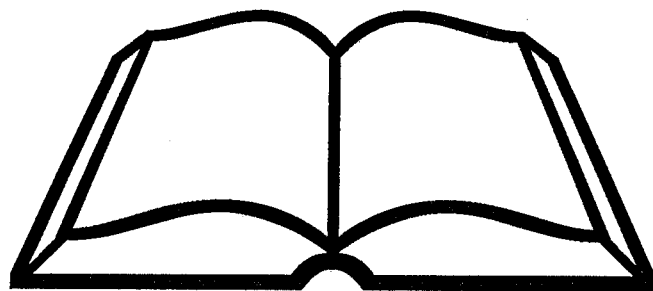
(٢)- هو : أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق الزليطني ، القروي ، المغربي ، المالكي ، نزيل تونس ، حلولو ، أبي العباس ، المولود عام ٨١٥ هـ ، والمتوفى عام ٨٩٨ هـ ، الإمام العمدة المحقق المؤلف الأصولي ، أحد الأعلام الحافظين لفروع المذهب ، تولى قضاء طرابلس الغرب ثم صرف عنه ، له مصنفات كثيرة منها " الضياء اللامع شرح جمع الجوامع " ، و " شرح تنقيح الفصول للقرافي " في أصول الفقه و " شرح مختصر الشيخ خليل الكبير " = والصغ = ير " في الفقه = وغيره .

انظر ترجمته في ( الضوء اللامع مج ١ / ج ٢ / ص ٢٦٠ ، وشجرة النور الزكية ص ٢٥٩ ) ،



الآجال إنما هو لكثرة قصد الناس لذلك لأن كثرة الوقوع مظنة  
القصد<sup>(١)</sup>

ويوضح هذا الضابط الشواهد الفقهية عندهم في المطلب القادم.



---

(١) - انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٤



## **المطلب الثاني**

**تطبيقات من الفقه المالكي على أعمالهم سد الذرائع**

- ١ - من باع طعاما بطعام قبل أن يقبضه ،
- ٢ - ما يؤدي إلى بيع المال الربوي متفاضلا ،





## المطلب الثاني

### في تطبيقات من الفقه المالكي على أعمالهم سد الذرائع

من أبرز تطبيقات سد الذرائع عند المالكية منعهم للعقود التي تتخذ ذريعة إلى الربا ومن ذلك :-

بيوع الآجال<sup>(١)</sup> : التي قيل أنها تصل إلى ألف مسألة<sup>(٢)</sup> ، وقد منع منها كل صورة تؤدي إلى ممنوع ، ومن أمثلة هذه البيوع من باع طعاما بطعام قبل أن يقبضه ، وبيع مالا يجوز متفاضلا .

#### ١- من باع طعاما بطعام قبل أن يقبضه .

قال ابن رشد - رحمه الله - : (( من اشترى طعاما بثمن إلى أجل معلوم فلما حل الأجل لم يكن عند البائع طعام يدفعه إليه فاشترى من المشتري طعاما بثمن يدفعه إليه مكان طعامه الذي وجب إليه فمالك - رحمه الله - يمنعه ويراه من الذريعة إلى بيع الطعام قبل أن يستوفي ، لأنه رد إليه الطعام قبل أن يستوفيه ، وصورة الذريعة في ذلك أن يشتري رجل من آخر طعاما إلى أجل معلوم ، فإذا حل الأجل قال الذي عليه الطعام ليس عندي طعام ، ولكن اشترى منك الطعام

(١) - بيوع الآجال : هي بيوع ظاهرها الجواز ، لكنها تؤدي إلى ممنوع ، كاجتماع بيع وسلف ، فهي أن يبيع الرجل سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها بثمن آخر إلى أجل آخر أو نقدا .  
انظر : ( حاشية الدسوقي على الشرح الكبير مج ٣/ص ٧٦ ، وبداية المجتهد مج ٢/ص ١٤١ ، و حدود ابن عرفة مج ١/ص ٣٥٧ )

(٢) - انظر : الفروق للقرافي مج ٢/ج ٣/ص ٢٦٦ ، تهذيب الفروق مج ٢/ج ٣/ص ٢٧٥ ، والمدونة برواية سحنون عن مالك مج ٣/ص ١٦٥ ، والبيان والتحصيل مج ٧/ص ٦٧ ، والمقدمات للمهدات مج ٢/ص ٣٩ ، بداية المجتهد مج ٢/ص ١٤٠ ، والخرشي بحاشية العدوي مج ٥/ص ٩٢ ، وحاشية الدسوقي على العدوي مج ٣/ص ٧٦ .

الذي وجب لك علي فقال : هذا لا يصح لأنه يبيع الطعام قبل أن يستوفي فيقول :  
له فبيع طعاما مني وأرده عليك<sup>(١)</sup>

## ٢- ما يؤدي إلى بيع المال الربوي متفاضلا \*

=====

وهذا مثل أن يبيع الإنسان صنفا وسطا في الجودة بصنفين أحدهما : أجود من  
ذلك الصنف ، والآخر أردأ \*

قال مالك - رحمه الله - : (( لا يطلم مد زبد ومد لبن بمددي زبد  
وهو مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كبيس  
وصاعا من حشف بثلاثة أصوع من عجوة حين قال لصاحبه إن  
صاعين من كبيس بثلاثة أصوع من العجوة لا يطلم ففعل ذلك  
ليجيز بيعه وإنما جعل صاحب اللبن اللبن مع زبد له ليأخذ فضل  
زبد له على زبد صاحبه حين أدخل معه اللبن ))<sup>(٢)</sup>

قال ابن رشد - رحمه الله - : (( فإن مالكا يرد هذا لأنه يتهمه أن يكون إنما  
قصد أن يدفع مدين من الوسط في مد من الطيب ، فجعل معه الرديء ذريعة إلى  
تحليل ما لا يجب من ذلك ))<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : بداية المجتهد مج ٢ / ص ١٤٣

(٢) - انظر : الموطأ المطبوع مع موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام بالطعام

لا فضل بينهما ، الحديث رقم ٥٢ ، مج ٢٠ / ج ٢ / ص ٦٤٧ - ٦٤٨

(٣) - انظر : بداية المجتهد مج ٢ / ١٣٩ \*



### **المبحث الثالث**

**في بيان المذهب الحنبلي من سد الذرائع**

**وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : في أقوال علماء الأصول من الحنابلة في سد  
الذرائع وأقسامها •**

**المطلب الثاني: في تطبيقات من الفقه الحنبلي على  
إعمالهم سد الذرائع •**

## **المطلب الأول**

**أقوال علماء الأصول من الحنابلة في سد الذرائع  
وأقسامها •**

### **وفيه فرعان**

**الفرع الأول : أقوال بعض علماء الأصول من الحنابلة  
في سد الذرائع •**

**الفرع الثاني : أقسام سد الذرائع عند الحنابلة •**



## المطلب الأول

### في أقوال بعض علماء الأصول من الحنابلة في سد الذرائع وأقسامها •

#### الفرع الأول : أقوال بعض علماء الأصول من الحنابلة •<sup>(١)</sup>

يقول ابن قدامة<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( والذرائع معتبرة لما قدمنا من الأدلة ))<sup>(٣)</sup>

ويقول الطوفي - رحمه الله - : (( ومن مذهبنا أيضا سد الذرائع ))<sup>(٤)</sup>

ويقول ابن تيمية - رحمه الله - : (( إن الله سبحانه وتعالى سد الذرائع المفضية إلى المحرم بأن حرما ونهى عنها ))<sup>(٥)</sup>

ويقول ابن القيم - رحمه الله - : (( وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف ))<sup>(٦)</sup>

(١) - انظر في ذلك أيضا : الواضح في أصول الفقه لابن عقيل مج ٢ / ص ٨٤٣ ، جامع العلوم والحكم لابن رجب ج ٢ / ص ٣٣٣ ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب مج ١ / ص ٢٢٨ ، شرح مختصر الروضة للطوفي مج ٣ / ص ٢١٤ .

(٢) - هو : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المقدسي ، الدمشقي ، الحنبلي ، موفق الدين ، أبو محمد . أخذ الأئمة الأعلام ، المولود عام ٥٤١ هـ بجماعيل ، كان ثقة حجة نبلا ، غزير الفضل ، كامل العقل ، شديد التثبت ، دائم السكوت ، ورعا عابدا ، وقد ألف التصانيف النافعة ، ومن أشهرها " المغني " و " الكافي " و " المقنع " و " العمدة " في الفقه و " روضة الناظر و جنة المناظر " في أصول الفقه و " النوايين " و " المتحايين في الله " في الزهد والفضائل ، توفي عام ٦٢٠ هـ . انظر ترجمته في ( ذيل طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ١٣٣ ، شذرات الذهب مج ٧ / ص ١٥٥ ، والمنهج الأحمد مج ٤ / ص ١٤٨ )

(٣) - انظر : المغني مج ٦ / ص ٢٦١ .

(٤) - انظر : شرح مختصر الروضة مج ٣ / ص ٢١٤ .

(٥) - انظر : مجموع الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٦) - انظر : أعلام الموقعين مج ٣ / ص ٢٠٨ .



ويقول الزركشي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( **والذرائع معتبرة عندنا في الأصول** ))<sup>(٣)</sup> .

ويقول الفتوحي - رحمه الله - : (( **ونسد الذرائع ومعنى سدها المنع من فعلها لتحريمه** ))<sup>(٣)</sup> .

ويقول ابن بدران<sup>(٤)</sup> في معرض حديثه عن الأدلة المختلف فيها : (( **أولها سد الذرائع وهو قول مالك وأصحابنا** ))<sup>(٥)</sup>

من هذه النقول لعلماء الحنابلة التي تدل على أخذهم بسد الذرائع نجد أنهم أعملوا سد الذرائع كما أعملها المالكية ، ولم يختلفوا عنهم إلا اختلافا يسيرا ، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام عن سد الذرائع عند ابن تيمية مقارنا مع أقوال غيره من العلماء .

ولا يفوتني هنا التنبيه إلى أن أكثر فقهاء الحنابلة توسعا في بيان هذه القاعدة والتدليل عليها ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - .

(١) - هو : محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، الزركشي ، الحنبلي ، المصري ، العالم الفقيه الورع المتوفى عام ٧٧٢هـ ، له مصنفات كثيرة من أشهرها " شرح الزركشي على مختصر الخرقي " وشرح جزء من المحرر " في الفقه .

انظر ترجمته في : ( شذرات الذهب مج ٨ / ص ٣٨٤ ، المنهج الأحمد مج ٥ / ص ١٣٧ ، السحب الوابلة مج

٢ / ص ٩٦٦ ، رفع النقاب عن تراجم الأصحاب ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ) .

(٢) - انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقي مج ٣ / ص ٤٩٨ .

(٣) - انظر : الكوكب المنير شرح مختصر التحرير مج ٤ / ص ٤٣٤ .

(٤) - هو : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد الدومي ، ثم الدمشقي ، المعروف بابن بدران ،

فقيه أصولي ، أديب ، ناثر ، ناظم ، مؤرخ ، ولد بدوما عام ١٢٨٠هـ ، وعاش بدمشق ، توفي في ربيع الثاني عام

١٣٤٦هـ ، له مصنفات كثيرة منها " شرح روضة الناظر لابن قدامة " في أصول الفقه و " تهذيب تاريخ ابن عسلكر

" ومنادمة الأطلال " وغيرها كثير . انظر ترجمته في ( الأعلام مج ٤ / ص ٣٧ ، ومعجم المؤلفين مج ٣ / ج ٥ / ص ٢٨٣

، و مقدمة كتاب منادمة الأطلال ، وعلامة الشام عبد القادر بن بدران ، حياته ، وآثاره .

(٥) - انظر : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٩٦ .



## الفرع الثاني : أقسام سد الذرائع عند الجنبالة •

=====

قسم ابن القيم - رحمه الله - الذرائع إلى أربعة مراتب<sup>(١)</sup>

### الأول : وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة •

كشرب الخمر المؤدي إلى مفسدة السكر ، والقذف المؤدي إلى  
مفسدة الفرية ، والزنا المفضي إلى اختلاط الأنساب •  
فهذه أفعال و أقوال وضعت مفضية إلى هذه المفاصد ، وليس لها  
ظاهر غيرها •

### الثاني : وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل إلى المفسدة •

وذلك كمن يعقد النكاح قاصدا به التحليل ، أو يعقد البيع  
قاصدا به الربا •

### الثالث : وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالبا ومفسدتها أرجح من مصلحتها •

وذلك كالصلاة في أوقات النهي ، وسب آلهة المشركين بين  
ظهرانيهم ، وتزوين المتوفى عنها زوجها في زمن العدة •

### الرابع : وسيلة موضوعة للمباح وقد تفضي إلى مفسدة ومصلحتها أرجح من مفسدتها •

ومثالها : النظر إلى المخطوبة ، والمشهود عليها ، والمستامة  
وكلمة الحق عند ذي سلطان جائر ، ونحو ذلك •

(١) - انظر : إعلام الموقعين مج ٣ / ص ١٨٠ •



## وبالنظر إلى تقسيم ابن القيم - رحمه الله - نجد أن :-

١ - عده للقسم الأول من الوسائل المفضية إلى مفساد وهذا القسم يعتبر صحيحا إذا نظرنا إلى الوسيلة وما تؤدي إليه بغض النظر عن كون الوسيلة تكون جائزة في أصلها أو محرمة ، ولكن سد الذرائع يقوم على الوسيلة الجائزة التي تفضي إلى مفسدة .

وبهذا يتضح أن القسم الأول من أقسام ابن القيم لا يعد من أقسام

الذرائع بل هو من اللوازم .

حيث أن شرب الخمر يلزم منه السكر ، والزنا يلزم منه اختلاط المياه

وفساد الفراش .

٢ - نظر ابن القيم في القسم الثاني إلى الجانب القصدي للمكلف في فعله فإذا أقترف وسيلة مباحة ، وكان يقصد من هذه الوسيلة المباحة الوصول للمحرم وهذا ما يسمى بالتحايل فإذا توفر ذلك فابن القيم يرى تحريم الأمر سدا لذريعة التحايل في شرع الله .

٣ - أما القسم الثالث فقد نظر ابن القيم فيه إلى مآل الوسيلة فإن آل الفعل إلى مفسدة تفوق المصلحة فإنه يرى تحريم الأمر من باب سد الذرائع .

٤ - أما القسم الرابع فقد نظر فيه كذلك إلى مآل الوسيلة فإن آلت إلى مصلحة تفوق المفسدة فإنه يرى عدم تحريمه ، وهذا ما يسمى بفتح الذرائع .

## ومما سبق يتلخص لدينا ما يلي :-

١ - خروج القسم الأول عن أقسام الذرائع لما سبق بيانه .

٢ - الأقسام الثلاثة المتبقية انقسمت نظرة ابن القيم - رحمه الله - فيها إلى جانب القصد وجانب المآل ، وكان غرضه من النظرة في الجانب القصدي سد الذريعة على أهل التحايل ، أما نظرتة في جانب المآل فهو سد ذريعة الفساد ، وفتح ذريعة المصالح .





## **المطلب الثاني**

**في تطبيقات من الفقه الحنبلي على أعمالهم**

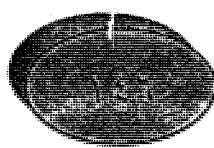
**سد الخرائع**

١- من باع سلعة بثمن مؤجل ، ثم اشتراها بأقل

منه نقدا ،

٢- من اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها فتركها

حتى بدا صلاحها بطل البيع ،



## المطلب الثاني

### في تطبيقات الحنابلة على أعمالهم سد الذرائع

#### من أبرز تطبيقات الحنابلة على أعمالهم سد الذرائع

##### ١- من باع سلعة بثمن مؤجل ، ثم اشتراها بأقل منه نقدا ،

قال ابن قدامة - رحمه الله - : (( من باع سلعة بثمن مؤجل ، ثم اشتراها بأقل منه نقدا ، لم يجز في قول أكثر أهل العلم ، لأن ذلك ذريعة إلى الربا فإنه يدخل السلعة ، ليستبيع ألف بخمسمائة إلى أجل معلوم ٠٠ ؛ والذرائع معتبرة ، فأما بيعها بمثل الثمن ، أو أكثر فيجوز ، لأنه لا يكون ذريعة ، وقد نص الإمام أحمد على ذلك ))<sup>(١)</sup>

##### ٢- من اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها فتركها حتى بدا صلاحها بطل البيع .

قال الزركشي - رحمه الله - : (( هذا هو المذهب المنصوص ، والمختار من الروايات للأصحاب الخرقى<sup>(٢)</sup> ، وأبي بكر<sup>(٣)</sup> وغيرهم . لعموم نفيه - ﷺ -

(١) - انظر : المغني مج ٦ / ص ٢٦٠ ، المسألة رقم ٧٤٩ بتصرف .

(٢) - هو : عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد ، المشهور بالخرقي ، أبو القاسم ، صاحب المختصر في الفقه الحنبلي ، كان عالما بارعا في مذهب الإمام أحمد ، وأحد أئمة المذهب ، وكان ذا ورع ودين ، وله مصنفات كثيرة ، وتخریجات على المذهب من أشهرها المختصر في الفقه المشهور بمختصر الخرقى توفي عام ٣٣٤ هـ انظر ترجمته في ( شذرات الذهب مج ٤ / ص ١٨٦ ، المنهج الأحمد مج ٢ / ص ٢٦٦ )

(٣) - هو : عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف ، أبو بكر ، المعروف بغلام الخلال ، الفقيه الأصولي المفسر . قال ابن أبي يعلى : " كان أحد أهل الفهم ، موثوقا به في العلم ، متسع الرواية ، مشهورا بالديانة ، موصوف بالأمانة " من أشهر كتبه " الشافي " و " المقنع " و " التنبيه " و " زاد المسافر " في الفقه وتفسير القرآن توفي عام ٣٦٣ هـ .

انظر ترجمته في : ( طبقات الحنابلة مج ٢ / ص ١١٩ ، والمنهج الأحمد مج ٢ / ٢٧٤ ، والمطلع ص ٤٣٧ ، والمدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد مج ١ / ص ١٨٦ )

حتى تزهو<sup>(١)</sup>، خرج منه صورة اشتراط القطع، وفعله عقب العقد بما هو كالإجماع فيبقى فيما عداه على مقتضى النهي، ولأنه آخر قبضا مستحقا لله تعالى، فأبطل العقد، كتأخير قبض رأس مال السلم<sup>(٢)</sup> والصرف<sup>(٣)</sup>، والمعتمد في المسألة سد الذرائع، فإنه قد يتخذ اشتراط القطع حيلة، ليسلم له العقد، وقصده الترك، والذرائع معتبرة عندنا في الأصول<sup>(٤)</sup>

وقال ابن قدامة: ((ولأن صحة البيع تجعل ذلك ذريعة إلى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها، وتركها حتى يبدو صلاحها ووسائل الحرام حرام))<sup>(٥)</sup>

(١)- تزهو: أي تحمر أو تصفر. وأخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.  
انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٤ / ص ٤٦٠، رقم الحديث (٢١٩٥).  
وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح، عن أنس "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهي عن بيع ثمر النخل حتى تزهو فقلنا لأنس ما زهوها قال: تحمر وتصفر" انظر صحيح مسلم كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح، مج ٣ / ص ١١٩٠، الحديث رقم (١٥٥٥).

(٢)- السلم في اللغة هو: السلف.

وفي الاصطلاح هو: بيع موصوف في الذمة بلفظ سلم أو سلف.

انظر: القاموس المحيط مج ٤ / ص ١٨٢، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٤١٣

(٣)- الصرف في اللغة هو: الدفع والرد.

وفي الاصطلاح هو: بيع الأثمان ببعضه ببعض.

انظر: لسان العرب مادة صرف مج ٩ / ص ١٨٩، والتعريفات للجرجاني ص ١٣٢.

(٤)- انظر: شرح الزركشي على الخرقى مج ٣ / ص ٩٧.

(٥)- انظر: المغني مج ٦ / ص ١٥٤.

## **المبحث الرابع**

### **بيان المذهب الحنفي من سد الذرائع**

#### **وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : بيان المذهب الحنفي من سد الذرائع •**

**المطلب الثاني : تطبيقات من الفقه الحنفي على الأخذ**

**بقاعدة سد الذرائع •**

**المطلب الأول**

**بيان المذهب الحنفي من سداذرائع**

## المطلب الأول

### بيان المذهب الحنفي من سدا الذرائع

=====

لما تتبع كتب أصول علماء الحنفية التي تحت يدي ، لم أجدهم قد صرحوا  
بأخذهم بسد الذرائع على أنها أصل من أصولهم ، ولكن كتب القواعد الفقهية "  
كالأشباه والنظائر " لابن نجيم<sup>(١)</sup> قد أشار إلى معنى قاعدة " سد الذرائع "  
عند حديثه على قاعدة " الضرر يزال "<sup>(٢)</sup> وقد فرع عليها فروعا ، ومنها قاعدة  
" درء المفاسد أولى من جلب المصالح " ، فقال : (( درء المفاسد أولى  
من جلب المصالح ، فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة  
غالباً لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات  
•• ومن ثم جاز ترك الواجب دفعا للمشقة ، ولم يساهم في الإقدام  
على المنهيات ))<sup>(٣)</sup>

(١) - هو : زين الدين وقيل زين العابدين وقيل زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن بكر ، المشهور بابن  
نجيم ، المولود عام ٩٢٦هـ ، كان إماما ، عالما ، مؤلفا مصفا ، ماله في زمنه نظير ، المتوفى ٩٧٠هـ ، له مصنفات  
كثيرة منها ، " البحر الرائق بشرح كثر الدقائق " في الفقه و " شرح المنار " ولب الأصول " في أصول الفقه و " الأشباه  
والنظائر " في القواعد الفقهية وغيرها من تعاليق وهوامش على الكتب .  
انظر ترجمته في : ( شذرات الذهب مج ١٠ / ص ٥٢٣ ، اللبقات السنية في تراجم الحنفية مج ٣ / ص ٢٧٥ ، والفتح  
المبين ج ٣ / ص ٧٨ )

(٢) - هذه القاعدة من قواعد الفقه الإسلامي الكلية والتي يندرج تحتها الكثير من أبواب الفقه ومسائله ، حتى قال  
بعضهم : إن نصف الفقه يندرج تحت هذه القاعدة ، فإن الأحكام إما لجلب المنافع ؛ أو لدفع المضار ، فيدخل فيها  
دفع الضروريات الخمس ، وهذه القاعدة ترجع إلى تحصيل المقاصد وتقريرها بدفع المفسد أو تخفيفها . وقد جاء ما  
يدل على معنى هذه القاعدة في الكتاب والسنة ما يمكن أن يستدل به على معناها .  
انظر : ( شرح الكوكب المنير مج ٤ / ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٣ ، والأشباه والنظائر  
لابن نجيم مج ١ / ص ٢٧٤ ، ومنافع الدقائق شرح مجمع الحقائق ص ٣٢٢ )

(٣) - انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم المطبوع مع شرح غمز عيون البصائر مج ١ / ص ٢٩٠



ومن المقرر عند علماء الحنفية (( أن الوسيلة إلى الشيء ، حكمها  
حكم ذلك الشيء ))<sup>(١)</sup> فهذه القاعدة تطابق معنى قاعدة سد الذرائع .

وكذلك فإن كتب الفروع عند علماء الحنفية قد صرحت باعتبار سد  
الذرائع في أحكامها على بعض الفروع ، ومن ذلك ما قاله المرغيناني<sup>(٢)</sup> : ((  
والحداد أن تترك الطيب والزينة والكحل والدهن المطيب وغير المطيب إلا من عذر  
... حيث أن هذه الأشياء دواعي الرغبة فيها وهي ممنوعة عن النكاح فتجنبها  
كي لا تصير ذريعة إلى الوقوع في المحرم ))<sup>(٣)</sup> وتبعه ابن عابدين<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - في  
ذلك<sup>(٥)</sup> .

هذا وقد نسب القول بسد الذرائع إلى الحنفية ؛ الشاطبي - رحمه الله -  
حيث يقول : (( وأما أبو حنيفة - رحمه الله - فإن ثبت عنه جواز إعمال الحيل لم  
يكن من أصله في بيع الآجال إلا الجواز ، ولا يلزم من ذلك تركه لأصل سد  
الذرائع ، وهذا واضح إلا أنه نقل عنه موافقة مالك في سد الذرائع فيها ، وإن  
خالفه في بعض التفاصيل وإذا كان كذلك فلا إشكال ))<sup>(٦)</sup>

(١) - انظر : بدايع الصنائع مج ٧ / ص ١٠٦ .

(٢) - هو : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، شيخ الإسلام ، برهان الدين ، المرغيناني ، العلامة المحقق ،  
المحدث ، المفسر ، الفقيه الأصولي ، صاحب " الهداية " المتوفى عام ٥٩٣ هـ ، من مصنفاته بداية المبتدي في الفروع ،  
" التحنيس والمزيد " وغيرها انظر ترجمته في ( الجواهر المضية في طبقات الحنفية مج ٢ / ص ٦٢٧ ، وكشف الظنون  
مج ١ / ص ٢٢٧ ، ٣٥٢ ، و الفوائد البهية ص ١٤١ )

(٣) - انظر : الهداية مع فتح القدير مج ٤ / ص ٣٣٩ .

(٤) - هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن محمد صلاح الدين ، المعروف  
بابن عابدين ، المولود بدمشق عام ١١٩٨ هـ ، كان عالما ، ورعا ، مفسرا ، فقهيا أصوليا ، له تصانيف كثيرة منها "  
رد المختار على الدر المختار " المعروف بحاشية ابن عابدين في الفقه و " ورفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار  
" والعقود الدرية على تنقيح الفتاوى الحامدية " في الفقه و " نسمات الأسحار على شرح المنار " في الأصول توفي عام  
١٢٥٢ هـ .

انظر ترجمته في : ( الفتح المبين ج ٣ / ص ١٤٧ - ١٤٨ ، والأعلام مج ٦ / ص ٤٢ ، ومعجم المؤلفين مج ٩ / ج ٩ /  
ص ٧٧ )

(٥) - انظر : حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار مج ٣ / ص ٥٣١ .

(٦) - انظر : الموافقات مج ٣ / ص ٣٠٦ .

وقال القرافي : (( إن سد الذرائع مجمع عليه ))<sup>(١)</sup>

ومن العلماء<sup>(٢)</sup> من نفى أخذ الحنفية بقاعدة سد الذرائع . ويرجع نفیهم هذا إلى أن الحنفية لم يصرحوا في أصولهم بأخذهم بقاعدة سد الذرائع فمن نظر إلى ذلك نفى أخذ الحنفية بقاعدة سد الذرائع ، ولكن المتأمل لأصول الحنفية يجد أنهم قد أدخلوا سد الذرائع ضمن القياس وكثيراً ما أتوا به عند حديثهم عن الاستحسان .<sup>(٣)</sup>

قال أبو زهرة<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : (( إن الأخذ بالذرائع كما قررنا ؛ ثابت من كل المذاهب الإسلامية . وإن لم يصرح به ، وقد أكثر منه الإمامان مالك وأحمد - رحمهما الله - ، وكان دونهما في الأخذ به الشافعي وأبو حنيفة ، ولكنهما لم يرفضاه جملة ، ولم يعتبراه أصلاً قائماً بذاته ؛ بل كان داخلاً في الأصول المقررة عندهما ، كالقياس والاستحسان الحنفي ))<sup>(٥)</sup>

(١) - انظر : الفروق مج ١ / ج ٢ / ص ٣٣ .

(٢) - كابن العربي المالكي في أحكام القرآن مج ٢ / ص ٧٩٨ ، وابن النجار في الكوكب المنير مج ٤ / ص ٤٣٤ ، وابن بدران في المدخل ص ٢٩٦ .

(٣) - انظر : المبسوط للسرخسي مج ١٣ / ج ٢٦ / ص ١٢٦ .

(٤) - هو : محمد بن أحمد أبو زهرة ، المصري ، المولود في المحلة الكبرى عام ١٣١٦هـ وتربى بالجامع الأحدي عین أستاذاً محاضراً للدراسات العليا عام ١٣٥٤هـ ، توفي عام ١٣٩٤هـ ، له تصانيف كثيرة منها " أصول الفقه " و " حياة الأئمة الأربعة دراسة فقهية أصولية لهم " ، و " الملكية ونظرية العقد " ، و " الوحدة الإسلامية " وغيرها . انظر ترجمته في : ( الأعلام مج ٦ / ص ٢٥ ، والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين مج ٢ / ص ٢٧٥ )

(٥) - انظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٩٤ .



## **المطلب الثاني**

**تطبيقات من الفقه الحنفي على أعمالهم سد الذرائع**

- ١ - **الحداد على البائن والمتوفى عنها زوجها ،**
- ٢ - **أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام ،**

## المطلب الثاني

### تطبيقات من الفقه الحنفي على أعمالهم سد الذرائع

=====

#### ١- الحداد على البائتر، المتوفى عنها زوجها .

=====

قال المرغيناني في بداية المبتدي : (( وعلى المبتوته والمتوفى عنها زوجها إذا كانت بالغة مسلمة الحداد وهو أن تترك الطيب والزينة والكحل والدهن المطيب وغير المطيب إلا من عذر ))<sup>(١)</sup> ثم قال : (( والمعنى في ذلك - أي في إيجاب ترك الطيب والزينة وجهان : -

**أحدهما** : إظهار التأسف .

**الثاني** : أن هذه الأشياء دواعي الرغبة فيها وهي ممنوعة عن النكاح فتجنبها كي لا تصير ذريعة إلى الوقوع في المحرم ))<sup>(٢)</sup>

٢- نص الكاساني<sup>(٣)</sup> في مواضع كثيرة على أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام وأن الوسيلة إلى الشيء حكمها حكم ذلك الشيء ، وهذا أصل إعمل قاعدة سد الذرائع .

**فمن الأول قال :** (( ولا يباح للشواوب منهن - أي من النساء - الخروج إلى الجماعات ، بدليل ما روي عز عمر - رضي الله عنه - أنه نهى

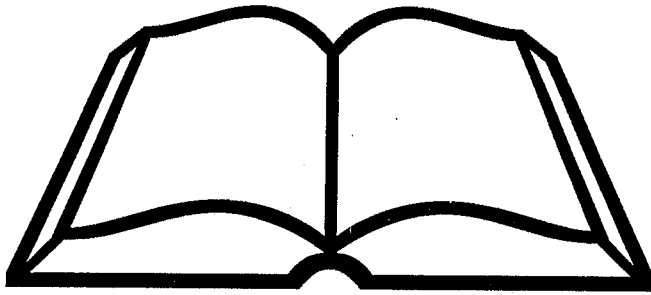
(١)- انظر : بداية المبتدي المطبوع مع شرحه الهداية مع شرحه فتح القدير مج ٤ / ص ٣٣٦-٣٣٩ .

(٢) - انظر : الهداية شرح بداية المبتدي مج ٤ / ص ٣٣٩ .

(٣) - هو : أبو بكر بن مسعود بن أحمد ، علاء الدين ، ملك العلماء الكاساني ، الفقيه الحنفي ، مصنف البدائع الكتاب الجليل شرح فيه التحفة لشيخه علاء الدين السمرقندي ، ومن شدة فرحه به زوجته ابنته فاطمة الفقيهة فقال الفقهاء في عصره : شرح تحفته وزوجه ابنته ، توفي عام ٥٨٧ هـ ، من مصنفاته " البدائع " أي بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع في الفقه ، و " السلطان المبين في أصول الدين " وغيرها .  
انظر ترجمته في : ( الجواهر المضية في تراجم الحنفية مج ٤ / ص ٢٥ ، وكشف الظنون مج ١ / ص ٣٧١ ، ومج ٢ / ص ٩٩٦ ، والفوائد البهية ص ٥٣ ) .

الشواوب عن الخروج ، ولأن خروجهن إلى الجماعة مسبب الفتنة ، والفتنة حرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام))<sup>(١)</sup>

**ومن الثاني :** (( أن الأصل في الأمان -أي أمان العبد المحجور عن القتال- أن لا يجوز ، لأن القتال فرض ، والأمان يحرم القتال إلا إذا وقع في حال يكون بالمسلمين ضعف ، وبالكفرة قوة لوقوعه وسيلة إلى الاستعداد للقتال في هذه الحالة فيكون قتالا معنى إذ الوسيلة إلى الشيء حكمها حكم ذلك الشيء ، وهذه حالة لا تعرف إلا بالتأمل والنظر في حال المسلمين في قوتهم وضعفهم والعبد المحجور لا شغاله بخدمة المولى لا يقف عليها فكان أمانة تركا للقتال المفروض صورة ومعنى ، فلا يجوز • فبهذا فارق المأذون لأن المأذون بالقتال يقف على هذه الحالة فيقع أمانة وسيلة إلى القتال فكان إقامة للفرض معنى فهو الفرق))<sup>(٢)</sup>



(١) -انظر : بدائع الصنائع مج ١ / ص ١٥٧ .

(٢) -انظر : المرجع السابق مج ٧ / ص ١٠٦ .



## **المبحث الخامس**

**في بيان المذهب الشافعي من سد الذرائع**

**وينتظم ثلاث مطالب**

**المطلب الأول : في موقف الإمام الشافعي ♦**

**المطلب الثاني : رأي بعض العلماء في موقف الإمام**

**الشافعي من قاعدة سد الذرائع ♦**

**المطلب الثالث : تطبيقات من الفقه الشافعي على**

**إعمالهم قاعدة سد الذرائع ♦**

## **المطلب الأول**

**موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع**

## المطلب الأول

### موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع

=====

اختلف الباحثون في تحديد موقف الإمام الشافعي - رحمه الله - من قاعدة سد الذرائع كقاعدة من قواعد التشريع إلى أقوال كثيرة ، يرجع سبب ذلك إلى إن الإمام الشافعي - رحمه الله - صرح في كتابه ( الأم ) في موطن أنه يأخذ بها وصرح في موطن آخر في نفس كتاب ( الأم ) بعدم الأخذ بها ، إلا أنني أرجو أن أكون قد وفقت في بيان موقف الإمام الشافعي ، وقد ساعدني في ذلك أنني قد وقفت والله الحمد على كلام للإمام السبكي الأب في كتاب المجموع وضح فيه موقف الإمام الشافعي من قاعدة " سد الذرائع " .

ولكي نخرج برأي الإمام الشافعي في هذه القاعدة لابد من عرض كلامه في المواضع التي ذكر فيها الذرائع وتحليله للخروج بالرأي الصحيح للإمام الشافعي - رحمه الله - .

**هذا وقد قسمت المطلب إلى فروع ثلاثة :-**

**الفرع الأول : ذكر المواضع التي صرح فيه بالأخذ بسد الذرائع**

**• وتحليله**

**الفرع الثاني : ذكر المواضع التي صرح فيها بعدم الأخذ**

**بقاعدة سد الذرائع وتحليلها •**

**الفرع الثالث : ذكر الرأي الراجح لموقف الإمام الشافعي من**

**قاعدة سد الذرائع •**



## الفرع الأول : ذكر الموضع الذي صرم فيه الإمام الشافعي

### بالأخذ بسد الذرائع وتحليله •

=====

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (( وكل ماء ببادية يزيد في عين أو بئر أو غيل <sup>(١)</sup> أو نهر بلغ مالكة منه حاجته لنفسه وماشيته وزرع ، إن كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب أو . . . . وإذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (( من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته )) <sup>(٢)</sup> ففي هذا دلالة إذا كان الكلاً شيئاً من رحمة الله ، أن رحمة الله رزقه خلقه عامة للمسلمين ؛ وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد إلا بمعنى ما وصفنا من السنة ، والأثر الذي في معنى السنة ، وفي منع الماء ليمنع به الكلاً الذي هو رحمة الله عام يحتمل معنيين :

**أحدهما :** أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل وكذلك ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرم الله تعالى ، قال الشافعي : فإن كان هذا هكذا ففي هذا ما يثبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام ويحتمل

(١) الغيل : له معاني كثيرة في اللغة منها الماء الجاري على وجه الأرض وقيل الغيل ، بالفتح ، ما جرى من المياه في الأنهار والسواقي وقيل ، كل موضع فيه ماء من واد ونحوه وهو المراد هنا .  
انظر : ( لسان العرب ، مادة ( غيل ) باب اللام فصل الغين ، مج ١١ / ص ٥١١-٥١٢ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مج ٣ / ص ٤٠٣ .

(٢) الحديث متفق عليه : أخرجه البخاري في صحيحه بالفاظ متقاربة في كتاب المساقاة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً \* )) وكذلك أورده في كتاب الخيل عن أبي هريرة .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري كتاب المساقاة ، باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يمنع فضل الماء ، مج ٥ / ص ٣٩ الحديث رقم ( ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٤ ) وأيضاً في كتاب الخيل ، باب ما يكره من الاحتيال في البيوع ، ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاً ، مج ١٢ / ص ٣٥١ ، الحديث رقم ( ٦٩٦٢ ) .

وأخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة . انظر صحيح مسلم : كتاب المساقاة ، باب تحريم فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلاً وتحريم بذله وتحريم بيع ضراب الفحل ، مج ٣ / ص ١١٩٨ الحديث رقم ( ١٥٦٦ ) .



أن يكون منع الماء إنما يحرم لأنه في معنى تلف على مالا غنى به  
لذوي الأرواح والآدميين ، وغيرهم فإذا منعوا فضل الماء منعوا  
فضل الكلاً ، والمعنى الأول أشبه والله أعلم ))<sup>(١)</sup>

## تحليل كلام الإمام الشافعي - رحمه الله -

إن المتأمل لنص الإمام الشافعي - رحمه الله - يظهر له إعماله لقاعدة سد  
الذرائع حيث قال : (( ففي هذا ما يثبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام تشبه  
معاني الحلال والحرام ))<sup>(٢)</sup> ، ولكنه لا يعمل قاعدة سد الذرائع كما يعملها المالكية ،  
والحنابلة بل جعل لها ضابطاً في إعمالها فإذا كانت الذريعة لازمة لحصول المتذرع  
إليه أعملها ، فهو يسد الذريعة الموصلة لزوماً إلى الحرام ،

ويحرم فعلها ، ويوضح ذلك أن الرجل الذي يمنع فضل مائه سينتج عنه لزوماً  
امتناع الرعاة عن الكلاً القريب من مائه - حاجاتهم اللازمة للماء عند رعي الكلاً .

قال السبكي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : (( الذريعة تعطي حكم الشيء المتوصل بها إليه  
، وذلك إذا كانت مستلزمة له كمنع الماء ، فإنه مستلزم لمنع الكلاً ، ومنع الكلاً  
حرام ، والذريعة هي الوسيلة ، فهذا القسم : وهو ما كان من الوسائل مستلزماً لا  
نزاع فيه ))<sup>(١)</sup> .

(١) - انظر : الأم ، كتاب أحياء الموات ، باب تشديد أن لا يحمى أحد على أحد ، مج ٢ / ج ٤ / ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) - نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) - هو : علي بن عبد الكافي بن علي ، أبو الحسن ، تقي الدين السبكي ، الشافعي ، المولود عام ٦٨٣ هـ ، كان

فقيهاً ، أصولياً ، مفسراً ، محققاً ، مدققاً ، جديلاً ، بارعاً في العلوم ، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجليلة والدقائق

اللطيفة ، والقواعد المحررة التي لم يسبق إليها ، توفي ٧٥٦ هـ ، له مصنفات كثيرة من أشهرها ( التفسير ) و =

(الابتهاج في شرح المنهاج) في الفقه ، وغيرها .

انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى مج ١٠ / ص ١٣٩ ، شذرات الذهب مج ٨ / ص ٣٠٩ ، البدر الطالع مج ١

/ ص ٤٦٧ ، طبقات المفسرين للداودي مج ١ / ص ٤١٦ )

(١) - انظر : المجموع شرح المذهب مج ١٠ / ص ١٤٨ .





## الفرع الثاني : ذكر المواضع التي صرح فيها الإمام الشافعي بعدم الأخذ بسد الذرائع وتحليلها •

١- قال الشافعي - رحمه الله - (( الأحكام على الظاهر والله ولي المغيب ، ومن حكم على الناس بالإزكان<sup>(١)</sup> جعل لنفسه ما حظر الله تعالى عليه ؛ ورسوله - صلى الله عليه وسلم - لأن الله عز وجل إنما يولي الثواب والعقاب على المغيب ... . فلهذا يبطل حكم الإزكان من الذرائع في البيوع وغيرها من حكم الإزكان ... . وذلك أنه يزكن في الشيء الحلال فيحرمه ثم يأتي ما هو أولى أن يحرمه منه إن كان له التحريم بالإزكان فلا يحرمه ، فإن قال قائل : ومثل ماذا من البيوع ؟ قيل : رأيت رجلا اشترى فرسا على أنها عقوق<sup>(٢)</sup> فإن قال : لا يجوز البيع لأن ما في بطنها مغيب غير مضمون بصفة عليه ، قيل له وكذلك لو اشتراها ، وما في بطنها بدني ، فإن قال : نعم ، قيل : رأيت إذا كان المتبايعان بصيرين فقالا : هذه الفرس تسوى خمسة دنانير إن كلت غير عقوق عشرة ، وإن كانت عقوقا فأنا آخذها منك بعشرة ، ولولا أنها عندي عقوق لم أزدك على خمسة ، ولكننا لا نشترط معها عقوقا لإفساد البيع فإن قال هذا البيع يجوز لأن الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ؛ ونيتهما معا وإظهارهما الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع إذا لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ، ولا أفسد البيع هاهنا بالنية . قيل له : إن شاء الله تعالى ، وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ . فإن قال : نعم . قيل : وإن كان أعزب أو أهلا ؟ فإن قال : نعم ، قيل : فإن أراد أن ينكح امرأة ونوى أن لا يجبسها إلا يوما أو عشرا ؛ إنما أراد أن يقضي منها وطرا وكذلك نوت هي منه غير أنهمما عقدا النكاح مطلقا على غير شرط ، وإن قال : هذا يحل قيل له ، ولم تفسده بالنية إذا كان العقد صحيحا فإن قال نعم : قيل له : إنشاء الله

(١) - الإزكان : هو الفطنة والحسد الصادق يقال زكنت منه كذا زكنا وزكانة ، وأزكنته ، وقيل هو الظن الذي

هو عندك كاليقين . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مج ٢ / ص ٣٠ (مادة زكن ) ، ولسان العرب

مادة (زكن) باب النون ، فصل الزاي ، مج ١٣ / ص ١٩٨-١٩٩ .

(٢) - العقوق من البهائم : الحامل ، وقيل هي من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق ، وفرس عقوق إذا انعق بطنها

واتسع للولد . انظر لسان العرب مادة (عقق) باب القاف : فصل العين ، مج ١٠ / ص ٢٥٨-٢٥٩ .

تعالى فهل تجد في البيوع شيئا من الذرائع ؛ أو في النكاح شيئا من  
الذرائع تفسد به بيعا ؛ أو نكاحا أولى أن تفسد به البيع من شراء  
الفرس العقوق على ما وصفت ، وكل ذات حمل سواها ، والنكاح  
على ما وصفت ؛ فإذا لم تفسد بيعا ولا نكاحا بنية يتصادق عليها  
المتبايعان والمتناكحان أيما كانت نيتهما ظاهرة قبل العقد ومعه وبعده ،  
قلت : لا افسد واحدا منهما ؛ لأن عقد البيع وعقد النكاح وقع على  
صحة ، والنية لا تصنع شيئا وليس معها كلام فالنية إذا لم يكن معها  
كلام أولى أن تصنع شيئا ، يفسد به بيع ولا نكاح .

قال الشافعي : وإذا لم يفسد على المتبايعين بنيتهما ؛ أو كلاهما  
فكيف أفسدت عليهما بأن أزكنت عليهما أهما نويا أو أحدهما شيئا  
والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح يازكانك أنه نوى فيه ما لو  
شرط في البيع ، أو النكاح فسد فإن قال : ومثل ماذا ؟

قال : قيل له : مثل قولك ((<sup>(١)</sup>)

٢- قال الشافعي - رحمه الله - (( فمن حكم على الناس بخلاف ما  
ظهر عليهم استدلالا على أن ما أظهروا يحتمل غير ما أظهروا بدلالة  
منهم ؛ أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التزويل . . . ثم قال : وما  
وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله - صلى الله عليه وسلم - في  
المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على النعت المكروه يبطل حكم الدلالة  
التي هي **أقوى من الذرائع** ؛ فإذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له  
الأضعف من الذرائع كلها ، وأبطل الحد في التعريض بالدلالة . . وهذا  
يدل على أنه لا يفسد عقدا أبدا إلا بالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه  
ولا تأخره ، ولا بتوهم ، ولا بأغلب ، وكذلك كل شيء لا نفسده إلا  
بعقده ، ولا يفسد البيوع **بأن يقول هذه ذريعة** ، وهذه نية سوء ،  
ولو جاز أن يبطل من البيوع بأن يقال : متى خالف أن تكون ذريعة إلى  
الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل أولى أن يرد  
به من الظن . . . فإذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الإسلام  
على أن العقود إنما يثبت بالظاهر عقدها ولا يفسدها نية العاقدين كانت

العقود إذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقدتها على عاقدتها ثم سيما إذا كان توهما ضعيفا<sup>(١)</sup> .

**٣- مناظرة بين الإمام الشافعي والإمام محمد بن الحسن - رحمهما الله - في مسألة استسلاف الحيوان التي أجازها الإمام الشافعي ، ومنعها الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - .**  
قال الشافعي : (( وكل فرج حل فإنما يحرم بطلاق أو إخراج ما ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال : أفتوضحه بغير هذا مما نعرفه ؟ قلت : نعم قياسا على أن السنة فرقت بينه . قال : فاذكره . قلت : رأيت المرأة نهيئت أن تسافر إلا مع ذي رحم محرم ، ونهيئت أن يخلو بها رجل وليس معها ذو محرم ، ونهيئت عن الحلال لها من التزويج إلا بولي ؟ قال : نعم قلت : أفتعرف في هذا معنى نهيئت له إلا ما خلق في الآدميين من الشهوة للنساء وفي الآدميات من الشهوة للرجال فحيط في ذلك لئلا ينسب إلى المحرم منه ثم حيط في الحلال منه لئلا ينسب إلى ترك الحظ فيه أو الدلسة<sup>(٢)</sup> ؟ قال : ما فيه معنى إلا هذا أوفي معناه ، قلت : أفتجد إناث البهائم في شيء من هذه المعاني ؛ أو ذكور الرجال أو البهائم من الحيوان ؟ قال : لا قلت : فبان لك فرق الكتاب والسنة بينهن وأنه إنما نهى عنه للحياطة لما خلق فيهن من الشهوة لهن ؟ قال : نعم . قلت : فبهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه إن شاء الله تعالى ، قال أفتقول بالذريعة ؟ قلت : لا ، ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المعقول<sup>(١)</sup> ))

(١) - انظر : الأم ، كتاب إبطال الاستحسان مج ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢-٣١٣ .

(٢) - الدلسة : هي الذريعة و الظلمة والدولسي : الذريعة المدلسة ؛ ومنه حديث ابن المسيب : لا رحم الله عمر لو

لم ينه عن المتعة لاتخذها الناس دولسيا أي ذريعة إلى الزنا مدلسة .

انظر : النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير مج ٢ / ص ١٢٩-١٣٠ و لسان العرب مادة (دلس) باب السين ،

فصل الدال ، مج ٦ / ص ٨٦ ، .

(١) - انظر : الأم ، كتاب البيوع ، باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيمة ، أو يصلح منه اثنان بواحد ، مج ٢

ج ٣ / ص ١٢٣-١٢٤ .

## تحليل كلام الإمام الشافعي - رحمه الله -

بالنظر إلى **الموضع الأول والثاني** : يظهر أن كلام الإمام الشافعي متفق فيهما على وجوب الأخذ بالظاهر وعدم النظر إلى النيات ، لأن الله هو المطلع على القلوب ، فبنى على ذلك عدم إعمال الذرائع في جميع العقود ، وأن نحاسب المتعاقدين على ما يظهر من أمورهم ، ولا يجوز إبطال العقد بأن نقول هذه ذريعة سوء وهذه نية سوء • فظهر أن الإمام الشافعي لا يقول بمنع العقود سدا للذرائع تبعا للظنون ، ولا يبحث في هذا عن النيات •

### وبجمع هذين الموضوعين في هذا الموطن والموطن السابق ينتج ما يلي :-

١- قاعدة سد الذرائع معمول بها عند الإمام الشافعي ، ولكن بضابط محدد وهو أن يكون الفعل المتوصل به إلى الحرام يلزم منه حصول الحرام فيها هنا فقط يعمل الإمام الشافعي قاعدة سد الذرائع •

٢- إذا كان الفعل المتوصل به إلى الحرام محتمل أن يوصل إلى الحرام ، أو أن لا يوصل إليه كعقود بيوع الآجال أو الأنكحة فإنه يعمل في ذلك دلالة الظاهر ، ويصحح العقود دون النظر إلى ما تقدمها من النوايل ، ودون النظر كذلك إلى العادات والأعراف •

قال الشافعي : ((أصل ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم أبطله بتهمة ، ولا بعادة بين المتبايعين ، وأجزته بصحة الظاهر ، وأكره لهما النية إذا كانت النية لو أظهرت تفسد البيع))<sup>(١)</sup>

وبهذا يتضح لنا موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع ، ويدل على هذا ما قاله السبكي - رحمه الله - : (( لقد تأملت كلام الشافعي - رحمه الله - فلم أجد فيه متعلقا قويا لإثبات قول سد الذرائع ، بل لأن الذريعة تعطى حكم الشيء المتوصل بها إليه ، وذلك إذا كانت مستلزمة له كمنع الماء ، فإنه مستلزم لمنع الكلاً ، ومنع الكلاً حرام ووسيلة الحرام حرام ، والذريعة هي : الوسيلة ، فهذا القسم وهو ما كان من الوسائل مستلزما لا نزاع

فيه ، والعقد الأول ليس مستلزما للعقد الثاني ، لأنه قد لا يسمح له المشتري بالبيع أو بيهما ، أو يمنع مانع آخر ، فكل عقد منفصل عن الآخر لا تلازم بينهما فسد الذرائع الذي هو محل الخلاف بيننا ، **وبين المالكية أمر زائد على مطلق الذرائع ، وليس في لفظ الشافعي تعرض لهما ، والذرائع التي تضمنها كلام لفظه لا نزاع في اعتبارها**<sup>(١)</sup>

وقال أيضا : (( كلام الشافعي - رضي الله عنه - صريح في أنه لا فرق في جواز { بيع العينة } بين أن يكون بعادة أو بغير عادة ))<sup>(٢)</sup>

### أما الموضع الثالث :

=====

فإنه يظهر منه نفي الإمام الشافعي الأخذ بقاعدة سد الذرائع ، عند قول الإمام محمد بن الحسن للإمام الشافعي - رحمهما الله - : (( **أفتقول بالذريعة ؟ قلت : لا ، ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم ؛ أو القياس عليه ؛ أو المعقول** ))<sup>(٣)</sup>

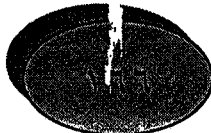
فالتأمل لهذه العبارة يتضح له أن الإمام الشافعي ينفي هنا أن دليله في منع استسلاف الجارية سدا للذريعة ، بل يقول أنه لا معنى هنا لسد الذريعة ، بل الدليل هنا هو الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس على الخبر اللازم ؛ أو المعقول .

فهذا يتضح أن نفي الإمام الشافعي للذرائع هنا ليس نفيا للقاعدة من حيث جواز الاستدلال بها وإنما نفيه هنا على أن دليله في هذه المسألة هو الخبر ؛ أو القياس على ما أثبتته الخبر .

(١) - انظر : المجموع شرح المذهب مج ١٠ / ص ١٤٨ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ١٠ / ص ١٤٧ .

(٣) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٣ / ص ١٢٤ .



## الفرع الثالث : الرأي الراجح في موقف الإمام الشافعي - رحمه الله - في القول بسد الذرائع •

بعد العرض السابق لموقف الإمام الشافعي - رحمه الله - من قاعدة سد الذرائع يتخرج إعماله لهذه القاعدة بضابط محدد لا يتعداه " وهو إذا كان الفعل المتذرع به لازم لحصول فعل محرم فهنا يسد الذريعة ، أما إذا انتفى هذا اللزوم فإن الإمام الشافعي لا يعمل هذه القاعدة ، فهو يحكم على هذا الفعل أنه حرام ديانة ، ويصححه قضاء إذا كانت النية إلى الحرام لدى المتعاقدين موجودة حال العقد وأخفوها ، وكذا فإنه لا يبطل العقود حتى مع وجود العرف والعادة المعتبرين شرعا في ذلك " .

قال الشافعي - رحمه الله - : (( أصاب ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم أبطله بتهمة ولا بعادة بين المتبايعين ، وأجزته بصحة الظاهر وأكره لهما النية ؛ إذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع ))<sup>(١)</sup>

وأیضا عدم نظره إلى النيات وترك أمرها إلى الله - سبحانه وتعالى - راجع على أنه لا يعتبر القصد في العقود ولذا قالوا في القواعد : " العبرة بصيغ العقود ، أو بمعانيها " <sup>(٢)</sup> فالقصد السيئ لا يبطل العقد ولو دلت عليه القرائن مادم لم يذكر في صلب العقد ، وقد استدل على ذلك بعموم النصوص الدالة على الأخذ بالظاهر •

قال الشافعي - رحمه الله - : (( فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالا على أن ما أظهروا يحتمل غير ما أظهروا بدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التزويل والسنة ))<sup>(١)</sup>

(١) انظر : لأم مج ٢ / ج ٣ / ص ٧٥ .

(٢) يعبر عن هذه القاعدة أحيانا بقولهم " العبرة في العقود بالألفاظ والمباني لا بالمقاصد والمعاني " انظر درر الحكام ،

شرح مجلة الأحكام مج ١ / ص ١٨ ، المنشور في القواعد مج ٢ / ص ٣٧١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٠٤

والمدخل الفقهي العام مج ١ / ص ٢٣٥ ، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ص ٢٢٤

(١) - انظر : الأم مج ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢ .



## **المطلب الثاني**

**رأي بعض العلماء في موقف الشافعي من قاعدة سد الذرائع**

**وفيه سبعة فروع**

**الفرع الأول : رأي الإمام القرافي في موقف الشافعي من**

**قاعدة سد الذرائع**

**الفرع الثاني : اعتراض الإمام السبكي الابن على القرافي**

**ومناقشته**

**الفرع الثالث : اعتراض الدكنور حسين حامد حسان على**

**القرافي ، ومناقشته**

**الفرع الرابع : رأي الإمام ابن القيم في موقف الإمام**

**الشافعي من قاعدة سد الذرائع ، ومناقشته**

**الفرع الخامس : رأي الإمام الشاطبي في موقف الإمام**

**الشافعي من قاعدة سد الذرائع**

**الفرع السادس : توضيح موقف ابن الرفعة في تخريج**

**قول الإمام الشافعي بالذرائع**

**الفرع السابع : مناقشة بعض الباحثين المعاصرين**

**في تحريرهم موقف الإمام الشافعي في ضابط**

**سد الذرائع**

## المطلب الثاني

### رأي بعض العلماء في موقف الشافعي من قاعدة سد الذرائع

#### الفرع الأول : رأي القرافي في موقف الإمام الشافعي من قاعدة

##### سد الذرائع

قال الإمام القرافي - رحمه الله - : (( الذرائع ثلاثة أقسام : قسم أجمعت الأمة على سده ، ومنعه ، وحسمه ، كحفر الآبار في طرق المسلمين فإنه وسيلة إلى إهلاكهم فيها ، وكذلك إلقاء السم في أطعمتهم ، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى عند سبها ، وقسم أجمعت الأمة على عدم منعه وأنه ذريعة لا تسد ووسيلة لا تحسم كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر فإنه لم يقل به أحد ، وكالمنع من المجاورة في البيوت خشية الزنى ، وقسم اختلف فيه العلماء هل يسد أم لا كبيع الآجال ))<sup>(١)</sup>

وبالنظر إلى هذا التقسيم يظهر أن :-

**القسم الأول** الذي ذكر فيه الإمام القرافي الإجماع على إعمال الذرائع فيه هو القسم الذي يتفق مع قاعدة سد الذرائع عند الإمام الشافعي الذي سبق تحديده في المطلب السابق .

حيث قرر فيه أن الذرائع التي تسد هي تلك الذريعة المستلزمة حصول الحرم ، ولو نظرنا إلى الأمثلة التي ذكرها الإمام القرافي على النوع الأول لوجدناها تنطبق على ما قاله الشافعي في هذا .

فالذي يحفر الآبار في طريق المسلمين المسلوكة ، فإنه يلزم سقوط مسلم فيه أو أقل ما يكون حدوث إضرار في المسلمين ، وذاك الذي وضع السم في طعام المسلمين يلزم منه هلاك المسلمين والإضرار بهم .

**والقسم الثاني** : كما ذكره الإمام القرافي ملغي بإجماع العلماء لأن فيه تعطيل لمصالح المسلمين .

(١) - انظر : الفروق للقرافي مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .



**وأما القسم الثالث :** فهو القسم الذي فيه الخلاف بين المالكية ومن نهج منهجهم ، والشافعية ومن معهم .

والأمثلة التي ضربها لتوضيح هذا القسم توضح دقة الإمام القرافي - رحمه الله - في تحرير محل النزاع بين المالكية والشافعية في بيع الآجال ، وتضمنين الصنلح ، والنظر إلى النساء ، وتضمنين حملة الطعام ، فكل هذه الأمثلة تنطبق على ضابط سد الذرائع عند الإمام الشافعي حيث لا يلزم منها حصول أمر محرم بل تحتمل أن يقصد منها الأمر المحرم وغيره . فلذلك لا يعمل الإمام الشافعي - رحمه الله - قاعدة سد الذرائع فيها وأعمالها المالكية ، ومن نهج منهجهم ، ويشهد لذلك مضمون كلام الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله - عند حديثه عن نص الإمام الشافعي في باب "إحياء الأرض الموات" ، ما حاصله (( أن الذريعة التي تسد عند الإمام الشافعي هي تلك الذريعة التي تستلزم حصول الفعل المحرم ، وهذا لا ينطبق على بيع الآجال ، فإن العقد الأول ليس مستلزماً للعقد الثاني ، لأنه قد لا يسمح له المشتري بالبيع أو بذهلما ، ويمنع مانع آخر ، فكل عقد منفصل عن الآخر لا تلازم بينهما ، فسد الذرائع الذي هو محل الخلاف بيننا ، وبين المالكية أمر زائد على مطلق الذرائع وليس في لفظ الشافعي تعرض لهما ، والذرائع التي تضمنها كلام لفظه لا نزاع في اعتبارها ، ثم ساق كلام الإمام القرافي السابق ))<sup>(١)</sup>

(١) - انظر : المجموع شرح المذهب مج ١٠ / ص ١٤٨ .

## الفرع الثاني : اعتراض الإمام تاج الدين السبكي<sup>(١)</sup> على الإمام

### القرافي •

ذكر الإمام تاج الدين السبكي - رحمه الله - قاعدة سد الذرائع عند المالكية ، فذكر كلام الإمام القرافي - رحمه الله - الذي يقرر فيه الإجماع على القسم الأول من أقسامها ، وشرع بعد نقله لكلامه بالرد عليه • فقال : (( وقد أطلق هذه القاعدة على أعم منها ، ثم زعم أن كل أحد يقول ببعضها ، وسنوضح لك أن الشافعي لا يقول بشيء منها ، وأن ما ذكر من أن الأمة أجمعت عليه ليس من مسمى سد الذرائع في شيء ))<sup>(٢)</sup>

## مناقشة الإمام تاج الدين السبكي في إعتراضه على الإمام

### القرافي •

### سوف أجمل المناقشة في النقاط التالية :-

- ١- قوله - رحمه الله - إنه سيوضح أن الإمام الشافعي لا يأخذ بشيء من الذرائع • ولم يزد على أن نقل كلام والده ملخصاً عند الحديث عن كلام الإمام الشافعي - رحمه الله - في إحياء الأرض الموات •
- ٢- إن الكلام الذي نقله ملخصاً يقتضي موافقة الإمام القرافي - رحمه الله - في مراتبه الثلاث ، وإن الإمام الشافعي - رحمه الله - يتفق مع غيره في الأخذ بسد الذرائع في القسم الأول •

(١) - هو : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، أبو نصر ، تاج الدين السبكي الشافعي ، المولود في مصر عام ٧٢٧هـ ، الفقيه الأصولي ، اللغوي ، صاحب التصانيف المأفوعة كـ " شرح منهاج البيضاوي " و " رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " و " جمع الجوامع وشرحه " في أصول الفقه و " الأشباه والنظائر " وطبقات الفقهاء الكبرى ، والوسـطى والصغـرى ، تـوفي عـام ٧٧١ هـ .

انظر ترجمته في : ( شذرات الذهب مج ٨ / ص ٣٧٨ ، والبدر الطالع مج ١ / ص ٤١٠ ، والدرر الكامنة مج ٣ / ص ٣٩ ) .

(٢) - انظر : الأشباه والنظائر للسبكي مج ١ / ص ١١٩-١٢٠ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع مج ٢ / ص ٣٩٩ .

٣- في آخر كلامه ذكر ما نصه : (( أما موافقتهم في القسم الأول فواضحة ، بل نحن نقول في الواجبات بنظيره ألا ترانا نقول " **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** " فبطريق الأولى أن نحرم ما يوقع في الحرام ))<sup>(١)</sup> .

وقد نص على موافقة المالكية في جزء من قاعدة سد الذرائع مع اعتراضه في

أول حديثه على قول الإمام القرافي ، أن كل أحد يقول ببعضها ، وهو القسم الأول ، ثم نفى إجماع الأمة على القسم الأول من الذرائع ، ونصه الأخير يقتضي موافقته عليه وأخذ الشافعية بها ؛ ويستدل على هذا بقاعدة " **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** " فإنه بطريق الأولى يحرم كل ما يوقع في الحرام .

وبهذا يظهر تردد ابن السبكي - رحمه الله - في القول بقاعدة سد الذرائع ، وعدم صحة اعتراضه على الإمام القرافي - رحمه الله - في إطلاقه الإجماع على القسم الأول من قاعدة سد الذرائع .

### **الفرع الثالث : اعتراض الدكتور حسين حامد حسان على الإمام القرافي ومناقشته •**

=====

#### **أولاً : اعتراض الدكتور حسين حامد حسان على الإمام القرافي**

=====

يقول الدكتور : (( فظاهر هذا النص<sup>(٢)</sup> يفيد أن الشافعي لا يأخذ بقاعدة

الذرائع في نطاق العقود ، وقد فهم القرافي منها ذلك ، والواقع أن عدم إبطال العقود التي تُعد مظنة لأن يقصد بها الحرام ، يعد تطبيقاً لقاعدة الذرائع

(١) - انظر : الأشباه والنظائر لابن السبكي مج ١ / ص ١٢٠ .

(٢) - هذا النص : نص الإمام الشافعي في الأم مج ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢ .



وليس تركا لها ، . . . وذلك لأن الشافعي يعطي الوسيلة حكم المتوسل إليه ، وغاية الأمر في هذه العقود أن يقصد بها الحرام ، وقصد الحرام حرام ، ولا يبطل العقد فلتكن هذه العقود حراما ولا تبطل ، إعطاء للوسيلة والمظنة حكم المظنون بدون زيادة عليه ، إذ لا يعقل أن يقرر الشافعي أن قصد المفسدة بالعقد لا يبطله ، مادام لم يذكر في صلب العقد ، ثم يقرر أن ما كان ذريعة ومظنة لهذا القصد يبطل ويبقى الخلاف بين الشافعي والمالكية في حكم ثبوت القصد الحرام أو النية الباطلة ، والشافعي لا يبطل العقد بذلك بخلاف المالكية ومن نهج منهجهم<sup>(١)</sup> .

## ثانيا : مناقشة اعتراض الدكتور حسين حامد حسان على

### القرافي

=====

**أولاً :** قول الدكتور : إن عدم إبطال الشافعي بيوع الآجال يعد تطبيقا لسد الذرائع لا يصح ، حيث إنه من المعلوم بالضرورة ، وإجماع الأمة إن الإمام الشافعي لا يمكن أن يجوز ويبيح عقداً أصحابه قد تأمروا وتواطؤوا على نية فاسدة ولم يظهروا في صورة العقد إلا ما هو جائز فتحریم النية الفاسدة أمر مجمع عليه بدلالة الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> ، وأما الخلاف فهو في صحة العقد أو بطلانه فصاحبه الشافعي بناءً على دلالة الظاهر مع حرمة النية الفاسدة . وأما الجمهور فمع تحريمهم النية الفاسدة والمقصد الباطل أبطلوا العقد استناداً على قاعدة سد الذرائع ، فالخلاف إذا في تصحيح العقد أو إبطاله .

(١) - انظر : نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(٢) - من أقوى الأدلة على ذلك حديث " إنما الأعمال بالنيات " عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (( إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه )) أخرجه البخاري في " كتاب " بدء الوحي انظر صحيح البخاري مع فتح الباري مج ١ / ص ١٥ - ٢ قوله تعالى: (( من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب )) سورة الشورى الآية (٢٠) .



**ثانياً:** إن الدكتور حسين حامد حسان حاول في رده أن يثبت أن حكم الإمام الشافعي في مسائل ييوع الآجال والعقود بشكل عام في تصحيحه لها مع حرمة النية الفاسدة هو تطبيق لسد الذرائع وليس إلغاء لها ، ولكن إذا نظرنا إلى نصوص الإمام الشافعي نجده يعترض على من يبطل هذه العقود من باب سد الذريعة ، ويقرر الإمام الشافعي أن سد الذرائع لا يصح إعماله حيث قال : (( ولا يفسد عقد أبداً إلا بالعقد نفسه ، ولا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب ، وكذلك كل شيء لا تفسده إلا بعقده ، ولا تفسد البيوع بأن يقول هذه ذريعة وهذه نية سوء ، ولو جاز أن يبطل في البيوع بأن يقال متى خاف أن تكون ذريعة إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين في البيوع بعقد ما لا يحل أولى أن يرد به من الظن ))<sup>(١)</sup>

فثبت بذلك أن ما قاله الإمام القرافي في الخلاف بين المالكية والشافعية في القسم الثالث من أقسام الذرائع ثابت كما نص عليه .

### **الفرع الرابع : رأي الإمام ابن القيم في موقف الشافعي من قاعدة سد الذرائع ومناقشته .**

#### **أولاً : رأي ابن القيم**

عند عرض ابن القيم - رحمه الله - لمسألة (( هل للقصود اعتبار في العقود أو ليس لها اعتبار ))<sup>(١)</sup> فأطال النفس وعرض حجج كل فريق ، وذكر كلام الإمام الشافعي في وجوب الأخذ بالظاهر وعدم النظر في الحكم على الناس بالخفايا والنوايا ، وما يكون في القلوب حتى خالص إلى كلام الإمام الشافعي الذي نص فيه على عدم النظر إلى القصود في العقود إنما المعتبر عنده هو العقد نفسه من حيث الصحة والبطلان ، وعدم إعماله لقاعدة سد الذرائع في ذلك .

(١) - انظر : الأم كتاب الاستحسان م ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢ .

(١) - انظر : إعلام الموقعين مج ٣ / ص ١٢٨ .

فقال ابن القيم : وهو يذكر موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع قوله : (( ولا تفسد العقود بأن يقال هذه ذريعة وهذه نية سوء إلى آخره ، فإشارة منه إلى قاعدتين :

**إحداهما** : أنه لا اعتبار بالذرائع ولا يراعى سدها .

**الثانية** : أن القصود غير معتبرة في العقود ، والقاعدة المتقدمة أن الشرط المتقدم لا يؤثر وإنما التأثير للشرط الواقع في صلب العقد وهذه القواعد متلازمة ، فمن سد الذرائع اعتبر المقاصد ، وقال : يؤثر الشرط متقدما ومقارنا ومن لم يسد الذرائع لم يعتبر المقاصد ، ولا الشروط المتقدمة ، ولا يمكن إبطال واحدة منها إلا بإبطال جميعها<sup>(١)</sup>

## ثانياً : مناقشة رأي ابن القيم في موقف الشافعي من قاعدة

### سد الذرائع

=====

من خلال هذا النص يظهر أن ابن القيم - رحمه الله - يحكم بأن الإمام الشافعي - رحمه الله - لا يأخذ بسد الذرائع . وهذا الكلام غير مسلم له من وجوه .

١- أنه حكم على الإمام الشافعي - رحمه الله - بهذا الحكم من خلال ما عرضه من نصوص ظاهرها عدم الأخذ بالذرائع<sup>(٢)</sup> وكأنه لم يقف على ما صرح به الإمام الشافعي من أخذه بقاعدة سد الذرائع في كتابه " الأم " في باب " إحياء الأرض الموات " <sup>(٣)</sup>

٢- نفى الإمام الشافعي للأخذ بالذرائع في المواضع التي نقلها ابن القيم لا يدل على أن الإمام الشافعي لا يعمل بسد الذرائع على الإطلاق ، وهذا يتبين فيما قد ذكرته أنفاً من تحديد موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع .

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٧٨ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٣٣ - ١٣٩ .

(٣) - انظر : الأم باب إحياء الأرض الموات مج ٢ / ج ٤ / ص ٥٢ .

## الفرع الخامس: رأي الإمام الشاطبي في موقف الإمام الشافعي من قاعدة سد الذرائع •

بين الإمام الشاطبي - رحمه الله - موقف الإمام الشافعي - رحمه الله - من قاعدة سد الذرائع بيانا يتناسب مع قاعدة سد الذرائع عند الإمام الشافعي وما يراه من ضوابط لها بكلام واضح جلي كعادة الإمام الشاطبي فقال : (( وسد الذرائع مطلوب مشروع ، وهو أصل من الأصول القطعية في الشرع ))<sup>(١)</sup>

ثم قال : (( الذرائع قد ثبت سدها في خصوصات كثيرة ، بحيث أعطيت في الشريعة معنى السد مطلقا عاما • أما الشافعي فالظن به أنه تم له الاستقراء في سد الذرائع على العموم ، ويدل عليه قوله بترك الأضحية إعلاما بعدم وجوبها<sup>(٢)</sup> ، وليس في ذلك نص صريح من كتاب أو سنة ، وإنما فيه عمل جملة من الصحابة ، وذلك عند الشافعي ليس بحجة<sup>(٣)</sup> لكن عارضه في مسألة بيوع الآجال دليل آخر ،

(١) - انظر : الموافقات مج ٣ / ص ٦١ •

(٢) - لم يقل الإمام الشافعي بترك الأضحية إعلاما لعدم وجوبها ، إنما كان كلامه في حكم الأضحية فقال : ( والضحايا سنة لا أحب تركها ومن ضحى ٠٠٠ ) حتى صار في مناقشة من يقول بوجوب الأضحية واستدل عليهم بفعل جملة من الصحابة تخافة أن يظن الناس أنها واجبة ، هذا وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن أبي سريجة ، وهو حذيفة بن أسيد الغفاري صحابي يروي عن أبو بكر وعمر : رأيت أبا بكر وعمر وما يضحيان) •

انظر الأم مج ١ / ج ٢ / ص ٢٤٣ - ٢٤٦ • و المصنف لعبد الرزاق مج ٤ / ص ٣٨١ الأثر رقم (٨١٣٩)

(٣) - اختلف علماء الشافعية في مسألة " هل قول الصحابي حجة على التابعين ومن بعدهم أم لا ؟

على أربعة أقوال •

الأول : أنه ليس بحجة وهو المشهور عن الشافعي وأصحابه

والثاني : أنه حجة وهو أحد قولي الشافعي

والثالث : أنه حجة إن خالف القياس وإلا فلا •

والرابع : أنه حجة بشرط أن ينشر ولم يخالفه أحد

انظر شرح الأسنوي مج ٣ / ص ١٤٩

وهذه المسألة بحثها جمع من علماء الأصول في كتبهم منهم من بحثها في باب الأدلة المختلف فيها • كالغزالي ،

والرازي ، وابن السبكي ، الأسنوي ، وسراج الدين الأرمزي ، وتاج الدين الأرموي ، وابن قدامة ، ألحقها بعضهم =

في مبحث التقليد كإمام الحرمين ، وابن برهان ، والزرکشي •

انظر : المستصفى مج ٢ / ص ٤٥٠ ، والمحصول مج ٦ / ص ١٢٩ ، والإمهاج شرح المنهاج ج ٣ / ص ٢٠٥ ، ونهاية

رجح على غيره فأعمله ، فترك سد الذريعة لأجله ، وإذا تركه لمعارض راجح لم يعد مخالفاً<sup>(١)</sup>

ثم قال: (( وأيضاً فلا يصح أن يقول الشافعي إنه يجوز التذرع إلى الربا بحال ؛ إلا أنه لا يَتَّهم من لم يظهر منه قصد إلى الممنوع ، ومالك يَتَّهم بسبب ظهور فعل اللغو<sup>(٢)</sup> وهو دال على القصد إلى الممنوع ، فقد ظهر أن قاعدة الذرائع متفق على

---

السؤل مج ٣ / ص ١٤٩ ، والتحصيل من الحصول مج ٢ / ص ٣١٩ ، والحاصل من الحصول مج ٢ / ص ١٠٥٠ ، وروضة الناظر مج ٢ / ص ٥٢٥ ، البرهان مج ٢ / ص ٨٧٤ ، الوصول إلى الأصول مج ٢ / ص ٣٧٠ ، وسلاسل الذهب ٤٥٠ .

ونتيجة إلى هذه الأقوال اختلف العلماء في نسبة القول إلى الإمام الشافعي في حجية مذهب الصحابي .  
إلا إننا نجد ما يلي :

١- أن أكثر علماء الشافعية رجحوا أنه ليس بحجة مطلقاً ومن هؤلاء العلماء الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام مج ٢ / ج ٤ / ص ١٤٩ ، والرازي في الحصول مج ٦ / ص ١٢٩ ، والشيرازي في شرح اللمع مج ٢ / ص ٧٤٢ ، وابن السبكي في الإجماع ج ٣ / ص ٢٠٥ . وارشاد الفحول مج ٢ / ص ٢٦٨ .

٢- ومن علماء الشافعية من رجح أن مذهب الصحابي حجة إن خالف القياس وقال هو الصحيح في المذهب .  
انظر الوصول إلى الأصول مج ٢ / ص ٣٧١ - ٣٧٥ .

٣- بعض العلماء من غير الشافعية قد ذكروا أن مذهب الصحابي حجة عند الشافعي في مذهبه القديم والجديد ، واستدلوا له بكلام في كتابه " الرسالة " و " الأم " برواية الربيع . ومن هؤلاء العلماء ابن تيمية ، وابن القيم فقد استدل على ذلك بكلام طويل وتبعه أيضاً ، أبو زهرة في كتابه " الشافعي " حياته ، وعصره - آراؤه - فقهه  
انظر : المسودة ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والمستدرک على مجموع الفتاوى مج ٢ / ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وأعلام الموقعين مج ٤ / ص ١٢٤ ، والشافعي حياته ، وعصره ، وآراؤه ، وفقهه ، لأبي زهرة ص ٢٧٢ وما بعدها .

(١) - انظر : الموافقات مج ٣ / ص ٣٠٥ .

(٢) - فعل اللغو : لعله يقصد به الفعل الذي لا معنى له . ويدل على ذلك كلام الشاطبي نفسه في الموافقات ، لأن [ الذريعة ] حقيقتها التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة ، فإن عاقد البيع أولاً على سلعة بعشرة إلى أجل ظاهر الجواز ، من جهة ما يتسبب عن البيع من المصالح على الجملة ؛ فإذا جعل مآل ذلك البيع مؤدياً إلى بيع خمسة نقداً بعشرة إلى أجل ، بأن يشتري البائع سلعته من مشتريها بخمسة نقداً ، فقد صار مآل هذا العمل إلى أن باع صاحب السلعة من مشتريها منه خمسة نقداً بعشرة إلى أجل ، والسلعة لغو لا معنى لها في هذا العمل لأن المصالح التي لأجلها شرع البيع لم يوجد منها شيء ، ولكن هذا بشرط أن يظهر لذلك قصد ويكثر في الناس بمقتضى العادة" انظر الموافقات مج ٤ / ص ١٩٩ .



اعتبارها في الجملة ، وإنما الخلاف في أمر آخر <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

## الفرع السادس : توضيح موقف ابن الرفعة في تخريج قول

### الإمام الشافعي بسد الذرائع •

=====

لم أقف على كتاب لابن الرفعة <sup>(٣)</sup> الشافعي - رحمه الله - يذكر فيه الذرائع ويضع لها أقساماً ؛ ويفصل القول فيها ، بل إنني لم أقف على أي مؤلف له ، إنما وجدت كلاماً نقله عنه الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله - •

والذي دعاني إلى الحديث عن موقف ابن الرفعة - رحمه الله - من قاعدة سد الذرائع إنني وجدت الإمام الشوكاني <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - قد نسب إلى ابن الرفعة

(١) - هذا الأمر الآخر : هو ما وضحه فضيلة الشيخ عبد الله دراز - رحمه الله - بقوله " هو في الحقيقة اختلاف في

المناط الذي يتحقق فيه التذرع وهو من تحقيق المناط في الأنواع " انظر تعليق فضيلته على الموافقات مج ٤ / ص ٢٠١

(٢) - انظر : الموافقات مج ٤ / ص ٢٠١ •

(٣) - هو : أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الشافعي ، أبو العباس ، نجم الدين ، المعروف بابن الرفعة • المولود في

مصر عام ٦٤٥ هـ ، قال الأسنوي : ( كان شافعي زمانه ، وإمام أوانه ، مد في مدارك الفقه باعاً وذراعاً ) له

مؤلفات منها " الكفاية في شرح التنبيه " و " المطلب في شرح الوسيط " توفي ٧١٠ هـ •

انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية للسبكي مج ٩ / ص ٢٤ ، طبقات الشافعية للأسنوي مج ١ / ص ٦٠١ ، وطبقات

الشافعية لابن شهبه مج ١ / ج ٢ / ص ٢١١ ، شذرات الذهب مج ٨ / ص ٤١ ) •

(٤) - هو : محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني ، الصنعائي ، اليماني ، الفقيه المجتهد ، المحدث ، الأصولي ،

الفقيه ، المفسر ، شيخ الإسلام ، المولود عام ١١٧٢ هـ ، " حجرة شوكان ، له مصنفات كثيرة منها " نيل الأوطار

شرح منتقى الأخبار " و " إرشاد الفحول في أصول الفقه " و " السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار " و " البدر

الطالع . محاسن من بعد القرن السابع " وغيرها •

انظر ترجمته في : ( الفتح المبين ج ٣ / ص ١٤٤ • وهجر العلم ومعاقله في اليمن مج ٤ / ص ٢٢٥١ • درر نحور

الخور العين ، ونفحات العنبر بفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر )

الشافعي تقسيمات لسد الذرائع وسار على كلامة جملة من الباحثين<sup>(١)</sup> والآن أعرض النص الذي نقله الإمام تقي الدين السبكي عن ابن الرفعة - رحمه الله - ثم أوضح ما فيه .

قال السبكي : قال ابن الرفعة - رحمه الله - : (( قد ينازع في ذلك قول بعض الأصحاب أن الشخص إذا باع في مرض موته شقصاً من دار بدون ثمن مثله ولوارثة فيه شفعة ؛ أن الوارث لا يأخذ بالشفعة سداً لذريعة التبرع عليه ، وكذا قول الأصحاب بأن الولي إذا باع على اليتيم شقصاً له فيه شفعة لا يأخذه بالشفعة وقال هنا : إنه ذكر في كتاب إحياء الموات من كلام الشافعي في منع الماء ليمنع به الكلاً ما يقتضي إثبات قولين في سد الذرائع . قال : وذلك إثبات قولين في المبيع فيما نحن فيه كما صار إليه الخصم ))<sup>(٢)</sup>

من هذا النص يتضح أن ابن الرفعة ليس له رأي مستقل في الذرائع وتقسيماتها ، إنما كلامه منصب على بعض المسائل الفرعية وتخريجات في المذهب ؛ ولم يزد على أن ذكر أن للإمام الشافعي قولين في قاعدة سد الذرائع بناءً على نصه في إحياء الأرض الموات ، وبني على هذين القولين وجود قولين في البيع الذي هو بصدد الحديث عنه ، وهو بيع العينة وكأنه يميل إلى عدم جوازه كما صار إليه المالكية .

## مرجع الخطأ في نسبة القول لابن الرفعة بتقسيم سد الذرائع .

عند عرض تقي الدين السبكي - رحمه الله - لقاعدة سد الذرائع والخلاف فيها بين المالكية والشافعية تعرض لاعتراض ابن الرفعة السابق ذكره<sup>(٣)</sup> ، وذكر كلام الإمام القرافي - رحمه الله - في قاعدة سد الذرائع ثم أتى من بعده ابنه تاج

(١) - كمحمد البرهاني في كتابه : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ١٨٧ ، والدكتور محمود حامد عثمان في

كتابته : قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه ص ١٣١ ، والهادي بن الحسين شبيلي في رسالته سد الذرائع وأثره في

الفروع الفقهية ، ص ٥١ ، ٥٧ .

(٢) - انظر : المجموع مج ١٠ / ص ١٤٧ .

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

الدين السبكي - رحمه الله - فنقل كلام والده ملخصاً في كتابه " **الأشباه والنظائر**" <sup>(١)</sup> إلا إنه نسب إلى والده تقسيماً لسد الذرائع ، فقل : (( **وكلام الشافعي في نفس الذرائع لا في سدها ، والنزاع بيننا وبين المالكية إنما هو في سدها ، ثم لخص القول ، وقال : الذريعة ثلاثة أقسام :**

**أحدهما** : ما يقطع بتوصله إلى الحرام فهو حرام عندنا وعند المالكية .

**الثاني** : ما يقطع بأنها لا توصل ولكن اختلطت بما يوصل فكان من الاحتياط سد الباب وإلحاق الصورة النادرة التي قطع بأنها لا توصل إلى الحرام فالغالب منها الموصل . إليه قال الشيخ الإمام وهذا غلو في القول بسد الذرائع .

**الثالث** : ما يحتمل ويحتمل ، وفيه مراتب متفاوت بالقوة والضعف ، ويختلف الترجيح عند المالكية بسبب تفاوتها . وقال : ونحن نخالفهم في جميعها إلا في القسم الأول ، لانضباطه وقيام الدليل عليه .

ثم قال الإمام تاج الدين السبكي - رحمه الله : **وأما القسم الثالث** : فلعله الذي حاول ابن الرفعة تخريج قول فيه بما ذكره عن النص <sup>(٢)</sup> .

وهذا التقسيم الذي ذكره الإمام تاج الدين السبكي لم أقف عليه في كلام والده الإمام تقي الدين السبكي الذي وجدته في المجموع إنما الذي ذكره هو تقسيم القرافي وربما يكون قد ذكر هذا التقسيم في كتاب آخر .

ثم نقل الإمام الزركشي <sup>(٣)</sup> - رحمه الله - تلخيص كلام تاج الدين السبكي عن والده الإمام تقي الدين السبكي في كتابه " **البحر المحيط** " في مبحث سد

(١) - انظر : الأشباه والنظائر لابن السبكي مج ١ / ص ١٢٠ .

(٢) - انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) - هو : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، بدر الدين ، أبو عبد الله ، الفقيه ، الأصولي ، المحدث ، المفسر ،

الأديب ، الشافعي ، المولود بالقاهرة عام ٧٤٥ هـ ، له مصنفات كثيرة منها ( البحر المحيط ) ، و ( سلاسل الذهب )

في أصول الفقه ، و ( المنشور ) في القواعد الفقهية ، و ( خبايا الزوايا ) في الفقه وغيرها توفي - رحمه الله - عام ٧٩٤



الذرائع<sup>(١)</sup> وكل هؤلاء لم ينسبوا لأبي العباس ابن الرفعة تقسيماً في سد الذرائع ، فلما أتى الإمام الشوكاني وتحدث عن قاعدة سد الذرائع وذكر إن ابن الرفعة قسم الذرائع ثلاثة أقسام .

وعند النظر إلى هذه التقاسيم يتضح أنها هي الأقسام التي نسبها تاج الدين السبكي لوالده وليست لابن الرفعة ، ودليل ذلك قول تاج الدين بعد ذكره للأقسام ؛ وموطن الموافقة والمخالفة مع الملكية فيها . فقال : (( وأما القسم الثالث فلعله الذي حاول ابن الرفعة تخريج قول فيه بما ذكره عن النص ))<sup>(٢)</sup>

فهذه العبارة من تاج الدين السبكي توضح أن هذه الأقسام ليست من كلامه - أي ابن الرفعة - بل يوضح ذلك أكثر قوله في أول كلامه ، (( قال : الشيخ الإمام ))<sup>(٣)</sup> والشيخ الإمام هو والده كما نص عليه في أول كلامه حيث قلل : (( ونازعه الشيخ الإمام الوالد ))<sup>(٤)</sup> .

فدل ذلك على أن هذه التقسيمات لسد الذريعة التي نقلها الشوكاني وإهما أهل لابن الرفعة هي لتقي الدين السبكي ، وليست لابن الرفعة الشافعي .

وتابع الشوكاني على كلامه كثير من الباحثين المعاصرين الذين تحدثوا عن قاعدة سد الذرائع ، بل منهم من أفرد مؤلفاً خاصاً بهذه القاعدة ، ولم يتفطنوا إلى ذلك وأخذوا يحرمون تقسيم ابن الرفعة في الذرائع مسلمين بكلام الإمام الشوكاني .

هـ بالقاهرة . انظر ترجمته في ( شذرات الذهب مج ٨ / ص ٥٧٢ ، وكشف الظنون م ١ / ص ٦٩٩ ، طبقات

المفسرين مج ٢ / ص ١٦٢ )

(١) - انظر : البحر المحيط للزركشي مج ٨ / ص ٩٣ .

(٢) - انظر : الأشباه والنظائر لابن السبكي مج ١ / ص ١٢٠ .

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

## الفرع السابع : مناقشة بعض الباحثين المحدثين في تحريرهم موقف الإمام الشافعي في قاعدة سد الذرائع .

عند النظر في كلام الباحثين الذين تحدثوا عن سد الذريعة في أثناء كتبهم  
الأصولية نجد أنهم لم يحرروا كلام الإمام الشافعي -رحمه الله- فيها تحريراً  
واضحاً<sup>(١)</sup> بل منهم من اكتفى بنقل كلام تاج الدين السبكي<sup>(٢)</sup> فهو لاء لن أتعرض  
لمناقشتهم ، وإنما سيكون كلامي مع الذين وقفت على تحريرهم لموقف الإمام  
الشافعي من قاعدة سد الذرائع .

### ١- مناقشة الدكتور أحمد فراج حسين والدكتور عبد الودود محمد السريتي .

قرر الدكتور أحمد فراج حسين والدكتور عبد الودود السريتي أن الإمام  
الشافعي -رحمه الله- لا يأخذ بقاعدة سد الذرائع ولا يعمل بها فقلاً : بعد أن  
ساقا بعض عبارات الإمام الشافعي التي ظاهرها أنه يرد القول بسد الذرائع .

فقلاً : (( هذا هو رأي الإمام الشافعي في القول بسد الذرائع رد له وإنكار  
لحجته ، لقيامه في أغلب صورته على الظن والتوهم والتخمين وعلى ذلك فإن ما  
نسب إليه من القول به بناء على ما وجد في فقهه مما يشير بذلك يكون من باب  
تحريم الوسائل التي تستلزم المتوسل إليه لا من باب سد الذرائع ، كما حققه أكثر  
من واحد من فقهاء الشافعية ، وقالوا إن كلام الشافعي في نفس الذرائع لقيامها

(١) -انظر : أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي مج ٢ / ص ٨٩٣ وما بعدها ، وأصول الفقه للدكتور محمد شلي  
ص ٣٠٧ ، و الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين للدكتور خليفة بابكر الحسن ص ٥٠ ، وأصول الفقه للبرديسي ص  
٣٦٠ ، الرأي وأثره في مدرسة المدينة ص ٤٦٦ وما بعدها ، وأصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٩٣ ، ومالك لأبي زهرة  
ص ٣٣٤ .

(٢) -انظر : الاستدلال عند الأصوليين للدكتور علي العمري ص ١٦٣ وما بعدها ، وأثر الأدلة المختلف فيها  
لمصطفى ديب البغا ص ٥٧٨ .

على أساس يقرب من اليقين لا في سدها ، واصل الخلاف واقع في سدها لا في ذاتها . وقد أجاب فقهاء الشافعية على دعوى الإجماع التي ذكرها القرافي في الاعتبار والإلغاء بأنها ليست من مسمى الذرائع في شيء<sup>(١)</sup>

من خلال هذا النص يظهر أن الدكتور أحمد فراج حسين والدكتور عبد الودود السريتي : ذهبا إلى أن الإمام الشافعي لا يأخذ بسد الذرائع بل ذهبا مع الإمام تاج الدين السبكي في رده للإجماع على القسم الأول من أقسام سد الذرائع التي ذكرها الإمام القرافي واعتبرا ما ورد عن الإمام الشافعي من فروع ؛ أو نصوص تدل على قاعدة سد الذرائع إلى أنها من باب تحريم الوسائل وليس من مسمى الذرائع في شيء .

### وأجمل مناقشتها فيما يلي :-

١- يظهر إجماعا لم يقفا على نص الإمام تقي الدين السبكي -رحمه الله- في المجموع<sup>(٢)</sup> ، وإنما اكتفيا بكلام الإمام تاج الدين السبكي -رحمه الله- في تلخيصه لكلام والده وذهبا إلى ما ذهب إليه ، وقد سبق مناقشة كلامه في اعتراضه على الإجماع في القسم الأول من أقسام الذريعة عند الإمام القرافي .

٢- ذكرا أن ما ورد عن الإمام الشافعي -رحمه الله- الأخذ بسد الذرائع من خلال فقهه هو من باب تحريم الوسائل ، وليس من باب سد الذرائع ، والناظر أكلام الإمام الشافعي الذي يدل على الأخذ بقاعدة سد الذرائع عند حديثه في إحياء الموات يتبين له إن الإمام الشافعي قد نص على الذريعة ؛ ولا حاجة أن يؤول كلامه إلى أن المقصود هنا بالذريعة الوسيلة وعلى فرض التسليم بصحة التلويل فإنه قد تبين فيما سبق<sup>(٣)</sup> : أن الوسيلة والذريعة بمعنى واحد في اللغة والاصطلاح ؛ وبناءً على هذا فإن الذريعة المقطوع بإيصاها إلى المحرم

(١) -انظر : أصول الفقه الإسلامي للدكتور أحمد فراج حسين ، الدكتور عبد الودود السريتي ص ١٩١-١٩٢ .

(٢) -انظر : المجموع مج ١٠ / ص ١٤٨ .

(٣) - انظر ص ١٠٧ .

التي ذكر الإمام القرافي الإجماع على الأخذ بها توافق تحريم الوسيلة  
الموصلة إلى المحرم .

## ٢- مناقشة الدكتور حسين حامد حسان .

### أولاً :

قال فضيلته : (( أن هذه القاعدة عامة التطبيق في كل ما تحقق فيه مناطها لا  
يؤخذ بها في بعض الفروع دون بعض . . ولو كان الشافعي يأخذ بالقاعدة في  
بعض الفروع دون بعض كما يرى بعض الكتاب لنبه على ذلك ))<sup>(١)</sup>

### أجمل مناقشته في الآتي :-

١- كان يمكن أن نسلم بما ذكره لو أننا لم نقف إلا على  
هذه العبارة للإمام الشافعي - رحمه الله - التي تدل على أخذه بقاعدة  
سد الذرائع ؛ ثم وجود الفروع والمسائل التي طبق عليها هذه القاعدة  
؛ ولكن الإمام الشافعي - رحمه الله - صرح في عبارات كثيرة على  
عدم أخذه بقاعدة سد الذرائع<sup>(٢)</sup> والتي نقلتها بحروفها عند موقف  
الإمام الشافعي من سد الذرائع .

٢- قوله : (( إن هذه القاعدة عامة التطبيق في كل ما  
تحقق فيه مناطها ))<sup>(٣)</sup> .  
أقول : مناط هذه القاعدة عند الإمام مالك وأحمد بن حنبل -  
رحمهما الله - يختلف عن مناطها عند الإمام الشافعي - رحمه الله -  
؛ فمناط القاعدة عند الإمامين أعم وأشمل من مناطها عند الإمام  
الشافعي ؛ فهما يجعلان النية والقصد لها تأثير في صحة البيع أو  
بطلانه إضافة إلى حرمة القصد الفاسد كما هو معلوم في الدين

(١)- انظر : نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٣٩٢-٣٩٣ .

(٢)- انظر : كتاب الأم مج ٢ / ج ٤ / ص ١٢٠ ، مج ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢ .

(٣)- انظر : نظرية المصلحة ص ٣٩٢ .

بالضرورة ؛ أما الإمام الشافعي -رحمه الله - فقد وضع ضابطه لهذه القاعدة وحدد مناطها أحد أئمة الشافعية ومحققيهم - وهو الإمام تقي الدين السبكي - فحدد أخذ الإمام بهذه القاعدة عند تلازم الفعل المباح مع الفعل المحرم بحيث يكون الفعل المباح ذريعة لازمة إلى الفعل المحرم فهذا هو مناط تطبيق القاعدة عند الإمام الشافعي -رحمه الله - .

## ثانياً :

قوله : (( إنه بالمقارنة بين عبارة الشافعي وعبارات شيوخ المالكية في شأن الذرائع يتبين أنه لا فرق بين مذهب الشافعي ؛ وما نسبته هؤلاء الشيوخ لإمامهم ؛ لا في أصل اعتبار القاعدة ، ولا في مضمونها ولا في نطاق الأخذ بها ، ..... وإليك بعض العبارات التي عرض بها شيوخ المالكية رأي إمامهم في قاعدة الذرائع ، ليظهر لك حقيقة ما نقول . يقول القرافي -رحمه الله - : " فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى المفسدة منع مالك من ذلك كالفعل " (١) ويقول : " فكما أن وسيلة المحرم محرمة ، فوسيلة الواجب واجبة ..... والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل ، وإلى أقبح المقاصد أقبح الوسائل ، وعلى من يتوسط متوسطة " (٢) ويقول الشاطبي -رحمه الله - في بيان معنى التذرع بالمنوع أنه : " التذرع بفعل جائز إلى عمل غير جائز ، فالأصل على المشروعية لكن مآله غير مشروع " (٣) فإنه بأدنى تأمل يظهر أنه لا فرق بين هذه العبارات التي عرض بها شيوخ المالكية مذهب إمامهم في الذرائع ، وبين قول الشافعي -رحمه الله - في عبارته القصيرة : " إن ما كان ذريعة إلى ما أحل الله لم يحل ، وكذلك ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرم الله تعالى ..... وأن الذرائع إلى الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام " (٤) (٥)

(١) - انظر : الفروق مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .

(٢) - المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) - انظر : الموافقات مج ٤ / ص ١٩٨ .

(٤) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٤ / ص ٥٢ .

(٥) - انظر : نظرية المصلحة ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .



من هذا النص نرى أن الدكتور حسين حامد حسان حاول أن يقرب بين الشافعية والمالكية ؛ بل ذكر أنه لا فرق بين مذهب الشافعي والمالكية في أصل اعتبار القاعدة ولا في مضمونها ، ولا في نطاق الأخذ بها فلو توقف الأمر عند النظر في هذه العبارات فحسب لكان كلام فضيلته صحيحاً ولكن قد ظـهر عند عرض أخذ المالكية بهذه القاعدة سعة أخذهم بها ؛ أما الشافعية فهم لا يعملونها إلا في نطاق ضيق كما سبق بيانه فهم متفقون في أصل القاعدة كما ذكر فضيلته أما المضمون والتطبيق فقد توسع فيه المالكية وضيقه الشافعية .

قال الإمام القرافي - رحمه الله - : (( فحاصل القضية أنا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا لا أنها خاصة بنا ))<sup>(١)</sup>

فهذه العبارة تدل على توسع المالكية في الأخذ بهذه القاعدة أكثر من غيرهم من العلماء ومنهم الشافعية .

وقال الإمام القرافي - رحمه الله - : (( الذرائع ثلاثة أقسام ، قسم أجمعت الأمة على سده ومنعه . . . وقسم أجمعت الأمة على عدم منعه . . . وقسم اختلف فيه العلماء هل يسد أم لا كبيع الآجال ))<sup>(٢)</sup>

فهذا الكلام للإمام القرافي يفيد أن أصل القاعدة متفق عليه ولكن تحديد مضمونها هو الذي زاد فيه الخلاف ، فقد حكى الاتفاق على القسمين الأولين وذكر الخلاف في القسم الثالث ، وبناءً على هذا الخلاف اختلف المالكية والشافعية في التطبيق على هذه القاعدة .

قال القرافي - رحمه الله - : (( من باع سلعة بعشرة دراهم إلى شهر ثم اشتراها بخمسة قبل الشهر فمالك يقول : أنه أخرج من يده خمسة الآن وأخذ عشرة آخر الشهر فهذه وسيلة لسلف خمسة بعشرة إلى أجل توسلاً بإظهار صورة البيع لذلك ، والشافعي يقول ينظر إلى صورة البيع ويحمل الأمر على ظاهره فيجوز ذلك ، وهذه البيوع يقال أنها تصل إلى ألف مسأأة اختص بها مالك وخالفه فيها الشافعي ، وكذلك اختلف في النظر إلى النساء . . . والحكم بالعلم هل يحرم لأنه وسيلة للقضاء بالباطل . . . ، وكذلك اختلف في تضمين الصناعات . . . ، وكذلك

(١) - انظر : تنقيح الفصول ص ٤٤٩ .

(٢) - انظر : الفروق مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .

تضمنين حملة الطعام لئلا تمتد أيديهم إليه وهو كثير في المسائل فحن قلنا بسد الذرائع ولم يقل بها الشافعي<sup>(١)</sup>

فكلامه هنا - رحمه الله - يوضح مدى الخلاف الواسع في تطبيق القاعدة .

### ثالثاً :

قوله : (( إذا كان الفعل ذريعة إلى المحرم حرم كما في بيع العينة يحرم إذا قصد به الربا عند الشافعي ، ولا يبطل لأن القصد نفسه لا يبطل العقد ما لم يذكر في صلب العقد ، فما كان ذريعة إليه لا يبطل ، لأن الذريعة تأخذ حكم المتذرع إليه دون زيادة وقد كان القصد إلى الربا حراماً غير مبطل للعقد ، فكذلك ما كان مظنته وهو بيع العينة .

وقد رأينا أن القصد المحرم يبطل العقد عند أصحاب النظرية الذاتية من المالكية والحنابلة ، ولذلك أبطلوا ما كان ذريعة ومظنة لهذا القصد ، فأبطلوا بيع الآجل ، ونكاح المحلل ، وبيع السلاح في زمن الفتنة ، وعصير العنب للخمار طرداً للقاعدة الذرائع عندهم ، كما طردها الشافعي في الحكم بصحة هذه العقود ؛ لأنها مظنة إلى قصد الحرام ، وقصد الحرام وحده عنده لا يبطل العقد ، فكذلك مظنته ، وما أتخذ ذريعة للوصول إليه<sup>(٢)</sup>

**أقول :** لا يسلم لفضيلته أن موقف الإمام الشافعي - رحمه الله - هذا تطبيق لقاعدة سد الذرائع ؛ لأن الأمام الشافعي - رحمه الله - نص على خلاف هذا القول حيث قال : (( . . هذا يدل على أنه لا يفسد عقد أبداً إلا بالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ، ولا تأخره ، ولا بتوهم ، ولا بأغلب ، وكذلك كل شيء لا يفسده إلا بعقده ولا يفسد البيوع بأن يقول هذه ذريعة وهذه نية سوء ، ولو جاز أن يبطل من البيوع بأن يقال متى خالف أن تكون ذريعة إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل أو أن يرد به من الظن<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : الفروق مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢-٣٣ .

(٢) - انظر : نظرية المصلحة ص ٣٩٤ .

(٣) - انظر : الأم مج ٤ / ج ٧ / ص ٣١٢ .

فالإمام الشافعي - رحمه الله - يتحدث عن وجوب الأخذ بالظاهر ، وعدم جواز إبطال العقد بالذرائع ، ولا بتوهم ، ولا ينظر إلى نية ؛ وحرمة القصد إلى المحرم قال به : من صحح العقد وأمضاه ومن أفسده وأبطله ؛ ولكن الإمام الشافعي - رحمه الله - وكل المقاصد والنيات إلى الله سبحانه وتعالى ، وصحح العقود على ظواهرها . أما المالكية ومن معهم جعلوا القصد إلى المحرم مؤثر على صحة العقود ؛ فأبطلوا العقود إغلاقاً وسداً لكل ذريعة إلى عقد صورته حلال وهو في الحقيقة حرام .

### ٣- مناقشة • محمد هشام البرهاني •

=====  
خلص • محمد البرهاني إلى أن الإمام الشافعي - رحمه الله - يعمم الأخذ بقاعدة سد الذرائع وليس أخذه مقصوراً على الذريعة الموصلة إلى المحرم قطعاً ، وبني هذه النتيجة على الفروع الفقهية التي ذكرها والتي دلت عنده على أخذ الشافعية بقاعدة سد الذرائع دون حد معين ، وكذلك على نص الإمام الشافعي في إحياء الأرض الموات الذي ذكر فيه جواز الأخذ بالذرائع .

### وسأجمل مناقشتي له في نقطتين :-

**الأولى : حول الفروع الفقهية التي استدل من خلالها على أن الإمام الشافعي لم يجد قاعدة سد الذرائع بحد معين •**

**الثانية : حول رده على من قصر الذرائع عند الإمام الشافعي - رحمه الله - على الذريعة المستلزمة لحصول أمر محرم •**



## أولاً : مناقشته في الفروع الفقهية التي ذكرها من فقه الشافعية .

### ١ - استدلاله بعدم جواز بيع الوكيل على اليتيم أنه من باب سد الذرائع<sup>(١)</sup>

#### المناقشة :

هذه المسألة اعترض بها ابن الرفعة - رحمه الله - على الأصحاب في إجازتهم لبيع العينة ولقد تولى الرد عليه الإمام تقي الدين السبكي - رحمه الله - فقال : (( أما مسألة الولي إذا باع على اليتيم شقصاً له فيه شفعة ، وكون بعض الأصحاب قال : بأنه لا يأخذه بالشفعة فقول بعض الأصحاب هذا هو في المذهب على ما قاله الرافعي : في كتاب الشفعة ، ولكن لا متعلق له في ذلك ، لأن العلة في ذلك أنه لو تمكن من ذلك من ذلك لم يؤمن أن يترك النظر والاستقصاء للصبي ، وتسامح في البيع ليأخذ بالثمن البخس ، فالتهمة المانعة كما أنه ليس له أن يبيع من نفسه ، وليس ذلك من سد الذرائع في شيء ، وهذا لو كان الولي أبا أو جداً جاز لهما الأخذ لوفور الشفقة ))<sup>(٢)</sup>

### ٢ - استدلاله بمسألة إذا ادعت المجبرة محرميه ، أو رضعات بعد العقد ، لا يقبل قولها في الصحيح ، لأن النكاح معلوم ، والأصل عدم المحرمية وفتح الباب طريق إلى الفساد ،<sup>(٣)</sup>

#### المناقشة :

قد أرجع . البرهاني هذه المسألة إلى كتاب " البحر المحيـط " للزركشي - رحمه الله - واختصر الكلام فيها ، والمسألة كما في البحر المحيـط هي : (( إذا ادعت المجبرة محرميه ؛ أو رضاعاً بعد العقد .

(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٠٣ .

(٢) - انظر : المجموع مج ١٠ / ص ١٤٩ .

(٣) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٠٤ .



قال : ابن الحداد<sup>(١)</sup> يقبل قولها ، لأنه من الأمور الخفية ، وربما انفردت بعلمه ، وقال ابن سريج<sup>(٢)</sup> : لا يقبل . وهو الصحيح ، لأن النكاح معلوم والأصل عدم المحرمية ، وفتح هذا الباب طريق الفساد ، وليس هذا من سد الذرائع بل اعتماد على الأصل<sup>(٣)</sup>

وبالنظر إلى النص كاملاً اتضح إننا ، ليس فيه دلالة على قاعدة سد الذرائع ؛ بل الدلالة على نفي أعمال هذه القاعدة في هذه المسألة كما ذكره ابن سريج - رحمه الله - .

### ٣- استدلاله بنص الشافعي - رحمه الله - على كراهية صلاة الجماعة في مسجد قد طليت فيه تلك الصلاة ، إذا كان له إمام راتب .

قال : (( وإنما كرهته لئلا يعيد قريم لا يرضوا إماما ، فيصلون بإمام غيره ))<sup>(٤)</sup> وبالرجوع إلى كلام الإمام الشافعي في الأم تبين إنه بنى كراهية إعادة الجماعة في مسجد قد صلي فيه ، وله إمام ومؤذن راتب على أثر وعلى فعل بعض السلف .

قال الشافعي - رحمه الله - : (( وإنما كرهت ذلك لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم ، قال الشافعي : وأحسب كراهية من

(١) - هو : محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكتاني ، المصري الشافعي ، أبو بكر ، المشهور بابن الحداد ، المولود عام ٢٦٤ هـ ، كان إماما مدققا في العلوم سيما في الفقه . وكان كثير العبادة ، وله مصنفات كثيرة منها البناهر في الفقه ، والفروع المولودات ، وأدب القاضي في أربعين جزء ، توفي عام ٣٤٤ هـ ، وقيل ٣٤٥ هـ ، انظر ترجمته ( في سير أعلام النبلاء مج ١٥ / ص ٤٤٥ ، شذرات الذهب مج ٤ / ص ٢٣٥ ، تهذيب الأسماء واللغات مج ٢ / ص ١٩٢ )

(٢) - هو : أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي ، أبو العباس ، الفقيه ، الأصولي ، المتكلم ، المولود سنة بضعة وأربعين ومائتين ، شيخ الشافعية في عصره ، صاحب المؤلفات الحسان التي قيل أنها بلغت الأربعمائة ، توفي في عام ٣٠٦ هـ . انظر ترجمته في ( تهذيب الأسماء واللغات مج ٢ / ص ٢٥١ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٣ / ص ٢١ ، سير أعلام النبلاء مج ١٤ / ص ٢٠١ ، وفيات الأعيان مج ١ / ص ٦٦ )

(٣) - انظر : البحر المحيط مج ٨ / ص ٩٤ .

(٤) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ٧٠٤ .

كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة وأن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة فإذا قضيت دخلوا فجمعوا فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلمة وفيهما المكروه ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام راتب .<sup>(١)</sup>

ثم قال : (( أنا قد حفظنا أن قد فاتت رجلا معه [-صلى الله عليه وسلم-] الصلاة فصلوا بعلمه منفردين ، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا وأن قد فاتت الصلاة في الجماعة قوما فجاءوا المسجد فصلى كل واحد منهم متفردا ، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد فصلى كل واحد منهم منفردا وإنما كرهوا لئلا يجمعوا في مسجد مرتين ))<sup>(٢)</sup>

وقد روى أبو بكره - رضي الله عنه - : (( أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقبل من نواحي المدينة ، يريد الصلاة ، فوجد الناس قد طلوا ، فمال إلى منزله ، فجمع أهله فطلى بهم ))<sup>(٣)</sup>

وبهذا يتضح أن كراهيته لإعادة الجماعة مرة أخرى في مسجد قد صلى به أن مبناه على الأثر ، وفعل الصحابة كما قد ذكرت ، وأيضا خوفا لتفرق الكلمة ، ولا يعني هذا أنه من باب قاعدة سد الذرائع حيث أن الأمام الشافعي - رحمه الله - قد يعلل لحكمه بعلل يظهر منها أخذه بقاعدة سد الذرائع ، ولكن هو لم يقل بهذا الحكم إلا بناء على دليل معتبر عنده في هذه المسألة ؛ كما وضح ذلك في مسألة قرض الجارية حيث أنه منع قرضها خوفا من أن يطأها المقترض فيؤدي هذا إلى ذهاب الأعراض واختلاط المياه ونص بعد ذلك على أنه ليس مأخذه في هذه المسألة هو قاعدة سد الذرائع كما سيتضح بيانه في المسألة اللاحقة .

(١) - انظر : الأم مج ١ / ج ١ / ص ١٨٠ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ١ / ج ١ / ص ١٨١ .

(٣) - رواه الطبري في المعجم الأوسط رقم (٤٥٩٨) مج ٥ / ص ٣٠٤ . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

رجاله ثقة . انظر مجمع الزوائد مج ٢ / ص ٤٥ .

## ٤- استدلاله "إن تجويز قرض الجارية يفضي إلى أن يعد ذريعة لإعارة الفروج" <sup>(١)</sup>

### المناقشة :

نسب هذا الكلام الإمام الزركشي - رحمه الله - في البحر المحيط إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه الأم ؛ ولقد بحث عنه فلم أقف عليه إلا أنني وقفت على نص يخالف ما ذكره الإمام الزركشي - رحمه الله - من أن مأخذ الإمام الشافعي - رحمه الله - في عدم جواز قرض الجارية هو سد الذرائع ، وأعرض الآن كلام الشافعي الذي يدل على ذلك .

قال الشافعي - رحمه الله - : (( ولا يجوز أن أقرضك جارية ؛ ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دراهم ، ودنانير ؛ لأن الفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها فلما كنت إذا أسلفتك جارية كان لي نزعها منك لأني لم آخذ منك فيها عوضاً لم يكن لك أن تطأ جارية لي نزعها منك )) <sup>(٢)</sup>

ثم قال : (( وكل فرج حل فإنما يحرم بطلاق أو إخراج ما ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها . قال <sup>(٣)</sup> : أتقول بالذريعة ؟ قلت : لا ؛ ولا معنى في الذريعة ؛ إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم ؛ أو القياس عليه أو المعقول )) <sup>(٤)</sup>

بهذا يتضح أن مأخذ الإمام الشافعي - رحمه الله - بعدم جواز قرض الجارية هو الخبر أو القياس ؛ وليس سد الذرائع كما نسبته الإمام الزركشي - رحمه الله - وسلم بكلامه . محمد البرهاني . فعند النظر لكلام الإمام الشافعي في هذه المسألة وغيرها يتضح أنه يحكم في المسألة ثم يذكر حكمه أسباباً وعللاً وحكماً يسوقها بعد حكمه فيفهم من كلامه هذا أخذه بقلعة سد الذرائع ، ولكنه يتبع كلامه بدلالات من كتاب أو سنة أو قياس ، وهي المستند عنده في حكمه على هذه المسألة وما ذكره من الحكم والعلل التي

(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٠٤ .

(٢) - انظر الأم مج ٢ / ج ٣ / ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) - القائل هو : الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - في مناظرة بينه وبين الإمام الشافعي - رحمه الله -

(٤) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٣ / ص ١٢٣ - ١٢٤ .

توحي بأخذه بقاعدة سد الذرائع ليست هي المستند التي بنى عليها حكمه  
كما ظهر في هذه المسألة والمسألة التي قبلها .

## ثانياً :

=====

رده على من قصر الذرائع عند الإمام الشافعي على الذريعة المستلزمة  
لحصول أمر محرم فقال بعد أن ساق عبارة الشافعي في إحياء الموات<sup>(١)</sup> التي  
تدل على أخذه بالذرائع : (( ليس في كلام الشافعي - رضي الله عنه - في  
اعتبار الذرائع أصرح من هذه العبارة ؛ وقد حاول المخالف ، صرفها عن  
ظاهرها بقصر معناها على ما يفضي قطعاً إلى المفسد ، وهو القسم المجموع  
على سده من الذرائع ، لكن العبارة عامة ، وليست خاصة ، فإن الشافعي ،  
رحمه الله ، لم يقل ما كان ذريعة مستلزمة لمنع ما أحل الله لم يحل ، وكذا  
ذريعة مستلزمة لإحلال ما حرم الله ، بل أطلقها ، بحيث تشمل كل الذرائع  
المفضية بصورة قطعية أو أغلبية ، أو كثيرة غير غالبية))<sup>(٢)</sup>

## المناقشة

=====

هذه النتيجة التي خلص إليها تقتضي مخالفته لأئمة الشافعية حيث إنهم  
لم يذكروا عن إمامهم هذا الأمر ؛ بل لم يذكروا في كتبهم الأصولية مبحثاً عن  
قاعدة سد الذرائع على اعتبار أن الإمام الشافعي - رحمه الله - لا يأخذ بها ؛  
وكذلك فإن من كتب من غير الشافعية في علم الأصول نص على مخالفة  
الإمام الشافعي - رحمه الله - للجمهور في هذه القاعدة .

(١) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٤ / ص ٥٢ .

(٢) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٠٤-٧٠٥ .

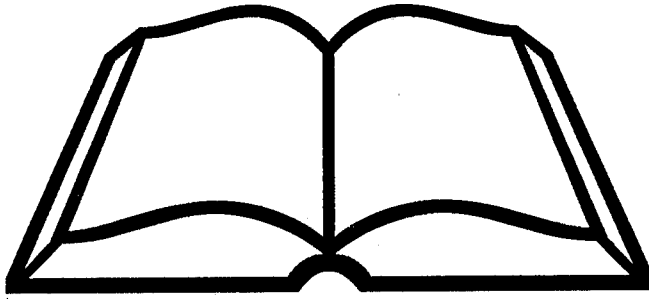


وكلام المخالف الذي ذكره • البرهاني ، هو أحد أئمة الشافعية بل هو من كبار محققي المذهب وهو تقي الدين السبكي -رحمه الله- ، ومضى على كلامه ابنه تاج الدين السبكي -رحمه الله- ؛ وكلامهما يتناسب ويتلاءم مع كلام من كتب من العلماء في قاعدة سد الذرائع كالقرافي والشاطبي -رحمهما الله- وغيرهم •

وأما المسائل التي بنى عليها هذه النتيجة فقد وضح من خلال مناقشتها فيما سبق أن دليلها ليس هو قاعدة سد الذرائع كما سبق إيضاحه •

والجدير بالذكر أيضا أن معظم المسائل <sup>(١)</sup> التي ذكرها • محمد هشام البرهاني من فقه أصحاب الشافعي -رحمه الله- وليست من فقه الشافعي نفسه • <sup>(٢)</sup>

وبهذا يتبين موقف الإمام الشافعي -رحمه الله- من قاعدة سد الذرائع ، وانضباط الضابط الذي خلصت إليه والله أعلم •



(١) - انظر: سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٦٥٨ وما بعدها ، وص ٧٠٤ وما بعدها •

(٢) - انظر: مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري مج ٢ / ص ٧٩٢ •



### **المطلب الثالث**

**تطبيقات من فقه الشافعية على الأخذ بقاعدة**

**سد الذرائع**

**أَرَادَ وَأَقْنِيفَسَهُ يَلْعَى نَبِيًّا حَوْلَ بَصْفِهِ -**

**٢ - إِذَا تَتَرَسَّ كُفَّارٌ بِأَطْفَالِهِمْ وَنِسَائِهِ حَال**

**التحام الحرب**

## المطلب الثالث

=====

### تطبيقات من فقه الشافعية على الأخذ بقاعدة سد الذرائع

=====

#### ١ - من غصب لوحاً فبنى عليه سفينة أو داراً

=====

قال المزني<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : (( قال الشافعي - رحمه الله - : ولو كان لوحاً فأدخله في سفينة ، أو بنى عليه جداراً ، أخذ بقلعه ))<sup>(٢)</sup>

قال الماوردي<sup>(٣)</sup> : (( وهذا كما قال ، إذا غصب لوحاً فبنى عليه سفينة أو داراً ، أخذ بهدم بنائه ورد اللوح بعينه وبه قال مالك وأهل الحرمين .

وقال أبو حنيفة وأهل العراق : يدفع القيمة ولا يجبر على هدم البناء استدلالاً بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( يسروا ولا تعسروا وإن يبعثت

(١) - هو : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ، أبو إبراهيم ، صاحب الإمام الشافعي ، من أهل مصر . كان زاهداً ، عالماً ، حسن الكلام ، مرضي الطريقة ، شديد الفعال ، وهو إمام الشافعية وأعرفهم بطرقه ، والمزني نسبة إلى مزينة بنت كلب وهي قبيلة من مضر . له مصنفات منها " الجامع الكبير ط و " الجامع الصغير " و " مختصره مختصر المزني " وغيرها توفي - رحمه الله - سنة ٢٦٤ هـ ، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي بسفح المقطم . انظر ترجمته في ( البداية والنهاية مج ٦ / ج ١١ / ص ٤٠ ، سير أعلام النبلاء مج ١٢ / ٤٩٢ ص ، وشذرات الذهب مج ٣ / ص ٢٧٨ )

(٢) - انظر : مختصر المزني المطبوع مع الأم مج ٤ / ج ٨ / ص ٢١٧ .

(٣) - هو : علي بن محمد بن حبيب ، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري ، الشافعي ، أحد الأئمة الأعلام ، صاحب المصنفات القيمة في مختلف الفنون ، قال ابن العماد : " كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير ، بصيراً بالعربية " من أهم مصنفاته " الحاوي " في الفقه و " النكت " في التفسير و " الأحكام السلطانية " توفي رحمه الله عام ٤٥٠ هـ . انظر ترجمته في ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٥ / ص ٢٦٧ ، شذرات الذهب مج ٥ / ص ٢١٨ ، طبقات الفقهاء للشافعية مج ٢ / ص ٦٣٦ )



**بالحنفية السمحة** <sup>(١)</sup> وفي أخذ القيمة منه فيه تيسير قد أقر به ، وفي هدم بنائه تعسير قد نهي عنه .

قال الماوردي " أما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم " يسروا ولا تعسروا فمن وجهين : -

**أحدهما** : أنه يستعمل في المغصوب منه في تيسير أمره برده ماله فيكون أولى من استعماله في الغاصب في تمليك غير مالكه .

**والثاني** : إن التيسير في غير العصاة ، والغاصب عاص لا يجوز التيسير عليه ، لما فيه من الذريعة إلى استدامة المعصية <sup>(٢)</sup> .

وفي موضع آخر قال : (( ولو عمل اللوح المغصوب بابا ، أو بناه سفينة أو غصب حديداً فعمله درعاً لم يملكه في هذه الأحوال كلها ، وجعله أبو حنيفة مالكا لذلك بعمله ، وذلك من أقوى الذرائع في الإقدام على المغصوب <sup>(٣)</sup> ))

## ٢- إذا تترس الكفار بأطفالهم ونسائهم في حال التحام الحرب .

قال الشيرازي <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : (( فإن تترسوا بأطفالهم ونسائهم ، فإن كان في حال التحام الحرب جاز دميهم ويتوقى الأطفال والنساء لأننا

(١) - القسم الأول موجود عند البخاري . ولفظه " يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا " انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ، كتاب " العلم " ، باب " ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا " الحديث رقم ٦٩ م - ج ١ / ص ١٩٦ .

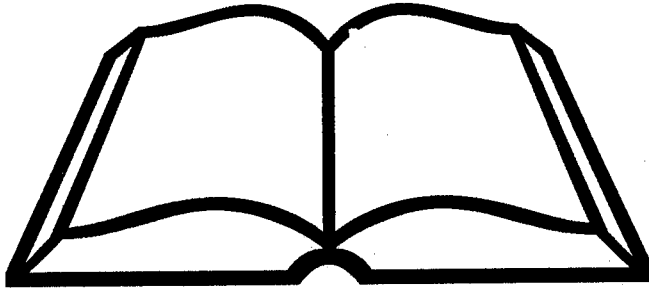
والنصف الآخر " بعثت بالحنفية السمحة " أنظر مسند الإمام أحمد المطبوع مع موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها ، مج ٢٣ / ج ٥ / ص ٢٦٦ .

(٢) - انظر : الحاوي الكبير مج ٨ / ص ٤٩٥ .

(٣) - انظر : نفس المرجع السابق مج ٨ / ص ٤٩٨ .

(٤) - هو : إبراهيم بن علي بن يوسف ، أبو إسحاق ، جمال الدين ، الفيروز أبادي ، الشافعي ، الإمام الحق ، المتقن ، المدقق ، ذو الفنون من العلوم المتكاثرات والتصانيف النافعة ، من أشهر مصنفاته " المذهب " و " التبيين " =

لو تركنا رمية جعل ذلك طريقا إلى تعطيل الجهاد وذريعة إلى الظفر  
بالمسلمين<sup>(١)</sup>



= في الفقه و " النكت " في الخلاف ، و " اللع " و " شرح اللع " و " التبصرة " في أصول الفقه توفي سنة ٤٧٦ هـ

• انظر ترجمته في ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٤ / ص ٢١٥ ، شذرات الذهب مج ٥ / ص ٣٢٣ ،

تهذيب الأسماء واللغات مج ٢ / ص ١٧٢ )

(١) - انظر : المهذب مج ٣ / ص ٢٧٨ .



## **المبحث السادس**

**في المذهب الظاهري من قاعدة سد الذرائع**

**وينتظم ثلاثة مطالب**

**المطلب الأول : في اعتراضات ابن حزم على أدلة القائلين**

**بقاعدة سد الذرائع ومناقشة اعتراضاته •**

**المطلب الثاني : في الأدلة التي استدل بها ابن حزم على**

**بطلان قاعدة سد الذرائع ومناقشتها •**

**المطلب الثالث : الرأي الراجح في موقف ابن حزم من قاعدة**

**سد الذرائع •**

## **المطلب الأول**

**في اعتراضات ابن حزم على أدلة القائلين بقاعدة**

**سد الذرائع ومناقشة اعتراضاته ♦**

## المطلب الأول

### اعتراضات ابن حزم على أدلة القائلين بسد الذرائع ومناقشة اعتراضاته

استنكر ابن حزم سد الذرائع لأنه باب من أبواب الرأي ، وقد استنكر الرواي كنهه بشعبه<sup>(١)</sup> ، وقد صرح بإنكاره لسد الذرائع في الباب الرابع والثلاثين من كتابه " الإحكام في أصول الأحكام " ووصفها بأنها أصل فاسد وشدد في الرد على القائلين بها حتى عدّهم في موقف من يحرم الحلال<sup>(٢)</sup> .

### اعتراضات ابن حزم على أدلة القائلين بسد الذرائع .

١ - رده الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال ابن حزم - رحمه الله - : أما قولهم : فنهوا عن لفظة " راعنا " لتذرهم بها إلى سب النبي - صلى الله عليه وسلم - .

أقول : هذا لا حجة لهم فيه لأن الحديث الصحيح قد جاء بأنهم كانوا يقولون : راعنا من الرعونة ، وليس هذا مسنداً ؛ وإنما هو قول لصاحب ولم يقل

(١) - انظر : ابن حزم حياته ، وعصره لأبي زهرة ص ٤٢٤ ، النبذ في أصول الفقه الظاهري ص ٩٣ وما بعدها ، و

ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨٩-١٩٠ .

(٣) - سورة البقرة : الآية (١٠٤) .





الله تعالى ولا رسوله - صلى الله عليه وسلم - : إنكم إنما نهيتم عن قول : راعنا لتذرعكم بذلك إلى قول: راعنا ، وإذا لم يأت بذلك نص عن الله تعالى ، ولا عن رسوله - صلى الله عليه وسلم - في قول أحد دونه . . . . . وهكذا من قلل : إن الله تعالى إنما نهى عن قول : **"راعنا"** لئلا يتذرعوا بها إلى قول: راعنا ، فلا حجة في قوله ، لأنه أخبر عما عنده ، ولم يسند ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذه الآية حجة عليهم لا لهم ، لأنهم إذا نهوا عن راعنا ، وأمروا بأن يقولوا : **"انظرونا"** ، ومعنى اللفظتين واحد فقد صح بلا شك إنه لا يحل تعدي ظواهر الأوامر بوجه من الوجوه ، وهذه حجة قوية في إبطال القول بالقياس وبالعلل .

وأيضاً فإنما أمر الله تعالى في نص القرآن بأن لا يقولوا : **"راعنا"** وأن يقولوا : **"انظرونا"** المؤمنين الفضلاء أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المعظمين له ، الذين لم يعنوا بقول : **"راعنا"** قط الرعونة ، وأما المنافقون الذين كانوا يقولون : **"راعنا"** يعنون من الرعونة ، فما كانوا يلتفتون إلى أمر الله تعالى ، ولا يؤمنون به فظهر يقين فساد قولهم وتمويههم بهذه الآية ((<sup>(١)</sup>)

### مناقشة ابن حزم - رحمه الله - في اعتراضه على الآية •

=====

اعترض ابن حزم - رحمه الله - في أول كلامه على ما رواه ابن علس - رضي الله عنه - في سبب نزول الآية بأنه قول صحابي على أساس مذهبه لأن قول الصحابي ليس حجة عنده <sup>(٢)</sup> .

ويرد عليه في ذلك • إن هذه الرواية لا تأخذ حكم قول الصحابي الذي يحتج به ابن حزم ؛ لأنه يذكر سببا من أسباب النزول وقد ذكر جمهور العلماء أن أسباب النزول تأخذ حكم الإسناد •

(١) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٢ / ج ٦ / ص ٢٢٧ وما بعدها .



ففي الإتيقان<sup>(١)</sup> (( قال الحاكم<sup>(٢)</sup> في علوم الحديث : إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي ، والتزيل ، عن آية من القرآن ، أنها نزلت في كذا ، فإنه حديث مسند ومشى على هذا ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> ، وغيره . ومثله بما أخرجه مسلم عن جابر - رضي الله عنه - قال : (( **كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم** ))<sup>(٤)</sup> ((<sup>(٥)</sup> .

أما قوله : "**راعنا**" بمعنى "**انظرنا**" فغير مسلم ، لأن بينهما فرقا ، فإن لفظ راعنا يعني في لغة اليهود اسم فاعل من الرعونة ، ويتيح لهم الفرصة للهزء بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وشتمه .

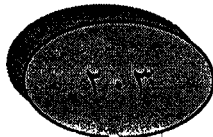
(١) - انظر : الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ج ١ / ص ٣١٠ .

(٢) - هو : الحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم ، أبو عبد الله الضبي ألطهما في النيسابوري ، الشافعي ، المعروف بابن البيع ، الحاكم النيسابوري ، الإمام الحافظ ، الناقد ، العلامة ، شيخ المحدثين في عصره ، المولود سنة ٣٢١هـ - بنيسابور ، له مصنفات كثيرة منها " المستدرك على الصحيحين " و " معرفة علوم الحديث " و " المدخل إلى علم الصحيح " وغيرها توفي - رحمه الله - في سنة ٤٠٥ هـ .  
انظر ترجمته في : ( تاريخ بغداد مج ٥ / ص ٤٧٣ ، سير أعلام النبلاء مج ١٧ / ص ١٦٢ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٤ / ص ١٥٥ تذكرة الحفاظ مج ٣ / ص ١٠٣٩ ، وميزان الاعتدال مج ٣ / ص ٦٠٨ )

(٣) - هو : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى ، أبو عمرو الشهر زوري الأصل ، الشرحاني المولود ، الموصل المربي الدمشقي الدار والوفاء ، الشافعي المذهب ، المعروف ابن الصلاح ، اشتهر بلقب والده : صلاح الدين ، الإمام ، الحافظ ، النقاد ، الفقيه ، الأصولي ، المحدث ، المفسر ، المحقق . ولد سنة ٥٧٧هـ في بلدة شرحان ، له مصنفات كثيرة منها ( " الأحاديث في فضل الإسكندرية وعسقلان " و " الأمالي " حلية الإمام الشافعي " و " شرح الورقات في الأصول لإمام الحرمين " وغيرها توفي سنة ٦٤٣هـ .  
انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٨ / ص ٣٢٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة مج ١ / ج ٢ / ص ١١٣ ، وفيات الأعيان مج ٣ / ص ٢٤٣ )

(٤) - سورة البقرة : الآية (٢٢٣) .

(٥) - أخرجه مسلم في كتاب : " النكاح " ، باب " جواز جماع الرجل امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر " انظر صحيح مسلم مج ٢ / ص ١٠٥٨ الحديث رقم (١٤٣٥) .



ولفظ انظرنا لا يصلح في لغتهم لغرضهم الخبيث كما تقدم تفصيل ذلك  
عند الاستدلال بالآية في أول الفصل<sup>(١)</sup> .

وقد جعل إبطال العمل بسد الذرائع كإبطال العمل بالقياس والتعليل ؛  
لأن هذا هو مذهبه في ذلك على خلاف جماهير العلماء الذين قرروا أن القياس  
أصل يعمل به<sup>(٢)</sup> ؛ كما قرروا أن الذرائع أصل يعمل به كما قامت الأدلة عليه  
فيما تقدم<sup>(٣)</sup> .

أما اعتراضه على تفسير الآية بأن الخطاب متوجه للمؤمنين المعظمين  
لِلرَّسُولِ - صلى الله عليه وسلم - وهم لا يعنون أبدا بقول : **"واعملوا"** قط  
الرَّعُونَةَ .

نقول فيه : إن الخطاب متوجه حقيقة للمؤمنين وهذا لا يعني تعلق المحظور  
بهم وإنما أمروا بالانتهاء عنها لأن غيرهم يستعملها فيما هو ممنوع شرعا ، أما  
المنافقين فهم وأن كانوا لا يلتفتون إلى خطاب الله لعدم إيمانهم به فلا يمنع ذلك  
أن يؤمروا بالانتهاء عن إلحاق الأذية بالرَّسُولِ - صلى الله عليه وسلم -  
فيجبوا على أن لا يظهر ذلك منهم وإن اعتقدوا في الباطن خلافه<sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر صفحة ١١٣ وما بعدها .

(٢) - انظر : التبصرة للشيرازي ص ٤٢٤ ، والتلخيص ج ٣ / ص ١٥٥ ، شرح اللمع مج ٢ / ص ٧٦١ ،  
المستصفى مج ٣ / ص ٤٩٤ ، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى مج ٢ / ج ٤ / ص ٢٤ ، وأصول البزدوي ص  
٢٤٩ ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام مج ٣ / ص ٤٩٤ ، العدة لأبي يعلى مج ٤ / ص ١٢٨٣ ، والتمهيد  
لأبي الخطاب مج ٣ / ص ٣٦٧ ، وروضة الناظر مج ٣ / ص ٨٠٣ ، ونفائس الأصول شرح الحصول للقراقي مج ٧ /  
ص ٣١٨٦ .

(٣) - انظر ١١٣ وما بعدها .

(٤) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية للشبلي ص ١٢٠ .



## ٢ - رده الاحتجاج بحديث النعمان بن بشير •

قال ابن حزم - رحمه الله - : ذهب قوم إلى تحريم أشياء من طريق الاحتياط ، وخوف أن يتذرع منها إلى الحرام البحت • واحتجوا في ذلك بحديث النعمان بن بشير ثم عرض الحديث برواياته<sup>(١)</sup>

قال أبو محمد - رحمه الله - ٠٠٠ ؛ عن الشعبي<sup>(٢)</sup> عن النعمان بن بشير قال : سمعته يقول : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه : ((إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه))<sup>(٣)</sup>

وقال أبو محمد - رحمه الله - ٠٠٠٠ عن أبي فروة<sup>(٤)</sup> عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ((الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فمن ترك ما شبه

(١) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام مج ٢ / ج ٦ / ص ١٧٩ .

(٢) - هو : عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي ، أبو عمرو ، وهو من حمير ، تابعي ، كوفي ، كان جليل القدر ، وافر العلم ، عالم الكوفة ، وكان نحيفا ، وكان مزاحا ، له مناقب وشهرة توفي بالكوفة فجأة = = سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك ، وقد سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة ، وقد أدرك خمسمائة منهم ، أو أكثر . انظر ترجمته في : ( تاريخ بغداد مج ١٢ / ص ٢٢٧ ، وفيات الأعيان مج ٣ / ص ١٢ ، شذرات الذهب مج ٢ / ص ٢٤ ، تاريخ الثقة للعجلي ص ٢٤٣ ، ومعرفة الثقة مج ٢ / ص ١٢ )

(٣) - أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : " المساقاة " ، باب " أخذ الحلال وترك الشبهات " .

انظر صحيح مسلم مج ٣ / ص ١٢١٩ الحديث رقم ( ١٥٩٩ ) .

(٤) - هو : عروة بن الحارث ، أبو فروة الهمداني الكوفي ، وهو الأكبر وقد ذكره ابن حبان في ثقة التابعين ، قال

ابن حجر ثقة من الخامسة .

انظر : ( تهذيب التهذيب مج ٧ / ص ١٥٧ ، وتقريب التهذيب ص ٣٨٩ ، وتهذيب التهذيب الكمال مج ٢ / ص ٢٢٦

، وموسوعة رجال الكتب التسعة مج ٣ / ص ٢٩ )



عليه من الإثم كان لما استبان أترك ومن اجتراً على ما يشك  
فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان والمعاصي حمى الله  
من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع<sup>(١)</sup>

وقال أبو محمد - رحمه الله - ، عن ابن عون ، عن الشعبي قال :  
سمعت النعمان بن بشير يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
((إن الحلال بين وإن الحرام بين وإن بين ذلك أموراً مشتهيات،  
وسأضرب لكم في ذلك مثلاً إن الله عز وجل ذكره حمى وإن حمى  
الله ما حرم ، وإنه من يرتع حول الحمى يوشك أن يرتع فيه وإنه  
من يخالط الريبة يوشك أن يجسر<sup>(٢)</sup>))<sup>(٣)</sup>

### • جواب ابن حزم على الاستدلال بهذا الحديث •

=====

لا يرى ابن حزم - رحمه الله - في الحديث برواياته الثلاث دلالة على  
حجية سد الذرائع من عدة وجوه<sup>(٤)</sup> :-

#### ١ - أن الحديث يفيد على الحض على الورع •

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب " البيوع " ، باب " الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات " انظر

صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٤ / ص ٣٤٠ ، الحديث رقم ( ٢٠٥١ ) •

(٢) - يجسر : من الجسارة والجراءة والإقدام على الشيء •

انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مج ١ / ص ٢٧٢ •

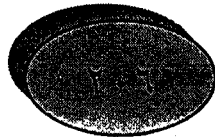
(٣) - أخرجه النسائي وفيه بعض الزيادات في كتاب " البيوع " باب " اجتناب الشبهات في الكسب " •

انظر : سنن النسائي شرح جلال الدين السيوطي مج ٤ / ج ٧ / ص ٢٤٠ •

وأخرجه أبو داود في كتاب " البيوع " باب " اجتناب الشبهات " •

انظر سنن أبي داود مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٤٠ •

(٤) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨٠ •



٢- أن المشتبهات ليست بيقين من الحرام ، لأنها ليست مما فصل

لنا إنها منه . لقوله تعالى : ﴿وقد فصل لكم ما حرم

عليكم﴾<sup>(١)</sup> وما لم يفصل لنا أنه من الحرام فهو حلال بقوله تعالى : ﴿هو

الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾<sup>(٢)</sup> ، وبقوله - ﷺ - : ((

**إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**)<sup>(٣)</sup> .

٣- رواية أبي فروة تفيد أن الترك مستحب للمرء فيما أشكل عليه

أما من استبان له الأمر فبخلاف ذلك .

٤- رواية ابن عون تفيد أن المخوف على من واقع الشبهات

هو أن يجسر بعدها على الحرام ، وهذه الرواية بيان لمعنى الرواية الأولى

التي يقول فيها : (( وقع في الحرام )) أي أنه على معنى فعل يكون فاعله

متيقنا أنه راكب حراماً في حالته تلك وهو ما لا يحل .

٥- أن سائر ألفاظ الروايات تدل على ما لا يقن فيه تحريم أو

تحليل ، أما ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك .

٦- لا معنى لقول من حرف الحديث على المقاربة ، كما في قوله

تعالى : ﴿فإذا بلغن أجلهن﴾<sup>(٤)</sup> إذ لا خلاف في أن حق الرجعة

مقيد بكونه في العدة<sup>(٥)</sup> ، لا في انقضائها .

(١) - سورة الأنعام : الآية (١١٩) .

(٢) - سورة البقرة : الآية (٢٩) .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه في كتاب : " الاعتصام بالكتاب والسنة

" باب " ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، وقوله تعالى : (( لا تسألوا عن أشياء إن تبدأ لكم تسؤكم ))

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ١٣ / ص ٢٧٨ .

(٤) - سورة الطلاق : الآية (٢) .

(٥) - العدة : هي تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد أو شبهته . انظر التعريفات للجرجاني ص ١٤٨ .

٧- أن الروايتين : الثانية والثالثة ، فيهما زيادة على الرواية الأولى بلفظ " أو شك " وهي مقبولة ، لأنها زيادة من عدل ، وهذا يؤكد دخول الشبهات في إطار الحرمات .

### مناقشة ابن حزم في اعتراضه على الحديث .

١- قوله أن الحديث يفيد الخض على الورع لا نزاع فيه ، لكن لا يمنع أن يكون دليلاً على سد الذرائع .

٢- قوله أن تلك المشتبهات ليست بيقين من الحرام غير مسلم ، لأنها ترجع في الحقيقة إما إلى الحلال ، أو إلى الحرام ، وإذا خفيت على بعض الناس ، أو على أكثرهم ، فهي ليست كذلك بالنسبة إلى القليل ، بنص الرواية الأولى ، لأن مفهوم قوله - ﷺ - : (( **وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس** )) يفيد أنها معلومة من جهة القليل منهم ، وحكمها عند هؤلاء ، لا يخرج عن مرتبةي الحلال والحرام ، وليس في حقيقة الأمر مرتبة ثالثة بين هاتين . وهذا ما صرح به ابن حزم - رحمه الله - نفسه حيث قل : (( وما لم يفصل لنا أنه من الحرام ، فهو حلال بقوله تعالى : ﴿ هو

الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ <sup>(١)</sup> ،

وبقوله - ﷺ - : (( **إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته** )) هذه جهة .

أما الجهة الأخرى فتتساءل فيها كيف تكون مشتبهات ، وقد قطعنا بأنها ليست من الحرام ، وأنها بلا شك من الحلال ،

(١) - سورة البقرة : الآية (٢٩) .



وهذا يفضي إلى التناقض ولا يخرجنا منه إلا التسليم بجواز كون المتشابهات من الحلال أو من الحرام<sup>(١)</sup>.

٣ - أما قوله في الرواية الثالثة : (( **يوشك أن يجسر** ))

بيان للرواية الأولى (( **وقع في الحرام** )) غير مسلم من وجـهين :-

**الوجه الأول :** لفظة : (( **وقع في الحرام** )) ليست جملة حتى تحتاج إلى تفسير أو بيان ومعناها الظاهر معقول لأن المشتبهات هي في واقع الأمر إما حلال وإما حرام ، والذي يستمرئ فعلها قد يصادف منها ما هو حرام في حقيقته فيكون مرتكباً للحرام .

**الوجه الثاني :** روايات الحديث الثلاثة تستقل كل منها بمعنى يوضح مآل فعل المشتبهات .  
وبيان ذلك أن لفظة : (( **وقع في الحرام** )) في الرواية الأولى تفيد أن فاعل المشتبه قد يصادف ما هو حرام في حقيقته فيكون قد وقع في الحرام ، وإن كان بالنسبة له من قبيل المشتبه ، ولفظة : (( **يوشك أن يجسر** )) تفيد أن من استساغ فعل المشتبه واعتاد إتيانه لاشك أن اعتياده ذلك يجعله أجراً على ارتكاب الحرام . ولفظة : (( **ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان** )) تفيد معنى القرب من المحذور في حق من يجترأ على ارتكاب المشتبه .  
وهكذا يتبين أن كل لفظة من الألفاظ السابقة تفيد معنى خاصاً يبين ما يؤدي إليه فعل المشتبهات ، فهو يوقع في الحرام كما أن استمراره يدفع صاحبه إلى فعل المحرمات ويقربه منها<sup>(٢)</sup> .

٤ - نفيه حمل الحديث على المقاربة ورده الاستدلال على

ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾

(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٢٦ .

(٢) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية للشيبلي ص ١٢٣ - ١٢٤ بتصرف .



## فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن

بمعروف<sup>(١)</sup> تحكم لأن كثيرا من المفسرين<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله -

ذكروا أن معنى الآية محمول على المقاربة .  
يقول ابن العربي - رحمه الله - : (( والعبارة عن مقاربة  
البلوغ - أي بلوغ الأجل ، سائغ لغة ومعلوم شرعا ، ومنه مل  
ثبت في الصحيح أن ابن أم مكتوم - رضي الله عنه - كان  
ينادي حتى يقال له : أصبحت يعني - قاربت الصبح<sup>(٣)</sup> ولو  
كان لا ينادى حتى يرى وكيله الصبح عليه ثم يعلمه هو ،  
فيرقى على السطح بعد ذلك يؤذن لكان الناس يأكلون جزءا  
من النهار بعد طلوع الفجر فدل على أنه إنما كان يقال له :  
أصبحت أو قاربت فينادى فيمسك الناس عن الأكل في وقت  
ينعقد لهم فيه الصوم قبل طلوع الفجر أو معه ))<sup>(٤)</sup>

٥ - أما زيادة لفظة : (أوشك) في الروایتين : الثانية  
والثالثة ، وإن دل على إن الشبهات غير واضحة الدخول في  
الحرمات ، لا يدعو إلى إحلال مواقعتها ، لأن مواقعها يوشك  
أن يواقع الحرام الصريح ، بدليل ما فهمه ابن حزم - رحمه  
الله - نفسه من الرواية الثالثة حيث قال : (( فيها بيان جلي  
على أن المخوف على من واقع الشبهات ، إنما هو أن يجسر  
بعدها على الحرام ) . وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن  
الشبهات في مرتبة بين الحلال والحرام لا في واقع الأمر بل

(١) - سورة الطلاق : الآية (٢) .

(٢) - انظر : أحكام القرآن لابن العربي مج ٤ / ص ١٨٣٢ ، والجامع لأحكام القرآن مج ١٨ / ص ١٥٧ .

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي - صلى الله عليه  
وسلم - : (( إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن أو قال : حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم وكان ابن أم  
مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس أصبحت )) .  
انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر ، كتاب : " الأذان " باب " أذان الأعمى إذا كان له من  
يخبره " الحديث رقم ( ٦١٧ ) مج ٢ / ص ١١٨ ، وأيضا في كتاب " الشهادات " باب " شهادة الأعمى وأمره  
ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره " الحديث رقم ( ٢٦٥٦ ) مج ٥ / ص ٣١٢ .

(٤) - انظر : أحكام القرآن لابن العربي مج ٤ / ص ١٨٣٢ .



بالنسبة لحال من يواجهها ، وأنها قد تلحق بالحلال أو بالحرام ،  
وأن على المرء تركها ، حذرا من مواقع الحرام ، وتختلف قوة  
المنع ، بحسب درجة قرب الشبهات من إحدى المرتبتين ، فتبدأ  
بالجواز مع الكراهة ويقابلها استحباب الترك وتنتهي بالتحريم  
، ويقابلها وجوب الترك<sup>(١)</sup> ،

### ٣- إبطاله الاحتجاج بحديث عطية السعدي ♦

قال ابن حزم -رحمه الله- . . . عن عطية السعدي<sup>(٢)</sup> وكان من أصحاب  
النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: قال رسول الله -ﷺ- : (( لا يبلغ  
العبد أن يكون من المتقين حتى يدم ما لا بأس به حذرا لما به  
البأس ))<sup>(٣)</sup> .

وقد اعترض ابن حزم -رحمه الله- على الاستدلال بهذا  
الحديث بعدة وجوه : -<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية للبرهاني ص ٧٢٨ .

(٢) - هو : عطية بن عروة السعدي ، جد عروة بن محمد ، مختلف في اسم جده ، وربما قيل فيه : عطية بن سعد ،  
صحابي ، نزل الشام ، له ثلاثة أحاديث . انظر في ترجمته ( "الإصابة في تمييز الصحابة" مج ٤ / ص ٤٢١ ، تهذيب  
التهذيب مج ٧/ص ١٩٧ ، والتقريب ص ٣٩٣ )

(٣) - رواه الترمذي في سننه في كتاب " صفة القيامة والرقائق والورع " الحديث رقم (٢٤٥١) وقال الترمذي :  
هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .  
انظر : سنن الترمذي مج ٤ / ص ٥٤٧ ، الحديث رقم (٢٤٥١) .  
ورواه ابن ماجه في كتاب " الزهد " باب " الورع والتقوى " الحديث رقم (٤٢١٥) انظر سنن ابن ماجه مج ٢ / ص

(٤) - انظر: الإحكام في أصول الأحكام مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨١ .



١- هذا الحديث غير صحيح لأن فيه من لا يحتج به وهو أبو عقيل<sup>(١)</sup> .

٢- هذا الحديث فيه حض على الورع . كالقول في حديث النعمان ، فقد علمنا فيه أن من لم يجتنب المشابه ، وهو الذي لا بأس به ، فليس من أهل الورع ، وأهل الورع هم المتقون .

٣- أولى الناس بعدم الاحتجاج بهذا الحديث على تحريم الشبهات من لا يرى متعة المطلقة واجب ، مع أن قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ مَنَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> صريح في الفرضية ، وكان أولى بهم أن يعكسوا القضية ، فلا يحرّموا الشبهات على مواقعها ، لأن حديثها ليس فيه أكثر من الخض من غير إيجاب ويفرضوا بالمقابل المتعة على المطلق . لأن قوله تعالى : ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> مشعر بالفرضية .

٤- لا يصح أن يفهم من الحديث تحريم مالا بأس به ، لأن ذلك يؤدي إلى أمرين ممنوعين .

**الأول :** - إباحة الشيء والنهي عنه في آن واحد ؛ لأن مالا بأس به هو المباح فعله ؛ وبالنهي عنه يكون المباح محظورا وهذا

(١) - هو : عبد الله بن عقيل ، أبو عقيل الثقفي ، الكوفي ، نزيل بغداد مولى عثمان بن المغيرة قال الذهبي : ( وثقه

احمد ، وأبو داود ، وجماعة ، وروى المفضل بن العلاء عن ابن معين منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : شيخ ) ، وقال

أبو حنيفة : صحيح .

انظر ميزان الاعتدال مج ٢ / ص ٤٦٢ ، والتقريب ص ٣١٤ ، وتهذيب التهذيب مج ٥ / ص ٢٨٦ .

(٢) - سورة البقرة : الآية ( ٢٤١ ) .

(٣) - سورة البقرة : الآية ( ٢٤١ ) .

محال ، لأنه تكليف ما لا يطاق ، والله تعالى يقول : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ (١) .

**الثاني :-** نسبة ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يقول بها إلا جاهل ، أو كافر لكن الذي خافه - صلى الله عليه وسلم - أن يقدم المواقع مما لا بأس به إلى الحرام ، كما مثل له في حديث النعمان : (( **بالراتع حول الحمى** )) وهو الحرام ، ومما حوله ليس منه بل من الحلال .

٥- لا حجة لمن قال : بالاحتياط وقطع الذرائع في حديث عطية ، ولا يظن ذلك إلا جاهل ميت ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يبين فيه الشيء الذي ليس به بأس ، والذي لا يكون العبد من المتقين ، إلا بأن يدعه ، ولو كان هذا الحديث صحيحا ، وعلى ظاهره لوجب به أن يجتنب كل حلال في الأرض ، لأن كل حلال لا بأس به ، ولم يخص في ذلك الحديث أي الأشياء التي لا بأس بها ، لا يكون العبد من المتقين إلا بأن يدعها .

### **مناقشة ابن حزم في اعتراضه على حديث عطية السعدي .**

بنو ابن حزم - رحمه الله - اعترضوا على الاحتجاج بحديث عطية السعدي على أمرين :-

#### **الأمر الأول :**

- تضعيفه لأبي عقيل غير مسلم به فقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - وغيره ، كأبي داود ، والنسائي ، وابن حبان - رحمهم الله -

(١) - سورة البقرة : الآية (٢٨٦) .

وقال عنه الترمذي : حديث حسن غريب ، كما صحح الحديث  
الحاكم ، والذهبي -رحمهم الله<sup>(١)</sup> - .

**الأمر الثاني :** قوله -رحمهم الله- الحديث فيه حض على الترك ،  
وليس فيه إيجاب لا يخالف فيه ، ولكن ذلك لا ينفي صحة الاحتجاج به  
على سد الذرائع ؛ لأن الذرائع تختلف في قوة إفضائها إلى المفسدة ،  
فالتي يكون إفضاؤها إلى المفسدة قليلا ، أو نادرا تترك تورعا واحتياطا  
للدين ، وكذلك الحال إذا كانت المفسدة مكروهة وليست محرمة ، أما  
إذا كان إفضاؤها إلى المفسدة مقطوعا به فهنا يجب الترك<sup>(٢)</sup> .

يقول ابن حجر<sup>(٣)</sup> -رحمه الله- نقلا عن الخطابي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : ( كل  
ما شككت فيه فالورع اجتنابه ثم هو على ثلاثة أقسام : واجب ، ومستحب ،  
ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزمه المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من  
أكثر ماله حراما ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل القطع<sup>(٥)</sup> )

(١) - انظر : سنن الترمذي مج ٤ / ص ٥٤٧ ، الحديث رقم ( ٢٤٥١ ) . و ميزان الاعتدال مج ٢ / ص ٤٦٢ .

(٢) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية ص ١٢٧ .

(٣) - هو : أحمد بن علي بن محمد بن محمد ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، الشهير بابن حجر ، الكناي ، المصري  
المولد ، والمنشأ ، والدار ، والوفاء ، الشافعي المذهب ، أمير المؤمنين في الحديث ، وإمام الحفاظ في زمانه ، ولد عام  
٧٧٣ هـ له مصنفات كثيرة منها " فتح الباري شرح صحيح البخاري " و " تهذيب التهذيب " و " تقريب التهذيب " .  
و " لسان الميزان " و " الإصابة في تمييز الصحابة " وغيرها الكثير توفي - رحمه الله - عام ٨٥٢ هـ .

انظر ترجمته في : ( شذرات الذهب مج ٩ / ص ٣٩٥ ، والبدر الطالع مج ١ / ص ٨٧ ، طبقات الحفاظ ص ٥٥٢ ،  
وتاريخ الأدب العربي مج ٢ / ج ٣ / ص ١٧٨ ) .

(٤) - هو : حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، أبو سليمان ، الخطابي ، البستي ، الحافظ الفقيه ، الأديب المحدث ،  
كان عالما وزاهدا وورعا ، يقوم بالتدريس والتأليف ، أخذ الفقه عن القفال ، وابن أبي هريرة ، وله شعر جيد ، وهو  
من ذرية زيد بن الخطاب ، له مصنفات كثيرة منها ( معالم السنن ) و ( غريب الحديث ) و ( الغنية عن الكلام وأهله )  
توفي رحمه الله عام ٣٨٨ هـ .

انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٣ / ص ٢٨٢ ، وشذرات الذهب مج ٤ / ص ٤٧١ ،  
وفيات الأعيان مج ٢ / ص ٢١٤ ) .

(٥) - انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، مج ٤ / ص ٣٤٣ .

## **المطلب الثاني**

**في الأدلة التي استدل بها ابن حزم على بطلان سد**

**الذرائع ومناقشتها**

## المطلب الثاني

في الأدلة التي استدل بها ابن حزم - رحمه الله - على بطلان سد  
الذرائع ومناقشتها •

### أولا من القرآن الكريم •

١ - قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم  
الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب  
إن الذين يفترون على الله الكذب لا  
يفلحون ﴾ (١)

٢ - قوله تعالى : ﴿ قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق  
فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله  
تفترون ﴾ (٢)

### وجه الاستدلال

يقول ابن حزم - رحمه الله - : (( فصح بهاتين الآيتين أن كل من حلل أو  
حرم ما لم يأت بإذن من الله تعالى في تحريمه أو تحليله فقد افترى على الله كذبا ،  
ونحن على يقين من أنه تعالى قد أحل لنا كل ما خلق في الأرض إلا ما فصل لنا

(١) - سورة النحل : الآية (١١٦) .

(٢) - سورة يونس : الآية (٥٩) .

تحريمه بالنص لقوله تعالى : ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾<sup>(١)</sup> .

ولقوله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾<sup>(٢)</sup> فبطل بهذين النصين الجليلين أن يحرم أحد شيئاً باحتياط أو خوف تذرع<sup>(٣)</sup> .

## ثانياً الأدلة من السنة

=====

أمر رسول الله - ﷺ - من توهم أنه أحدث أن لا يلتفت إلى ذلك ، وأن يتمادى في صلاته وعلى حكم طهارته ، هذا في الصلاة التي هي أوكد الشرائع - حتى يسمع صوتاً أو يشم رائحته<sup>(٤)</sup>

(١) - سورة البقرة : الآية (٢٩) .

(٢) - سورة : الأنعام الآية (١١٩) .

(٣) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨٨ .

(٤) - رواه البخاري بألفاظ كثيرة منها عن سفيان قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب ح وعن عباد بن تميم عن عمه أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال : (( لا ينفتل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً )) .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، كتاب " الوضوء " باب " لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن " الحديث رقم (١٣٧) مج ١ / ص ٢٨٥ .

ورواه مسلم بألفاظ كثيرة أيضاً عن زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً )) .

انظر : صحيح مسلم كتاب " الحيض " باب الدليل على من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك " الحديث رقم (٣٦٢) مج ١ / ص ٢٧٦ .





## وجه الاستدلال

=====

يقول ابن حزم - رحمه الله - (( فلو كان حكم الاحتياط حقا لكانت الصلاة أولى ما احتيط لها ؛ ولكن الله تعالى لم يجعل لغير اليقين حكما فوجب بما ذكرنا أن كل ما تيقن تحريمه فلا ينتقل إلى التحليل إلا بيقين آخر من نص أو إجماع ، وكل ما تيقن تحليله فلا سبيل أن ينتقل إلى التحريم إلا بيقين آخر من نص أو إجماع وبطل الحكم بالاحتياط ))<sup>(١)</sup>

## ثالثا مناقشة أدلة ابن حزم

=====

### أولا الأدلة من القرآن •

١ - هاتان الآيتان نزلتا في كفار قريش الذين حرموا وحللوا من تلقاء أنفسهم فقد حرموا البحيرة<sup>(٢)</sup> والسائبة<sup>(٣)</sup> والوصيلة<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : الإحكام في أصول الأحكام مج ٢ / ج ٦ / ص ١٨٨-١٨٩ .

(٢) - هي : إذا ولدت إبلهم سقبا بحروا أذنه : أي شقوها ، وقالوا : اللهم إذا عاش ففقي ، وإن مات فذكي ، فإذا

مات أكلوه وسموه البحيرة . وقيل : البحيرة : هي بنت السائبة ، .

انظر : النهاية في غريب الأثر لابن الأثير مج ١ / ص ١٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٦ / ٣٣٦ .

(٣) السائبة هي : الناقة إذا تابعت بين عشر إناث لم يركب ظهرها ، ولم يمز وبرها ، ولم يشرب لبنها إلا ولدها ؛ أو

ضيف ، وتركوها مسيبة لسبيلها وسموها السائبة ، فما ولدت بعد ذلك من أنثى شقوا أذنها وخلوا سبيلها ، وحرم

منها ما حرم من أمها وسموها البحيرة .

انظر : النهاية في غريب الأثر لابن الأثير مج ١ / ص ١٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٦ / ٣٣٦ .

(٤) - الوصلة هي : الشاة إذا ولدت ستة أبطن ، اثنين اثنين ، وولدت في السابعة ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها

فأحلوا لبنها للرجال ، وحرموه على النساء .

انظر : النهاية في غريب الأثر لابن الأثير مج ٥ / ص ١٩٢ . والمفردات في غريب القرآن ص ٥٢٥ .



## والحام<sup>(١)</sup> واحلوا ميتة بطون الأنعام<sup>(٢)</sup> .

٢- أما الفقهاء الذين أعملوا سد الذرائع فقد استندوا إلى أدلة كلية ولم يرجعوا في ذلك إلى هوى في أنفسهم بل هم أبعد الناس عن ذلك حيث أنهم من أشد الناس تمسكا بالكتاب والسنة ، ومن أشد الناس تورعا عن تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله .

٣- هذا وقد أجمعت الأمة على قبول أقوالهم واتباع مذاهبهم ، والأمة لا تجتمع إلا على ما كان حقا ، وقد قال النبي - ﷺ -  
: (( **إِنْ أُمِّي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ** ))<sup>(٣)</sup>  
فتبين من ذلك أن الآيتين خرجتا عن محل النزاع .

(١) - الحام هو : الفحل إذا انقضى ضرابه جعلوا عليه من ريش الطواويس وسيبوه ، وهو من الإبل .

انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٦ / ٣٣٦

(٢) - انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ٦ / ٣٣٦ ، مج ٨ / ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، ومج ١٠ / ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٣) - رواة ابن ماجه في كتاب " الفتن " باب " السواد الأعظم " الحديث رقم (٣٩٥٠) .

انظر : سنن ابن ماجه مج ٢ / ص ١٣٠٣ .

ورواه أبو داود في كتاب " الفتن والملاحم " باب " ذكر الفتن ودلائلها " الحديث رقم (٤٢٥٣) .

انظر : سنن أبي داود مج ٢ / ج ٤ / ص ٩٦ .

ورواة الترمذي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( **إِنْ اللَّه لَا يَجْمَعُ أُمِّي أَوْ قَالَ أُمَّة مُحَمَّد صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ضَلَالَةٍ ، وَيَد اللَّه مَعَ الْجَمَاعَةِ** )) وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث .

انظر سنن الترمذي كتاب " الفتن " باب " ما جاء في لزوم الجماعة الحديث رقم (٢١٦٧) مج ٤ / ص ٤٠٥ .

ورواه الحاكم في المستدرک عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه جبير قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخياف فقال : (( **ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَ قَلْبُ مُسْلِمٍ ٠٠٠٠٠ وَلِزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ** )) .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

انظر : المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري مج ١ / ١٦٢ ، ص ١٦٣ ، ص ١٦٤ .

ورواه الهيثمي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( **لَنْ يَجْتَمِعَ أُمِّي عَلَى ضَلَالَةٍ فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنْ يَد اللَّه مَعَ الْجَمَاعَةِ** )) قال الهيثمي رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقة رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة .

انظر : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد مج ٣ / ج ٥ / ص ٢١٨ .



## ثانياً مناقشة أدلة ابن حزم من السنة •

=====

هذا الحديث لا يدل على إبطال سد الذرائع بل ينهى عن الشك ويأمر بطرحه ، أما الذرائع فليست من هذا الباب لأن من أعملها نظر إلى مآل الفعل فإن كان يؤدي إلى مفسدة قطعاً فيمنع الفعل الذي يؤدي إلى هذه المفسدة وإن كان يؤدي إلى المفسدة غالباً أو كثيراً فإنه كذلك يمنع لأن منع الفعل إما بالقطع أو بغلبة الظن ، وهذا الحديث دليل على قاعدة كلية (( اليقين لا يزول بالشك ))<sup>(١)</sup> وقد أعملها الفقهاء في مظنها ولم يهملوها •

وأيضاً هذا الحديث ينهى عن العمل بالشك الذي لم يدل عليه دليل ويفضي إلى الوسوسة<sup>(٢)</sup> المنهي عنها ، وقد عقد البخاري - رحمه الله - باباً في صحيحه وترجمه (( من لم ير الوسوس ونحوها من الشبهات ))<sup>(٣)</sup> •

يقول ابن حجر - رحمه الله - : وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التسطع في الورع •<sup>(٤)</sup>

وبالجملة فإن هذا الحديث خارج عن محل النزاع •

---

وقد حسنه الألباني بمجموع طرقه •

أنظر : "سلسلة الأحاديث الصحيحة" الحديث رقم (١٣٣١) مج ٣ / ص ٣١٩-٣٢٠ •

(١) - أنظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم المطبوع مع شرحه غمز عيون البصائر مج ١ / ص ١٩٣ ، والأشباه والنظائر

للسيوطي ص ١١٨

(٢) - الوسوسة هي : (ابتداع ما لم تأت به السنة ولم يفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد من الصحابة

زاعماً أنه يصح بذلك إلى تخصيص المشرووع وضبطه )

انظر : الروح لابن القيم ص ٢٥٦ ، والفروق : لابن القيم ليوسف الصالح ص ٨٦

(٣) - أنظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري "كتاب البيوع" باب "من لم ير الوسوس ونحوها من

الشبهات" مج ٤ / ص ٣٤٥ •

(٤) - أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري مج ٤ / ص ٣٤٥ ، وكتاب التبصرة في ترتيب أبواب التمييز

بين الاحتياط والوسوسة ص ٢٥٢ •



### **المطلب الثالث**

**الرأي الراجح عند ابن حزم في موقفه من قاعدة سد**

**الفرائع ♦**

### المطلب الثالث

#### الرأي الراجح عند ابن حزم في موقفه من قاعدة سد الذرائع

=====

يتضح مما مضى صحة إعمال قاعدة سد الذرائع ، وأما ما ذكره الإمام ابن حزم - رحمه الله - من رد لهذه القاعدة جملة وتفصيلا فقد وضح من خلال المناقشة السابقة ضعف قوله ، وصحة ما ذهب إليه الأئمة الأربعة في إعمالهم لهذه القاعدة بالجملة .



## **المبحث السابع**

**تحرير محل النزاع وسبب اختلاف أصحاب المذاهب في الأخذ  
بقاعدة سد الذرائع وردھا •**

### **وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : تحرير محل النزاع بين العلماء في الأخذ**

**بقاعدة سد الذرائع وردھا •**

**المطلب الثاني : سبب الخلاف بين العلماء في الأخذ بقاعدة**

**سد الذرائع وردھا •**

## **المطلب الأول**

**تحرير محل النزاع بين العلماء في الأخذ بقاعدة**

**سد الخرائع وردھا ♦**

## المطلب الأول

### تحرير محل النزاع بين العلماء في الأخذ بقاعدة سد الذرائع وردّها •

بعد عرضي لموقف المذاهب من قاعدة سد الذرائع ، فإنه يحسن الآن الوقوف على محل النزاع بين هذه المذاهب ، ولا يتسنى هذا إلا بعرض موقف كل مذهب على أقسام قاعدة سد الذرائع التي عرضتها ضمنا في موقف المذهب المالكي والحنبلي ، فإنهم خلصوا<sup>(١)</sup> إلى تقسيم الذرائع إلى أربعة أقسام :-

**القسم الأول : الذريعة التي تؤول إلى المحرم قطعاً •**

**القسم الثاني : الذريعة التي تؤول إلى المحرم ظناً •**

**القسم الثالث : الذريعة التي تؤول إلى المحرم كثيراً •**

**القسم الرابع : الذريعة التي تؤول إلى المحرم نادراً •**

وبعرض موقف المذاهب على هذه الأقسام ينتج ما يلي<sup>(٢)</sup> :-

١ - أن المذهب الظاهري لا يعمل قاعدة سد الذرائع في جميع هذه المراتب الأربعة حيث أنه ينكر قاعدة سد الذرائع ؛ ويشنع على من يعمل بها ، وإن وافقت أحكامه معنى سد الذريعة فإنه يحكم عليها من باب غير باب الذرائع ، فهذا خارج عن محل النزاع •

٢ - اتفقت جميع المذاهب الأربعة على إعمال قاعدة سد الذرائع في القسم الأول والثاني منها ، وقد حكى الإمام القرافي - رحمه الله - الإجماع على إعمال هذين القسمين ، ويؤيد هذا الإجماع ما ذكره

(١) - أي القرافي ، وابن القيم ، والمقري - رحمه الله - انظر : المبحث الأول والثاني من هذا الفصل ص ١٣٤ ،

(٢) - انظر في ذلك أيضا : " سد الذرائع " للشيخ مجاهد الإسلام القاسمي ، وسد الذرائع عند الأصوليين والفقهاء "

للدكتور خليفة بابكر الحسن المطبوعان في مجلة الفقه الإسلامي العدد التاسع ، الجزء الثالث ، ص ٢١٨ ، ص ٢٩٠ •





العز بن عبد السلام<sup>(١)</sup> - رحمه الله - وهو من الشافعية : أن الأمر الذي يغلب على الظن إيصاله إلى المحرم فإنه يحرم ، وذلك أن الشرع يقيم الظن مقام القطع فقال : (( ما يغلب ترتب مسببه عليه وقد ينفك عنه نادراً فهذا لا يجوز الإقدام عليه ؛ لأن الشرع أقام الظن مقام العلم في أكبر الأحوال ))<sup>(٢)</sup>

٣- اتفقت المذاهب الأربعة على عدم إعمال الذريعة في المرتبة الرابعة وذلك راجع إلى أنهم رأوا أن المصلحة التي آلت إليها الذريعة أرجح من المفسدة ، ومن المعلوم أنه لا توجد مصلحة إلا ويشوبها مفسدة ، ولو نظروا إلى مثل هذه المفسدة لتعطلت مصالح الخلق . ولقد حكى الإمام القرافي - رحمه الله - الإجماع على عدم سد الذريعة فيه .

٤- لم يبق من الأقسام الأربعة إلا القسم الثالث . وهو ما يؤول إلى المفسدة غالباً أو كثيراً ، فهذا القسم هو الذي وقع فيه التزاع بين المذاهب الأربعة ، فالمذهب المالكي ، والحنبلي رأيا إعمال سد الذرائع فيه وأما المذهب الحنفي والشافعي فقد رأيا ألا يعمل سدا للذرائع في هذا القسم أخذاً على أصل الإباحة وأنه مأذون فيه . وكذلك بناء على محاسبة الناس على ظواهرهم ، وترك سرائرهم إلى رب العالمين . قال أبو زهرة - رحمه الله - : (( فقد أجمع الجميع على نوع من الذرائع أخذاً ، وعلى نوع آخر رداً ، فقد أجمعوا على أن ما يؤدي إلى إيذاء جمهور المسلمين ممنوع لا محالة كحفر الآبار في الطرق العامة

(١) - هو : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد السلمي ، الشافعي ، أبو محمد ، عز الدين ، واختصر بالعز جرياً على عادة علماء عصره ، سلطان العلماء وبيع الملوك ، المولود ٥٧٧هـ في دمشق ، له مصنفات كثيرة منها " التفسير الكبير " و " الإنام في أدلة الأحكام " و قواعد الأحكام في مصالح الأنام " وغيرها توفي رحمه الله عام ٦٦٠ هـ في مصر ودفن بمصر . انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٨ / ص ٢٠٩ ، شذرات الذهب مج ٧ / ص ٥٢٢ ، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ج ٣ / ص ٧٣ )

(٢) - انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص ٧٦ .

، أو إلقاء السم في طعامهم ، ولعل من ذلك في عصرنا رمي جراثيم الأمراض في مياه الشرب ، ومن هذا النوع الذرائع التي جاء بها النص كسب الأصنام عندما يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى إن سمع ذلك . وقد أجمعوا أيضاً على أن ما يكون سبيلاً للخير والشر ، ويكون في فعله فوائد للناس لا يكون ممنوعاً كغرس العنب ، فإنه يؤدي إلى عصره ، وتخميمه ، ولكن لم يكن لذلك بأصله ولأن استخدامه لذلك احتمال ، والمنفعة في غرسه أكبر من هذه ، والعبرة بالأمر الغالب أو الراجح في الظن ، وفيما عدا القسمين السابقين كان الخلاف ، فالشافعي - رضي الله عنه - نظر إلى الأحكام الظاهرة ، وإلى الأفعال عند حدوثها ، ولم ينظر إلى غايتها ، ومآلاتها<sup>(١)</sup>

وبذلك يثبت ما صرح به علماء المالكية من أن سد الذرائع ليس من خواص مالك - رحمه الله -<sup>(٢)</sup> ، لأن أصل سد الذرائع مجمع عليه وإنما الخلاف فيما يرجع فيه من الجزئيات<sup>(٣)</sup>

وبهذا التحرير لحل النزاع يظهر لي أن المالكية في أعلى درجات الأخذ بسد الذرائع ، والشافعية في أدنى درجات الأخذ بها ؛ والحنابلة أقرب للمالكية ؛ والحنفية أقرب للشافعية ، ولذلك رتب المذاهب على حسب قوة الأخذ بهذه القاعدة وآثرته على الترتيب الزمني .

وأود أن أنوه هنا على أنه ينبغي عمل دراسة علمية عن موقف المذهبين الحنفي ، والشافعي من قاعدة سد الذرائع ، والذي حملني على عدم دراسة هذين المذهبين دراسة متأنية ودقيقة عدة أمور .

**الأمر الأول :** التوصية من مجلس القسم بالاختصار في الباب الأول .

**الأمر الثاني :** أن البحث متخصص في دراسة هذه القاعدة عند شيخ

(١) - انظر : ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، وكذلك انظر في نفس هذا المعنى رسائل الإصلاح مج ٢ / ص

١٤٥ وما بعدها .

(٢) - انظر : الفروق للقرافي مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ ، تنقيح الفصول ص ٤٤٨ ، أصول التشريع الإسلامي ص ٣١٩

(٣) - انظر : الموافقات مج ٣ / ص ٣٠٥ .

الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فإطالة النظر والبحث عن

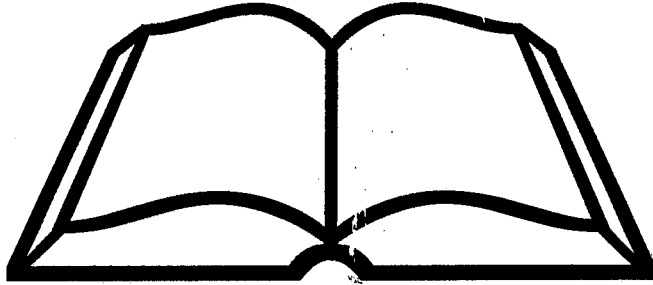
موقف المذهبين ليس هذا محله .

**الأمر الثالث :** كثرة ما وقفت عليه من كلام يفيد البحث في

هذه القاعدة وقد ذكرت شيئاً منه في

موقف الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> من قاعدة سد

الذرائع .



---

(١) - انظر : المبحث الرابع من هذا الفصل ص ١٥٠ وما بعدها .

(٢) - انظر : المبحث الخامس من هذا الفصل ص ١٥٧ وما بعدها .



**المطلب الثاني**

**سبب الخلاف بين العلماء في الأخذ بقاعدة**

**سد الذرائع وردّها**



## المطلب الثاني

### سبب الخلاف بين العلماء في الأخذ بقاعدة سد الذرائع وردها

بعد تحرير محل النزاع بين العلماء في الأخذ بسد الذرائع وعدم الأخذ به فإنه لا بد أن يعرف سبب اختلافهم في هذه القاعدة .

ولكي نخلص إلى سبب الخلاف لا بد أن نعرف ما هو أساس بناء الحكم في هذه القاعدة .

فمن المعلوم إن كل فعل يصدر عن المكلف يتجاذبه طرفان أساسيان من حيث الحكم عليه إذنا أو منعاً .

**الطرف الأول :** الباعث عليه والدافع إلى إحداثه ، وبحسب هذا الباعث

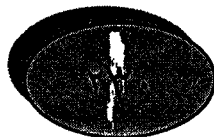
يثاب الإنسان في الآخرة أو يعاقب ، ويباح له الفعل

فيما بينه وبين ربه أو يمنع .

**الطرف الثاني :** المال الذي يؤول إليه ذلك الفعل والنتيجة التي يؤدي إليها

من صلاح أو فساد ، وبحسبه يكون الفعل مأذوناً فيه أو ممنوعاً منه ، إذ المصلحة مطلوبة شرعاً فما يؤدي إليها يكون مطلوباً ، والمفسدة ممنوعة محذر منها فما يؤدي إليها يكون كذلك . فإذا كان الفعل مشروعاً لما يتضمنه من جلب مصلحة ، أو درء مفسدة لكنه في النهاية يؤول إلى تحصيل مفسدة تساري مصلحته أو تزيد عليها فإن هذا الفعل يكون ممنوعاً منه دفعاً لأشد الضررين وجلباً لأهم المصلحتين .

فهذا هو أساس الحكم على الذرائع ، فالمعول عليه فيها هو مال الفعل وثمرته لا قصد الفاعل ونيته .



ومن المعلوم أن سبب الخلاف أنه متى كان الإفضاء إلى المفسدة محققا ، وكانت هذه المفسدة أرجح من المصلحة التي يتضمنها الفعل ولم يوجد معارض ما يقتضي إلغائها فإن دفعها حينئذ بالمنع من الفعل المتذرع به أمر لا يخالف فيه أحد لكن إذا كان احتمال المفسدة معادلا لاحتمال المصلحة أو كان رجحانها على المصلحة موضع نظر واجتهاد جاز وقوع الاختلاف حينئذ ، فمن يراعي أن الأصل في الأشياء الإباحة لا يمنع الذريعة عند تساوي الاحتمالين ، ومن يرى أن أدلة المنع وردت في مسائل قد يستوي فيها احتمال المصلحة والمفسدة يمنعها .

فمنشأ الاختلاف حينئذ في مقدار اتضاح إفضاء الفعل إلى المفسدة وخفاؤه ، وكثرته ، وقلته ، ووجود معارض ما يقتضي إلغاء المفسدة وعدم وجوده ، وتوقيت ذلك الإفضاء ودوامه مما يسبب اختلاف أوجه النظر في كون المفسدة أرجح من المصلحة أو العكس .

وقد اتضح بذلك إنه لا دخل لنية الفاعل في الحكم على الذريعة بالمنع وعدمه، وإنما المنظور إليه كون هذه الذريعة مفضية بحسب العادة إلى ما فيه مفسدة ، أو على الأقل يقصد بها الفساد حسب العرف الجاري بين الناس سواء قصد الفاعل ذلك الفساد أو لم يقصده .<sup>(١)</sup>

(١) - انظر : الأصول التي أشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها ص ٣٦٠ بتصرف .



## **المبحث الثامن**

**أثر القول بسد الذرائع من حيث الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء**

### **وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : اتفاق الفقهاء في الحكم واختلافهم في أصل**

**مآخذهم بقاعدة سد الذرائع •**

**المطلب الثاني : أثر اختلاف الفقهاء في أخذهم بقاعدة سد**

**الذرائع في الفروع الفقهية •**

## **المطلب الأول**

**اتفاق الفقهاء في الحكم واختلافهم في أصل مأخذهم**

**بقاعدة سد الذرائع**





## المطلب الأول

### اتفاق الفقهاء في الحكم واختلافهم في أصل مأخذهم

#### بقاعدة سد الذرائع

بعد ذكر مذاهب الأئمة في موقفهم من قاعدة سد الذرائع وتحرير محل التراع بينهم في الاحتجاج و الأخذ بها ، وتلخص لدينا أن المذهب المالكي لم ينفرد بالأخذ بسد الذرائع بل ثبت أنه في أعلى درجات الأخذ بسد الذرائع .

**وقال أبو العباس القرطبي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -** (( سد الذرائع ذهب إليه مالك وأصحابه ، وخالفه أكثر الناس تفصيلاً ، وعملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلاً ))<sup>(٢)</sup>

فمعنى كلام القرطبي - رحمه الله - أن الذين خالفوا مالكا - رحمه الله - في الأخذ بسد الذرائع والاحتجاج به أعملوها في كثير من فروعهم ، إلا أنهم لم يصرحوا بسد الذرائع كأصل من أصول الفقه ؛ فهم يرون أن المنع ليس من هذا الباب بل من باب أن ما لا خلاص من الحرام باجتنابه ففعله حرام ، أو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، أو من باب الاستحسان ، أو من باب المصلحة ، - كما سيتضح في بعض المسائل التي اتفقوا عليها في الحكم واختلفوا في الأصل الذي بنوا عليه الحكم -

**قال القرافي - رحمه الله -** : (( ليس سد الذرائع خاصاً بمالك - رحمه الله - بل قال به هو أكثر من غيره ))<sup>(٣)</sup> .

(١) - هو : أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر ، الأنصاري الأندلسي ، القرطبي ، المالكي ، ضياء الدين ، أبو العباس ، الإمام الفقيه ، المحدث ، ولد سنة ٥٧٨ هـ في قرطبة له مصنفات كثيرة منها " المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم " و " تلخيص صحيح مسلم " وغيرها توفي عا ٦٥٦ هـ بالأسكندرية .

انظر ترجمته في : ( الديباج المذهب مج ١ / ص ٢٤٠ ، وتذكرة الحفاظ مج ٤ / ص ١٤٣٨ ، شذرات الذهب م ٧ / ص ٤٧٣ )

(٢) - انظر : البحر المحيط مج ٨ / ص ٩٠ ، وإرشاد الفحول نقلا عنه مج ٢ / ص ٢٨٠ .



ولعل القرافي - رحمه الله - يعني بغير الإمام مالك - رحمه الله - أبا حنيفة  
والشافعي - رحمه الله - أما الإمام أحمد - رحمه الله - فإنه ثابت أخذه بسد  
الذرائع .

## ومن الفروع التي اتفقوا عليها في الحكم واختلفوا في الأصل الذي بنوا عليه الحكم .

### ١ - قتل الجماعة بالواحد .

=====

اتفقت الأئمة الأربعة على أن من قتلته جماعة عمداً قتلوا به جميعاً .

١ - **ففي المذهب الحنفي** قال في الكتاب : (( وإن قتل جماعة  
واحداً عمداً اقتص من جميعهم ))<sup>(١)</sup>

٢ - **وفي المذهب المالكي** قال خليل<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - :

(( ويقتل الجمع بواحد ))<sup>(٣)</sup> أي المتوافقون على قتل شخص أن تمالؤوا  
بضربه . . . فيقتلون به<sup>(٤)</sup>

٣ - **وفي المذهب الشافعي** قال في مغني المحتاج : (( ويقتل الجمع  
بواحد وإن تفاضلت جراحاتهم في العدد والأرش ))<sup>(٥)</sup>

---

(٣) - انظر : الفروق للقرافي مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ ، مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٦٨ .

(١) - انظر : الكتاب وشرحه للباب مج ١ / ج ٣ / ص ٣٥ .

(٢) - هو : خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب ، المعروف بالجندي ، ضياء الدين ، أبو المودة ، الإمام العلامة  
العامل القدوة الحجة الفهامة ، حامل لواء مذهب مالك في زمانه بمصر ، اختلف المؤرخون في سنة وفاته والراجح  
الذي رجحه أكثرهم عام ٧٧٦هـ ، له مصنفات كثيرة منها " شرح جامع الأمهات " لابن الحاجب " شرح المدونة  
لم يكمل وصل فيه إلى الزكاة " وشرح على ألفية ابن مالك " ومختصر خليل في الفقه المالكي " وغيرها انظر ترجمته في  
( الديباج المذهب مج ١ / ص ٣٥٧ ، شجرة النور الزكية ص ٢٢٣ )

(٣) - انظر : مختصر خليل ص ٢٧٤ .

(٤) - انظر : جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ج ٢ / ص ٢٥٧ .

(٥) - انظر : مغني المحتاج مج ٥ / ص ٢٤٥ .



٤- وفي المذهب الحنبلي قال في المغني : (( وجملته أن الجماعة إذا قتلوا واحداً فعلى كل واحد منهم القصاص ))<sup>(١)</sup>

ففي هذه المسألة نجد أن الاتفاق واقع بين الأئمة الأربعة على قتل الجماعة بالواحد ؛ ولكن اختلفوا في أصل ما حكموا به .

### ١- فالحنفية تحكم به من طريق الاستحسان .

=====

قال السرخسي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( وإن اجتمع رهط على قتل رجل بالسلاح فعليهم فيه القصاص . بلغنا عن عمر - رضي الله عنه - أنه قضى بذلك وهو استحسان والقياس أن لا يلزمهم القصاص ؛ وقد ذكر في كتاب الإقرار لأن المعتبر في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المعتدي ، ولما في النقصان من البخس بحق المعتدي عليه ؛ ولا مساواة بين العشرة والواحد وهذا شيء يعلم ببداهة العقول فالواحد من العشرة يكون مثلاً للواحد فكيف تكون العشرة مثلاً للواحد ، وأيد هذا القياس قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْفُسًا بِالنَّفْسِ ﴾<sup>(٣)</sup> وذلك ينفي مقابلة النفوس بنفس واحدة ، ولكننا تركنا القياس لما روي أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً فقضى عمر - رضي الله عنه - بالقصاص عليهم وقال : (( لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به ))<sup>(٤)</sup> ،

(١) - انظر : المغني مج ١١ / ص ٤٩٠ .

(٢) - هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس الأئمة ، أبو بكر ، السرخسي ، نسبة إلى سرخس بلد عظيم بخراسان ، أحد الفحول الأئمة الكبار ، أصحاب الفنون ، كان إماماً ، علامة ، حجة ، متكلماً ، فقيهاً ، أصولياً ، مناظراً ، من مصنفاته " المبسوط " في الفقه و " أصول الفقه " توفي عام ٤٩٠ هـ .  
انظر ترجمته في : ( الجواهر المضئية في طبقات الحنفية مج ٣ / ص ٧٨ ، الفوائد البهية ص ١٥٨ ، وكشف الظنون مج ١ / ص ٤٦ ، ١١٢ )

(٣) - سورة المائدة : جزء من الآية (٤٥) .

(٤) - رواه الإمام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، " أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قتل نفراً خمسة أو سبعة ، برجل واحد قتلوه غيلة ، وقال عمر - رضي الله عنه - : لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً " .



ولأن شرع القصاص لحكمة الحياة ، وذلك بطريق الزجر كما قررنا ومعلوم أن القتل بغير حق في العادة لا يكون إلا بالتغليب والاجتماع لأن الواحد يقاوم الواحد فلو لم نوجب القصاص على الجماعة بقتل الواحد لأدى إلى سد باب القصاص ، وإبطال الحكمة التي وقعت الإشارة إليها بالنص<sup>(١)</sup>

= انظر : الموطأ المطبوع مع موسوعة الكتب الستة ، كتاب " العقول " باب " ما جاء في الغيلة والسحر ، مج ٢٠ /

ج ٢ / ص ٨٧١ ، والاستذكار مج ٢٥ / ص ٢٣٢ .

وأخرجه الشافعي - رحمه الله - عن طريق مالك - رحمه الله - أنظر شفاء العي بتخريج مسند الإمام الشافعي ، مج ٢

/ ص ١٩٩ الحديث رقم (٣٣٣) .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه بوجه متعددة ، انظر المصنف " باب " النفر يقتلون الرجل ، مج ٩ / ص ٤٧٦ .

ورواه البيهقي عن طريق الشافعي ، انظر سنن البيهقي الكبرى ، مج ٨ / ص ٧٣ .

ويشهد له ما رواه البخاري - رحمه الله - في كتاب " الديات " باب " إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتل

منهم كلهم " عن ابن يسار ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر " أن غلاماً قتل غيلة فقال

عمر - رضي الله عنه - لو أشرك فيها أهل صنعاء لقتلتهم " .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، مج ١٢ / ص ٢٣٦ ، الحديث رقم ( ٦٨٩٦ ) .

قال ابن حجر - رحمه الله - : " وهذا الأثر موصول إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأصح إسناد وقد أخرجه

ابن أبي شيبة ، عن عبد الله بن نمير ، عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ، ولفظه " إن عمر - رضي الله عنه - قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل ..... الخ " .

ثم ذكر رواية الإمام مالك - رحمه الله - وقال : رواية نافع أوصل وأوضح .

انظر : فتح الباري لابن حجر مج ١٢ / ص ٢٣٧ .

قال الألباني : " وفي كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - إشارة إلى الرد على الزيلعي - رحمه الله - في قوله : " .

وذكره البخاري في كتاب " الديات " ولم يصل به سنده ولفظه وقال : ابن بشار - رحمه الله - : حدثنا يحيى بن سعيد

..... الخ .

انظر نصب الراية لأحاديث الهداية مج ٦ / ص ٣٦٣ .

قال الألباني : الحديث موصول عند البخاري وليس معلقاً فإن محمد ابن بشار واسمه محمد ويعرف ببندار هو من

شيوخ البخاري ، الذين سمع منهم وحدث عنهم بالشيء الكثير ، فإذا قال : " وقال ابن بشار " فهو محمول على

الاتصال وليس معلقاً

وقال الألباني عنه : صحيح .

انظر : إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل مج ٧ / ص ٢٥٩ ، رقمه ( ٢٢٠١ ) .

(١) - انظر : المبسوط للسرخسي مج ١٣ / ج ٢٦ / ص ١٢٦ .



## ٢- والمالكية تحكم به من طريق سد الذرائع .

قال القرافي - رحمه الله - " إذا قتل نفر امرأة أو صبياً أو جماعة قتلت واحداً قتلوا لا اشتراكهم في السبب ، لأن حق الله تعالى في درء المفسد ، والحراية ، ولاجماع الصحابة - رضي الله عنهم - علي أن عمر - رضي الله عنه - قتل تسعة من أهل صنعاء برجل ، وقال : لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم ، وقتل علي - رضي الله عنه - ثلاثة<sup>(١)</sup> وهو كثير ، ولم يعرف لهم مخالف في ذلك الوقت ، ولأنهم كحد القذف ، ويفارق الدية لأنها تتبع بعض دون القصاص ، ولأن الشركة لو أسقطت القصاص وجدت ذريعة للقتل<sup>(٢)</sup> )

وقال ابن رشد - رحمه الله - : (( وأما قتل الجماعة بالواحد فإن جمهور فقهاء الأمصار قالوا بقتل الجماعة بالواحد ، وعمدة من قتل بالواحد الجماعة النظر إلى المصلحة ، فإنه مفهوم أن القتل إنما شرع بنفي القتل كما نبه عليه الكتاب في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإذا كان ذلك كذلك فلو لم نقتل الجماعة بالواحد لتذرع الناس إلى القتل بأن يتعمدوا قتل الواحد بالجماعة ))<sup>(٤)</sup> .

(١) - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب قال : (( خرج رجال في سفر ، فصحبهم رجل فقدموا وليس معهم فاقمهم أهله فقال شريح : شهودكم أنهم قتلوا صاحبكم ، وإلا حلفوا بالله ما قتلوه ، فأتي بهم إلى علي ، وأنا عنده ، ففرق بينهم فاعترفوا فأمر بهم فقتلوا )) . قال الألباني : ضعيف ، ورجاله ثقة رجال الشيخين ، غير سعيد بن وهب ، وهو الثوري الهمداني الكوفي ، وهو مجهول الحال .

انظر : إرواء الغليل مج ٧ / ص ٢٦١ ، رقم ( ٢٢٠٢ ) .

(٢) - انظر : الذخيرة مج ١٢ / ص ٣١٨ - ٣٢٠ بتصرف .

(٣) - سورة البقرة الآية ( ١٧٩ ) .

(٤) - انظر : بداية المجتهد مج ٢ / ص ٣٩٩ .



قال الزنجاني<sup>(١)</sup> - رحمه الله - (( ذهب الشافعي - رضي الله عنه - إلى التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع ، وإن لم تكن مستندة إلى الجزئيات الخاصة المعينة جائز . . . ومن هذا القبيل قتل الجماعة بالواحد . . فإنه عدوان وحيف في صورته ، من حيث إن الله تعالى قيد الجزاء بالمثل فقال : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم عول أهل الإجماع عن الأصل المتفق عليه لحكمة كلية ، ومصلحة معقولة ، وذلك أن المماثلة لو روعيت هاهنا لأفضى الأمر إلى سفك الدماء المفضي إلى الفناء ، إذ الغالب وقوع القتل بصفة الشراكة ، فإن الواحد يقاوم الواحد غالباً فعند ذلك يصير الحيف في هذا القتل عدلاً عند ملاحظة العدل المتوقع منه ، والعدل فيه جور عند النظر إلى الجور المتوقع منه . فقلنا بوجوب القتل دفعاً لأعظم الظلمين بأيسرهما . وهذه مصلحة لم يشهد لها أصل معين في الشرع ، ولا دل عليها نص كتاب ولا سنة بل هي مستندة إلى كلي الشرع ، وهو حفظ قانونه في حقن الدماء ، مبالغة في حسم مواد القتل واستيفاء جنس الإنس ، واحتج في ذلك ؛ بأن الوقائع الجزئية لا نهاية لها ، وكذلك أحكام الوقائع لا حصر لها ، والأصول الجزئية التي تقتبس منها المعاني والعلل محصورة متناهية ، والمتناهي لا يفي بغير المتناهي فلا بد إذا من طريق آخر يتوصل بها إلى إثبات الأحكام الجزئية ، وهي التمسك بالمصالح المستندة إلى أوضاع الشرع ، ومقاصده على نحو كلي ، وإن لم يستند إلى أصل جزئي<sup>(٣)</sup> ))

(١) - هو : أبو المناقب ، محمود بن أحمد بن محمود الزنجاني ، نسبة إلى مدينة زنجان على حد أذربيجان ، برع في المذهب والخلاف والأصول ، ودرس بالنظامية ، استشهد في بغداد عام ست وخمسين وستمائة ، من مؤلفاته " تخريج الفروع على الأصول " . تفسير القرآن " واختصر الصحاح للجوهري في اللغة . انظر ترجمته في ( طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مج ٨ / ص ٣٦٨ ، الإعلام مج ٧ / ص ١٦١ )

(٢) - سورة النحل الآية (١٢٦) .

(٣) - انظر : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٢٠ - ٣٢٢ . وانظر في ذلك أيضاً شفاء الغليل في

بيان الشك والمخيل ومسالك التعليل ص ٢٤٩ وما بعدها ، ومختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي مج ٢



#### ٤- والحنابلة تحكم به من طريق سد الذرائع .

=====

قال ابن تيمية - رحمه الله - : (( إن الصحابة وعامة الفقهاء اتفقوا على قتل الجمع بالواحد ، وإن كان قياس القصاص يمنع ذلك لئلا يكون عدم القصاص ذريعة إلى التعاون على سفك الدماء ))<sup>(١)</sup>

من خلال هذه المسألة اتضح أن الفقهاء قد اتفقوا على حكم هذه المسألة وإن اختلفوا في أصل بنائهم عليها إلا أننا نرى أن الأحناف والشافعية وإن لم يظهروا أن دليلهم للحكم على هذه المسألة سد الذرائع إلا أننا عند تدقيق النظر في كلامهم نجد أنهم قد أخوا إلى قاعدة سد الذرائع فبالنظر إلى قول السرخسي وهو يقول : (( فلو لم نوجب القصاص على الجماعة بقتل الواحد لأدى إلى سد باب القصاص وإبطال الحكمة التي وقعت الإشارة إليها بالنص ))<sup>(٢)</sup>

فهذه العبارة منه هي نفس معنى سد الذرائع التي كان أصل الحكم عليها عند المالكية والحنابلة .

أما الشافعية فبالنظر إلى قول الزنجاني - رحمه الله - وهو يقول : (( وهذه مصلحة لم يشهد لها أصل معين في الشرع ، ولا دل عليها نص كتاب ولا سنة ، بل هي مستندة إلى كلي الشرع ، وهو حفظ قانونه في حقن الدماء ، مبالغة في حسم مواد القتل واستيفاء جنس الإنس ))<sup>(٣)</sup>

فهذه العبارة فيها إشارة إلى سد الذرائع بل إن سد الذرائع ما هو إلا نوع من المصلحة ، وسيأتي ذلك في الباب الثالث إنشاء الله<sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٢ ، وأيضاً إعلام الموقعين مج ٣ / ص ١٨٩ .

(٢) - انظر : المبسوط مج ١٣ / ج ٢٦ / ص ١٢٧ .

(٣) - انظر : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٢٢ .

(٤) - انظر صفحة ٤١٦ وما بعدها .



## **المطلب الثاني**

**أثر اختلاف الفقهاء في أخذهم بقاعدة سد الذرائع في**

**الفروع الفقهية ♦**



## المطلب الثاني

### أثر اختلاف الفقهاء في أخذهم بقاعدة سد الذرائع في الفروع الفقهية ♦

لقد انبنى على الخلاف في اعتبار الذرائع والقول بسدها وعدم سدها وعلى التوسع بالأخذ بها والتضييق في اعتبارها خلاف بين الفقهاء في كثير من الفروع الفقهية لخلافهم في تحقيق المناط والموازنة بين المصلحة والمفسدة في بعض صور الذرائع فبينما بعضهم يحكم على تصرفات تبذر من المكلف بالبطلان والفساد ويمنع ترتب آثارها عليها ؛ نجد الفريق الآخر يحكم عليها بالصحة والجواز ويبني عليها آثارها المعتبرة شرعاً وقد يوصف العقد بالبطلان والفساد كبيع الآجال عند مالك وأحمد -رحمهما الله- ويحكم عليه بالصحة والانعقاد عند الشافعية ، وقد يكون العقد مكروهاً كما ذكرت الشافعية في بيع العنب لعاصره خمرًا ؛ لأنه لا يتعين أن يعصر ليكون خمرًا .<sup>(١)</sup>

وأثر هذا الاختلاف ظاهر في فروع كثيرة من أبواب الفقه ؛ وسأعرض بعض المسائل توضح أثر خلاف الفقهاء في القول باعتبار هذه القاعدة أو عدم اعتبارها ♦

#### ١- من رأى هلال شوال وحده فأفطر .

اتفق الفقهاء على وجوب صوم رمضان في حق من رأى الهلال وحده<sup>(٢)</sup>

(١) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٣ / ص ٧٥ .

(٢) - انظر : مختصر الطحاوي ص ٥٥ ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد مج ١ / ص ٢٨٥ ، والأم مج ١ / ج ٢ /

ص ١٠٤ ، وحلية العلماء مج ١ / ص ٣٧٣ ، كتاب التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام أحمد مج

١ / ص ٢٩٥ ، والتحقيق في أحاديث الخلاف مج ٢ / ص ٨٤ . وكشاف القناع مج ٢ / ص ٣٠٦ ، واختيارات

واختلفوا في حكم من رأى هلال شوال وحده هل يصوم أم يفطر ؟

## **فالحنفية ذهبوا إلى من رأى هلال شوال وحده لم يفطر احتياطاً<sup>(١)</sup>**

قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( معنى قول أبي حنيفة - رحمه الله -

لا يفطر لا يأكل ولا يشرب ، ولكن لا ينوي الصوم والتقرب إلى الله تعالى  
لأنه يوم عيد في حقه للحقيقة التي عنده ))<sup>(٣)</sup>

## **وذهب المالكية إلى ما ذهب إليه الحنفية إنه لا يفطر •**

قال ابن جزى - رحمه الله - : (( فإن رأى وحده هلال شوال لم يفطر عند  
مالك خوف التهمة ، وسداً للذريعة ))<sup>(٤)</sup> •

ابن تيمية ص ١٠٦ ، بلغة الساغب وبغية الراغب ص ٢٨ ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى مج ٢ / ص

١٧٥ ، المحلى مج ٣ / ج ٦ / ص ٢٣٥ •

(١) - انظر : الهداية مج ٢ / ص ٣٢٥ •

(٢) - هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ، السيواسي ، ثم السكندري ، كمال الدين ، المعروف

بابن الهمام ، المولود عام ٧٩٠ هـ بالإسكندرية ، كان إمام من علماء الحنفية ، عارف بأصول الديانات ، والتفسير ،

والفرائض ، والفقه ، والأصول ، له مؤلفات كثيرة منها " فتح القدير في شرح الهداية " في الفقه و " التحرير " في

أصول الفقه وغيرها توفي عام ٨٦١ هـ بالقاهرة • انظر ترجمته في ( الضوء اللامع لأهل القرن التاسع مج ٤ /

ج ٨ / ص ١٢٧ ، شذرات الذهب مج ٩ / ص ٤٣٧ ، الفوائد البهية ص ١٨٠ ، والأعلام مج ٦ / ص ٢٥٥ )

(٣) - انظر : فتح القدير شرح الهداية مج ٢ / ص ٣٢٥ •

(٤) - انظر : قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ص ١١٠ •



وقال ابن رشد - رحمه الله - : (( وإنما فرق من فرق بين هلال الصوم والفطر لمكان سد الذريعة أن لا يدعى الفساق أنهم رأوا الهلال فيفطرون وهم بعد لم يروه ))<sup>(١)</sup>

### • وذهب الشافعية إلى أن من رأى هلال شوال أن يفطر •

قال الشافعي - رحمه الله - : (( إذا رأى الرجل هلال رمضان وحده يصوم لا يسعه غير ذلك ، وإن رأى هلال شوال فيفطر إلا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم ))<sup>(٢)</sup>

وقال النووي - رحمه الله - : (( وهذا لا خلاف فيه عندنا ))<sup>(٣)</sup> لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ))<sup>(٤)</sup>

### • وذهب الحنابلة إلى أن من رأى هلال شوال وحده لم يفطر •

قال ابن قدامة - رحمه الله - <sup>(٥)</sup> : (( أن رجلين قدما المدينة ، وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياماً ، فأتيا عمر فذكرا ذلك له ، فقال لأحدهما : أصائم أنت قال : بل مفطر قال : ما حملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال ، وقال للآخر ، قال : أنا صائم ، قال : ما حملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأفطر

(١) - انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد مج ١ / ص ٢٨٥ .

(٢) - انظر : الأم مج ١ / ج ٢ / ص ١٠٤ .

(٣) - انظر : المجموع مج ٦ / ص ٢٩٠ .

(٤) - رواه البخاري عن أبي هريرة في " كتاب الصيام " ، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا " ولفظه (( قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ن فإن غشي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين )) .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٤ / ص ١٤٣ الحديث رقم (٩٠٩) .

(٥) - انظر : المغني مج ٤ / ص ٤٢٠-٤٢١ .



والناس صيام ، فقال للذي أفطر : لولا مكان هذا لأوجعت رأسك . . . وإنما أراد ضربه لإفطاره برؤيته ، ودفع عنه الصرب لكمال الشهادة به ولصاحبيه ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ، وتوعده))<sup>(١)</sup>

**وذهبت الظاهرية إلى أن من رأى هلال شوال وحده فليفطر  
أفطر الناس أو صاموا فإن خشي في ذلك أذى فليستتر بذلك.**<sup>(٢)</sup>

وذلك لحديث ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( أنه ذكر  
رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه  
فإن غم عليكم فاقدروا له ))<sup>(٣)</sup>

## **٢- بيع الحيوان بالحيوان**

اتفق الأئمة الأربعة على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كان يدا بيد ،  
واختلفوا في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة - أي إلى أجل - وذلك على النحو  
التالي:-

(١) - أخرجه عبد الرزاق في كتاب " الصيام " باب " أصبح الناس صياما وقد رئي الهلال " .

انظر المصنف مج ٤ / ص ١٦٥ .

(٢) - انظر : المحلى مج ٣ / ج ٦ / ص ٢٣٥ .

(٣) - متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الصيام " باب " قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال

فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا )) .

انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٤ / ص ١٤٣ الحديث رقم (١٩٠٦)

وأخرجه : مسلم في كتاب " الصيام " باب " وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال وإنه إذا غم في

أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً " .

انظر : صحيح مسلم مج ٢ / ص ٧٥٩ الحديث رقم (١٠٨٠)

## الأحناف قالوا : بمنع بيع الحيوان بالحيوان نسيئة مطلقاً<sup>(١)</sup>

وعمدتهم في المنع مطلقاً ، أن العلة في تحريم الزيادة في الربا هي وصفان ، الجنس والقدر من كيل أو وزن ، فإذا وجد حرم التفاضل والنساء ، وإذا فقد حل التفاضل والنساء ، وإذا وجد أحدهما وعدم الآخر ، حل التفاضل وحرم النساء .

وبيع الحيوان بالحيوان إذا اتفق الجنس ، فقد وجد فيه أحد وصفي العلة ، فحل التفاضل وحرم النساء مطلقاً .

وقد عززوا موقفهم هذا ببعض الآثار ، منها ما رواه سمرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ))<sup>(٢)</sup>

فقد قام الدليل على أن وجود أحد وصفي علة الربا ، علة لتحريم النساء .

(١) - انظر : شرح معاني الآثار مج ٤ / ص ٦٠-٦١ ، تنصر اختلاف العلماء مج ٣ / ص ٤١ ، الاختيار لتعليل المختار مج ١ / ج ٢ / ص ٣٧ ، والعناية شرح الهداية مج ٧ / ص ٢٦ ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب مج ٢ / ص ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٢) - رواه الترمذي في كتاب " البيوع " ، باب " ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة " انظر : سنن الترمذي - ج ٣ / ص ٥٣٨ الحديث رقم ( ١٢٣٧ ) . وقال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر - رضي الله عنهم - ثم قال : حديث سمرة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

وأخرجه أبو داود في كتاب " البيوع " - باب " بيع الحيوان بالحيوان نسيئة " انظر سنن أبي داود مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٤٧ ، الحديث رقم ( ٣٣٥٦ ) .

وأخرجه النسائي في كتاب " البيوع " ، باب " بيع الحيوان بالحيوان نسيئة " انظر سنن النسائي مج ٤ / ج ٧ / ص ٢٩٢ ، الحديث رقم ( ٤٦٢٠ ) .

وأخرجه ابن ماجه في كتاب " التجارات " ، باب " الحيوان بالحيوان نسيئة " انظر : سنن ابن ماجه مج ٢ / ص ٧٦٣ ، الحديث رقم ( ٢٢٧٠ ) .



**وذهب الإمام مالك رحمه الله - إلى أنه لا يجوز النساء فيما اتفقت منافع وتشابه مع التفاضل ويجوز فيما عدا هذا •**

قال ابن رشد - رحمه الله - : (( وأما الأشياء التي ليس يحرم التفاضل فيها عند مالك - رحمه الله - فإنها صنفان : إما مطعومة وإما غير مطعومة فأما المطعومة فالنساء عنده لا يجوز فيها ، وعلة المنع الطعم ، وأما غير المطعومة فإنه لا يجوز عنده شاة واحدة بشاتين إلى أجل إلا أن تكون إحداهما حلوبة والآخرة أكلولة ، هذا هو المشهور عنه . . . . فعمدة مالك - رحمه الله - في منع النساء فيما اتفقت فيه الأغراض مع التفاضل سد الذريعة ، وذلك أنه مادامت المنافع والأغراض متفقة فلا فائدة من بيعه متفاضلاً إلى أجل إلا أن يكون من باب سلف يجر نفعاً وهو محرم )) (١) .

وقال القاضي عبد الوهاب<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - : (( وهذه المسألة من الذرائع

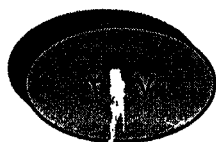
وهي ممنوعة عندنا ..... ووجه الذريعة في هذا الموضع أنه يكون قرضا  
يجبر نفعا<sup>(٣)</sup>

**وذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - إلى أنه يجوز ذلك كله ، فلا مانع عنده من أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين ، مثله أو أكثر**

(١) - انظر: بداية المجتهد مج ٢ / ص ١٣٤ بتصرف .

(٢) - هو : عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون ابن أمير العرب مالك بن طوق التغلبي،  
البغدادي ، العراقي ، المالكي ، أبو محمد ، المولود في بغداد عام ٣٦٢هـ ، تفقه على ابن القصار وابن الجلاب  
وانتهت إليه رئاسة المذهب ، له تصانيف كثيرة منها " التلخيص " و " المعونة " في الفقه و " المقدمات في أصول الفقه "   
وغيرها \_\_\_\_\_ وفي رحمه الله عام ٤٢٢هـ بالقاهرة .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء مج ١٧ / ص ٤٢٩ ، وشذرات الذهب مج ٥ / ص ١١٢ ، وشجرة النور الزكية  
ص ١٠٣ )

(٣) - انظر : المعونة مج ٢ / ص ٩٩٦ .



# **بدأً بعيداً وإلى أجل<sup>(١)</sup>، مستشهداً بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه - أن رسول الله عليه وسلم، أمره أن يجهز جيشاً ففرت الإبل، فأمره أن يأخذ من قلاص<sup>(٢)</sup> الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة<sup>(٣)</sup>))**

(١) - انظر : الأم مج ٢ / ج ٣ / ص ١١٩ - ١٢٣ ، وإرسالة ص ٥٤٤ ، فقرة رقم ١٦٠٠ وما بعدها ، والحاوي

الكبير مج ٦ / ص ١١٦ - ١١٧ ، والاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٢) - قلاص : جمع قلاص ، وهو الناقصة الشاة .

انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مج ٤ / ص ١٠٠ .

(٣) - أخرجه أبو داود في كتاب : " البيوع " باب " بيع الحيوان بالحيوان نسيئة " .

انظر سنن أبي داود مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٤٨ ، الحديث رقم (٣٣٥٧)

ورواه البيهقي في كتاب " البيوع " باب " بيع الحيوان وغيره مما لا ربا فيه بعضه ببعض نسيئة "

انظر : سنن البيهقي مج ٥ / ص ٤٧٠ ، الحديث رقم (١٠٥٢٨) وقال اختلفوا على محمد بن إسحاق في إسناده

وحمد بن سلمة أحسنهم سياقه له ، وله شاهد صحيح .

وفي الحاكم مج ٢ / ص ٦٥ ، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

وفي مشكاة المصابيح في كتاب البيوع باب الربا مج ٢ / ص ٨٥٨ ، الحديث رقم ( ٢٨٢٣ ) .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده " مسند المكثرين من الصحابة " مج ١ / ج ٢ / ص ١٧١ ، مج ١ / ج ٢ / ص ٢١٦ ،

وأخرجه الدار قطني في كتاب " البيوع " انظر سنن الدار قطني مج ٢ / ج ٣ / ص ٥٨ ، الحديث رقم (٣٠٣٤) من

رواية جرير بن حازم ، وإبراهيم سعد الزهري ، كلاهما عن ابن إسحاق عن أبي سفيان الحرشي ، مسلم بن جرير ،

عن عمرو بن حريش ، ولفظ أحمد في الموضوع الثاني عن عمرو بن حريش الزبيدي ، عن عبد الله بن عمرو وقد

صرح ابن إسحاق بالتحديث عن أحمد ، فقال في الموضوع الثاني : حدثني أبو سفيان الحرشي ، وكان ثقة فيما ذكر

أهل بلاده ، عن مسلم بن جبير ، مولى ثقيف ، وكان مسلم رجلاً يؤخذ عنه وقد أدرك وسمع .

أما رواية الدار قطني ، والحاكم ، والبيهقي من طريق حماد ، فزاد في إسناده رجلاً وقوم وآخر ، ورجح البيهقي

رواية حماد ، وخالفه الحافظ ابن حجر فقال في تعجيل المنفعة مج ٢ / ص ٢٥٤ بعد أن أشار إلى طرق الحديث عند

أحمد ، وأبي داود قال : (( وإذا كان الحديث واحداً وفي رجال إسناده اختلاف بالتقدم والتأخير رجح الاتحاد

وترجح رواية إبراهيم بن سعد على رواية حماد ، باختصاصه بابن إسحاق ، وقد تابع جرير بن حازم إبراهيم ، فهي

الراجحة .

وذكره في التلخيص الجبير برقم (١١٣٨) قال : وفي الإسنادين ابن إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه ، ولكن أورده

البيهقي في السنن ، وفي الخلافات من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه وأشار إليه أيضا في فتح



قال الماوردي : (( إن ما عدا المأكول والمشروب والذهب والفضة لا ربا فيه كالصفر ، والنحاس ، والثياب والحيوان ، فلا بأس أن يباع الجنس منه بغيره ، أو بمثله عاجلاً وآجلاً ومتفاضلاً فيجوز أن يبيع ثوباً بثوبين ، وعبداً بعبدين ، وبعيراً ببعيرين ، نقداً ونساء ))<sup>(١)</sup>

**أما المذهب الحنبلي فاختلقت الرواية في تحريم النساء في غير المكيل والموزون على أربع روايات ، إحداهن لا يحرم النساء في شيء من ذلك سواء بيع بجنسه أو بغيره متساوياً أو متفاضلاً**<sup>(٢)</sup>

قال ابن قدامة - رحمه الله - : (( وهي أصح الروايات ، لموافقتها الأصل والأحاديث المخالفة لها ، قال أبو عبد الله : ليس فيها حديث يعتمد عليه ويعجبني أن يتوقاه ))<sup>(٣)</sup>

**وذهبت الظاهرية إلى القول : بمنع بيع الحيوان بالحيوان نسيئة**<sup>(٤)</sup>

وعمدتهم في المنع هو صحة أحاديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وتضعيفهم لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - السابق عند الشافعية .

الباري مج ٤ / ص ٤٨٩ ، وقال : أخرجه الدار قطني وغيره وإسناده قوي ، وصحح إسناده أحمد شاكر في المسند رقم (٦٥٩٣)

(١) - انظر : الحاوي الكبير مج ٦ / ص ١١٦ .

(٢) - انظر : المغني مج ٦ / ص ٦٥ .

(٣) - انظر : نفس المرجع مج ٦ / ص ٦٦ .

(٤) - انظر : المحلى مج ٩ / ص ١٠٧ - ١٠٨ .



### ٣- نكاح التحليل .

=====

يقصد بنكاح التحليل : الزواج بالمرأة المطلقة ثلاثاً من زوج سابق بقصد حلها له .<sup>(١)</sup>

وقد اتفق الفقهاء على أن الزواج بالمطلقة ثلاثاً بشرط صريح في العقد على التحليل لا يجوز وهو حرام عند الجمهور<sup>(٢)</sup> ، مكروه كراهة تحريمية عند الحنفية<sup>(٣)</sup> لقول ابن مسعود : **(( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم - المحلل والمحلل له ))**<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٠٠ بتصرف .

(٢) - انظر : بداية المجتهد مج ٢ / ص ٨٧ - ٨٨ ، والتفريع مج ٢ / ص ٦١ ، والقبس شرح موطأ مالك مج ٢ / ص ٧٠ ، والأم مج ٣ / ج ٥ / ص ٨٥ ، المذهب مج ٢ / ص ٤٧٧ ، والكبائر ص ١٣٩ ، المغني مج ١٠ / ص ٤٩ ، شرح الزركشي على الخرقي مج ٥ / ص ٢٣٠ ، الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٠٠ ، والمحلى مج ١٠ / ص ١٨٠ .

(٣) - انظر : مختصر اختلاف الفقهاء مج ٢ / ص ٣٢٢ ، وبدائع الصنائع مج ٣ / ج ٣ / ص ١٨٧ - ١٨٩ .

(٤) - رواه الترمذي عن أبي قيس ، عن هزيل بن شرحبيل ، عن عبد الله بن مسعود قال : (( لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المحلل والمحلل له )) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . انظر سنن الترمذي مج ٣ / ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، الحديث رقم (١١٢٠) .

ورواه النسائي ، عن أبو نعيم ، عن سفيان ، عن أبي قيس : عن هزيل ، عن عبد الله قال : (( لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الواثمة ، والموتشة ، والواصلة والموصولة ، وأكل الربا وموكله ، والمحلل والمحلل له . انظر : سنن النسائي كتاب : " الطلاق " ، باب " إحلل المطلقة ثلاثاً " مج ٣ / ج ٦ / ص ١٤٩ ، الحديث رقم (٣٤١٦) .

ورواه أبو داود عن علي - رضي الله عنه - بلفظ : (( إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لعن الله المحلل والمحلل له )) .

انظر : سنن أبو داود كتاب : " النكاح " باب في التحليل " مج ١ / ج ٢ / ص ٢٣٤ ، الحديث رقم (٢٠٧٦) .  
ورواه ابن ماجه في سننه عن ابن عباس - رضي الله عنه - انظر سنن ابن ماجه كتاب النكاح ، باب المحلل والمحلل له ، مج ١ / ص ٦٢٢ ، الحديث رقم (١٩٣٤) .

انظر : المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي مج ٥ / ص ٢٥١

ولقوله صلى الله عليه وسلم : (( **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالنِّيسِ الْمُسْتَحَارِّ؟** **قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : هُوَ الْمُحِلُّ ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحِلَّ لَهُ** ))<sup>(١)</sup> .

والنهي يدل على فساد المنهي عنه ، واسم النكاح الشرعي لا ينطبق على النكاح المنهي عنه .<sup>(٢)</sup>

أما الزواج بقصد التحليل دون شرط ، فذهبت **المالكية والحنابلة** إلى أن الزواج بقصد التحليل بدون شرط في العقد باطل ، ولا تحل به المرأة لزوجها الأول عملاً بمبدأ سد الذرائع والحديث السابق : (( **أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالنِّيسِ الْمُسْتَحَارِّ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : هُوَ الْمُحِلُّ ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحِلَّ لَهُ** ))<sup>(٣)</sup> .

قال ابن رشد - رحمه الله - (( واستدل مالك وأصحابه بما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (( **لَعَنَ اللَّهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحِلَّ لَهُ** )) فلعنه إيله كلعنه آكل الربا وشارب الخمر ، وذلك يدل على النهي ، والنهي يدل على فساد المنهي عنه ، واسم النكاح الشرعي لا ينطبق على النكاح المنهي عنه . ))<sup>(٤)</sup>

أما **الحنابلة** فقال ابن تيمية - رحمه الله - (( فأما إذا تواطأ على التحليل قبل العقد وعقدا على ذلك القصد فهو كالمشروط في العقد . . ونحن إن شاء الله تعالى نذكر الأدلة على تحريم نكاح المحلل وبطلانه ، سواء قصده فقط أو قصده واتفقوا عليه قبل العقد أو شرط مع ذلك في العقد ))<sup>(٥)</sup>

(١) - رواه ابن ماجة ، انظر سنن ابن ماجة مج ١ / ص ٦٢٣ .

قال الذهبي في الكبائر رواه ابن ماجة بإسناد صحيح . انظر : الكبائر ص ١٣٩ .

(٢) - انظر : بداية المجتهد مج ٢ / ص ٨٨ .

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٠٦ - ١٠٩ بتصرف .



ثم ذكر من أدلة تحريم الحيل أربعاً وعشرين وجهاً منها سد الذرائع فقال :  
(الوجه الرابع والعشرون من أدلة تحريم الحيل إن الله سبحانه وتعالى ورسوله سد  
الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرّمها وهى عنها <sup>(١)</sup>)

ثم قال في موضع آخر : (( إن الله سبحانه وتعالى اشترط للنكاح شروطاً زائدة  
على حقيقة العقد تقطع عنه شبهة بعض أنواع السفاح به مثل اشتراط إعلانه إما  
بالشهادة ، أو ترك الكتمان أو بهما ، ومثل اشتراط الولي فيه • ومنع المرأة أن تليه  
، وندب إلى إظهاره حتى استحجب فيه الدف والصوت والوليمة ، وكان أصل ذلك  
في قوله تعالى : ﴿ محصنين غير مسافحين ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿

محصنات غير مسافحات ولا متخذات خدان ﴾ <sup>(٣)</sup> وإنما ذلك لأن في  
الإخلال بذلك ذريعة إلى وقوع السفاح بصورة النكاح وزوال بعض مقاصد  
النكاح من حجر الفراش ، ثم أنه وكذا ذلك بأن جعل للنكاح حرماً من العدة يزيد  
على مقدار الإستبراء ، وأثبت له أحكاماً من المصاهرة وحرمتها ومن الموارثة على  
مجرد مقصود الاستمتاع ، فعلم أن الشارع جعله سبباً وصلة بين الناس بمنزلة  
الرحم كما جعل بينهما في قوله تعالى : ﴿ نسباً وصهراً ﴾ <sup>(٤)</sup>

وهذه المقاصد تمنع اشتباهه بالسفاح وتبين أن نكاح المحلل بالسفاح أشبه منه  
بالنكاح حيث كانت هذه الخصائص غير متيقنة فيه <sup>(٥)</sup>

**أما الحنفية والشافعية والظاهرية** فقد ذهبوا إلى أن الزواج بقصد  
التحليل من غير شرط صحيح ، وتحل المرأة بوطء الزوج الثاني للزوج الأول •

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٢) - سورة النساء : الآية (٢٤) ، وسورة المائدة : الآية (٥١) .

(٣) - سورة النساء : الآية (٢٥) .

(٤) - سورة الفرقان : الآية (٥٤) .

(٥) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٠-٢٦١ .

قال الكاساني : (( فإن تزوجت بزواج آخر ومن نيتها التحليل فإن لم تشترطاً ذلك بالقول وإنما نويًا ودخل بها على هذه النية حلت للأول لأن مجرد النية في المعاملات غير معتبر فوقع النكاح صحيحاً لاستجماع شرائط الصحة فتحل للأول كما لو نويًا التوقيت وسائر المعاني المفسدة ))<sup>(١)</sup>

وقال الشافعي : (( لو نكحها ونيتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يمسكها إلا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معها أو نوى غيره أو لم ينوه والولي والولي في هذا لا معنى له ، أن يفسد شيئاً ما لم يقع النكاح بشرط يفسده ))<sup>(٢)</sup>

وقال الشيرازي : (( فإن تزوج بنية التحليل صح النكاح لأن العقد إنما يبطل بما شرط لا بما قصد ؛ ولهذا لو اشترى عبداً بشرط أن لا يبيعه بطل ، ولو اشتراه بنية أن لا يبيعه لم يبطل ))<sup>(٣)</sup>

أما الظاهرية فقد قال ابن حزم - رحمه الله - : (( فلو رغب المطلق ثلاثاً إلى من يتزوجها ويطأها ليحلها له فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط في نفس عقده لنكاحه إياها ؛ فإذا تزوجها فهو بالخيار إن شاء طلقها ؛ وإن شاء أمسكها فإن طلقها حلت للأول ))<sup>(٤)</sup>

ثم رد على القائلين بأنها لا تكون حلالاً إلا بنكاح رغبة لا ينوي به تحليلها للذي طلقها بأنهم احتجوا بآثار هالكة ))<sup>(٥)</sup>



(١) - انظر : بدائع الصنائع مج ٣ / ج ٣ / ص ١٨٧ .

(٢) - انظر : الأم مج ٣ / ج ٥ / ص ٨٦ .

(٣) - انظر : المهذب مج ٢ / ص ٤٤٧ .

(٤) - انظر : المحلى مج ١٠ / ص ١٨٠ ؛ المسألة (١٩٥٥) .

(٥) - انظر : نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

## **الباب الثاني**

**سد الذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية ♦**

**وينتظم تمهيداً وفصلين**

**التمهيد : يذكر فيه الدافع لأخذ ابن تيمية بهذه**

**القاعدة ♦**

**الفصل الأول : بيان معنى سد الذريعة ، وأركانها  
وأقسامها ، وضابطها عند ابن تيمية ♦**

**الفصل الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن  
تيمية والمتقدمين عليه ؛  
والتأخرين عنه ؛ والمحدثين ♦**

## تمهيد في :

### الدافع لأخذ ابن تيمية بهذه القاعدة •

=====

أخذ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بالذرائع وارتضاها واعتبر بعض ما انبنى عليها من أحكام من مزايا المذهب الحنبلي ، فهو يرى أنه من أخص ما امتاز به المذهب الحنبلي والمالكي ؛ فكلامه - رحمه الله - في الذرائع ليس منحصرًا في الجزء المخصص له في كتابه " إقامة الدليل على بطلان التحليل " <sup>(١)</sup> ولكن حديثه عن الذرائع يمتد ويوجد في جل بل كل كتابات شيخ الإسلام التي وقفت عليها •

ومن هنا فكتاب " إقامة الدليل على بطلان التحليل " غير كاف وحده في بيان حقيقة القاعدة ، وبيان أبعادها ، وأثارها عند شيخ الإسلام - رحمه الله - فشيخ الإسلام ، حينما يتكلم نجد أن الذرائع مرافقه له حاضرة في كلامه ، مؤثرة على آرائه تزيد عمقاً وسداداً في كثير من المسائل ويزيدها تجلية وتوضيحاً ، وذلك لنظرته الشاملة لمصلح الشريعة ومقاصدها ؛ وأن الشريعة شاملة لجميع المصالح مانعة للمفاسد ، فهو دائماً يؤكد ويدلل على أن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها •

قال شيخ الإسلام : (( إن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وأنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين ، وتحصيل أعظم المصلحتين ، بتفويت أدناهما ، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما )) <sup>(٢)</sup>

(١) - هذا الكتاب : مطبوع ضمن الفتاوى الكبار لشيخ الإسلام ابن تيمية في المجلد الثالث من ص ٩٧ إلى ص ٤٠٥ ، طبعة دار المعرفة ببيروت ، الطبعة السادسة •  
وحققه أخيراً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : فيحان بن شالي المطيري حصل فيه على درجة الدكتوراه وطبع طبعين الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ؛ مكتبة لينة - دمنهور - مصر ، ومكتبة أضواء المنار - المدينة النبوية •

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٠ / ص ٤٨ •



فعند استقرائي لكلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في سد الذرائع في الكتب التي وقفت عليها ظهرت لي نظرتة إلى شمول شرع الله القويم ؛ ويظهر هذا واضحاً في قوة ربطه بين النصوص والأحكام ، وفي دقته العجيبة في فهم مقاصد الشارع في جو كان مليئاً بالأزمات الفكرية ، والعقدية ؛ والسياسية التي سببت له كثيراً من المتاعب ؛ ولكنه بفضل من الله استطاع أن يرد هذه الأمور جميعاً إلى منهج الكتاب والسنة والسلف الصالح ؛ وهو المنهج الذي رسمه لنفسه في نظرتة الصائبة لشرع الله القويم وتتبعه لمقاصد الشارع في أعمال المصالح ودرء المفاسد والموازنة بينهما موازنة جلت هذه المقاصد تجلية لم نجد لها لغيره من العلماء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (( فتفطن لحقيقة الدين ؛ وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية والمفاسد ، بحيث تعرف ما مراتب المعروف ، ومراتب المنكر ، حتى تقدم أهمها عند الازدحام ، فإن هذا حقيقة العلم بما جاءت به الرسل ، فإن التمييز بين جنس المعروف ، وجنس المنكر أو جنس الدليل وغير الدليل يتيسر كثيراً .

فأما مراتب المعروف والمنكر ؛ ومراتب الدليل بحيث يقدم عند التزاحم أعرف المعروفين ، وينكر أنكر المنكرين ، ويرجح أقوى الدليلين ، فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين ))<sup>(١)</sup>

وبهذه النظرة الدقيقة يستطيع المجتهد أن يعرف متى يسد الذريعة أمام المفسدة ؛ ومتى يفتحها إذا رجحت المصلحة .

ويتضح فقه شيخ الإسلام في هذا الجانب في موقفه الحازم أمام أهل الأهواء والبدع ؛ وأصحاب العقائد الضالة من القبوريين ، والمعتزلة والمتشبهين بالكفار الذين أكثر شيخ الإسلام من مناقشتهم والرد عليهم ، ويستند كثيراً في مناقشته لهم على فهمه لمقاصد الشارع التي تعمل على درء المفاسد وجلب المصالح ، ويبين لهم أن النظر في هذه المقاصد واجب عليهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (( المساجد المبنية على القبور التي تسمى المشاهد محدثة في الإسلام ، والسفر إليها محدث في

(١) - انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مج ٢ / ص ٦٢٢ .

الإسلام لم يكن بني من ذلك شيء في القرون الثلاثة المفضلة<sup>(١)</sup> بل ثبت في الصحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (( لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد )) يحذر ما فعلوا ، قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا<sup>(٢)</sup> .

وثبت في الصحيح عنه أنه قال قبل أن يموت بخمس : (( إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك ))<sup>(٣)</sup>

فأما قول القائل عند ميت من الأنبياء والصالحين : اللهم إني أسألك بفلان أو بجاه فلان أو بجرمة فلان ، فهذا لم ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ؛ وقد نص غير واحد من العلماء أنه لا يجوز .

ونقل عن بعضهم جوازه<sup>(٤)</sup> فكيف يقول القائل للميت أنا استغيث بك واستجير بك ، أو أنا في حسبك أو سل لي الله ونحو ذلك ، فتبين أن هذا

(١) - كان ظهور المشاهد وانتشارها حين خضعت خلافة بني العباس ، وتفرقت الأمة ، وكثر فيهم الزنادقة الملبسون على المسلمين ، وفشت فيهم كلمة أهل البدع ؛ وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة ، فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القداحية بأرض المغرب ثم جاعوا بعد ذلك إلى أرض مصر وقريبا من ذلك ظهر بنو بويه وكان في كثير منهم زنادقة وبدع قوية )) .  
انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٧ / ص ٤٦٦ .

(٢) - رواه البخاري في كتاب " الجنائز " ، باب " ما يكره من اتخاذ المساجد قبور " .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ١ / ص ٢٣٨ ، الحديث رقم (١٣٣٠) واللفظ له .

(٣) - أخرجه مسلم في كتاب : " المساجد ومواضع الصلاة " باب " النهي عن بناء المساجد على القبور

واتخذوا القبور مساجد " .

انظر : صحيح مسلم مج ١ / ص ٣٧٦ الحديث رقم (٥٢٩) .

(٤) - سؤال الله تعالى بجاه فلان أو حرمة أو حقه أو غير ذلك ، منعه أبو حنيفة وأبو يوسف وغيرهما من

أئمة الحنفية - رحمهم الله - فقد جاء في الفتاوى الهندية : ويكره أن يقول في دعائه بحق فلان وكذا بحق

أنبيائك وأوليائك أو بحق رسلك أو بحق البيت أو المشعر الحرام لأنه لاحق للمخلوق على الله تعالى . أهـ

انظر : الفتاوى الهندية مج ٥ / ص ٣١١ ، وفتح القدير مج ٨ / ص ٤٩٨ =



ليس من الأسباب المشروعة ؛ ولو قدر أن له تأثيراً ، فكيف إذا لم يكن له تأثير صالح بل مفسدته راجحة على مصلحته كأمثاله من دعاء غير الله .

وذلك أن من الناس الذين يستغيثون بغائب أو ميت تتمثل له الشياطين ، وربما كانت على صورة ذلك الغائب ، وربما كلمته ، وربما قضت له أحيانا بعض حوائجه ، كما تفعل شياطين الأصنام وهذا مما قد جرى لغير واحد فينبغي أن يعرف <sup>(١)</sup> .

وقال أيضا شيخ الإسلام : (( إن من قال : إن الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين قول ليس له أصل في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، ولا قاله أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في الدين ، كمالك والثوري ، والأوزاعي والليث بن سعد ، وأبي حنيفة والشافعي ، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

ومالك هو أعلم أهل زمانه - أي زمن تابع التابعين بالمدينة - الذين كان أهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين أن المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه .

وكره مالك - رحمه الله - أن يقال : زُرنا قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - قال القاضي عياض <sup>(١)</sup> : كراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي -

= وأيضاً نقل المنع عن جمع من علماء الحنفية السهسواني الهندي .

انظر : صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان ص ٢٠٥ .

وقال بجوازه : بعض العلماء من المالكية والشافعية ومتأخري الحنفية ومتقدمي الحنابلة ، أما الأئمة المتقدمون كالإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم فكلهم في هذه المسائل قليل لأنها لم تكن في زمنهم وإنما حدثت بعد ذلك .

انظر : الموسوعة الفقهية إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن حسن آل الشيخ ، باب " من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره " ص ٢٢٣ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٢٣٧ .

(١) - انظر : الاستغاثة في الرد على البكري مج ١ / ص ٣٣٤ - ٣٣٨ .

(١) هو : عياض بن موسى بن عياض بن عمرو ، أبو الفضل اليحصي السبتي ، القاضي ، عالم المغرب ، الحافظ ، من أهل التفتن في العلم والذكاء والفطنة والفهم ، كان إمام أهل الحديث في وقته ، وأعلم الناس

## صلى الله عليه وسلم - لقوله : (( اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد أشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ))<sup>(٢)</sup>

بعلوم الحديث ، والنحو ، والأصول ، واللغة ، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، ولي قضاء سبته ثم غر ناطة ، له مؤلفات كثيرة منها " الشفاء " و " طبقات المالكية " و " شرح صحيح مسلم " و " الأملح في ضبط الرواية وتقييد السماع " توفي سنة ٥٤٤ هـ بمراكش .

انظر ترجمته في : ( الديباج المذهب مج ٢ / ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ١٤٠ ، تهذيب الأسماء مج ٢ / ص ٤٣ ، تذكرة الحفاظ مج ٤ / ص ١٣٠٤ )

(٢) - رواه مالك مرسلاً عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، في كتاب " قصر الصلاة في السفر " ،

باب " جامع الصلاة انظر الموطأ المطبوع مع موسوعة السنة الكتب الستة وشروحها مج ٢٠ / ج ١ / ص

١٧٢ .

ورواه البرازي في : كشف الأستار الحديث رقم (٤٤٠) ، ووصله عن عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم عن

عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (( اللهم إني أعوذ بك أن

يتخذ قبري وثناً ، فإن الله تبارك وتعالى أشد غضبة على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد )) وقال لا نحفظه

إلا عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد .

ورواه عبد الرزاق في : المصنف في باب " الصلاة على القبور " مج ١ / ص ٤٠٦ الحديث رقم (١٥٨٧) .

وفي مشكاة المصابيح مج ١ / ص ٢٣٤ ، الحديث رقم (٧٥٠) .

وفي الخلية مج ٦ / ص ٢٨٣ ، ومج ٧ / ص ٣١٧ .

وأخرجه ابن كثير في جامع المسانيد والسنن " مستد. أبي سعيد الخدري " مج ٣٣ / ص ٢٩٥ .

وفي مجمع الزوائد باب " الصلاة بين القبور ، واتخاذها مساجد ، والصلاة إليها " مج ١ / ج ٢ / ص ٢٧-٢٨

، وقال الهيثمي رواه البزار ، وفيه عمر بن صهبان وقد اجتمعوا على ضعفه .

قال ابن عبد البر بعد أن وصل حديث مالك : (( ولم ينفرد به مالك كما زعم بعض الناس ، وزعم أبو بكر

البزار ، أن مالكا لم يتابعه أحد على هذا الحديث إلا عمر بن محمد ، عن زيد بن أسلم ، قال وليس بمحفوظ

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من وجه من الوجوه ، إلا من هذا الوجه لا إسناد له غيره ؛ إلا أن عمر

بن محمد أسنده عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : وعمر بن محمد ثقة روى

عنه الثوري وجماعة .

قال أبو عمر : (( لا وجه لقول البزار إلا معرفة من روى الحديث لا غير ، ولا خلاف بين علماء أهل الأثر

والفقه أن الحديث إذا رواه ثقة عن ثقة حتى يتصل بالنبي - صلى الله عليه وسلم - أنه حجة يعمل بها ،

ومالك بن أنس عند جميعهم حجة ، وقد أسند حديثه هذا عمر بن محمد ، وهو من ثقة أشرف أهل المدينة

ينهي عن إضافة هذا اللفظ إلى غير القبر والتشبه بفعل ذلك ؛ قطعاً  
للذريعة وحسماً للباب .

قلت - أي شيخ الإسلام - والأحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره  
كلها ضعيفة ، بل موضوعة<sup>(١)</sup> لم يرو الأئمة ولا أهل السنن المتبعة - كسنن

فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقة وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له ، وهو ممن  
تقبل زيادته )) .

انظر : الاستذكار مج ٦ / ص ٣٣٩ ، والتمهيد مج ٥ / ص ٤١ - ٤٢ .

قال الألباني : وفيما قاله ابن عبد البر في عمر هذا ينظر ، واستدل بما قاله ابن رجب في الفتح : فقال ابن  
رجب بعد أن ساق الرواية التي ساقها ابن عبد البر في التمهيد : (( خرج من طريق البزار ، وعمر هذا هو  
ابن صهبان جاء منسوباً في بعض نسخ مسند البزار ، وظن ابن عبد البر أنه عمر بن محمد بن العمري والظاهر  
أنه وهم ، وقد روي نحوه من حديث أبي سلمه ، عن أبي هريرة بإسناد فيه نظر )) .

انظر : تحذير الساجد ص ١٦ ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب مج ١ / ص ٢٤٦ .

وعمر بن صهبان قال عنه البخاري : منكر الحديث .

انظر : كتاب الضعفاء الصغير ص ٢٦٩ .

وقال عنه النسائي متروك الحديث .

انظر : كتاب الضعفاء والمتروكين ص ٣٠٠ .

وقال عنه ابن حجر : ضعيف من الثامنة ، مات سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر : تقريب التهذيب ص ٤١٤ ، تهذيب التهذيب مج ٧ / ص ٣٩٣ .

وبهذا يظهر أن طريق هذا الحديث فيه ضعف لوجود عمر بن صهبان إلا أنه وأحاديث أخرى صحيحه تزيد  
معنى هذا الحديث .

انظر هذه الأحاديث في : صحيح البخاري ، كتاب " الجنائز " الأحاديث رقم (١٣٩٠) مج ٣ / ص ٣٠٠ .

، ورقم (٣٤٥٤) في مج ٦ / ص ٥٧١ ، وكتاب " المغازي " حديث رقم (٤٤٤١) مج ٧ / ص ٧٤٦ ،

وكتاب " المغازي " الحديث رقم (٤٤٤٤) مج ٧ / ص ٧٤٧ .

وصحيح مسلم ، كتاب " المساجد ومواضع الصلاة " الحديث رقم (٥٢٩) مج ١ / ص ٣٧٦ ، وكتاب "

المساجد ، الحديث رقم (٥٣١) مج ١ / ص ٣٧٧ ، وغيرها .

(١) - مثل قول : (( من حج فلم يزرني فقد جفاني )) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : كذب فجعاء النسي -

صلى الله عليه وسلم - حرام ، وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين ، ولم يثبت عنه حديث في زيارة

قبره ، بل هذه الأحاديث التي تروى (( من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له الجنة )) وأمثال ذلك

كذب باتفاق العلماء ، وقد روى الدار قطني وغيره في زيارة قبره أحاديث وهي ضعيفة .

أبي داود ، والنسائي ، ونحوهما فيهما شيئاً . . ولكن صار لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية ، وأكثرهم لا يستعملونها إلا بالمعنى البدعي لا الشرعي ؛ فلهذا كره هذا الإطلاق .

فأما الزيارة الشرعية : فهي من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت ، كما يقصد بالصلاة عليه ، كما قال الله في حق المنافقين : ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ، وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ (٢) .

وأما الزيارة البدعية : فهي من جنس الشرك والذريعة إليه ، كما فعل اليهود والنصارى عند قبور الأنبياء والصالحين ((٣) .

وكذلك مما يوضح قوة نظر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى مقاصد الشارع في درء المفسد وجلب المصالح موقفه - رحمه الله - من المتلاعبين ، والمتحايلين في شرع الله تعالى الذين كثروا في عصره وموقفه مع هؤلاء جليّ وبينّ في سد كل ذريعة يتحايل بها على شرع الله تبارك وتعالى ؛ حتى دعاه ذلك إلى تأليف كتاب مستقل عن مسألة كثر فيها التحايل وهي نكاح الخلل وسماه " **إقامة الدليل على بطلان التحايل** " وأورد في كتابه هذا قواعد مهمة في منع التحايل وسد الذرائع .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( اعلم إن تجويز الحيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة ، فإن الشارع سد الطريق إلى ذلك المحرم بكل طريق

انظر : مجموع الفتاوى مج ١٨ / ص ٣٤٢ ، و مج ٢٧ / ص ٣٥ .

وقال الذهبي : موضوع .

انظر : ميزان الاعتدال مج ٤ / ص ٢٦٥ ،

وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة . انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة مج ١ / ص ٦١ .

وأيضاً مثل حديث (( من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة )) فقد قال بعض الحفاظ هو

موضوع ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث .

انظر : اللآلئ المتثور في الأحاديث المشهورة ص ١٢٤ ، واللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع

ص ١٨٢ .

(٢) - سورة التوبة : الآية (٨٤) .

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٧ / ص ١١٥ - ١٢٠ بتصرف .

والاحتال يريد أن يتوسل إليه ، ولهذا لما اعتبر الشارع في البيع والصرف والنكاح وغيرها شروطا سد ببعضها التذرع إلى الزنا والربا وكمل بها مقصود العقود لم يمكن الاحتال الخروج عنها في الظاهر ، فإذا أراد الاحتال ببعض هذه العقود على ما منع الشارع منه أتى بها مع حيلة أخرى توصله بزعمه إلى نفس ذلك الشيء الذي سد الشارع ذريعته فلا يبقى لتلك الشروط التي تأتي بها فائدة ولا حقيقة ؛ بل يبقى بمزلة العبث واللعب وتطويل الطريق إلى المقصود من غير فائدة ))<sup>(١)</sup> .

ولوجود هذين الأمرين الرئيسين :

## ١ - وجود أهل الأهواء والبدع .

## ٢ - وكثرة الحيل .

دعا شيخ الإسلام إلى تفصيل القول في تراحم الأحكام الشرعية تفصيلا قل أن تجد مثله عند غيره من العلماء ؛ وأكد على أصل من أعظم أصول الدين وهو أن الإسلام جاء بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وفعل خير الخيرين ؛ ودفع شر الشرين ، وبين أن معرفة المصالح والمفاسد إنما تكون بمقياس الشريعة لا بالأهواء ، وأنه عندما تتراحم الأحكام وتتلازم في حال عارض عند فرد معين ، أو جماعة معينة ، مثل أن تتلازم الحسنة مع السيئة بحيث لا يمكن فعل الحسنة إلا مع السيئة يقدم أعظمهما مصلحة ، إما مصلحة فعل الحسنة ؛ أو مصلحة ترك السيئة ، على أن هذا إنما يكون في الأحوال العارضة ، أما في الأحوال الراتبة فيؤمر بمطلق المعروف وينهي عن مطلق المنكر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (( إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو زاحمت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، وتعارضت المصالح والمفاسد فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له ، فإن كان الذي يفوت من المصالح ، أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به ، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته ؛ لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على

(١) - انظر : مجموع الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٥ .

اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر ،  
وقل أن تعوز النصوص من يكون خيرا بها وبدلائلها على الأحكام ))<sup>(١)</sup> .

فتعتبر هذه الأمور الثلاثة .

١- الرد على أهل الأهواء والبدع والضلالات .

٢- سد الباب أمام كل متحاييل .

٣- الموازنة بين المطالم والمفاسد .

هي الدوافع الرئيسة لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - على  
سد الذرائع فقلما يوجد له نص في الذرائع إلا وهو يدور حول هذه الدوافع  
الثلاث ؛ وسيتضح هذا جليا إنشاء الله تعالى في الفصل القادم الذي أتناول  
فيه سد الذرائع عند شيخ الإسلام .

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٨ / ص ٢٩ .

## الفصل الأول

=====

تعريف سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، والفرق  
بينها وبين السبب والحيلة ؛ وتمسكه بالعمل بسد الذرائع  
وأقسامها وعلاقتها بالمقاصد ، والأساس الذي بنى عليه  
القاعدة ؛ ومنهجه عند تزامم الذرائع وتعارض بعضها مع بعض ؛  
وضابطها •

وينتظم تسعة مباحث

المبحث الأول : تعريف سد الذرائع وأركانها عند شيخ الإسلام •

المبحث الثاني : الفرق بين الذريعة والسبب عند شيخ الإسلام •

المبحث الثالث : الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام

المبحث الرابع : تمسك شيخ الإسلام بالعمل بقاعدة سد  
الذرائع •

المبحث الخامس : أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام

المبحث السادس : الأساس الذي بنى عليه شيخ الإسلام قاعدة " سد  
الذرائع " •

المبحث السابع : علاقة مقاصد الشريعة بسد الذرائع عند شيخ  
الإسلام •

المبحث الثامن : منهج شيخ الإسلام عند تزامم الذرائع  
وتعارضها مع بعض •

المبحث التاسع : ضابط سد الذرائع عند شيخ الإسلام •

## **المبحث الأول**

**تعريف سد الذرائع وبيان أركانها عند شيخ الإسلام  
ابن تيمية**



## البحث الأول

### تعريف سد الذرائع وبيان أركانها عند شيخ الإسلام ابن تيمية •

عند تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الذريعة عرفها أولاً بالتعريف العام الذي يشمل فتح الذريعة وسدها ؛ والذي يوافق المعنى اللغوي لكلمة الذريعة كما أوضحت ذلك في أول البحث<sup>(١)</sup> .

قال شيخ الإسلام : (( الذريعة ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء ))<sup>(٢)</sup> .

فهذه العبارة بينت المعنى العام للذريعة ، ولكن هذا المعنى قد تغير في عرف الفقهاء فصار خاصاً بالذريعة التي تسد بحيث إنهم إذا تحدثوا عنها فإنهم لا يعنون بحديثهم إلا الذريعة التي تسد فقصروا الذريعة على ما يفضي إلى الأمر المحرم فصارت هي المقصودة عند حديثهم عن الذريعة •

قال شيخ الإسلام : (( لكن صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل محرم ))<sup>(٣)</sup>

ثم وضع شيخ الإسلام بعد ذلك أن الذريعة التي تفضي إلى المحرم إن تجردت عن إفضائها هذا فإنه لا يكون فيها مفسدة بمعنى أن الذريعة التي تؤدي إلى المحرم تكون محرمة لفسادها وفساد ما توصل إليه ؛ أما الذريعة التي لا تفضي إلى الأمر المحرم فإنها لا تفسد بل تكون صالحة لأنها أصبحت تؤدي وتفضي إلى مصلحة ؛ فشيوخ الإسلام يرى أن الذريعة تسد أو تفتح بحسب ما توصل إليه •

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( ولو تجردت عن هذا الإفضاء لم يكن فيها مفسدة ))<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : الفصل الأول ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

وبناء على ما سبق فقد خلص شيخ الإسلام بتعريف للذريعة بمعناها  
الخاص ارتضاه من تعاريف الفقهاء فقال : (( لهذا قيل الذريعة  
الفعل الذي ظاهره أنه مباح إلى فعل محرم ))<sup>(١)</sup>

فهذا التعريف يبين أن معنى الذريعة التي تسد عند ابن تيمية هي كل  
فعل صورته الإباحة ولكن هذا الفعل الذي ظاهره أنه مأذون فيه شرعا أدى  
إلى أمر محرم وهو في الظاهر مباح .

### ملاحظات على التعريف الذي اختاره شيخ الإسلام .

١- قوله : (( هو الفعل الذي ظاهره أنه مباح ))<sup>(٢)</sup> .

نجد أنه في هذه العبارة قصر الركن الأول وهو " المتذرع به " على  
الإباحة فقط والمتذرع به أعم من ذلك حيث إنه ربما يكون مباحا أو مندوبا  
أو واجبا .

٢- قوله : (( ظاهره ))

هذا القيد يخرج الباطن مع أنه قد يكون الظاهر والباطن مباحا ، ومع  
ذلك يجب سد الذريعة فيه كحرمة سب آلهة الكفار حيث أنه يفضي إلى  
سب الله تعالى ؛ ولو لم يقصد المسلم ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ، ومع ذلك  
حرم سب آلهة الكفار سدا للذريعة .

٣- قوله : (( إلى فعل محرم ))

هذا هو الركن الثاني من أركان الذريعة وهو " المتذرع إليه " ويؤخذ  
عليه أنه قصره على المحرم والمتذرع إليه ربما يكون محرما أو مكروها .

٤- قوله : (( وهو وسيلة إلى فعل المحرم ))

أي أن الفعل الذي ظاهره أنه مباح صار وسيلة إلى فعل المحرم .

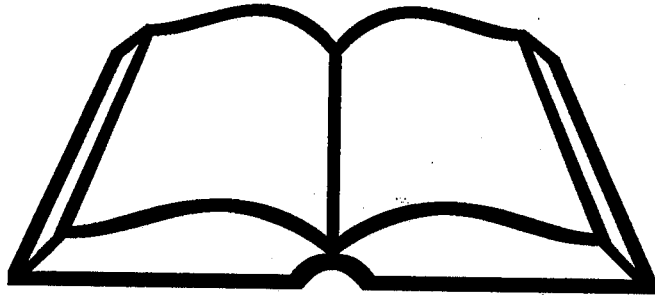
(١) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

فشيخ الإسلام ابن تيمية لم يشتر إلى درجة إفضاء المتذرع به إلى المتذرع إليه - وهو الركن الثالث من أركان الذريعة - بل يفهم من كلامه أن كل فعل ظاهره الإباحة توصل به إلى فعل المحرم سواء أكانت مفسدة المحرم غالبية على مصلحة الفعل أو العكس .

فبيع العنب على هذا التعريف يكون محرماً لأنه قد يفضي في بعض الأحوال إلى الخمر مع ندرة ذلك وهذا أمر يجمع خارج عن سد الذريعة لندرة قصد المحرم فيه ؛ وكذلك التجاور في البيوت قد يفضي إلى الزنا ولكن لم يمنع حاجة الناس الماسة إليه وذلك يجمع العلماء .

وكان الأولى أن يشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى درجة الإفضاء إلى المفسدة حتى يكون التعريف مبيناً للمراد تعريفه . والله أعلم .



## **المبحث الثاني**

**الفرق بين السبب والخريجة عند شيخ الإسلام**

## المبحث الثاني

### الفرق بين السبب والذريعة عند شيخ الإسلام

قد بين شيخ الإسلام الفرق بين ما يكون سببا من الأفعال وما يكون ذريعة منها ؛ وفصل القول في ذلك حتى جلى هذه المسألة وبينها غاية البيان ولم يلتبس عليه الأمر كما التبس على بعض العلماء<sup>(١)</sup> فأدخلوا فيها ما ليس من الذرائع .

قال شيخ الإسلام : (( إذا أفضت [الذريعة] إلى فساد ليس هو فعلا كإفشاء شرب الخمر إلى السكر ، وإفشاء الزنا إلى اختلاط المياه أو كان الشيء نفسه فسادا كالقتل ، والظلم فهذا ليس من هذا الباب ، فإننا نعلم إنما حرمت الأشياء لكونها في نفسها فسادا بحيث تكون هي في نفسها فيها منفعة وهي مفضية إلى ضرر أكثر منه فتحرم ، فإن كان ذلك الفساد فعل محظور سميت ذريعة ، وإلا سميت سببا ومقتضيا ونحو ذلك من الأسماء المشهورة ))<sup>(٢)</sup>

فعندما ننظر إلى كلام العلماء في الذرائع نجد أنهم قد أجمعوا على أن الفعل المتذرع به - وهو الوسيلة - لا بد أن يكون مأذونا به وذلك واضح من خلال تعاريفهم لسد الذرائع ، فلم يتقيد تعبيرهم عنها بالإباحة ، أو الجواز أو غير ممنوع لنفسه ، ولكنهم مع ذلك عند حديثهم عن الذرائع ذكروا من أمثلتها ومسائلها التي يجب إعمال سد الذرائع فيها أفعالا لم يأذن بها الشارع ، وهذا في الحقيقة يدخل في مسمى الذرائع العام ولا يدخل في

(١) - كابن القيم - رحمه الله - حيث أنه أدخل في أقسام الذرائع ما هو خارج عنها بالمعنى الخاص : فمن

أقسامه كما سبق توضيحه في الباب " الأول " أنه جعل الوسيلة موضوعة للإفشاء إلى المفسدة ، ومثل له

بالزنا المفضي إلى اختلاط المياه ، وفساد الفراش ، والقذف ، وشرب المسكر المفضي إلى مفسدة السكر ؛

فهذه الأشياء محرمة في الأصل فهي من قبيل المقاصد وليس من الوسائل . انظر إعلام الموقعين مج ٣ / ص

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية أنها ليست من الذرائع .

انظر الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ .

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

مسماهما الخاص ، وشيخ الإسلام - ابن تيمية - واحد من أولئك العلماء الذين عبروا في تعريفهم عن الذريعة بالإباحة ، ولكنه تفطن عند تفصيله في حديثه عن الذريعة فأخرج بعض الأفعال عن مسمى الذرائع إلى مسمى السبب أو المقتضى ونحو ذلك من الأسماء ، لأنه إنما أراد الحديث عن الذريعة بمفهومها الخاص ، فقسم في كلامه المذكور آثاف الفعل الصادر من المكلف إلى ثلاثة أقسام .

١ - أفعال تكون في نفسها مفسدة كالقتل والظلم .

٢ - أفعال تؤول ضمنا إلى مفسدة دون اختيار المكلف كالخمر والزنا .

٣ - أفعال تؤول إلى مفسدة ولكنها بإرادة واختيار المكلف كالربا والتحليل في النكاح .

**فالقسم الأول :** حرمه الله تعالى لكونه مفسدة في نفسه ؛ فهذا لا يسمى ذريعة بالمعنى الخاص (( لأن كلا من القتل والظلم وسائر ما يتضمن المفسدة بنفسه - بمعنى أن المفسدة جزء من ماهيته لا يصح أن يسمى ذريعة بالمعنى الخاص ، لأن من الضروري في الوسيلة لتكون ذريعة بهذا المعنى أن تكون جائزة وتؤدي إلى محذور ، وليس القتل ولا الظلم ولا أمثالهما من الأمور الجائزة إلا كما إذا وقع القتل قصاصا ، فحينئذ يؤدي إلى مصلحة هي الزجر ، والتأديب ، ومن ضرورة الذريعة في المعنى الخاص أن تؤدي إلى مفسدة لا إلى مصلحة ))<sup>(١)</sup>

**أما القسم الثاني :** وهو ما يكون من أفعال المكلف ولكنه يفضي ويؤول إلى مفسدة أخرى دون اختياره كشرب الخمر ، والزنا فشرب الخمر لا بد أن يفضي إلى السكر شاء الشاب أم أبي ، وكذلك الزنا فإنه يفضي إلى اختلاط المياه .

(١) - انظر : سد الذرائع للبرهاني ص ٧٧ .

فهذان **القسمان** يطلق عليهما ابن تيمية -رحمه الله- سبباً أو مقتضى أو غيرها من الأسماء ، لأن الوسيلة محرمة حتى لو كان فيها منفعة ، والمتوسل إليه محرم .

**أما القسم الثالث :** وهو ما يفعله المكلف ويكون في أصله مآذونا فيه ، ولكنه أفضى إلى مفسدة ، وهذه المفسدة حصلت بإرادة المكلف ، فهذا القسم هو الذي يطلق عليه الذريعة بمعناها الخاص ، حيث أن الوسيلة مباحة أو جائزة وأدت إلى محظور .

**مثال ذلك :** نكاح التحليل فإن النكاح في أصله جائز ولكن عندما يقصد المكلف أن يكون هذا النكاح تحليلاً فإنه يكون محرماً ، وكذلك البيع الذي يفضي إلى الربا فإن البيع في أصله جائز ومباح ، ولكنه إذا أفضى إلى الربا أصبح محرماً وغير ذلك من المسائل التي ينطبق عليها هذا القيد .

#### ♦ الخلاصة ♦

=====

إذا **الفرق بين الذريعة والسبب** عند شيخ الإسلام هو إن الوسيلة إذا كانت في أصل وضع الشرع جائزة وأفضت إلى محرم فهذه هي الذريعة المقصودة بالمعنى الخاص ، أما إذا كانت الوسيلة غير مآذون بها شرعاً وأدت إلى محرم فهذه يطلق عليها سبباً ، أو مقتضى ولا تسمى ذرائع بالمعنى الخاص .

### **المبحث الثالث**

#### **الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام**

##### **وينتظم سبعة مطالب**

- **المطلب الأول : تعريف الحيلة لغة واصطلاحاً**
- **المطلب الثاني : أركان الحيل عند شيخ الإسلام**
- **المطلب الثالث : أنواع الحيل عند شيخ الإسلام**
- **المطلب الرابع : أقسام الحيل عند شيخ الإسلام**
- **المطلب الخامس : أسباب الحيل عند شيخ الإسلام**
- **المطلب السادس : أدلة تحريم الحيل عند شيخ الإسلام**
- **المطلب السابع : الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام**



## المبحث الثالث

### الفرق بين الحيلة والذريعة عند شيخ الإسلام

=====

عند حديث شيخ الإسلام عن الحيل كان أكثر حديثه عنها في كتابه "بيان الدليل على بطلان التحليل" مع وجود عبارات أخرى متلثة في مؤلفاته ، والجدير بالذكر أن كتابه هذا لم يقصد في تأليفه الحديث عن ذات الحيل من جميع الوجوه ، وأنواعها ، وأدلتها من حيث الحل والحرمة بل كان حديثه عن الحيل تدليلا على بطلان نكاح المحلل ، ومع ذلك فقد أسهب في الحديث عنها وجلي كثيرا من مسائلها وقد ذكر مع ذلك أن هذا الموضوع يحتاج إلى مؤلف كبير مستقل يحل غموضها ويوضح ما أشكل منها بذكر أنواعها وأدلتها •

وقد قال شيخ الإسلام في ذلك : (( نبهنا على هذا القدر من إبطال الحيل ، والكلام في التفاصيل ليس هذا موضعه . . . والكلام في إبطال الحيل باب واسع يحتمل كتابا يبين فيه أنواعها وأدلة كل نوع ، ويستوفي ما في ذلك من الأدلة والأحكام ، ولم يكن قصدنا الأول هنا إلا التبيه على إبطالها بإشارة تمهد القاعدة لمسألة التحليل))<sup>(١)</sup>

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ٢٧٠ .

## **المطلب الأول**

**تعريف الحيلة لغة واصطلاحاً عند شيخ الإسلام**

**وفيه فرعان**

**الفرع الأول : تعريف الحيلة لغة ♦**

**الفرع الثاني : تعريف الحيلة اصطلاحاً ♦**

## المطلب الأول

### تعريف الحيلة لغة واصطلاحاً عند شيخ الإسلام

#### الفرع الأول : تعريف الحيلة لغة •

**الحيلة :** من الحول ولكن قلب واوه ياء لانكسار ما قبلها ، وهي مشتقة من التحول لأن بها يتحول من حال إلى حال بنوع تدبير ولطف يحيل بها الشيء عن ظاهره<sup>(١)</sup> .

فمعنى الحيلة إذن هي : (( نوع مخصوص من التصرف والعمل الذي هو التحول من حال إلى حال )) وهذا مقتضاه في اللغة<sup>(٢)</sup> .

#### الفرع الثاني : تعريف الحيلة اصطلاحاً •

بين شيخ الإسلام - ابن تيمية - أن الحيلة انتقلت من المعنى اللغوي الذي يعم كل حيلة سواء كانت جائزة أو ممنوعة أو فيها إسقاط لحق أو أخذ الحق إلى معنى آخر في عرف الفقهاء قيد إطلاقها على الحيلة التي يكون فيها إسقاط حق الله أو الآدمي •

قال شيخ الإسلام : (( ثم صارت في عرف الفقهاء إذا أطلقت قصد بهل الحيل التي يستحل بها المحارم كحيل اليهود وكل حيلة تضمنت إسقاط حق الله أو الآدمي فهي تندرج فيما يستحل بها المحارم فإن ترك الواجب من المحارم<sup>(٣)</sup> ))

(١) - انظر : تاج العروس مج ١٤ / ص ١٨١ مادة ( حول )

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩١ .

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة •

ثم قال الحيلة هي : (( قصد سقوط الواجب ، أو حل الحرام بفعل لم يقصد به ما جعل ذلك الفعل له أو ما شرع ))<sup>(١)</sup> .

ثم يزيد هذا التعريف وضوحا فيقول : (( أن المختال يريد تغيير الأحكام الشرعية بأسباب لم يقصد بها ما جعلت تلك الأسباب له ، وهو يفعل تلك الأسباب لأجل ما هو تابع لها لا لأجل ما هو المتبوع المقصود بها بل يفعل السبب لما ينافي قصده من حكم السبب فيصير بمنزلة من طلب ثمرة الفعل الشرعي ونتيجته ، وهو لم يأت بقوامه وحقيقته فهذا خداع لله واستهزاء بآيات الله وتلاعب بمحدود الله ))<sup>(٢)</sup>

ولكن يلاحظ على تعريف شيخ الإسلام للحيلة أنه قال : الحيلة هي : (( قصد سقوط . . )) و التعريف بهذه الصيغة لا يفيد معنى الحيلة ؛ لأن الحيلة ليست هي القصد ؛ إنما هي شيء أو عمل يقصد به ؛ وليست هي القصد ذاته .

ولكن عند النظر في قوله : (( بفعل لم يقصد به ما جعل ذلك الفعل . . )) ،

و (( أن المختال يريد تغيير الأحكام الشرعية بأسباب . . )) .

فهذان الأمران يدلان على أن الحيلة ليست القصد وإنما هي ما يقصد به وكان الأولى أن يقول الحيلة هي : (( فعل يقصد به سقوط الواجب ، أو حل الحرام ؛ لم يقصد به ما جعل ذلك الفعل له أو ما شرع )) لأنه ذكر القيد في توضيح معنى الحيلة . والله أعلم

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٠٩ .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

**المطلب الثاني**  
**أركان الحيلة عند شيخ الإسلام**

## المطلب الثاني

### أركان الحيلة عند شيخ الإسلام

=====

لقد سبق تعريف الحيلة عند شيخ الإسلام وبالنظر إلى هذا التعريف نجد أن الحيلة عنده تقوم على ثلاثة أركان هي : -

١ - **القصد** : والمراد بالقصد هنا نية المتحيل إلى مخالفة قصد الشارع عن طريق تغيير الأحكام ، كإسقاط واجب ، أو تحليل محرم .

٢ - **المتحيل به** : وهو الفعل الذي يكون به تحويل الأحكام على خلاف ما شرعت له متوسلاً بفعل جائز في الظاهر وهو في الحقيقة مخالف الأحكام الشرعية ، ونجد ذلك في تعريف شيخ الإسلام عندما وصف المتوسل به بالفعل الذي (( لم يقصد به ما جعل ذلك الفعل له ))<sup>(١)</sup>

٣ - **المتحيل إليه** : وهو الغاية التي يهدف إليها المتحيل ، وهي : الوصول إلى تحويل الحكم في الظاهر .

وقد عبر عنه شيخ الإسلام - ابن تيمية - عندما قال : (( سقوط الواجب أو حل الحرام ))<sup>(٢)</sup>

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٠٩ .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

**المطلب الثالث**  
**أنواع الحيل عند شيخ الإسلام**

## المطلب الثالث

### أنواع الحيل عند شيخ الإسلام

=====

قسم شيخ الإسلام - ابن تيمية - الحيل بشكل عام إلى قسمين :-

١- حيل مشروعة (( جائزة )) •

٢- حيل غير مشروعة (( محرمة )) •

### أولا : الحيل المشروعة •

=====

وهي أن يظهر الإنسان مقصودا صالحا يكون فيه مصلحة دينية ، أو  
يحتال على إبطال حيلة محرمة ، وقد تكون الحيل الجائزة بهذه الصورة واجبة  
، أو مندوبة بحسب ما توصل إليه من المصالح وتدفع من المفاسد •

قال شيخ الإسلام : (( ويجوز للإنسان أن يظهر قولا وفعلا مقصوده به  
مقصود صالح ، وإن ظن الناس أنه قصد به غير ما قصد به إذا كانت فيه  
مصلحة دينية مثل دفع ظلم عن نفسه ، أو عن مسلم ، أو دفع الكفار عن  
المسلمين أو الاحتيال على إبطال حيلة محرمة أو نحو ذلك ، فهذه حيلة  
جائزة ))<sup>(١)</sup> •

وكذلك عد شيخ الإسلام المعارض من الحيل الجائزة • فقال : ((  
المعارض هي أن يتكلم الرجل بكلام جائز يقصد به معنى صحيحا ، ويتوهم  
غيره أنه قصد به معنى آخر ))<sup>(٢)</sup>

ولا بد أن يعلم أنه ليس كل ما درج على السنة الناس من ألفاظ الحيل  
سواء أكانت من حيث اللغة أو مما تعارف عليه الناس في تسميته حيلة أم لا

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩٢ •

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٠٥ •



تندرج في حكمها تحت الحيل المحرمة ، بل قد تكون جائزة ، بل قد تصل إلى درجة الوجوب .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( أنه ليس كل ما يسمى في اللغة حيلة أو يسميه بعض الناس حيلة ، أو يتوهم أنه مثل الحيلة المحرمة حراماً فإن الله سبحانه وتعالى قال في تنزيله : ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ

الرجال والنساء والولدان﴾ لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون

سبيلاً<sup>(١)</sup> ، فلو احتال المؤمن المستضعف على التخلص من بين الكفار لكان محموداً في ذلك ، ولو احتال مسلم على هزيمة الكافر كما فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق<sup>(٢)</sup> .

أو على أخذ ماله منهم كما فعل الحجاج بن علاطة<sup>(٣)</sup> ، وعلى قتل عدو الله ولرسوله كما فعل النفر الذين احتالوا على ابن أبي الحقيق اليهودي

(١) - سورة النساء : الآية ( ٩٨ ) .

(٢) - قصة نعيم بن مسعود مشهورة في غزوة الخندق التي وقعت في شوال من السنة الخامسة للهجرة النبوية ، وملخص قصة الغطفاني ( نعيم بن مسعود ) : أنه أتى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخبره أنه قد أسلم ، وأن قومه لا يعلمون بإسلامه ، وأنه صديق لبني قريظة يأمنونه ويثقون به ، وقال للرسول : مرني بما شئت فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " إنما أنت رجل واحد ، فخذل عنا إن استطعت ، فإن الحرب خدعة ، فاستعمل نعيم دهاءه حتى فرق بين قريش وحلفائها ، وبين بني قريظة ، وأوقع في نفوس كل من الفريقين الشك في الآخر حتى كتب الله النصر للمسلمين .  
انظر : ( البداية والنهاية مج ٢ / ٤ / ص ١١٣ ، الكامل في التاريخ مج ١ / ص ٥٧١ ، وغزوة الأحزاب ص ٢٤٩ ، والسيرة النبوية دروس وعبر ص ٦٩ )

(٣) - هو : الحجاج بن علاط - بكسر المهملة وتخفيف اللام - ابن خالد بن ثيرة ابن هلال بن عبيد السلمي ، ثم الفهري ، قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو بخير ، وأسلم ، وسكن المدينة ، واختط بها داراً ومسجداً ، وقصته : هي عندما فتح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خير ، قال الحجاج : يا رسول الله إن لي بمكة أهلاً ومالاً ، وإني أريد أن أتيتهم فأنا في حل إن قلت فيك شيئاً ، فأذن له .

انظر باقي القصة في : ( الطبقات الكبرى مج ٤ / ص ١٢ ، الكامل في التاريخ مج ١ / ص ٥٩٩ ، الإصابة مج ٢ / ص ٢٧ ، والطرق الحكيمة ص ٤١ )

، وعلى قتل كعب بن الأشرف<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك لكان محمودا أيضا ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (( الحرب خدعة ))<sup>(٢)</sup> ، وكان إذا أراد غزوة ورى<sup>(٣)</sup> بغيرها ، والناس في التلطف وحسن التحيل على حصول ما فيه رضى الله ورسوله ، أو دفع ما يكيد الإسلام وأهله سعي (مشكور)<sup>(٤)</sup> .

## وأیضا لا تكون المعارض جائزة إلا لدفع ضرر غیر مستحق .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( فهذا إذا كان المقصود به دفع ضرر غیر مستحق جائز كقول الخليل - صلى الله عليه وسلم - : (( هذه

(١) - كعب بن الأشرف هو : أحد بني نبهان من طيء ، وكان قد كبر عليه قتل من قتل بيدر من قريش ؛ فسار إلى مكة وحرّض على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبكى أصحاب بدر ، وكان يشيب بنساء المسلمين حتى آذاهم ؛ فلما عاد إلى المدينة ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من لي بابن الأشرف ، فقال : محمد بن مسلمة الأنصاري : أنا لك به أنا أقتله ، قال : فأفعل إن قدرت على ذلك . فقال يا رسول الله : لا بد لنا ما نقول : قال قولوا ما بدا لكم ، فأنتم في حل من ذلك .

انظر : ( المغازي للواقدي مج ١ / ص ١٨٤ ، الكامل في التاريخ مج ١ / ص ٥٤٣ ، البداية والنهاية مج ٢ / ج ٤ / ص ٦ ، الطرق الحكيمة ص ٤١ ) .

وكذلك ابن أبي الحقيق ، هو سلام ابن أبي الحقيق ، أبو رافع ، الذي حزب الأحزاب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستأذنت الخرج رسول الله في قتله وهو بخير ، فأذن لهم .

انظر : البداية والنهاية مج ٢ / ج ٤ / ص ١٣٩ .

(٢) - متفق عليه ، وأخرجه : البخاري في كتاب " الجهاد والسير والمناقب واستتابة المرتدين " . وكذلك أخرجه : مسلم في كتاب " الزكاة ، والجهاد والسير " . انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، كتاب " الجهاد والسير " ، باب " الحرب خدعة " ، الحديث رقم ( ٣٠٢٨ ) - ج ٦ / ص ١٨٢ . وانظر : صحيح مسلم كتاب " الجهاد والسير " . باب " جواز الخداع في الحرب " الحديث رقم ( ١٧٣٩ ) ، مج ٣ / ص ١٣٦١ .

(٣) - ورى : أي ستر ، والمراد منها هنا أي ستره ، وكفى عنه ، أو أوهم أنه يريد غيرها . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير مج ٥ / ص ١٧٧ ، وانظر أيضا غريب الحديث للهروي ، مج ١ / ص ١٢٢ .

(٤) - انظر : بيان الدليل على بطلان التحليل ص ٢٢٨-٢٢٩ .

**أُخْتِي** <sup>(١)</sup>، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : **((نحن من ماء))** <sup>(٢)</sup>، وقول الصديق : **((رجل يهديني السبيل))** <sup>(٣)</sup> ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أراد غزوة وارى بغيرها <sup>(٤)</sup> ، وكان يقول : **((الحرب خدعة))** <sup>(٥)</sup> ، وقد يكون واجبا إذا كان دفع ذلك الضرر واجب ولا يندفع إلا بذلك ، مثل التعريض عن دم معصوم وغير ذلك ، وتعريض أبي بكر - رضي الله عنه - قد يكون من هذا السبيل ، وهذا الضرب نوع من الحيل في الخطاب لكنه يفارق الحيل المحرمة من الوجه المحتال عليه ، والوجه المحتال به ، أما المحتال عليه هنا فهو دفع ضرر غير مستحق ، فإن الجبار كان يريد أخذ امرأة إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - لو علم أنها امرأته ، وهذا معصية عظيمة ، وهو من أعظم الضرر ، وكذلك بقاء الكفار غالبين على الأرض ، أو غلبتهم للمسلمين من أعظم الفساد فلو علم أولئك المستجيرون بالنبي - صلى الله عليه وسلم - لترتب على علمهم شر طويل ، وكذلك عامة المعارض التي يجوز الاحتجاج بها فإن عامتها إنما جاءت حذرا من تولد شر عظيم على الأخبار ، فأما إن قصد بها كتمان ما يجب من شهادة أو إقرار أو علم أو صفة مبيع أو منكوحة أو مستأجر أو نحو ذلك فإنها حرام بنصوص الكتاب والسنة <sup>(٦)</sup>

(١) - أخرجه البخاري في كتاب : " الطلاق " باب ، " إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي فلا شيء

عليه " انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٩ / ص ٢٩٩ ، وأخرجه أيضا في كتاب : " الإكراه " مج ١٢ / ص ٣٤٠ .

(٢) - انظر : المغازي مج ١ / ص ٥٠ ، وسيرة النبي لابن هشام مج ٢ / ص ٥٥ ، والبداية والنهاية مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٦٣ ، والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص ٣٤٣ .

(٣) - أخرجه : البخاري ، كتاب " مناقب الأنصار " ، باب " هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم -

وأصحابه إلى المدينة " ، الحديث رقم (٣٩١١) .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري مج ٧ / ص ٢٩٣ .

(٤) - سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٥) - سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٦) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .



وقد وضع شيخ الإسلام لذلك ضابطا فيما يجوز من المعارض ، وما لا يجوز فيها حيث قال : (( وضابط ذلك أن كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام ، لأنه كتمان وتدليس ، ويدخل في هذا الإقرار بالحق ، والتعريض في الحلف ، والشهادة على الإنسان ، والعقود بأسرها ، ووصف العقود عليه والفتيا والتحديث والقضاء إلى غير ذلك كل ما حرم بيانه فالتعريض فيه جائز واجب إن اضطر إلى الخطاب وأمكن التعريض فيه كالتعريض لسائل عن معصوم يريد قتله - وإن كان بيانه جائزا ؛ أو كتمانته جائزا ، وكانت المصلحة الدينية في كتمانته كالوجه الذي يراد عزوه ، فالتعريض أيضا مستحب هنا ، وإن كانت المصلحة الدنيوية في كتمانته ، فإن كان عليه ضرر في الإظهار والتقدير أنه مظلوم بذلك الضرر جاز له التعريض في اليمين وغيرها ، وإن كان له غرض مباح في الكتمان ولا ضرر عليه في الإظهار فقليل له التعريض أيضا . . فالمقصود بالمعارض فعل واجب أو مستحب أو مباح أبيح الشارع السعي في حصوله ، ونصب سببا يفضي إليه أصلا وقصدا ، فإن الضرر قد يشرع للإنسان أن يقصد دفعه ويتسبب في ذلك ، ولم يتضمن الشرع النهي عن دفع الضرر ))<sup>(١)</sup>

### ثم بين أن المعارض كما هي قولية تكون فعلية .

قال شيخ الإسلام : (( وأعلم أن المعارض كما تكون بالقول فقد تكون بالفعل ، وقد تكون بهما ، مثال ذلك أن يظهر المحارب أنه يريد وجها من الوجوه ويسافر إلى تلك الناحية ليحسب العدو أنه لا يريد به ثم يكر عليه ، أو يستطرد المبارز بين يدي خصمه ليظن هزيمته ثم يعطف عليه ، وهذا من معنى قوله : (( الحرب خدعة )) ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أراد غزوة وأرى بغيرها ))<sup>(٢)</sup>

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٠٩ .



## ثانيا : الحيل غير المشروعة ( المحرمة )

**والحيلة غير المشروعة :** هي التي توصل إلى أمر محرم وقد تكون وسيلتها جائزة وتكون محرمة .

قال شيخ الإسلام : (( كل حيلة تضمنت إسقاط حق الله تعالى أو الآدمي فهي تدرج فيما يستحل بها الحرام فإن ترك الواجب من الحرام ))<sup>(١)</sup> .

وقال أيضا : (( الحيلة المحرمة مثل أن يقصد بالعقود الشرعية ونحوها غير ما شرعت العقود له فيصير مخادعا لله ))<sup>(٢)</sup> .

**وكذلك تكون الحيل المحرمة بالأقوال وبالأفعال .**

**فالأقوال يشترط لثبوت أحكامها العقل والعبرة بقصد القائل لا بلفظه .**

قال شيخ الإسلام : (( الحيل نوعان : أقوال وأفعال ، والأقوال يشترط لثبوت أحكامها العقل ، ويعتبر فيها القصد ، وتكون صحيحة تارة وهو ما ترتب أثره عليه فأفاد حكمه ، وفاسدة أخرى وهو ما لم يكن كذلك ، ثم ما ثبت حكمه منه ما يمكن فسخه ورقعه بعد وقوعه كالبيع والنكاح ، ومنه ما لا يمكن رفعه بعد وقوعه كالعتق وإطلاق فهذا الضرب إذا قصد به الاحتيال على فعل محرم أو إسقاط واجب أمكن إبطاله إما من جميع الوجوه وإما من الوجه الذي يبطل مقصود الختال بحيث لا يترتب عليه حكمة للمحتال عليه . . كما يحكم به في الإقرار<sup>(٣)</sup> الذي يتضمن حقا للمقرر

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩١ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٩٢ .

(٣) - الإقرار : في اللغة الاعتراف .

انظر : الصحاح مج ٢ / ص ٧٩٠ .

وفي الاصطلاح : قال ابن عرفة : " هو خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه " =

عليه ، وكما يحكم به فيمن اشترى عبداً يعترف بأنه حر<sup>(١)</sup> .

## وأما الحيلة التي بالأفعال فقد قسمها شيخ الإسلام ثلاثة أقسام :-

=====

**الأول : أن يكون فعل الحيلة يفضي إلى غرض لنفسه .**

**الثاني : أن يكون فعل الحيلة يفضي إلى سقوط حق  
غيره .**

**الثالث : أن يكون فعل الحيلة عاماً يفضي له ولغيره .**

### مثال القسم الأول :-

=====

ما لو سافر إنسان وقصده رخصة السفر كالفطر في رمضان في وقت  
الصيف وقضاؤه في وقت الشتاء ، أو سافر ليقصر الصلاة ؛ أو غير ذلك مما  
يترخص به المسافر فإنه لا يجوز له ذلك حرمة قصده .

### مثال القسم الثاني :-

=====

أن يطأ امرأة أبيه أو يطأ الأب امرأة ابنه لينفسخ النكاح .

---

=انظر : شرح حدود ابن عرفة مج ٢ / ص ٤٤٣ .

وعرفه الجرجاني بقوله : " إخبار بحق لآخر عليه " .

انظر : التعريفات للجرجاني ص ٣٣ .

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٩ .

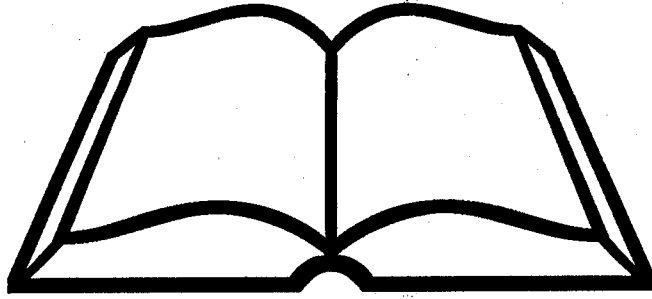


## مثال القسم الثالث :-

=====

الحلال إذا صاد الصيد وذبحه لحرم فإنه يحرم على ذلك المحرم ويحلل للحلال .

هذا وقد خص شيخ الإسلام هذه الأقسام بقوله : (( وأما الأفعال : فإن اقتضت الرخصة للمحتال لم يحصل كالسفر للقصر والفطر ، وإن اقتضت تحريماً على الغير فإنه قد يقع ويكون بمنزلة إتلاف النفس والمال ، وإن اقتضت حلاً عاماً إما بنفسها أو بواسطة زوال الملك ، فهذه مسألة " ذبح الصيد للحلال " ، وبالجملة إذا قصد بالفعل استحالة محرم لم يحل له ، وإن قصد إزالة ملك الغير لتحل ؛ فلاقيس أن لا يحل له أيضاً ، وإن حل لغيره ))<sup>(١)</sup> .



(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٩ .

## المطلب الرابع

### أقسام الحيل عند شيخ الإسلام

=====

عندما ذكر شيخ الإسلام أقسام الحيل ذكر لها أولا : خمسة أقسام في كتابه: **"بيان الدلائل على بطلان التحليل"** وبالتحديد في الوجه الخامس عشر من الوجوه التي دلل فيها على بطلان الحيل<sup>(١)</sup> ، وكذلك ذكر خمسة أقسام للحيل في الأيمان خاصة في كتابه **"القواعد النورانية"** عندما ذكر القاعدة الخامسة في الأيمان والنذور<sup>(٢)</sup> ، وكذلك ذكرها في **"مجموع الفتاوى المجلد الخامس والثلاثون"**<sup>(٣)</sup> ، وفي **"المجلد الثالث من الفتاوى الكبرى"**<sup>(٤)</sup> ، وكذلك ذكر قسمين في حيل العقود خاصة في **"المجلد التاسع والعشرين"**<sup>(٥)</sup> ، والقواعد **"النورانية"**<sup>(٦)</sup> عندما قعد قاعدة في العقود من حيث حلها وحرمتها وذكر ما يكون فيها من حيل وجمعها في نوعين .

### أقسام الحيل :-

=====

#### القسم الأول :

(( الطرق الخفية التي يتوسل بها إلى ما هو محرم في نفسه بحيث لا تحل بمثل ذلك السبب بحال ، فمتى كان المقصود بها حراما في نفسه فهي حرام باتفاق المسلمين ، وصاحبها يسمى جاهلية ومكارا ، وذلك من جنس الحيل

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩٠ .

(٢) - انظر : القواعد النورانية ص ٢٨٢ .

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٣٥ / ص ٢٩٠ .

(٤) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٥٢٩ .

(٥) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٩ / ص ٢٧ .

(٦) - انظر : القواعد النورانية ص ١٤١ .





## **الفصل الثاني**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية  
والمتقدمين عليه ؛ والمتأخرين عنه ؛ والمحدثين •**

**وينتظم ثلاثة مباحث**

**المبحث الأول : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمتقدمين عليه ( القرافي ) •**

**المبحث الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمتأخرين عنه •**

**المبحث الثالث : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمحدثين •**

**المطلب الرابع**  
**أقسام الحبل عند شيخ الإسلام**

## المطلب الرابع

### أقسام الحيل عند شيخ الإسلام

=====

عندما ذكر شيخ الإسلام أقسام الحيل ذكر لها أولاً : خمسة أقسام في كتابه: **"بيان الدليل على بطلان التحليل"** وبالتحديد في الوجه الخامس عشر من الوجوه التي دلل فيها على بطلان الحيل<sup>(١)</sup> ، وكذلك ذكر خمسة أقسام للحيل في الأيمان خاصة في كتابه **"القواعد النورانية"** عندما ذكر القاعدة الخامسة في الأيمان والندور<sup>(٢)</sup> ، وكذلك ذكرها في **"مجموع الفتاوى المجلد الخامس والثلاثون"**<sup>(٣)</sup> ، وفي **"المجلد الثالث من الفتاوى الكبرى"**<sup>(٤)</sup> ، وكذلك ذكر قسمين في حيل العقود خاصة في **"المجلد التاسع والعشرين"**<sup>(٥)</sup> ، والقواعد **"النورانية"**<sup>(٦)</sup> عندما قعد قاعدة في العقود من حيث حلها وحرمتها وذكر ما يكون فيها من حيل وجمعها في نوعين .

### أقسام الحيل :-

=====

#### القسم الأول :

(( الطرق الخفية التي يتوسل بها إلى ما هو محرم في نفسه بحيث لا تحل بمثل ذلك السبب بحال ، فمتى كان المقصود بها حراماً في نفسه فهي حرام باتفاق المسلمين ، وصاحبها يسمى داهية ومكراً ، وذلك من جنس الحيل

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩٠ .

(٢) - انظر : القواعد النورانية ص ٢٨٢ .

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٣٥ / ص ٢٩٠ .

(٤) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٥٢٩ .

(٥) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٩ / ص ٢٧ .

(٦) - انظر : القواعد النورانية ص ١٤١ .

على هلاك النفوس ، وأخذ الأموال وفساد ذات البين ، وحيل الشيطان على إغواء بني آدم وحيل المخادعين بالباطل على دحض حق وإظهار باطل في الأمور الدينية والخصومات الدنيوية ، وبالجمله فكل ما هو محرم في نفسه فالتوسل إليه بالطرق الظاهرة محرم فكيف بالطرق الخفية التي لا تعلم ، وهذا مجمع عليه بين المسلمين • ثم من هذه الحيلة ما يقصد بها حصول المقصود وإن ظهر أنه محرم كحيل اللصوص ، ولا مدخل لهذا في الفقه •<sup>(١)</sup>

### **فهذا القسم تحتة نوعان :-**

=====

#### **النوع الأول :-**

أن تكون الوسيلة التي يتوصل بها إلى مقصوده وسيلة خفية ، وما قصده هو محرم في نفسه ؛ ولكن لا يصل إليه إلا بهذه الطرق الخفية ، وهذا النوع هو الذي قال عنه شيخ الإسلام - رحمه الله - إنه مجمع عليه •

#### **النوع الثاني :-**

أن يكون المحتال يقصد إلى حصول مقصوده حتى لو ظهر له أن فعله هذا محرم ، وهذا هو حال اللصوص حيث أن السارق متهم لا يقصد إلا السرقة بأي وسيلة خفيت أم ظهرت ، المهم عنده أن يصل إلى مقصوده من سرقة متاع أو مال ، وهذا النوع ليس من الحيل المقصودة في حديث الفقهاء بل هو خارج عنها •

### **القسم الثاني :**

ما يكون فيه المحتال يريد الوصول إلى مقصوده الممنوع شرعاً ولا يظهر في قصده المحرم بل يجعله خفياً ويكون الظاهر منه القصد الصحيح ، فهذا القسم حكم شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه يمنع ويحرم للقصد المحرم ، وقد يحرم كذلك سداً لذريعة الحيل التي قد يخفى فيها القصد المحرم ، وقد غلط شيخ الإسلام على كل من ساهم مع صاحب الحيلة مع علمه بالقصد المحرم •  
**ومثال ذلك :** ما لو أقر مريض مرض الموت بحق الوارث وهو لا شيء له

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩٢ - ١٩٣ •

عنده فيجعل له حيلة إلى الوسيلة له .  
 قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : ( : ومنها ما يقصد به مع ذلك إظهار  
 الخيل في الظاهر وهذه الخيل لا يظهر صاحبها أن مقصوده منها الشر ، وقد  
 لا يمكن الإطلاع على ذلك غالباً ففي مثل هذا قد تسد الذرائع إلى تلك  
 المقاصد الخبيثة ، ومثال هذا إقرار المريض لوارث لا شيء له عنده فجعله  
 حيلة إلى الوصية له ، وهذا محرم باتفاق المسلمين ، وتعليمه هذا الإقرار  
 حرام والشهادة عليه مع العلم بكذبه ؛ والحكم بصحته مع العلم بطلانه  
 حرام فإن هذا كاذب ، غرضه تخصيص بعض الورثة بأكثر من حقه فالحيلة  
 نفسها محرمة والمقصود بها محرم لكن لما أمكن أن يكون صادقاً اختلف  
 العلماء في إقرار المريض لوارث<sup>(١)</sup> ؟ هل هو باطل سداً للذريعة ، ورداً  
 للإقرار الذي صادف حق الورثة فيما هو متهم فيه لأنه شهادة على نفسه  
 فيما تعلق به حقهم فترد التهمة كالشهادة على غيره ، أو هو مقبول إحساناً  
 للظن بالمقر عند الحاجة<sup>(٢)</sup> )

### القسم الثالث :

أن يقصد بالحيلة أخذ حق أو دفع باطل لكن يكون الطريق في نفسه  
 محرماً .

**مثال ذلك :** أن يكون له على رجل حق محدود فيقيم شاهدين لا  
 يعلمانه فيشهدان به فهذا محرم عظيم عند الله قبيح لأن ذنك الرجلين شهدا  
 بالزور حيث شهدا بما لا يعلمانه وهو حملهما على ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) - اختلف العلماء في صحة إقرار المريض لوارث على ثلاثة أقوال :-  
 القول الأول : إنه لا يصح إلا بيينة ، وإليه ذهب الحنفية والحنابلة وهو أحد قولي الشافعي .  
 القول الثاني : أنه لا يصح ، وهو أحد قولي الشافعي وأبي ثور وعطاء .  
 القول الثالث : يصح إقراره إذا لم يتهم ، ولا يصح إذا أقم كمن له بنت ، وابن عم فأقر لابنته لم يقبل ، وإن  
 أقر لابن عمه قبل لأنه لا يتهم في تفضيل ابن عمه على ابنته .  
 انظر المسألة في : " بدائع الصنائع مج ٧ / ص ٢٢٤ ، وبلغ السالك لأقرب المسالك مج ٣ / ص ٣٣٧ ،  
 وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل ج ٢ / ص ١١٢ ، والمهذب مج ٣ / ص ٤٨٧ ، المغني مج ٧ / ص  
 ٣٣٢ كشف القناع مج ٤ / ص ٤٨٥ "

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٩٣ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٩٤ .

## القسم الرابع :

أن يقصد حل ما حرّمه الشارع وقد أباحه على سبيل الضمن والتبع إذا وجد بعض الأسباب ؛ أو سقوط ما أوجبه ، وقد أسقطه على سبيل الضمن والتبع إذا وجد بعض الأسباب ف يريد الاحتال أن يتعاطى ذلك السبب قاصداً به ذلك الحيلة والسقوط ، وهذا حرام من وجهين :-

**الوجه الأول :** من جهة غايته وقصده ، فإن المقصود به إباحة ما حرّمه الله ورسوله ، وإسقاط ما أوجبه .

**الوجه الثاني :** من جهة سببه ، فإنه اتخذ آيات الله هزوا وقصد بالسبب ما لم يشرع لأجله ولا قصده به الشارع ، بل قصده ضده فقد ضاد الشارع في الغاية والحكمة والسبب جميعاً .

قال شيخ الإسلام : (( وهذا القسم هو الذي كثر فيه تصرف المحتالين ممن ينتسب إلى الفتوى ، وهو أكثر ما قصدنا الكلم فيه ، فإنه قد اشتبه أمره على المحتالين ))<sup>(١)</sup> .

## وهذا القسم تحته أربعة أنواع<sup>(٢)</sup> :-

**النوع الأول :** الاحتيال لحل ما يحرم في الحال ، كنيكاح المحلل .

**النوع الثاني :** الاحتيال لحل ما انعقد سبب تحريمه ، وهو ما يحرم إن تجرد عن الحيلة كالاكتيال على حل اليمين ؛ فلن يمين الطلاق يوجب تحريم المرأة إذا حنث فإن الاحتال يريد إزالة التحريم مع وجود السبب المحرم ؛ وهو الفعل المحلوف عليه .

**النوع الثالث :** الاحتيال على إسقاط واجب قد وجب .

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٩٤ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

مثل أن يسافر في أثناء يومٍ في رمضان ليفطر<sup>(١)</sup> ومثل  
الاحتيال على إزالة ملك مسلم من نكاح أو ملل ؛  
أو نحوهما .

#### النوع الرابع: الاحتيال لإسقاط ما انعقد سبب وجوبه .

مثل الاحتيال لإسقاط الزكاة ، أو الشفعة أو الصوم  
في رمضان ، وفي بعضها يظهر أن المقصود خيـث  
مثل الاحتيال لإسقاط الزكاة أو صوم الشهر بعينه ،  
أو الشفعة لكن شبهة المرتكب أن هذا للوجوب لا  
رفع له ، وكلاهما في الحقيقة واحد ، وفي بعضها  
يظهر أن السبب المختال به لا حقيقة له<sup>(٢)</sup> .

مثل الإقرار لابنه أو تملكه ناوياً للرجوع ؛ أو تواطؤ  
المتعاقدين على خلاف ما أظهره كالتواطؤ على  
التحليل ، وفي بعضها يظهر كلا الأمرين ، وفي  
بعضها يخفى كلاهما ، كالتحليل وخلع اليمين .

#### القسم الخامس :

=====

(( الاحتيال على أخذ بدل حقه ؛ أو عين حقه بخيانة مثل أن مالا قد  
أؤتمن عليه زاعماً أنه بدل حقه ؛ أو أنه يستحق هذا القدر مع عدم ظهور  
سبب الاستحقاق ؛ أو إظهاره ))<sup>(٣)</sup> .

والناظر إلى هذه الأقسام يجده لا تنحصر في باب من أبواب الفقه ؛ أو  
مسائل محدودة ، ولكن متى ما وجد أي قسم من هذه الأقسام الخمسة  
للحيل في أي باب ؛ أو أي مسألة فإنها تطبق عليه .

(١) - انظر : إبطال الحيل لابن بطة ص ١١٠ .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٠٣ .



ثم ذكر شيخ الإسلام أقساماً لحيل مخصوصة في أبواب مخصوصة لكثرة وقوعها ، وتحايل الناس فيها ؛ وهي إما للتخلص من اليمين وعدم الخنث بها ، أو للتخلص من العقود وما تستلزمه ؛ أو إيقاع أي شيء فيها خارج عن مقتضاها توافق هوى في نفس المحتال .

فلكثرة التحايل في هذين عقد شيخ الإسلام كلاماً خاصاً بها وتقسيمات لها لكثرة وقوعها وابتلاء الناس بها .

## أولاً : أقسام الحيل في الأيمان<sup>(١)</sup>

=====

١- **الحيلة الأولى** : في الخلوف عليه ، فيتأول لهم خلاف ما قصدوه ، وخلاف ما يدل عليه الكلام في عرف الناس وعاداتهم ، وهذا هو الذي وضعه بعض المتكلمين في الفقه ، وسموه باب الحيل في الأيمان<sup>(٢)</sup> ، وأكثره مما يعلم بالاضطرار من الدين ، أنه لا يسوغ في الدين ، ولا يجوز حمل كلام الخالف عليه .

٢- **الحيلة الثانية** : إذا تعذر الاحتياال في الكلام الخلوف عليه . احتالوا للفعل المخلوق عليه ؛ بأن يأمره بمخالعة امرأته ليفعل الخلوف عليه في زمن البينونة ، . وهذا الخلع الذي هو خلع الأيمان هو شبهه بنكاح الخلل سواء . فإن ذلك عقد عقد لم يقصده ، وإنما قصد إزالته .

٣- **الحيلة الثالثة** : إذا تعذر الاحتياال في الخلوف عليه احتالوا في الخلوف به فيبطلوه بالبحث عن شروطه ، فصار قوم من المتأخرين من أصحاب الشافعي يبحثون عن صفة عقد النكاح ، لعله اشتملت على أمر

(١) - انظر : القواعد النورانية ص ٢٨٢ ، ومجموع الفتاوى مج ٣٥ / ص ٢٩٠ ، ومجموع الفتاوى

الكبرى مج ٣ / ص ٥٢٩ .

(٢) - انظر : المخارج في الحيل ص ٤٣ ، والمبسوط للسرخسي مج ١٥ / ج ٣٠ / ص ٢١٣ .



يكون به فاسداً ، ليرتبوا على ذلك أن الطلاق في النكاح  
الفاسد لا يقع ، ومذهب الشافعي في أحد قوليهِ ، وأحمد في  
إحدى روايته ، أن الولي الفاسق لا يصح نكاحه<sup>(١)</sup> ،  
والفسوق غالب على كثير من الناس ، فيتفق سوق هذه  
المسألة بسبب الاحتيال لرفع يمين الطلاق .

٤- **الحيلة الرابعة** : الحيلة السريجية في إفساد  
المخلوف به أيضاً ، لكن لوجود مانع ، ولا لفوات شرط ،  
فإن أبا العباس بن سريج وطائفة بعده اعتقدوا أنه إذا قال  
لامرأته : إذا وقع عليك طلاقي ؛ أو طلقتك فأنت طالق قبله  
ثلاثاً : أنه لا يقع بعد ذلك عليها طلاق أبداً ، لأنه إذا وقع  
المنجز لزم وقوع المعلق ، فإذا وقع المعلق امتنع وقوع المنجز  
، فيفضي وقوعه إلى عدم وقوعه فلا يقع .

٥- **الحيلة الخامسة** : إذا وقع الطلاق ولم يمكن  
الاحتيال لا في المخلوف عليه قولاً ولا فعلاً ، ولا في المخلوف  
به إبطالا ولا منعاً ، احتالوا لإعادة النكاح بنكاح الغلل  
الذي دلت عليه السنة وإجماع الصحابة مع دلالة القرآن  
وشواهد الأصول على تحريمه وفساده<sup>(٢)</sup> .

(١) - ذهب الشافعية والحنابلة في إحدى الروايات عنهم إلى القول : بأن العدالة شرط فلا ولاية لفاسق  
بجراً كان أو لا .

وذهب المالكية والحنفية : إلى أنها لا تشترط في الولي ، وأن للفاسق أن يعقد على وليته ، لأن فسقه لا يمنع  
كونه ولياً ولو بجراً .

انظر : " مغني المحتاج لشرح ألفاظ المنهاج مج ٤ / ص ٢٥٦ ، والحاوي الكبير مج ١١ / ص ٨٩ ،  
وروضة الطالبين وعمدة المتقين مج ٧ / ص ٦٤ ، والإنصاف مج ٨ / ص ٧٣ ، والمغني مج ٩ / ص ٣٤٩ ،  
مختصر الطحاوي ص ١٧٢ ، الذخيرة مج ٤ / ص ٢٤٥ ، المعونة مج ٢ / ص ٧٣٩ " .

(٢) - انظر : المطلب السادس من هذا المبحث ص ٣٠٣ .

## ثانياً : أقسام الحيل في العقود <sup>(١)</sup>

=====

١- **الحيلة الأولى** : إما أن يضموا إلى أحد العوضين ما ليس بمقصود ، أو يضموا إلى العقد عقداً ليس بمقصود ، كمسألة " مد عجوة " <sup>(٢)</sup> مثل أن يكون غرضهما بيع فضة بفضة متفاضلاً ، ونحو ذلك فيضم إلى الفضة القليلة عوض آخر حتى يبيع ألف دينار في منديل بألفي دينار ، فمتى كان المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلاً حرمت مسألة " مد عجوة " بلا خلاف عند مالك وأحمد وغيرهما ، وإنما يسوغ مثل هذا من جواز الحيل من الكوفيين ، وإن كان قدماء الكوفيين يجرمون هذا .

٢- **الحيلة الثانية** : أن يضموا إلى العقد المحرم عقداً غير مقصود ، مثل أن يتواطأ على أن يبيعه الذهب بخزفة ، ثم يتتاع الخرز منه بأكثر من ذلك الذهب ، أو فوطاً ثالثاً على أن يبيع أحدهما عرضاً ، ثم يبيعه المتتاع لمعامله المرابي ، ثم يبيعه المرابي لصاحبه .

وهي الحيلة المثلثة ، أو يقرن بالقرض <sup>(٣)</sup> محاباة في بيع

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٩ / ص ٢٧ ، والقواعد النورانية ص ١٤١ .

(٢) - صورة مسألة " مد عجوة " : (( أن باع شيئاً فيه الربا ، بعضه بيع ، ومعهما ، أو مع أحدهما من

غير جنسه ، كمد ودرهم بمد ودرهم ، أو بمدين ، أو بدرهمين . أو باع شيئاً محلّى بجنس حليته )) .

انظر المغني مج ٦ / ص ٩٢ .

وضابطها قد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : (( أن يبيع ربوياً بجنسه ، ومعهما أو مع أحدهما ما ليس

من جنسه )) . انظر القواعد النورانية ص ١٤١ ، ومجموع الفتاوى مج ٢٩ / ص ٢٧ .

(٣) - القرض : بفتح القاف وكسرها ، مصدر قرض الشيء يقرضه بكسر الراء ومنه المقرض ، والقرض :

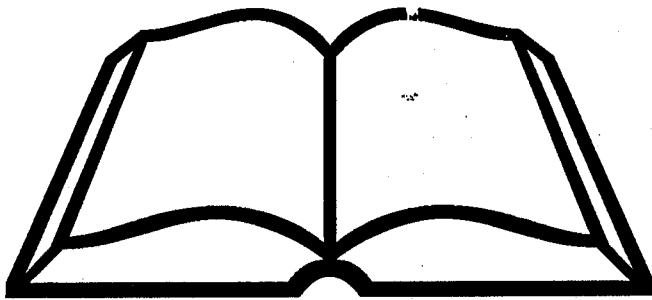
أعطيته المال مضاربة .

انظر : أساس البلاغة ص ٥٠٢ .

واصطلاحاً : (( دفع مال ، إرفاقاً لمن ينتفع به ويريد بدله له )) انظر شرح منتهى الإرادات ، المسمى دقائق

أولي النهي ، مج ٢ / ص ٩٩

أو إجارة<sup>(١)</sup> أو مساقاة<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك ، مثل أن يقرضه ألفاً  
ويبيعه سلعة تساوي عشرة بمائتين ، أو يكره داراً تساوي  
ثلاثين بخمسة ونحو ذلك .



---

(١)-الإجارة : من الأجر وهو العوض .

واصطلاحاً : (( عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة ، أو موصوفة في الذمة )) .

انظر : شرح منتهى الإرادات ، المسمى دقائق أولي النهى ، مج ٢ / ص ٢٤١ .

(٢)- المساقاة : من السقي ، لأنه أهم أمرها بالحجاز . واصطلاحاً : (( دفع شجر مغروس معلوم له ثمر

مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم ثمره )) . انظر شرح منتهى الإرادات ، المسمى دقائق أولي النهى ،

مج ٢ / ص ٢٣٣ .

**المطلب الخامس**

**أسباب الحيل عند شيخ الإسلام •**

## المطلب الخامس

### أسباب الحيل عند شيخ الإسلام •

=====

لقد تأمل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ما أوقع الناس في الحيل واضطروهم إليها فوجده لا يتعدى شيئين : -

١- إما ظلمهم لأنفسهم بارتكاب المحرمات وترك الواجبات •

٢- أو عدم العلم في دين الله تعالى مما جعلهم يحرمون ما أحل الله ثم يبحثون عن حيل ليحلوها مرة أخرى ، أو تحليل ما حرم الله ، وذلك بجعل منهم •

قال شيخ الإسلام : (( لقد تأملت أغلب ما أوقع الناس في الحيل فوجده أحد شيئين : إما ذنوب جوزوا عليها بتضييق في أمورهم ، فلم يستطيعوا دفع هذا الضيق إلا بالحيل ، فلم تزدتهم إلا بلاء ، كما جرى لأصحاب السبت من اليهود ، كما قال تعالى : ﴿ فَيَظْلِمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهذا الذنب ذنب عملي • وإما مبالغة في التشديد لما اعتقدوه من تحريم الشارع ، فاضطروهم هذا الاعتقاد إلى الاستحلال بالحيل ، وهذا من خطأ الاجتهاد ؛ وإلا فمن اتقى الله - أخذ ما أحل له ، وأدى ما وجب عليه ، فإن الله لا يحوجه إلى الحيل المبتدعة أبداً ، فإنه سبحانه لم يجعل علينا في الدين من حرج ، وإنما بعث نبينا - صلى الله عليه وسلم بالحنفية السمحة •

فالسبب الأول : هو الظلم •

والسبب الثاني : هو عدم العلم •

(١) - سورة النساء الآية (١٦٠) •



والظلم والجهل وصف للإنسان المذكور في قوله تعالى : ﴿وَحَمَلَهَا  
الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾<sup>(١)</sup> ،<sup>(٢)</sup>

وقد يضاف **سبب ثالث** يفهم معناه من جملة كلام شيخ الإسلام ابن  
تيمية - رحمه الله - : **وهو شيوع الفقه الافتراضي الناشئ عن  
قولهم : رأيت إن كان كذا فما حكم الله في ذلك ؟**

وكان أصحاب هذه النزعة يدعون : أصحاب الرأي<sup>(٣)</sup> وسمّاهم  
بعضهم الأراييين من قولهم : " رأيت " .

وكان جل هؤلاء من العراق ، إن لم يكن كلهم ، وبعض منهم من  
بلاد فارس .

وهذه الافتراضات الفقهية أدت إلى ضروب من الحيل المختلفة التي  
ما أنزل الله بها من سلطان ، كقولهم : ما الحكم إن قال لزوجته ، وهي على  
سلم : إن نزلت فأنت طالق ، وإن صعدت فأنت طالق<sup>(٤)</sup> ؟

فأجاب المحتال فقال : تُحمل حملاً حتى لا يحنث الزوج ، ولا تطلق  
عليه زوجته ، قال الإمام أحمد - رحمه الله - لما عرضت عليه هذه الحيلة :  
هذا هو الحنث بعينه ، كما قالوا فيمن حلف أن لا يدخل الدار يحمل ،

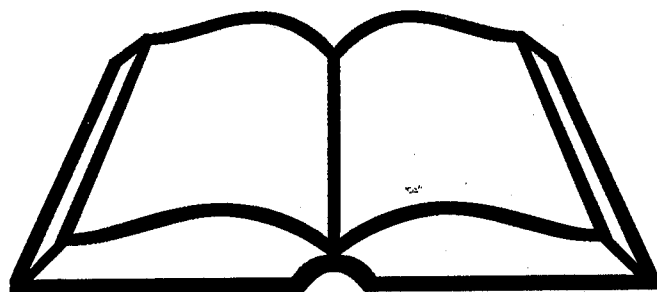
(١) - سورة الأحزاب : الآية (٧٢) .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٩ / ص ٤٥-٤٦ .

(٣) - أصحاب الرأي : هم أهل العراق ، أصحاب أبي حنيفة ، ومن أصحابه محمد بن الحسن ، وأبو  
يوسف ، وزفر ، والحسن بن زياد ، وابن سماعه ، وأبو مطيع البلخي ، وبشر المريسي . وسموا بذلك لأن  
عنايتهم بتحصيل وجه من القياس ، والمعنى المستنبط من الأحكام ، وبناء الحوادث عليها ، وربما يقدمون  
القياس الجلي على آحاد الأخبار ، قال أبو حنيفة : علمنا هذا رأي ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن قدر  
على غير ذلك فله ما رأى ، ولنا ما رأيناه . انظر الملل والنحل للشهرستاني ج ١ / ص ٢١٩-٢٢١ .

(٤) - انظر : الحيل الفقهية في المعاملات المالية ص ٧٢-٧٣ .

وقالوا فيمن حلف إلا يظاً بساطاً : يظاً بساطين ، فجعل الإمام أحمد يتعجب  
من هذا كله .<sup>(١)</sup>



(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١١٠ بتصرف .



## **المطلب السادس**

**أدلة تحريم الحيل عند شيخ الإسلام**



## المطلب السادس

### أدلة تحريم الحيل عند شيخ الإسلام

=====

استدل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - على حرمة الحيل بأدلة كثيرة جداً أكثرها في كتابه **"بيان الدليل على بطلان التحليل"** حيث أسهب في ذكر الأدلة ، وفصل القول في كل دليل تفصيلاً شديداً ، حيث أنه ذكر أربعة وعشرين دليلاً على حرمة الحيل ذكر فيها كثيراً من الآيات والأحاديث وإجماع الأمة ومن قواعد الشرع الكثير ، كيف وقد جعل قاعدة **"سد الذرائع"** أحد الأدلة الدالة على حرمة الحيل .

وكذلك لا يكاد يخلو موضع يذكر فيه الحيل في غير كتابه هذا ، إلا ويذكر فيه جملة من الأدلة على حرمة الحيل .<sup>(١)</sup>

وسأقتصر على عدد من هذه الأدلة مما أرى فيه الدلالة القوية الجلية الواضحة على حرمة الحيل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة أكثر من غيره .

### أولاً : الأدلة من القرآن الكريم

=====

#### الدليل الأول :

=====

١- قال تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ  
ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتَ لَنَا خِزْيًا وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ،  
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا  
أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ، فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٠ / ص ٣٤٧ ، ومج ٢٩ / ص ٦٢ .

مَرْضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا  
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ،  
أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ، وَإِذَا  
قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا  
آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا  
يَعْلَمُونَ، وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا  
إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ  
مُسْتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي  
طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١﴾

٢- **وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ  
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾** ﴿٢﴾

٣- **وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ  
يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِنَصْرِهِ  
وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾** ﴿٣﴾

**وجه الاستدلال من الآيات** ﴿٤﴾

=====

(١) - سورة البقرة : الآيات (٨-١٥) .

(٢) - سورة النساء : الآية (١٤٢) .

(٣) - سورة الأنفال : الآية (٦٢) .

(٤) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١١١-١١٣ بتصرف .

١- المخادعة : هي الاحتيال والمرواغة بإظهار الخير مع إبطال خلافه لتحقيق المقصود<sup>(١)</sup> .

٢- أصل الخداع الإخفاء والستر .

٣- سئل ابن عباس وأنس - رضي الله عنهما - عن العينة ؟ فقالا : إن الله لا يخدع .

٤- أن مخادعة الله حرام ، والحيل مخادعة لله .

٥- إن الله ذم المنافقين بقوله تعالى : ﴿إِذَا

الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> .

وبقوله تعالى : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا

وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولولا

أن المخادعة حرام لم يكن المنافق مذموماً بهذا الوصف ، وأيضاً أخبر أنه خادعهم ، وخداع الله عقوبة لهم ، والعقوبة لا تكون إلا على فعل محرم أو ترك واجب .

٦- أن ابن عباس وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين - رحمهم الله - أفتوا أن التحليل ونحوه من الحيل مخادعة لله والرجوع إليهم في معاني الألفاظ متعين سواء كانت لغوية أو شرعية ، لأنهم أعلم بها من غيرهم .

٧- أن المخادعة إظهار شيء من الخير وإبطان خلافه ، وهذا هو حقيقة الحيل .

٨- أن المنافق لما أظهر الإسلام ، ومراده غير الإسلام سمي مخادعاً لله ، وكذلك المرائي . فإن النفاق والرياء من بلب

(١) - انظر أيضاً في ذلك : القاموس المحيط مج ٣ / ص ٢٥ ، ولسان العرب مج ٨ / ص ٦٣ ، مادة " خدع " .

(٢) - سورة النساء : الآية (١٤٢) .

(٣) - سورة البقرة : الآية (٩) .

واحد فإذا كان هذا الذي أظهر قولاً غير معتقد لما يفهم منه ،  
وهذا الذي أظهر فعلاً غير معتقد لما شرع له مخادعاً ، فاختال  
لا يخرج عن أحد القسمين : إما إظهار فعل لغير مقصوده الذي  
شرع له أو إظهار قول لغير مقصوده الذي شرع له ، وإذا  
كان مشاركاً لهما في المعنى الذي به سميا مخادعين وجب أن  
يشركهما في اسم الخداع ، وعلم إن الخداع اسم لعموم الحيل  
لا لحصول هذا النفاق .

### الدليل الثاني :

=====

١- **قوله تعالى :** ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ  
اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً  
خَاسِيْنَ ، فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا  
وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾<sup>(١)</sup>

٢- **وقوله تعالى :** ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلُ  
أَنْ تَطْمَئِنُّ وُجُوهًا فنَرُدُّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ  
كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ ۝﴾<sup>(٢)</sup>

٣- **وقوله تعالى :** ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ  
الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ

(١) - سورة البقرة : الآيتان ( ٦٥ - ٦٦ ) .

(٢) - سورة النساء : الآية ( ٤٧ ) .

إِذْ تَأْتِيهِمْ حَيَاتُهُمْ يَوْمَ سَيِّئِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ بَلَّوْنَهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ، وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ، فَلَمَّا سَوَّاهُمْ وَذَكَرُوا بِهِ أَتَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِزِّ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ، فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١﴾

#### وجه الاستدلال من الآيات (٢)

قال شيخ الإسلام : (( قد ذكر جماعات من العلماء والفقهاء وأهل التفسير (٣) أنهم احتالوا على الصيد يوم السبت بحيلة تحيلوا بها في الظاهر أنهم لم يصيدوا في السبت .

وقال بعض الأئمة : في هذه الآية مزجرة عظيمة لمتعاطي الحيل على المناهي الشرعية ممن يتلبس بعلم الفقه ، وليس بفقيه إذ الفقيه من يخشى الله تعالى في الربويات والتحليل باستعارة المحلل للمطلقات ، والخلع حل ما لزم من المطلقات المعلقة إلى غير ذلك من عظام ومصائب لو اعتمد بعضها مخلوق في حق مخلوق لكان في نهاية القبح ، فكيف في حق من يعلم السر وأخفى . وهذا كله إذا تأمله اللبيب علم أنه يدل على أن هذه الحيل من أعظم المحرمات في دين الله تعالى .

(١) - سورة الأعراف : الآيات (١٦٣ - ١٦٦) .

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١١٦ - ١٢١ . بتصرف .

(٣) - انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز مج ٢ / ص ٤٦٦ ، وزاد المسير في علم التفسير مج ٣

## ثانياً : الأدلة من السنة •

### الدليل الأول :

ما رواه عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الْمُنْبَرِ  
قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : ((  
إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ  
هُجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا  
هَاجَرَ إِلَيْهِ )) متفق عليه .<sup>(١)</sup>

### وجه الاستدلال •

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (( وهذا الحديث أصل  
في إبطال الحيل ، وبه أحتج البخاري - رحمه الله - على ذلك<sup>(٢)</sup> ، فإن من  
أراد أن يعامل رجلاً معاملة يعطيه فيها ألفاً بألف وخمسمائة إلى أجل فأقرضه  
تسعمائة وباعه ثوباً بستمائة يساوي مائة وإنما نوى باقتراض التسعمائة  
بتحصيل ما ربحه الثوب ، وإنما نوى بالاستمائة التي أظهر أنها ثمن أن أكثرها  
ربح التسعمائة فلا يكون له من عمله إلا ما نواه ، بقول : النبي - صلى  
الله عليه وسلم - وهذا مقصود فاسد غير صالح ؛ ولا جائز لأن إعطاء  
الدراهم بدراهم أكثر منها محرم فعلة وقصده فإذا كان إنما باع الثوب  
بستمائة مثلاً لأن الخمسمائة ربح التسعمائة التي أعطاه إياها بدراهم فهذا  
مقصود محرم فيكون مهدرًا في الشرع ، ولا يترتب عليه أحكام البيع الصالح

(١) - أخرجه البخاري في كتاب : " بدء الوحي " ، باب " بدء الوحي " ، واللفظ له . انظر صحيح

البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر مج ١ / ص ١٥ ، الحديث رقم (١) .

وأخرجه مسلم في كتاب : " الإمارة " ، باب " إنما الأعمال بالنية ، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

" . انظر صحيح مسلم مج ٣ / ص ١٥١٥ ، الحديث رقم (١٩٠٧) .

(٢) - انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر ، كتاب " الحيل " مج ١٢ / ص ٣٤٢

والقرض ، كما أن مهاجر أم قيس<sup>(١)</sup> ليس له من أحكام الهجرة الشرعية شيء ، وكذلك المحلل إنما نوى أن يطلق المرأة لتحل للأول ولم ينو أن يتخذها زوجة فلا تكون له زوجة فلا تحل له وإذا لم يكن له زوجة فالتحريم باق فلا تحل للأول<sup>(٢)</sup>.

## الدليل الثاني :

=====

ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول عام الفتم وهو بمكة : (( إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقل يا رسول الله أ رأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصب بها الناس فقال : لا هو حرام ثم قال رسول الله - ﷺ - عند ذلك : قاتل الله اليهود إن الله أمارم شحومها جملوه<sup>(٣)</sup> ثم باعوه فأكلوا ثمنه ))<sup>(٤)</sup>

(١) - هو : رجل خطب امرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها ، فسمي

بمهاجر أم قيس ، ولم أقف في كتب التراجم على اسمه . انظر الإصابة في تمييز الصحابة مج ٨ / ص ٤٥٤ ،

وأسد الغابة مج ٦ / ص ٣٨٠ .

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٢١ .

(٣) - جملوه : أذابوه . انظر أعلام الحديث للخطابي مج ٣ / ص ١٥٦٦ .

(٤) - أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : " البيوع " ، باب " بيع الميتة والأصنام " . انظر صحيح

البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر مج ٤ / ص ٤٩٥ ، الحديث رقم ( ٢٢٣٦ ) .



## وجه الاستدلال •

قال شيخ الإسلام : (( قال الخطابي<sup>(١)</sup> : في هذا الحديث بيان بطلان كل حيلة يحتال بها للتوصل إلى المحرم ، وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه<sup>(٢)</sup> ، فوجه الدلالة ما أشار إليه الإمام أحمد - رحمه الله - من أن اليهود لما حرم الله عليهم الشحوم أرادوا الاحتيال على الانتفاع بها على وجه لا يقال في الظاهر إنهم انتفعوا بالشحم فجملوه وقصدوا بذلك أن يزول عنه اسم الشحم ثم انتفعوا بثمنه بعد ذلك لئلا يحصل الانتفاع بعين المحرم ، ثم مع أنهم احتالوا حيلة خرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين لعنهم الله سبحانه وتعالى على لسان رسول الله - ﷺ - على هذا الاستحلال نظراً إلى المقصود فإن ما حكمه التحريم لا يختلف سواء كان جامداً ، أو مائئاً ، وبدل الشيء يقوم مقامه ، ويسد مسده ؛ فإذا حرم الله الانتفاع بشيء حرم الاعتياض عن ملك المنفعة ))<sup>(٣)</sup>

## ثالثاً : الأدلة من الإجماع

أجمع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على تحريم هذه الحيل وإبطالها ، وإجماعهم حجة قاطعة يجب اتباعها بل هي أوكد الحجج وهي مقدمة على غيرها<sup>(٤)</sup> ، وليس فيه بين الفقهاء ؛ بل ولا بين سائر المؤمنين خلاف على إبطالها ، ومتى ثبت اتفاق الصحابة على تحريمها وإبطالها فهو الغاية في الدلالة •

(١) - هو : أبو سليمان ، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي ، الشافعي ، ولد عام بضع عشر

وثلاثمائة ، من مصنفاته " غريب الحديث " ، " وأعلام الحديث " ، " ومعالم السنن " ، وتوفي عام ٣٨٨ هـ

• انظر ترجمته في (شذرات الذهب مج ٤ / ص ٤٧١ ، وتذكرة الحفاظ مج ٣ / ص ١٠١٨)

(٢) - انظر ذلك أيضاً في : معالم السنن للخطابي مج ٢ / ج ٣ / ص ١١٤ •

(٣) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ١٢٤ - ١٢٥ •

(٤) - حيث أن مستند الإجماع على الكتاب والسنة •



وبيان ذلك أن عمر<sup>(١)</sup> خطب الناس على منبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين المهاجرين والأنصار ، وقال : **(( لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما ))**<sup>(٢)</sup> ، ويذكر عن عثمان ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم - رضي الله عنهم - أنهم نهوا عن التحليل<sup>(٣)</sup> وبينوا أنها لا تحل به لا للأول ولا للثاني ، وأنهم قصدوا بذلك كل ما قصد به التحليل ، وإن لم يشرط في العقد ولا قبله .

وهذه الأقوال نقلت في أوقات مختلفة وأماكن متعددة وقضايا متفرقة فيها ما سمعه الخلق الكثير من أفاضل الصحابة ، بحيث توجب العادة انتشاره وشياعه ، ولم ينكر هذه الأقوال أحد منهم مع تطاول الأزمنة وزوال الأسباب التي قد يظن أن السكوت كان لأجلها .

وإذا ثبت بما ذكرنا وما لم نذكره من أقوال أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بتحريم هذه المسائل من مسائل الحيل واتفاقهم على ذلك فهو دليل على قولهم فيما هو أعظم من هذه الحيل ، وذلك بموجب القطع بأنهم كانوا يجرمون هذه الحيل ويبطالونها ، ومن كان له معرفة بالآثار ، وأصول الفقه ومسائل الفقه ، ثم انصف لم يمار أن تقرير هذا الإجماع منهم على تحريم الحيل وإبطالها أقوى من تقرير إجماعهم على العمل بالقياس

(١) - أي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، والبيهقي ، وابن أبي شيبة .

انظر : المصنف لعبد الرزاق ، باب " التحليل " رقم الأثر (١٠٧٧٧) ، مج ٦ / ص ٢٦٥ ،

انظر : سنن سعيد بن منصور ، باب " ما جاء في المحلل والمحلل له " ، مج ٢ / ص ٧٥ .

انظر : السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب " النكاح " ، باب " ما جاء في نكاح المحلل " مج ٧ / ص ٣٤٠ ،

الأثر رقم (١٤١٩١) .

ومصنف ابن أبي شيبة مج ٤ / ص ٢٩٤ .

(٣) - انظر : سنن البيهقي الكبرى كتاب " النكاح " ، باب " ما جاء في نكاح المحلل " مج ٧ / ص ٣٣٨ -

٣٤٠ ، ومصنف عبد الرزاق مج ٦ / ص ٢٦٥ ، وسنن الترمذي مج ٣ / ص ٤٢٨-٤٢٩ ، وقال أبو

عيسى بعد أن ذكر حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (( لعن الله المحلل والمحلل له )) قال : والعمل

على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، منهم عمر بن الخطاب

، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم وهو قول الفقهاء من التابعين .

، والعمل بظاهر الخطاب ، ثم إن ذلك الإجماع قد اعتقد صحته عامة الخلق  
القائلون بالإجماع السكوتي وهم الجمهور<sup>(١)</sup> .

(١) - الإجماع السكوتي هو : (( ذهب بعض العلماء في عصر إلى قول ولم يخالفهم الآخرون ، أو فعل

وانتشر ذلك القول أو الفعل وسكت الباقون من غير إنكار : كان إجماعاً كأنهم راضون به .

انظر : الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات ص ٢٠٧ .

وهل الإجماع السكوتي حجة أم لا ؟

اختلف العلماء في حجته على أربعة أقوال :-

القول الأول : إن الإجماع السكوتي ليس بإجماع و حجة .

وبه قال داود الظاهري ، وابنه ، ونقله القاضي والباقلاني عن الشافعي واختاره ، وقال الغزالي ، والرازي  
والآمدي : نص عليه الشافعي . وقال إمام الحرمين : إنه ظاهر مذهبه لأن الشافعي قال : (( ولا ينسب إلى  
ساكت قول )) .

القول الثاني : إنه حجة وليس بإجماع .

حكاه في المعتمد ، وبه قال الصيرفي ، واختاره ابن الحاجب ، والآمدي .

القول الثالث : إنه إجماع و حجة .

نقله القاضي عبد الوهاب عن أكثر المالكية ، الباجي ، والقاضي أبو الطيب الشيرازي ، وأكثر أصحاب  
الشافعي ، ونقله ابن برهان عن كافة العلماء ، من مؤيد الكرخي ، وابن السمعاني ، والديوسي ، وذكر النووي  
: أنه هو الصحيح من مذهب الشافعي .

القول الرابع : إنه إجماع بشرط انقراض العصر ، وبه قال الإمام أحمد في رواية ، وهو قول أبي علي الجبائي ،  
ونقله ابن فورك عن أكثر الشافعية .

انظر هذه الأقوال في : جماع العلم ص ٨٨ ، المعتمد مج ٢ / ص ٧١ ، التبصرة ص ٣٩١ ، المستصفى  
للغزالي مج ٢ / ص ٣٦٥ ، المنحول ص ٣١٨ ، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم مج ١ / ج ٤ / ص  
٥٣٧ ، معراج المنهاج مج ٢ / ص ١٠٠ ، أصول السرخسي مج ١ / ص ٣٠٣ ، العضد على المختصر مج  
٢ / ص ٣٧ ، المحلى على جمع الجوامع مج ٢ / ص ١٨٨ ، كتاب في أصول الفقه ص ١٦٥ ، الإحكام في  
أصول الأحكام للآمدي مج ١ / ص ٢٥٢ ، المدة ص ٣٣٥ ، السراج الوهاج في شرح المنهاج مج ٢ /  
ص ٨٢٥ ، روضة الناظر مج ٢ / ص ٤٩٢ ، تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي مج ٣ / ص ١٢٤  
وما بعدها ، إجابة السائل في شرح بغية الأمل ص ١٦٢ ، إرشاد الفحول مج ١ / ص ٣٢٦ ، مذكرة  
الشنقيطي ص ١٨٧ .

وإذا انضم إلى ذلك أن عامة التابعين موافقون على هذا فإن الفقهاء السبعة<sup>(١)</sup> - رضي الله عنهم أجمعين - وغيرهم من فقهاء المدينة الذين أخذوا

(١) - الفقهاء السبعة في المدينة مجتمعون في هذا البيت .

ألا كل من لا يقتدي بأئمة      فقسّمته ضيزى عن الحق خارجة  
فخذوهم عبيد الله عروة قاسم      سعيد سليمان أبو بكر خارجة

انظر : ( وفيات الأعيان مج ١ / ص ٢٨٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات مج ١ / ص ١٧٢ ) .  
وهم مرتبون على الحروف الهجائية :-

١- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة ابن مخزوم ، القرشي ، المخزومي ، كان من سادات التابعين ، وكان يسمى راهب قريش ، أبوه الحارث أخو أبي جهل ، مولده في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه توفي سنة ٩٤ هـ .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ١ / ص ٢٨٢ ، شذرات الذهب مج ١ / ص ٣٧٤ ) ،  
٢- خارجة بن زيد بن ثابت ، أبو زيد ، أبوه زيد بن ثابت - رضي الله عنه - كان من أكابر الصحابة ، أدرك زمان عثمان بن عفان ، وتوفي عام تسعة وتسعين وقيل مائة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان ومج ٢ / ص ٢٢٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات مج ١ / ص ١٧٢ ،  
شذرات الذهب مج ١ / ص ٤٠٤ ) .

٣- سعيد بن المسيّب بن حَزَن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ ابن مخزوم القرشي ، أبو محمد ، سيد التابعين من الطراز الأول ، جمع بين الحديث والفقه ، والزهد والعبادة والورع ، سمع سعد بن أبي وقاص ، وأبو هريرة ، وقال ابن عمر : لو رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ذلك لسره . ولد لستين مضتاً من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وتوفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين وقيل اثنتين ، وقيل ثلاث ، وقيل أربع وقيل خمس وتسعين للهجرة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٢ / ص ٣٧٥ ، شذرات الذهب مج ١ / ص ٣٧٠ ) .

٤- سليمان بن يسار مولى ميمونة زوجة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، أبو أيوب ، ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو عبد الله ، وهو أخو عطاء بن يسار ، كان عالماً ثقة عابداً ورعاً حجة ، كان المستفتي إذا أتى سعيد بن المسيّب يقول له : اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقى اليوم ، قيل توفي سنة سبع ومائة ، وقيل سنة مائة ، = وقيل سنة أربع وتسعين للهجرة ، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٢ / ص ٣٩٩ ) .

٥- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود بن عاقل بن كاهل بن مدركة بن معد بن عدنان الهذلي ، أبو عبد الله ، ابن أخي عبد الله بن مسعود الصحابي - رضي الله عنه - لقي خلقاً كثيراً من الصحابة ، سمع من ابن عباس ، وأبي هريرة ، وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنهم أجمعين - كان عالماً ناسكاً ، توفي سنة اثنتين

عن علماء الصحابة متفقون على إبطال الحيل ، وكذلك أصحاب عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ، وأصحاب أصحابه من أهل الكوفة ، وكذلك الحسن<sup>(١)</sup> ، وابن سيرين<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنهما - ، وغيرهم من أهل البصرة ، وكذلك أصحاب ابن عباس من أهل مكة ، ولولا أن التابعين كانوا منتشرين انتشاراً يصعب معه دعوى الإحاطة بمقالاتهم لقليل أن التابعين أيضاً اتفقوا على تحريم كل حيلة تواطأ عليها الرجل مع غيره وإبطالها أيضاً ، ويكفي أن مقالاتهم في ذلك مشهورة من غير أن يعرف عن واحد منهم في ذلك خلاف .

ومائة ، وقيل سنة تسع وتسعين ، وقيل ثمانية وتسعين للهجرة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٣ / ص ١١٥ ، وتذكرة الحفاظ ص ٧٨ ) .

٦- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى ابن قصي بن كلاب القرشي الأسدي ، أبو

عبد الله ، أبوه أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأمه هي ذات النطاقين ، أسماء بنت أبي بكر الصديق ، كان

علماً صالحاً ، ولد سنة ٢٢هـ ، وقيل ٢٦هـ ، وقيل ٢٧هـ ، وتوفي في قرية له بقرب المدينة يقال له فُرع

بينها وبين المدينة أربع ليال ، سنة ٩٣ ، وقيل ٩٤هـ .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٣ / ص ٥٠ ، شذرات الذهب مج ١ / ص ٣٧٢ ) .

٧- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ، أبو محمد ، كان من سادات التابعين ، وكان

من أفضل أهل زمانه ، توفي سنة ١٠١ ، أو ١٠٢ ، وقيل ١٠٨ ، وقيل ١١٢هـ بقديد ، وكان عمره ٧٠

سنة ، وقيل ٧٢ سنة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٤ / ص ٥٩ ) .

(١) - هو : الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، أبو سعيد ، كان من سادات التابعين وكبرائهم ، وجمع كل فن

من علم ، وزهد ، وورع وعبادة ، أبوه مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم ، ولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، وتوفي بالبصرة سنة ١١٠هـ .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٢ / ص ٦٩ ، وتذكرة الحفاظ ص ٧١ ، شذرات الذهب مج ٢ / ص

٤٨ ) .

(٢) - هو : محمد بن سيرين البصري ، أبو بكر ، كان أبوه عبداً لأنس بن مالك - رضي الله عنه - وأمه

صفية مولاة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - روى محمد عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله

بن الزبير وأنس بن مالك - رضي الله عنهم أجمعين - كان أحد علماء البصرة وكان ورعاً ، ولد لسنتين

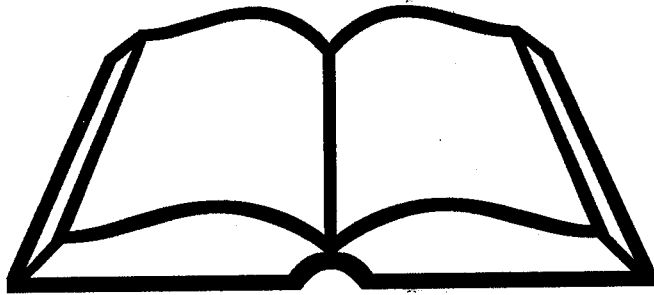
بقيتا من خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وتوفي ١١٠هـ بالبصرة .

انظر ترجمته في : ( وفيات الأعيان مج ٤ / ص ١٨١ ، شذرات الذهب مج ٢ / ص ٥٢ ) .

وهذا المسلك إذا تأمله اللبيب أوجب قطعاً بتحريم جنس هذه الخيل  
ويابطالها أيضاً بحسب الإمكان فإننا لا نعلم في طريق الأحكام وأدلتها دليلاً  
أقوى من هذا في مثل هذه المسائل ، فإنه يتضمن أن كثرة فتاواهم بالتحريم  
في أفراد هذا الأصل وانتشارها لأن عصرهم انتشر وانصرم ورقة الإسلام  
متسعة ، وقد دخل الناس في دين الله أفواجا .

ثم لم ينقل أن أحداً منهم أفتى بحيلة أو أمر بها أو دل عليها بل يزجر  
عنها وينهى ، وذلك يوجب القطع بأنه لو كانت هذه الخيل مما يسوغ فيها  
الاجتهاد لأفتى بجوازها بعضهم ، ولا اختلفوا فيها كما اختلفوا فيما لا  
ينحصر من مسائل الأحكام .

وهذا الأصل لم يختلف كلامهم فيه بل دلت أقوالهم وأعمالهم  
وأصولهم على الاتفاق فيه مع كثرة الدلائل على هذا الاتفاق<sup>(١)</sup> .



(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٤٦ - ٢٥٠ بتصرف .

## **المطلب السابع**

**الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام**

## المطلب السابع

### الفرق بين الذريعة والحيلة عند شيخ الإسلام

إن قاعدة "سد الذرائع" تتشابه مع قاعدة "الحيل" والكلام فيهما قد يتداخل في بعض الوجوه ، ولذا نرى من يتحدث عن قاعدة سد الذرائع يتحدث عن الحيل والعكس كذلك .

وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فإنه لما تحدث عن الحيل وبين بطلانها أتى حديثه عن قاعدة سد الذرائع باعتبارها أنها من هذا الباب مستدلاً بها على بطلان الحيل .

قال شيخ الإسلام : (( الحيل قد تكون بالذرائع وقد تكون بأسباب مباحة في الأصل ليست ذرائع فصارت الأقسام ثلاثة أحدها : ما هو ذريعة وهو مما يحتال به كالجمع بين البيع والسلف ))<sup>(١)</sup> .

ومع هذا التداخل إلا أنه بينهما فرق واضح ، وهذا الفرق هو ما سطره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بأسطر قليلة ، وعبارات موجزة ؛ إلا أنها حوت فروقاً دقيقة ، وهي كالآتي .

قال شيخ الإسلام : (( ثم هذه الذرائع منها ما يفضي إلى المكروه بدون قصد فاعلها ، ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوصل بها إلى المحارم فهذا القسم الثاني يجامع الحيل بحيث قد يقترن به الاحتيال تارة ، وقد لا يقترن كما أن الحيل قد تكون بالذرائع وقد تكون بأسباب مباحة في الأصل ليست ذرائع فصارت الأقسام ثلاثة .

#### الأول :

ما هو ذريعة وهو مما يحتال به كالجمع بين البيع والسلف ، وكاشتراء البائع السلعة من مشتريها بأقل من الثمن تارة وبأكثر أخرى .

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٧ .

## الثاني :

ما هو ذريعة لا يحتال بها كسب الأوثان فإنه ذريعة إلى سب الله تعالى ، وكذلك سب الرجل والد غيره فإنه ذريعة إلى أن يسب والده ، وإن كان هذان لا يقصدهما مؤمن .

## الثالث :

ما يحتال به من المباحات في الأصل ، كييع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة . . .

ثم قال : والغرض هنا أن الذرائع حرمها الشارع وإن لم يقصد بها المحرم خشية إفصائها إلى المحرم ، فإذا قصد بالشئ نفس المحرم كان أولى بالتحريم من الذرائع))<sup>(١)</sup> .

## وبالتأمل في هذا النص تبين لي ما يلي :-

١- يرى ابن تيمية -رحمه الله- أن بعض أقسام الذرائع يجامع الحيل ؛ حيث أن كليهما تقوم على وسيلة مباحة تفضي إلى أمر محرم بحيث يكون الفعل ذريعة ، واتخذ حيلة في نفس الوقت . قال شيخ الإسلام : (( ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوسل بها إلى المحرم فهذا القسم . . يجامع الحيل))<sup>(٢)</sup> .

٢- أيضا يرى -رحمه الله- أن الذريعة قد تفضي إلى الأمر المحرم ولكن دون قصد من المكلف ، أما الحيلة فإن المكلف قصد من وجودها الوصول إلى الأمر المحرم بفعل ظاهره الجواز ، وهذا الفرق يعتبر من أقوى الفروق ، وأوضحها بين الذريعة والحيلة ؛ بل هو الفرق الجوهرى بينهما . قال شيخ الإسلام : (( . . والفرق بين الحيل وسد الذرائع أن الحيلة تكون مع قصد صاحبها ما هو محرم في الشرع فهذا يجب أن يمنع من قصده الفاسد ؛ وأما سد الذرائع فيكون مع صحة القصد خوفاً أن يفضي ذلك إلى

(١) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة .



الحيلة<sup>(١)</sup> .

**ومثال ذلك :** الجمع بين البيع والسلف ، وتوضيحه .  
أن يقرضه ألفاً على أن يشتري منه سلعة تساوي ثمانمائة بألف فيصير بذلك  
قد أعطاه ألفاً وسلعة تساوي ثمانمائة ليأخذ منه ألفين ، وهذا هو عين  
الرب<sup>(٢)</sup> .

فهذه الصورة وضح أن الجمع فيها بين السلف والبيع يفضي إلى الربا بدون  
قصد إلى الربا فلماذا تمنع سداً للذريعة .  
أما إذا قصد بهذه الصورة الوصول إلى الربا فهذه هي الحيلة .  
قال شيخ الإسلام : (( وبهذا التحرير يظهر علة التحريم في مسائل العينة  
وأمثالها ، وإن لم يقصد البائع الربا لأن هذه المعاملة يغلب فيها قصد الربا  
فيصير ذريعة فيسد هذا الباب لئلا يتخذها الناس ذريعة إلى الربا ، ويقول  
القائل : لم أقصد به ذلك . . ، ولئلا يعتقد أن جنس هذه المعاملة حلال ولا  
يميز بين القصد وعدمه ، ولئلا يفعلها الإنسان مع قصد خفي يخفى من نفسه  
على نفسه - أي أنه قد لا يتبين له ما يؤدي إليه الفعل - ، وللشريعة أسرار  
في سد الفساد وحسم مادة الشر لعلم الشارع بما جبلت عليه النفوس ، وبما  
يخفى على الناس من خفي هدي الشريعة وأسرارها ))<sup>(٣)</sup> .

٣- يرى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أنه توجد ذريعة تنفرد  
عن الحيلة كسب آلهة الكفار الذي يفضي إلى سب الله تعالى ، وكذلك سب  
الرجل والد غيره فإنه ذريعة إلى أن يسب والده ، وهذان لا يقصدهما  
مؤمن .

٤- يرى أيضاً شيخ الإسلام أنه توجد حيل لا مدخل للتذرع فيها  
بشرط أن تكون هذه الحيلة وسيلتها مباحة في أصلها ولا تؤدي إلى محرم .  
**مثال ذلك :** ما لو باع رجل شيئاً من نصاب زكاته قبل حلول الحول  
للفرار من الزكاة ، فلو باع شيئاً من نصاب زكاته قبل حلول الحول وهو لا  
يقصد الفرار من الزكاة لكان فعله جائزاً .

٥- أيضاً يرى شيخ الإسلام أن الحيل أعم من الذرائع - أي أن الحيل  
تكون بالذريعة وتكون بأسباب أخرى - .

(١) - انظر : تفسير آيات أشكلت مج ٢ / ص ٦٨١ - ٦٨٢ .

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦١ .

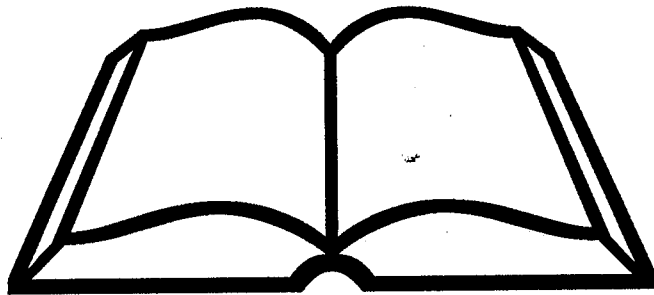
(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٥٧ - ٢٥٨ . بتصرف

قال شيخ الإسلام : (( أن الحيل قد تكون بالذرائع وقد تكون بأسباب مباحة في الأصل ليست ذرائع ))<sup>(١)</sup> .

٦- أن الحرمة الناتجة عن التحايل أشد وأعظم من الناتجة عن التذرع فهي في التحايل محرمة قطعاً ، وفي الذرائع قد تكون محرمة وقد تكون مكروهة .

قال شيخ الإسلام : (( أن الذرائع حرمها الشارع ، وإن لم يقصد بها المحرم خشية إفضائها إلى المحرم ، فإذا قصد بالشئ نفس المحرم كان أولى بالتحريم من الذرائع ))<sup>(٢)</sup> .

٧- أن سد الذرائع يناقض الحيل ؛ لأن سد الذرائع : حسم وسائل الفساد ، أما الحيل فهي فتح ووسائل الفساد .  
قال شيخ الإسلام : (( أعلم أن تجويز الحيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة ، فإن الشارع سد الطريق إلى ذلك المحرم بكل طريق ، والمحتال يريد أن يتوسل إلى ذلك ))<sup>(٣)</sup> .  
وبهذا يتضح الفرق بين الحيل والذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - والله أعلم .



(١) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٥٧ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٥٧ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٦٥ .

## **المبحث الرابع**

**تمسك شيخ الإسلام بالعمل بسد الذرائع**

### **وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : شواهد من نصوصه تدل على العمل  
بهذه القاعدة •**

**المطلب الثاني : شواهد من نصوصه تدل على قوة  
تمسكه بهذه القاعدة •**

## المبحث الرابع

### تمسك شيخ الإسلام بالعمل بسد الذرائع

=====

إن موقف شيخ الإسلام من قاعدة "**سد الذرائع**" واضح ، من أنه كان يُعمل هذه القاعدة ويتمسك بها أشد التمسك ، فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل العقدية وخاصة عند حديثه عن يلتجئ إلى أهل القبور في الكربات ، ويدعوهم مع الله ، ويتشفع بهم ، ويتوسل بالصالحين من الأحياء والأموات ، فكان - رحمه الله - يركز على سد كل باب قد يفضي إلى الوقوع في مثل هذه الأشياء .

وكذلك عند حديثه عن التشبه بالكافرين من اليهود والنصارى وغيرهم ، وكان يشدد النكير على التشبه بالكافرين وعلى ما يكون مفضيا إلى التشبه بهم ، وقد ألف مصنفاً خاصاً بذلك وهو كتابه "**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**" وكان لقاعدة "**سد الذرائع**" دوراً كبيراً في كثير من مسائل التشبه عند شيخ الإسلام حتى يسد الباب على كل عمل يعمله المسلم فيه تشبه بالكافرين .

وكذلك لم تخل المسائل الفقهية في مختلف أبواب الفقه إلا واستدل شيخ الإسلام بهذه القاعدة في مناقشاتهِ لإثبات حكم شرعي .

فهذا يدل على قوة تمسكه ، ومدى إعماله لهذه القاعدة ، ومما يدل على ذلك أنني جمعت ما يقارب تسعين موضعاً تحدث فيها عن قاعدة "**سد الذرائع**" في الكتب التي اطلعت عليها ، وقد يكون فائتي مواضع أخرى ولكن حسبي أنني بذلت قصارى جهدي في ذلك .

وأعرض الآن نماذج مما استدل بها شيخ الإسلام على وجوب العمل بهذه القاعدة ، ونماذج أخرى توضح قوة تمسكه بهذه القاعدة وذلك في مطلبين :

**المطلب الأول في : شواهد من نصوصه تدل على العمل بهذه القاعدة •**

**المطلب الثاني في : شواهد من نصوصه تدل على قوة تمسكه بهذه القاعدة •**



## **المطلب الأول**

**شواهد من نصوصه تدل على وجوب العمل**

**• بهذه القاعدة**

## المطلب الأول

### شواهد من نصوصه تدل على وجوب العمل بهذه القاعدة •

=====

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ثلاثين شاهداً في موضع واحد تدل على وجوب العمل بقاعدة "**سد الذرائع**" وذلك عند حديثه عن هذه القاعدة في كتابه "**بيان الدليل على بطلان التحليل**" وذكر أهلها مما كان يحضره فلو أنه استحضر ما كان غائباً لفاضت قريحته بأكثر من ذلك من الأدلة والشواهد على وجوب إعمال هذه القاعدة •

قال شيخ الإسلام : (( أما شواهد هذه القاعدة فأكثر من أن تحصر فنذكر منها ما حضر ))<sup>(١)</sup> •

وقد نص على أن الشواهد التي ذكرها إنما مما اتفق عليه ، أو نص عليه الشارع ؛ أو أثر عن الصدر الأول ؛ وكان شائعاً بينهم •

قال شيخ الإسلام : (( والكلام في سد الذرائع واسع لا يكاد ينضبط ، ولم نذكر من شواهد هذا الأصل إلا ما هو متفق عليه ؛ أو منصوص عليه ؛ أو مأثور عن الصدر الأول شائع عنهم ))<sup>(٢)</sup>

وسأذكر هنا بعض الشواهد التي ذكرها شيخ الإسلام ، والتي لها دلالة قوية في وجوب إعمال قاعدة "**سد الذرائع**"<sup>(٣)</sup>

١ - إن الله سبحانه وتعالى حرم الخمر لما فيه من الفساد المترتب على زوال العقل ، ثم حرم قليل الخمر وحرم اقتنائها للتخليل وجعلها نجسة لئلا تفضي إباحته مقاربتها بوجه من الوجوه لا لإتلافها على شاربها ، ثم أنه فهمى عن الخليطين ، وعن شرب العصير والنبذ بعد ثلاث ، وعن الانتباز في الأوعية التي لا نعلم

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٨ •

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٦٤ •

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ٢٥٨ - ٢٦٤ •

بتخمير النبيذ فيها حسما لمادة ذلك ، ويّين - صلى الله عليه وسلم - أنه إنما هي عن ذلك لئلا يتخذ ذريعة .

٢- أنه - صلى الله عليه وسلم - هي عن الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ، وقال : (( أنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم حتى لو رضيت المرأة أن تنكح عليها أختها كما رضيت بذلك أم حبيبة لما طلبت من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتزوج أختها درة لم يجوز ذلك ، وإن زعمتا أنهما لا يتباغضان بذلك لأن الطباع تتغير فيكون ذريعة إلى فعل المحرم من القطيعة .

٣- أنه سبحانه منع المسلمين من أن يقولوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - : راعنا مع قصدهم الصالح ، لئلا تتخذ اليهود ذريعة إلى سبه - ﷺ - ، ولئلا يتشبه بهم ، ولئلا يخاطب بلفظ يحتمل معنى فاسداً .

٤- أن الله سبحانه وتعالى منع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما كان بمكة من الجهر بالقرآن حيث كان المشركون يسمعون فيسبون القرآن ومن أنزله ومن جاء به (١) .

٥- إن الله سبحانه وتعالى أوجب إقامة الحدود سداً للتذرع إلى المعاصي إذا لم يكن عليها زاجر ، وإن كانت العقوبات من جنس الشر ولهذا لم تشرع الحدود إلا في معصية تتقاضها الطباع كالزنا ، والشرب ، والسرقه ، والقذف دون أكل الميتة والرمي بالكفر ، ونحو ذلك فإنه اكتفى فيه بالتعزير .

٦- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر الذي أرسل معه بهديه إذا عطب شيء منه دون الحبل أن ينحره ويصبغ نعله الذي قلده بدمه ويخلى بينه وبين الناس ونهاه أن يأكل منه هو أو أحد من أهل رفقته ، قالوا : وسبب ذلك أنه إذا جاز له أن يأكل أو يطعم أهل رفقته قبل بلوغ الحبل فرما دعت نفسه إلى أن يقصر في علفها وحفظها مما يؤذيها لحصول غرضه بعطبها دون الحبل ؛

(١) - انظر في ذلك أيضا : مجموع الفتاوى مج ١٦ / ص ١٦٤ .



كحصوله ببلوغها الحبل من الأكل والإهداء<sup>(١)</sup> ، فإذا آيس من  
حصول غرضه في عطبها كان ذلك أدعى إلى إبلاغها الحبل  
وأحسم لمادة هذا الفساد ، وهذا من أطف سد الذرائع .

وقد ذكر شواهد أخرى تدل على أخذ صحابة رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - بهذه القاعدة وتطبيقهم لها .

قال شيخ الإسلام : ((عَنْ عُبَيْدِ بْنِ آدَمَ<sup>(٢)</sup> قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ  
بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ لِكَعْبٍ : أَيَنْ تَرَى أَنْ أُطْلِيَ  
فَقَالَ إِنَّ أَخَذْتَ عَنِّي صَلَّيْتَ خَلْفَ الصَّخْرَةِ فَكَانَتْ الْقُدْسُ كُلُّهَا  
بَيْنَ يَدَيْكَ فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : ضَاهَيْتَ الْيَهُودِيَّةَ  
لَا وَلَكِنْ أُطْلِيَ حَيْثُ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
فَتَقَدَّمَ إِلَى الْقِبْلَةِ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَبَسَطَ رِدَاءَهُ فَكَنَسَ  
الْكُنَاسَةَ فِي رِدَائِهِ وَكَنَسَ النَّاسُ<sup>(٣)</sup> )) .

(١) - يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى ما أخرجه أبو داود و الترمذي ، وابن ماجه من حديث نَاجِيَةِ

الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعَثَ مَعَهُ بِهَذِي فَقَالَ (( إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنْحَرَهُ ثُمَّ

اصْبُغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ثُمَّ خَلَّ يَنْتَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ )) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

انظر : سنن أبي داود كتاب : " المناسك " ، باب " الهدي إذا عطب " مج ١ / ج ٢ / ص ١٥٢ ، الحديث

رقم ( ١٧٦٢ ) .

وانظر أيضا : سنن الترمذي ، كتاب : " الحج " ، باب " ما جاء في إذا عطب الهدي ما يصنع به " مج ٣

/ ص ٢٥٣ ، الحديث رقم ( ٩١٠ ) .

وانظر أيضا سنن : ابن ماجه ، كتاب : " المناسك " ، باب " الهدي إذا عطب " مج ٢ / ص ١٠٣٦ ،

الحديث رقم ( ٣١٠٥ ) .

(٢) - قال ابن حجر : روى عن عمر بن الخطاب .، وأبو هريرة وقد ذكره ابن حبان في الثقات . انظر

تعجيل المنفعة مج ١ / ص ٨٤٩ .

(٣) - أخرجه الإمام أحمد في مسنده . انظر موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها ، مسند الإمام أحمد

مج ٢١ / ج ١ / ص ٣٨ ، مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

فعمرو - رضي الله عنه - جاب على كعب مضاهاة اليهودية ، أي  
مشابقتها في مجرد استقبال الصخرة : لما فيه من مشابة من يعتقدها قبله باقية  
، وإن كان المسلم لا يقصد أن يصلي إليها .

وقد كان لعمر - رضي الله عنه - في هذا الباب من السياسات  
الحكمة ، ما هي مناسبة لسائر سيرة المرضية ، فإنه - رضي الله عنه - هو  
الذي استحالت ذنوب الإسلام بيده غرباً ، فلم يفر عبقرى فريه ، حتى  
صدر الناس بعطن فأعز الإسلام<sup>(١)</sup> ، وأذل الكفر وأهله ، وأقام شعار الدين  
الحنيف ، ومنع من كل أمر فيه تذرع إلى نقض عرى الإسلام ، مطيعاً في  
ذلك لله ورسوله ، وقافاً عند كتاب الله ممثلاً لسنة رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم محتذياً حذو صاحبيه ، مشاوراً في أموره للسابقين الأولين<sup>(٢)</sup> .

وقال شيخ الإسلام في موضع آخر : (( أن الصحابة كانوا أطوع  
الناس لله ورسوله ، ولهذا لما حرم عليهم الخمر أراقوها ، فإذا كانوا مع هذا  
قد نهوا عن تخليلها وأمروا بإراقتها ، فمن بعدهم من القرون أولى منهم

(١) - استقى شيخ الإسلام هذه الأوصاف من الحديث الصحيح المتفق عليه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : (( أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزِعُ بِدَلْوٍ بَكْرَةً عَلَى قَلْبٍ  
فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَتَزَعَّ ذَنْوَبًا أَوْ ذَنْوَيْنِ نَزْعًا ضَعِيفًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرَبًا فَلَمْ  
أَرِ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّةً حَتَّى رَوَى النَّاسُ وَضَرَبُوا بِعَهْدٍ )) .

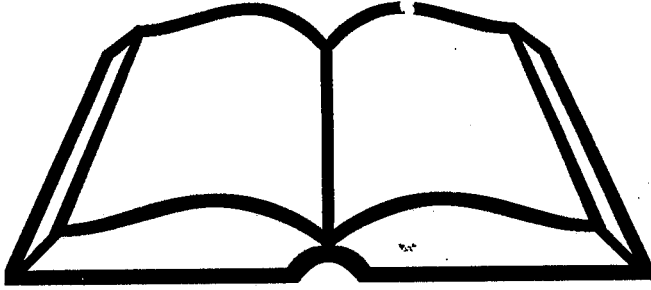
انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر : كتاب " فضائل الصحابة " باب ، مناقب عمر  
بن الخطاب أبي حفص القرشي - رضي الله عنه " مج ٧ / ص ٥٠ ، الحديث رقم ٣٦٨٢ ) .  
وانظر : صحيح مسلم : كتاب " فضائل الصحابة " ، باب " فضائل عمر - رضي الله عنه - " مج ٤ /  
ص ١٨٥٨ ، الحديث رقم (٢٣٩٣) .

والعطن : جمع أعطان : وهو محركة وطن الإبل وميركها حول الحوض ، ومريض الغنم حول الماء . قال ابن  
الأثير : العطن مَبْرَكُ الإبل حول الماء . يقال عطنت الإبل فهي عاطنة ، وعواطن إذا سقيت ، وبركت عند  
الحياض لتقاد إلى الشرب مرة بعد مرة أخرى ، واعطنت الإبل إذا فعلت بما ذلك ، ضرب ذلك مثلاً لاتساع  
الناس في زمن عمر ، وما فتح الله عليهم من الأمه ر

انظر : لسان العرب مج ١٣ / ص ٢٨٦ ، القاموس المحيط مج ٤ / ص ٣٥٢ ، مادة " عطن " باب النون  
، فصل العين ، و النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير مج ٣ / ص ٢٥٨ ، وغريب الحديث لابن  
قتيبة مج ١ / ص ١٤٤ .

(٢) - انظر : اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم مج ١ / ص ٣٣٥ .

بذلك ، فإنهم أقل طاعة لله ورسوله منهم يبين ذلك أن عمر بن الخطاب غلظ على الناس العقوبة في شرب الخمر حتى كان ينفي فيها ، لأن أهل زمانه كانوا أقل اجتناباً لها من الصحابة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكيف يكون زمان ليس فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لا ريب أن أهله أقل اجتناباً للمحارم فكيف تسد الذريعة عن أولئك المتقين وتفتح لغيرهم ، وهم أقل تقوى منهم ))<sup>(١)</sup>



## **المطلب الثاني**

**شواهد من نصوصه - رحمه الله - تدل على قوة**

**تمسكه بهذه القاعدة ♦**

### **وفيه فرعان**

**الفرع الأول : شواهد من نصوصه - رحمه الله -**

**في رده على ما يفعل عند القبور**

**♦ من البدع والخرافات سداً للزرائع ♦**

**الفرع الثاني : شواهد من نصوصه - رحمه الله -**

**في سده ذرائع التشبه بالكفار ♦**

## المطلب الثاني

**شواهد من نصوصه - رحمه الله - تدل على قوة تمسكه  
بهذه القاعدة •**

إن شيخ الإسلام كما استدل لوجوب إعمال هذه القاعدة كان كذلك هو من الذين أعملوها وطبقوها في كثير من المسائل التي كتب فيها ، ولعله يظهر جليا تمسكه الشديد في تطبيقه لهذه القاعدة فيما يُفعل عند القبور من البدع والخرافات ، وكذلك في رده على من يتشبه بالكافرين من اليهود والنصارى وهذه بعض النصوص لشيخ الإسلام مما يوضح مدى تمسكه لتطبيق هذه القاعدة في هاتين القضيتين •

**الفرع الأول : شواهد من نصوصه - رحمه الله - في رده  
على ما يفعل عند القبور من البدع  
والخرافات سداً للذرائع •**

قال شيخ الإسلام : (( ونهى أن يستقبل الرجل القبر في الصلاة حتى لا يتشبه بالمشركين الذين يسجدون للقبور • ففي الصحيح أنه قال - ﷺ - : (( لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا )) <sup>(١)</sup> ، إلى أمثال ذلك مما فيه تجريد التوحيد لله رب العالمين ، الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله فأين هذا ممن يصور صور الخلق في الكنائس ويعظمها ويستشفع بمن صورت على صورته ، وهل كان اصل عبادة الأصنام في بني آدم من عهد نوح - عليه السلام - إلا هذا والصلاة إلى الشمس والقمر والكواكب والسجود إليها ذريعة إلى السجود لها ، ولم يأمر أحد من الأنبياء

(١) - أخرجه : مسلم في كتاب : " الجنائز " ، باب " النهي عن الجلوس على القبر من حديث أبي مرثد

الغنوي قال : قَالَ - رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (( لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا )) •

انظر : صحيح مسلم مج ٢ / ص ٦٦٨ ، الحديث رقم (٩٧٢) •

باتخاذ الصور والاستشفاع بأصحابها ولا بالسجود إلى الشمس والقمر))<sup>(١)</sup>

وقال في موضع آخر : (( فهذه المفسدة - التي هي مفسدة الشرك كبيرة وصغيرة - هي التي حسم النبي - صلى الله عليه وسلم - مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً ، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة ، ونحو ذلك ، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، واستوائها وغروبها ؛ لأنها الأوقات التي يقصد المشركون بركة الصلاة للشمس فيها ، فينهى المسلم عن الصلاة حينئذ ، وإن لم يقصد ذلك سداً للذريعة))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً في موضع آخر : (( هذه نصوصه - ﷺ - الصريحة توجب تحريم اتخاذ قبورهم مساجد مع أنهم مدفونون فيها ، وهم أحياء في قبورهم ، ويستحب إتيان قبورهم للسلام عليهم ، ومع هذا يحرم إتيانها للصلاة عندها واتخاذها مساجد ، ومعلوم أن هذا إنما نهى عنه لأنه ذريعة إلى الشرك ، وأراد أن تكون المساجد خالصة لله تعالى تبنى لأجل عبادته فقط لا يشركه في ذلك مخلوق ، فإذا بني المسجد لأجل ميت كان حراماً ، فكذلك إذا كان لأثر آخر ، فإن الشرك في الموضعين حاصل ، ولهذا كانت النصارى يبنون الكنائس على قبر النبي والرجل الصالح ، وعلى أثره وباسمه ، وهذا الذي خاف عمر أن يقع فيه المسلمون هو الذي قصد النبي - صلى الله عليه وسلم - منع أمته منه . . . ولو كان هذا مستحباً لكان يستحب للصحابيات والتابعين أن يصلوا في جميع حجر أزواجه وفي كل مكان نزل فيه في غزواته وأسفاره ، ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد ، ولم يفعل السلف شيئاً من ذلك))<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح مج ١ / ص ٣٤٩ ، ومجموع الفتاوى مج ١٧ / ص

٤٦٠ - ٤٦٢ .

(٢) - انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مج ٢ / ص ٦٨٠ ، وأيضاً بمجموع الفتاوى مج ١٧ / ص ٥٠٢ ،

والفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٢ .

(٣) - انظر : مجموعة الرسائل والمسائل مج ٢ / ص ٢٦٢ .

## الفرع الثاني : شواهد من نصوصه - رحمه الله - في سده ذرائع التشبه بالكفار .

قال شيخ الإسلام : (( فأما من فعل الشيء واتفق أن الغير فعله أيضاً ، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه ففي كون هذا تشبيهاً نظر ، لكن قد ينهى عن هذا ، لئلا يكون ذريعة إلى التشبه ، ولما فيه من المخالفة ، كما أمر بصـبغ اللحي وإحفاء الشوارب ، مع أن قوله - ﷺ - : (( غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ ))<sup>(١)</sup> . دليل على أن التشبه بهم يحصل بغير قصد منا ، ولا فعل . بل بمجرد ترك تغيير ما خلق فينا ، وهذا أبلغ من الموافقة الفعلية ، والاتفاقية ))<sup>(٢)</sup>

وقال في موضع آخر : (( فإذا كان - صلى الله عليه وسلم - قد نهى أن يذبح في مكان كان الكفار يعملون فيه عيداً وإن كان أولئك الكفار قد أسلموا وتركوا ذلك العيد ، والسائل لا يتخذ المكان عيداً بل يذبح فيه فقط . فقد ظهر أن ذلك سد للذريعة إلى بقاء شيء من أعيادهم خشية أن يكون الذبح هناك سبباً لإحياء أمر تلك البقعة ، وذريعة إلى اتخاذها عيداً ))<sup>(٣)</sup> .

(١) - أخرجه : الترمذي في كتاب : " اللباس " ، باب ما جاء في الخضاب " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (( غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ )) وَقَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ وَأَبِي رَمْثَةَ وَالْجَهْدَمِ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَحْهٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

انظر : سنن الترمذي مج ٤ / ص ٢٠٣ ، الحديث رقم ( ٧٥٢ ) .

وأخرجه : النسائي في كتاب " الزينة " ، باب " الإذن بالخضاب " مج ٤ / ج ٨ / ص ١٣٧ .

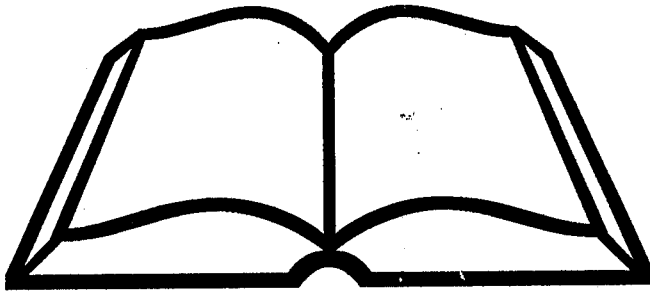
وأخرجه : الإمام أحمد في مسنده ، مسند الزبير بن العوام - رضي الله عنه - . انظر مسند الإمام أحمد

المطبوع مع موسوعة السنة الكتب الستة وشروحها ، مسند الزبير بن العوام مج ٢١ / ج ١ / ص ١٦٥ .

(٢) - انظر : اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم مج ١ / ص ٢٤٢ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ١ / ص ٤٤٤ .

وقال في موضع آخر : (( فإن تحري الصلاة في البقاع التي صلى فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبهه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه ، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان ، وهذا الزمان سداً للذريعة فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه ؛ أو صلاتهم فيه من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه ))<sup>(١)</sup>



(١) - انظر : المرجع السابق مج ٢ / ص ٧٥٧ .



## **المبحث الخامس**

### **أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام**

#### **وينتظم مطالبين**

**المطلب الأول : أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام •**

**المطلب الثاني : مناقشة بعض الباحثين في ذكرهم**

**لتقسيم شيخ الإسلام للذرائع •**

**المطلب الأول**

**أقسام سد الذريعة عند شيخ الإسلام**

## المطلب الأول

### أقسام سد الذريعة عند شيخ الإسلام •

بعد أن ذكرت تعريف الذريعة عند شيخ الإسلام ، وأركانها ، والفرق بينها وبين السبب ، وكذلك بينها وبين الحيل ، وذكرت كذلك شواهد من الحجج التي احتج بها شيخ الإسلام على هذه القاعدة ؛ وشواهد أخرى توضح قوة تمسكه بالعمل بهذه القاعدة بقي أن نذكر أقسام ومراتب الذريعة عند شيخ الإسلام ، ثم أتحدث بعد ذلك عن ضابط الذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهذا ما يكون في المبحث التاسع إن شاء الله •

### أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام •

قال شيخ الإسلام : (( الذرائع إذا كانت تفضي إلى المحرم غالباً فإنه يحرمها ، وكذلك إن كانت تفضي وقد لا تفضي لكن الطبع متقاض لإفضاؤها ، وأما إن كانت إنما تفضي أحياناً فإن لم يكن فيها مصلحة راجحة على هذا الإفضاء القليل ، وإلا حرمها أيضاً ))<sup>(١)</sup>

وبتأمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يتضح أنه قسم الذرائع إلى أربعة أقسام وهي :-

#### ١- ذرائع تفضي إلى المفسدة غالباً •

٢- ذرائع تحتل الإفضاء إلى المفسدة وتحتل عدم الإفضاء إلى المفسدة ، ولكن الطبع متقاض لإفضاها إلى المفسدة •

#### ٣- ذرائع تفضي إلى مفسدة راجحة على ما فيها من مصلحة •

(١) - انظر : مجموع الفتاوى الكبرى مج ٣ / ٢٠٧ •

## ٤ - ذرائع تفضي إلى مصلحة راجحة على ما فيها من مفسدة .

وبالتأمل في هذه الأقسام نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد نظر فيها إلى المال ، فنجدته قد سد الذرائع في الأقسام الثلاثة الأولى ، لما كانت الذريعة تؤول إلى مفسدة ، وفتح الذريعة في القسم الرابع لما آلت الذريعة إلى مصلحة راجحة على ما فيها من مفسدة .

ولعله يجدر أن أبين أن شيخ الإسلام بهذا التقسيم قد اعتبر الذرائع التي تفضي إلى المحرم قطعاً وذلك يفهم من القسم الأول ، وهي ما يفضي إلى المحرم غالباً ، فإن كان يرى هذا القسم مما يجب سده فسد ما يوصل إلى المحرم قطعاً من باب أولى ، وهذه المرتبة قد ذكر الإمام القرافي - رحمه الله - الإجماع على اعتبارها ، وكذلك فإنه لا يعتبر الذريعة التي تفضي إلى المحرم نادراً من أقسام الذرائع التي تسد بل يعتبرها ملغاة ، ويرى وجوب فتحها ، ويفهم ذلك من القسم الرابع ، حيث أنه جعل الذرائع التي تفضي إلى مصلحة راجحة على ما فيها من مفسدة مما يجب فتحه .

وسأذكر أمثلة لكل مرتبة من مراتب الذرائع عند شيخ الإسلام لكي يتضح الأمر .

### • مثال القسم الأول •

=====

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بناء المساجد على القبور ولعن من فعل ذلك ، ونهى عن تكبير القبور وتشريفها وأمر بتسويتها ، ونهى عن الصلاة إليها وعندها ، وعن إيقاد المصابيح عليها لئلا يكون ذريعة إلى اتخاذها أوثاناً ، وحرم ذلك على من قصد هذا ومن لم يقصد بل قصد خلافه سداً للذريعة ))<sup>(١)</sup> .

### • مثال القسم الثاني •

=====

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٩ .

سئل شيخ الإسلام عن رجل أراد أن يواقع زوجته في شهر رمضان

بالنهار ، فأفطر بالأكل قبل أن يجامع ، ثم جامع ، فهل عليه كفارة أم لا ، وما على الذي يفطر من غير عذر<sup>(١)</sup> .

فأجاب - رحمه الله - فقال : (( هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران :

**أحدهما** : تجب ، وهو قول جمهورهم : كمالك<sup>(٢)</sup> ، وأحمد<sup>(٣)</sup> ، وأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ، وغيرهم - رحمه الله جميعاً - .

**الثاني** : لا تجب ، وهو مذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - .

وهذان القولان مبنيان على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم ؛ أو من الصوم الصحيح ، بجماع أو بجماع وغيره على اختلاف المذاهب ؛ كما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته ، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح ، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد ، لأكل أو جماع ، أو عدم نية فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام ، فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم الصحيح ، وفي كلا الموضعين عليه القضاء .

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٥ / ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

(٢) - انظر : بداية المجتهد مج ١ / ص ٣٠٢ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ١١٨ .  
قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم : اختلافهم في جواز قياس المفطر بالأكل والشرب على المفطر بالجماع . فمن رأى أن شبههما فيه واحد وهو : انتهاك حرمة الصوم جعل حكمهما واحد ، ومن رأى أنه وإن كانت الكفارة عقاباً لانتهاك الحرمة فإنها أشد مناسبة للجماع منها لغيره . انظر : بداية المجتهد مج ١ / ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٣) - انظر : المغني مج ٣ / ص ٣٤٩ ، الوجيز في الفقه مج ١ / ص ٣١٤ ، المستوعب مج ٣ / ص ٤٣٧ .

(٤) - انظر : المبسوط للسرخسي مج ٢ / ج ٣ / ص ٧٣ - ٧٤ ، البحر الرائق مج ٢ / ص ٢٩٧ ، وطريقة الخلاف في الفقه ص ٧٢ ، ورؤوس المسائل ص ٢١٥ .

(٥) - انظر : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء مج ١ / ص ٣٨٠ .

وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين ، بل هي في هذا الموضع أشد ، لأنه عاص بفطره أولاً ، فصار عاصياً مرتين فكانت الكفارة عليه أوقد ، ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى أن لا يكفر أحد ، فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ، ثم يجامع ؛ بل ذلك أعون له على مقصوده فيكون قبل الغدا عليه كفارة ، وإذا تغذى هو وامراته ثم جامعها فلا كفارة عليه وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله .<sup>(١)</sup>

### • مثال القسم الثالث •

=====

عندما سئل عن الفلوس تشتري نقدًا بشيء معلوم وتباع إلى أجل بزيادة فهل يجوز ذلك •

فقال - رحمه الله - : (( إذا اختلفت مقادير الفلوس ، صارت ذريعة إلى أن الظلمة يأخذون صغاراً فيصرفونها ، وينقلونها إلى بلد آخر ويخرجون صغارها فتفسد أموال الناس ))<sup>(٢)</sup>

### • مثال القسم الرابع •

=====

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( أما سائر ذوات الأسباب ، مثل تحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، ومثل ركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة ، فاختلف كلام الإمام أحمد فيها ، والمشهور عنه النهي ، والرواية الثانية جواز جميع ذوات الأسباب<sup>(٣)</sup> ، وهي اختيار أبي الخطاب<sup>(٤)</sup> ، وهذا مذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> ، وهو الراجح في هذا الباب لوجوه :

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٥ / ص ٢٦٠-٢٦٢ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٢٦ / ص ٤٦٩ .

(٣) - انظر : المغني مج ٢ / ص ٥٣٣-٥٣٤ .

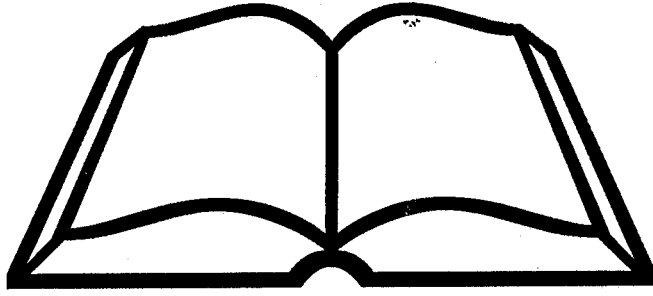
(٤) - انظر : المغني مج ٢ / ص ٥١٨ .

(٥) - انظر : الأم مج ١ / ج ١ / ص ١٧٥ ، العزيز شرح الوجيز مج ١ / ص ٣٩٦ ، نهاية المحتاج مج ١ /

ص ٣٨٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج مج ٣ / ص ٩٤ .



• • • منها الرابع : ما قدمناه في أن النهي كان لسد ذريعة الشرك ،  
وذوات الأسباب فيها مصلحة راجعة ، والفاعل يفعلها لأجل السبب لا  
يفعلها مطلقاً فتمتنع فيه المشاهدة ))<sup>(١)</sup> •



(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٣ / ص ١٩١ - ١٩٦ •



**المطلب الثاني**

**مناقشة بعض الباحثين في ذكرهم**

**لنقسيم شيخ الإسلام للذرائع •**



## المطلب الثاني

### مناقشة بعض الباحثين في ذكرهم لتقسيم شيخ الإسلام للذرائع •

من خلال إطلاعي على كلام الباحثين لتقسيمات الذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ظهر لي أن بعضهم قد جانبه الصواب في فهم كلام شيخ الإسلام الذي قسموا من خلاله الذريعة عنده ، ولييان الصواب في هذا •

**أولاً : أعرض كلام شيخ الإسلام الذي ذكره بعض الباحثين وأخرجوا منه أقساماً للذرائع عنده •**

**ثانياً : أذكر الصواب من كلام شيخ الإسلام في هذا •**

**ثالثاً : مناقشته بعض الباحثين في تقسيمهم لسد الذرائع عند شيخ الإسلام •**

**أولاً : نص شيخ الإسلام الذي ذكره بعض الباحثين وأخرجوا منه أقساماً للذرائع عنده •**

قال شيخ الإسلام : (( ثم هذه الذرائع منها ما يفضي إلى المكروه بدون قصد فاعلها ، ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوسل بها إلى الحرام فهذا القسم الثاني يجامع الحيل بحيث قد يقترن به الاحتيال تارة ، وقد لا يقترن كما أن الحيل قد تكون بالذرائع وقد تكون بأسباب مباحة في الأصل ليست ذرائع فصارت الأقسام ثلاثة •

#### الأول :

ما هو ذريعة وهو مما يحتال به كالجمع بين البيع والسلف ، وكاشتراء البائع السلعة من مشتريها بأقل من الثمن تارة وبأكثر أخرى •

## الثاني :

ما هو ذريعة لا يحتال بها كسب الأوثان فإنه ذريعة إلى سب الله تعالى ، وكذلك سب الرجل والد غيره فإن ذريعة إلى أن يسب والده ، وإن كان هذان لا يقصدهما مؤمن •

## الثالث :

ما يحتال به من المباحات في الأصل ، كييع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة • • •

والغرض هنا أن الذرائع حرمتها الشارع وإن لم يقصد بها المحرم خشية إفضائها إلى المحرم ، فإذا قصد بالشئ نفس المحرم كان أولى بالتحريم من الذرائع ((<sup>(١)</sup> •

## ثانياً : ذكر الصواب من هذا النص •

=====

من خلال هذه العبارة يظهر لي ما يلي : -

١- أن مراد شيخ الإسلام من هذه العبارة هو بيان الفرق بين الذريعة والحيلة وقد أوضحنا هذا المعنى فيما سبق<sup>(٢)</sup> ، وليس مقصوده ذكر مراتب وأقسام للذرائع في هذا النص ، إنما أقسام الذريعة التي وضعها شيخ الإسلام هي ما سبق ذكره في المطلب السابق<sup>(٣)</sup> •

٢- إن قوله - يرحمه الله - : ((ثم هذه الذرائع منها ما يفضي إلى المكروه بدون قصد فاعلها ، ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوسل بها إلى المحارم فهذا القسم الثاني يجامع الحيل • • •

(١) - انظر: الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٧ •

(٢) - انظر : مطلب الفرق بين الذريعة والحيلة ص ٣٢٨

(٣) - انظر : ص ؟

## فصارت الأقسام ثلاثة<sup>(١)</sup>

فشخ الإسلام في هذا العبارة قد أوضح أن الذريعة تنقسم إلى قسمين:

- **الأول :** أن تؤول الذريعة إلى مكروه بدون قصد الفاعل .
  - **الثاني :** أن الذريعة تكون أمراً مباحاً فتفضي إباحته إلى أن يتوسل به إلى الأمر المحرم .
- ثم ذكر أن القسم الثاني هذا يجمع الحيل بحيث أنه قد تقتصر الذريعة والحيلة في فعل واحد ، أو إنهما قد يفترقان ، وكذلك فإن الحيلة قد تكون بالذريعة ، وقد تكون بأسباب أخرى مباحة في الأصل ، بمعنى أنه قد تكون هناك ذريعة وحيلة في فعل واحد فيمنع اقترائه إما من باب منع التحايل إن ظهر القصد إليه ؛ أو يمنع من باب سد الذرائع لأن هذا الفعل المباح في أصله يؤول إلى محرم ؛ فالفعل ممنوع على كل حال ، ولكن علة المنع إما أن تكون للقصد أو المال ، وقد تكون ذريعة ليس للحيلة فيها مدخل ، وكذلك قد تكون هناك حيلة ليس للذريعة فيها مدخل ، وهذا المعنى المجمل هو ما وضحه وفصله شيخ الإسلام ابن تيمية عند قوله : (( فصارت الأقسام ثلاثة )) ثم ذكر كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بأمثلته الموضحة له ، وهذه الأقسام الثلاثة متفرعة عن القسم الثاني المذكور قبلها ، فكان مراده - رحمه الله - في ذلك كله كما أوضحته هو التفريق بين الذريعة والحيلة .

## ثالثاً : مناقشة بعض الباحثين في تقسيمهم لسد الذرائع عند شيخ الإسلام .

=====

### ١ - مناقشة فضيلة الشيخ أبو زهرة - رحمه الله -

ذكر فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقال : (( [أن

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٧ .

شيخ الإسلام [ قد قسم ذرائع المحرمات إلى ثلاثة أقسام .  
**القسم الأول :** ما هو ذريعة إلى محرم ، ومما يحتال به إليه أي يقصده المتصرف لأجل المحرم ، وذلك كالعقود التي تتخذ وسيلة إلى التعامل بالربا ، فإن هذه تكون حراماً لأجل الباعث ولما تؤدي إليه .

**القسم الثاني :** ما يكون ذريعة مؤدية إلى مآل لا يحسن ؛ وإن كانت في ذاتها من غير نظر إلى مآلها ليست قبيحة ، ويضرب لذلك مثلاً بسبب الأوثان ، فإنه ذريعة إلى سب الله تعالى .

**القسم الثالث :** ما يحتال به من المباحات في الأصل كييع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة ، وكإغلاء الثمن فراراً من الشئ (١) ففة .

فقد استنبط أبو زهرة - رحمه الله - هذه الأقسام من قول شيخ الإسلام من قوله : (( فصارت الأقسام ثلاثة )) ، وقد أوضحت أنفاً أن هذه الأقسام التي ذكرها شيخ الإسلام مراده منها هو : التفريق بين الذريعة والحيلة وليس ذكر أقسام للذريعة . وكذلك نجد أن فضيلة الدكتور صالح آل منصور (٢) ، وفضيلة الدكتور صالح العطيشان (٣) ، والأستاذ الهادي شبيلي (٤) أنهم عندما ذكروا أقسام الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - قد تبعوا فضيلة الشيخ أبو زهرة - رحمه الله - فيما ذكره ، والذي يظهر لي أن سبب الالتباس عند الجميع ناتج من مقولة شيخ الإسلام في نهاية نصه الذي وضع فيه الفرق بين الذريعة والحيلة فقال : (( فصارت الأقسام ثلاثة )) فظنوا - وفقهم الله - أن هذه الأقسام الثلاثة التي صرح بها شيخ الإسلام هي أقسام الذرائع عنده ، ولكنه أراد بذلك أن يفرق بين الذريعة والحيلة كما سبق بيانه . (٥)

(١) - انظر : ابن تيمية ، حياته وعصره - آراؤه وفقهه لأبي زهرة ص ٥٠٢ .

(٢) - انظر : أصول الفقه وابن تيمية مج ٢ / ص ٤٩٢ .

(٣) - انظر : منهج ابن تيمية في الفقه ص ٧٦ .

(٤) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية ص ٤٨ .

(٥) - انظر : ص ؟ من البحث .

## ٢- مناقشة الأستاذ محمد هشام البرهاني •

عندما عرض الأستاذ البرهاني - وفقه الله - أقسام الذرائع عند العلماء صنفها إلى ستة أنواع ، وقال : وبيان ذلك في ستة فروع ، وذكر في الفرع الرابع والخامس منها : أقسام الذرائع عند شيخ الإسلام فقال : (( **الفرع الرابع** : التقسيم بحسب قوة إفضاء الذريعة إلى المفسدة وقد ذكره ابن تيمية فقال : الأقسام ثلاثة : **الأول** : ما هو ذريعة ، وهو مما يحتال به ، كالجمع بين البيع والسلف ..... **والثاني** : ما هو ذريعة لا يحتال بها ، كسب الأوثان ..... **والثالث** : ما يحتال به من المباحات في الأصل ، كبيع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة ..... **والفرع الخامس** : التقسيم بحسب القصد إلى المفسدة ، ونذكر فيه هذه التقسيمات : تقسيم ابن تيمية المستفاد من عبارته : " الذرائع إذا كانت تفضي إلى المحرم غالباً فإنه يجرمها ، وكذلك إن كانت تفضي وقد لا تفضي لكن الطبع متقاض لإفضائها ، وأما إن كانت إنما تفضي أحياناً فإن لم يكن فيها مصلحة راجحة على هذا الإفضاء القليل ، وإلا حرمها أيضاً " <sup>(١)</sup> وحاصله أن الذرائع المفضية إلى المفسد أربعة أقسام : **الأول** : ما يفضي إلى المحرم غالباً • **الثاني** : ما يحتل الإفضاء وعدمه ، ولكن الطبع يميل إلى الإفضاء •

**الثالث** : ما يفضي أحياناً ، ومصلحته راجحة على مفسدته • **الرابع** : ما يفضي أحياناً ، وليس فيه مصلحة راجحة على مفسدته )) <sup>(٢)</sup> •

فالفرع الخامس تعرض فيه لأقسام الذرائع عند شيخ الإسلام والتي ذكرتها في المطلب السابق ، والظاهر لي أنها هي التي أرادها شيخ الإسلام ابن تيمية أن تكون أقساماً للذريعة • أما ما ذكره في الفرع الرابع من أقسام للذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية فلا يسلم له ذلك ، حيث إنه قد وقع فيما وقع فيه غيره من الباحثين السابق ذكرهم أنفاً من جعلهم الفروق التي ذكرها

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٧ •

(٢) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ١٨٦ •

شيخ الإسلام بين الذريعة والحيلة هي أقسام الذريعة . والله أعلم  
**وكذلك نجد أن الأستاذين البرهاني<sup>(١)</sup> ، والهادي شبيلي<sup>(٢)</sup> قد انتقدا شيخ الإسلام ابن تيمية عندما قال : (( فصارت الأقسام ثلاثة • الأول : ما هو ذريعة ، وهو مما يحتال به ، كالجمع بين البيع والسلف .....  
**والثاني : ما هو ذريعة لا يحتال بها ، كسب الأوثان .....  
**والثالث : ما يحتال به من المباحات في الأصل ، كبيع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة ))** <sup>(٣)</sup> .  
فقال الأستاذ البرهاني مناقشاً شيخ الإسلام في ذلك : (( .....  
فكان ينبغي أن يكون الثالث والأول شيئاً واحداً ، لكنه ميزه عنه ، بكونه من المباحات ، في الأصل ، ومثل له ببيع النصاب في أثناء الحول ، فراراً من الزكاة ، وبإغلاء الثمن لإسقاط حق الشفعة ، وهذا القيد ، وهو كونه مباحاً في الأصل ، لا يمنع من دخوله في القسم الأول ، لأن ما ذكره من أمثله ، وهو الاحتيال بما يؤدي إلى اجتماع بيع وسلف ، واشتراء البائع السلعة من مشترئها ، سواء أكان بأقل من الثمن ، أو بأكثر ، والاعتياض عن ثمن الربوي بربوي لا يباع نساء - كله من المباحات في الأصل ، فإذا أحب التمييز فعلاً بين القسم الأول والثالث ، كان عليه أن يقيد الأول بكونه من الممنوعات في الأصل ، فيكون كما يلي ( الأول : ما هو ذريعة ، وهو مما يحتال به ، ومن الممنوعات في الأصل ) فيلزمه حينئذ التمثيل له بغير ما ذكر من الأمثلة ، مما يتفق فيه الشـ****

- رطان :
- ١- **كونه ممنوعاً في الأصل** .
  - ٢- **وكونه مما يحتال به** <sup>(٤)</sup> .
- أقول : لا يسلم للأستاذ (برهاني - وفقه الله - ما ذكره من جعل **القسم الأول والثالث شيئاً واحداً** ، حيث إن القسم الأول والثالث منفصلين ، وقد التبس عليه في ذلك لأمرين هما : -

(١) - انظر : المرجع السابق ص ١٩٣-١٩٤ .

(٢) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٧ .

(٤) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ١٩٣-١٩٤ .



**الأمر الأول :** أنه قد أتى بكلام شيخ الإسلام هذا على أنه أقسم للذريعة بحسب القصد إلى المفسدة ، والأمر ليس كذلك كما سبق بيان

**الأمر الثاني :** أنه لم يتضح له مقصود شيخ الإسلام من **القسم الأول :** حيث إن شيخ الإسلام أراد أن يوضح أن القسم الأول : هو أن يكون هناك فعل مباح في أصله يفضي إلى أمر محرم ، وهذا الإفضاء يكون بأحد أمرين ، إما بقصد الفاعل إلى المحرم ، أو بالمآل إليه دون قصد من الفاعل . فمراد شيخ الإسلام : أن مثل هذا الفعل ينبغي منعه على الإطلاق ، إما لمنع الحيلة ، أو لسد الذريعة ، وضرب لذلك بعض الأمثلة ، ومنها قرض بني آدم ، فإنه ممنوع مع أن القرض في أصله جائز ، بل مندوب إليه ، ولكنه مُنع في مثل هذه الصورة إما خوفاً قصد استغلال هذا الأمر للوصول إلى المحرمات فتقتصر الجوارى بحجة العمل فيتركب فيهن الفاحشة ، أو لأن إباحة مثل هذا الأمر يؤول بالتأكيد إلى فعل المحرمات . أما **القسم الثالث :** فإن مراد شيخ الإسلام ابن تيمية فيه هو أن هناك أفعالاً مباحة في أصلها قد تمتنع أحياناً إذا خالطتها الحيلة - أي قصد في فعل هذه المباحات التحايل لإسقاط واجب ، أو حل حرام ، ولا مدخل لمنع الفعل من باب سد الذرائع - حيث أن هذه المباحات لا تؤول إلى المحرم إلا بقصد المحرم ، وضرب لذلك أمثلة منها : بيع شيء من النصاب قبل تمام الحول ، فإن كان البائع مقصوده الفرار من الزكاة فإن فعله هذا يصبح محرماً وتبقى الزكاة عليه واجبة ، أما إن فعل ذلك لحاجة ؛ أو لم يقصد الفرار من الزكاة فإن فعله جائز ولا زكاة عليه

وبذلك يتضح أن القسم الأول ، والقسم الثالث بينهما فرق ، ولا يمكن دمجهما معاً ، لأن مراد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن يكون لكل قسم حدود وضوابط خاصة به للتفريق بين الذريعة والحيلة ، وبهذا يتضح عدم صحة اللوازم التي ألزم بها الأستاذ البرهاني شيخ الإسلام ابن تيمية . والله أعلم .

## **المبحث السادس**

**الأساس الذي بنى عليه شيخ الإسلام قاعدة  
" سد الخرائع "**



## المبحث السادس

### الأساس الذي بنى عليه شيخ الإسلام قاعدة "سد الذرائع"

من خلال عرض مراتب الذريعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ، وكلامه قبل ذلك في الحيل فإنه يتضح أن الذريعة المباحة التي تؤول إلى المفسدة إنما تؤول إليها بطريقتين<sup>(١)</sup> .

**الأولى : أن تفضي الذريعة إلى المفسدة بقصد من المتذرع .**

**الثانية : أن تؤول الذريعة إلى المفسدة ولا نظر فيها إلى قصد المكلف .**

قال شيخ الإسلام : (( إذا كان الشيء الذي يكون ذريعة إلى الفعل المحرم إما بأن يقصد به المحرم أو بأن لا يقصد به ما يجرمه الشارع بحسب الإمكان ما لم يعارض ذلك مصلحة توجب حله أو وجوبه فنفس التذرع إلى المحرمات بالاحتياط أولى أن يكون حراماً وأولى بإبطال ما يمكن إبطاله إذا عرف قصد فاعله وأولى بأن لا يعان صاحبه عليه ))<sup>(٢)</sup> .

وهذا يفيد ما يلي :-

١- أن ينظر إلى الذريعة بحسب قصد

المتذرع .

٢- أن ينظر إلى الذريعة بحسب مآلها .

(١) - انظر : ابن تيمية ص ٥٠٠ ، ومالك ص ٣٢٤ ، وابن حنبل ص ٢٨٤ ، كلها لأبي زهرة .

(٢) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٥ .

فالنظرة الأولى التي هي بحسب القصد هي أساس تحريم الخيل ، ولقد وضحت هذا الأمر عند شيخ الإسلام ابن تيمية في مبحث الخيل •

فإذن ليست النظرة إلى القصد هي أساس بناء الذرائع وإنما تمنع الذريعة لكونها حيلة على مقصد الشارع وقد يستخدم في منع الخيل مبدأ سد الذرائع •

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( الفرق بين الخيل وسد الذرائع أن الحيلة تكون مع قصد صاحبها ما هو محرم في الشرع ، فهذا يجب أن يمنع من قصده الفاسد ، وأما أن يفضي ذلك إلى الحيلة ))<sup>(١)</sup> •

إذن فلم يبق إلا النظر إلى مآل الذريعة فإن كانت الذريعة تؤول إلى مفسدة وهذه المفسدة تفوق المصلحة أو تساويها فإنها تسد ، وإن كانت المصلحة تفوق الذريعة فإنها تفتح ، وهذه النظرة هي الأساس التي بنى عليها شيخ الإسلام ابن تيمية أعمال سد الذرائع •

وسيتضح جلياً هذا المبدأ من خلال مبحث تعارض الذرائع حيث إنه قعد فيه هذا الأمر بل أكاد أقول إنه أكثر من نظر إلى مسألة تعارض الذرائع وتحدث فيها حديثاً جلياً واضحاً •



## **المبحث السابع**

**علاقة مقاصد الشريعة بسد الذرائع عند شيخ الإسلام** ♦

**وينتظم مطلبين**

**المطلب الأول : تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً** ♦

**المطلب الثاني : علاقة المقاصد بسد الذرائع عند شيخ**

**الإسلام** ♦

# **المطلب الأول**

**تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً**

## المطلب الأول

### تعريف مقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً •

=====

مقاصد الشريعة الإسلامية مركب إضافي يتكون من كلمة مقاصد ؛  
وكلمة الشريعة منسوبة إلى الإسلام ؛ ولذلك سوف نعرفها باعتبارين :

♦ باعتبار أنها مركب إضافي •

♦ وباعتبار أنها علم على علم معين •

أولاً : باعتبار أنها مركب إضافي •

=====

ويلزم من ذلك تعريف كلمة ( مقاصد ) ، ( الشريعة ) ،  
( الإسلام ) في اللغة وفي الاصطلاح •

#### ١ - تعريف المقاصد في اللغة

=====

**المقاصد لغة :** جمع مقصد ، والمقصد مصدر مأخوذ من الفعل  
( قصد ) •

يقال : قصد يقصد قصداً ومقصداً<sup>(١)</sup>

فالقصد والمقصد بمعنى واحد • ويأتي بمعان عدة منها<sup>(٢)</sup>

(١) - انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٥ / ص ٩٥ ، المعجم الوسيط مج ٢ / ص ٧٣٨ ، متن اللغة مج ٤

/ ص ٥٧٦ •

(٢) - انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٥ / ص ٩٥ ، المعجم الوسيط مج ٢ / ص ٧٣٨ ، متن اللغة مج ٤

/ ص ٥٧٦ ، والصحاح للجوهري مج ٢ / ص ٥٢٤ ، ولسان العرب مج ٣ / ص ٣٥٣ • مادة ( قصد ) ،

باب الدال ، فصل القاف •



## • الاعتماد ، والأَم ، وإتيان الشيء ، والتوجه •

تقول : قصده ، وقصد له ، وقصد إليه إذا أمه •

ومنه أيضا أقصده السهم إذا أصابه فقتل مكانه •

## ٢- تعريف الشريعة في اللغة •

الشريعة في اللغة : هي الدين ، والملة ، والمنهاج ،  
والطريقة ، والسنة <sup>(١)</sup> •

قال في اللسان: <sup>(٢)</sup> (( الشريعة ، والشرع ، والمرعة المواضع التي  
ينحدر إلى الماء منها • • والمرعة والشريعة في كلام العرب شرعة الماء ،  
وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون ، والشريعة  
والشرعة ، ما سن الله من الدين وأمر به ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ  
عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾ <sup>(٣)</sup>

## • والشريعة في الاصطلاح •

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( اسم الشريعة والشرع  
والشرعة فإنه ينتظم في كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال )) <sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : الصحاح مج ٣ / ص ١٢٣٦ ، ولسان العرب مج ٨ / ص ١٧٤ • مادة ( شرع ) باب

العين ، فصل الشين •

(٢) - انظر : لسان العرب مج ٨ / ص ١٧٤ • مادة ( شرع ) باب العين ، فصل الشين •

(٣) - سورة الجاثية : الآية (١٨) •

(٤) - انظر : مجموع الفتاوى مج ١٩ / ص ٣٠٦

وقال أيضا - رحمه الله : (( الشريعة هي طاعة الله ورسوله وأولي الأمر من))<sup>(١)</sup>

وعرفها أيضا بقوله : (( حقيقة الشريعة هي : اتباع الرسل والدخول تحت طاعتهم ))<sup>(٢)</sup>

### ٣- تعريف الإسلام في اللغة

=====

**الإسلام في اللغة هو : الانقياد**<sup>(٣)</sup>

**والإسلام في الاصطلاح** ♦

=====

**هو :** (( الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والخلوص من الشرك ))

وهو دين جميع الأنبياء والمراد به هنا هو الدين المتزل على نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم وهو آخر الأديان وخاتمها<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر المرجع السابق مج ١٩ / ص ٣٠٩ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ١٩ / ص ٣٠٩ .

(٣) - انظر : القاموس المحيط مج ٤ / ص ١٣١ ، ولسان العرب مج ١٢ / ص ٢٩٣ . مادة ( سلم ) ، باب اللام ، فصل السين .

(٤) - انظر : الكليات لأبي البقاء مج ١ / ص ١٧٠ ، الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل ص ٢١ ،

والأصول الثلاثة وأدلتها ص ١٥ ، ومعجم لغة الفقهاء ص ٦٨ .

## ثانياً : تعريف مقاصد الشريعة باعتبارها علم على علم معين

لم أقف على تعريف فيما اطلعت عليه عند الأصوليين وغيرهم من العلماء الذين تعرضوا لذكر المقاصد قديماً .

حتى أن الإمام الشاطبي - رحمه الله - الذي له حديث طويل عن المقاصد في كتابه (( الموافقات )) لم يضع للمقاصد الشرعية حد أو تعريف لأنه كان يرى أن الأمر واضح ؛ لأنه كتب كتابه (( الموافقات )) للعلماء بل للراستخين في علوم الشريعة ، وقد نبه على ذلك صراحة حيث قال : (( لا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد ، حتى يكون ريان من علم الشريعة ، أصولها وفروعها ، منقولها ومعقولها ، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب ، فإنه إن كان هكذا خيف عليه أن ينقلب عليه ما أودع فيه فتنة بالعرض وإن كان حكمة بالذات ))<sup>(١)</sup>

وكذلك لم أقف على تعريف لها عند العلماء المتأخرين عنه فيما اطلعت عليه إلا أنني وقفت على تعريف لها عند العلماء المحدثين .

فعرفها الطاهر بن عاشور - رحمه الله - فقال : (( مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها ، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة ))<sup>(٢)</sup>

ثم قال : (( فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة ، والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظتها ، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها ))<sup>(٣)</sup>

(١) - انظر : الموافقات مج ١ / ص ٨٧ .

(٢) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية ص ٥١ .

(٣) - انظر : نفس المرجع السابق نفس الصفحة .



وعرف المقاصد الخاصة بقوله : (( هي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة ، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة ))<sup>(١)</sup>

وعرفها علال الفاسي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - بقوله : (( المراد بمقاصد الشريعة : الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها ))<sup>(٣)</sup>

وعرفها أحمد الريسوني بقوله : (( إن مقاصد الشريعة : هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد ))<sup>(٤)</sup>

وعرفها اليوبي بقوله : (( هي المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموما وخصوصا ، من أجل تحقيق مصالح العباد ))<sup>(٥)</sup>

(٢) - انظر : المرجع السابق ص ١٤٦ .

(٣) - هو : علال أو محمد علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن عبد الله المجذوب الفاسي ، الفهري ، ولد بفاس عام ١٣٢٦ هـ ، من مصنفاته " مقاصد الشريعة " الإسلامية ومكارمها " وغيرها ، توفي عام

١٣٩٤ هـ ، . انظر ترجمته في الأعلام مج ٤ / ص ٢٤٦ .

(٤) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ص ٧ .

(٥) - انظر : نظرية المقاصد عند الشاطبي ص ١٩ .

(٦) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ص ٣٧ .

## **المطلب الثاني**

**علاقة المقاصد بسد الذرائع عند شيخ الإسلام**

## المطلب الثاني

### علاقة المقاصد بسد الذرائع عند شيخ الإسلام

من المعلوم أن شرع الله القويم مبناه على تحصيل المصالح وتعطيل المفاسد وهذا هو المقصد الأعظم من مقاصد الشارع الحكيم ، وهو كذلك أساس بناء قاعدة سد الذرائع .

فالعلاقة بين مقاصد الشارع وسد الذرائع علاقة وطيدة ؛ بل إن شيخ الإسلام في أساس تعامله مع قاعدة سد الذرائع كان يتعامل معها على أنها مقصد من مقاصد الشارع ، وذلك لأن الشارع يمنع الفساد ويسد كل طريق يفضي إليه ، ويتضح هذا عند النظر في كلام شيخ الإسلام عندما يتحدث عن الذرائع والحيل وإن لم ينص على هذا ، ولكن يفهم ذلك من خلال استدلاله على وجوب العمل بسد الذرائع فقال في الشاهد الأول والثاني من الشواهد التي استدل بها على قاعدة سد الذرائع .<sup>(١)</sup>

### الشاهد الأول

قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(٢)</sup>

فالمولى سبحانه وتعالى حرم سب الآلهة مع أنه عبادة لكونه ذريعة إلى سبهم لله سبحانه وتعالى لأن مصلحة تركهم سب الله راجحة على مصلحة سبنا لآلهتهم .

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٨ .

(٢) - سورة الأنعام : الآية (١٠٨) .

فنظرة شيخ الإسلام هنا إلى المال ولا يلتفت إلى نية الفاعل ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النتيجة يحمّد الفعل أو يذمّه .

## الشاهد الثاني

=====

ما رواه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ : (( **مَنْ الْكَبَائِرُ شَتَمَ الرَّجُلَ وَالِدِيهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهَلْ يَشْتَمُ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ قَالَ نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ** )) متفق عليه (١) .

ولفظ البخاري - رحمه الله - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : (( **إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ قَالَ يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ** )) (٢)

فقد جعل النبي - صلى الله عليه وسلم - الرجل ساباً لا عنأ لأبويه إذا سب سباً يجزيه الناس عليه بالسب سباً ، وإن لم يقصده ، وأيضاً مما يوضح قوة علاقة سد الذرائع بالمقاصد محاربتة - رحمه الله - لأهل البدع والخرافات من أصحاب القبور ، أو ممن يتضرعون عند القبور ويدعون أصحابها ويتوسلون بهم وفي هذا خرم لقصد من مقاصد الشارع ، وهو إخلالهم بجانب توحيد الألوهية ، وهو المقصد الأساس لبعثة الرسل قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٣) .

فكان رحمه الله كثيراً ما يحاربهم ويسد كل ذريعة قد تفضي إلى الوصول إلى هذه المفسدة العظيمة .

(١) - هذا اللفظ : لمسلم أخرجه في كتاب : " الإيمان " باب " الكبائر وأكبرها " .

انظر : صحيح مسلم مج ١ / ص ٩٢ ، الحديث رقم (٩٠) .

(٢) - أخرجه : البخاري في كتاب : " الأدب " باب " لا يسب الرجل والديه " .

انظر : صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر مج ١٠ / ص ٤١٧ ، الحديث رقم ٥٩٧٣ .

(٣) - سورة النازيات : الآية (٥٦) .

ولا شك أن الدفاع عن التوحيد مقصد من مقاصد الشارع .  
قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( ليس كل من أقر أن الله رب كل شيء  
وخالقه يكون عابداً له دون ما سواه ، داعياً له دون ما سواه ، راجياً له  
خائفاً منه دون ما سواه ، يوالي فيه ، ويعادي فيه ، ويطيع رسله ويأمر بما  
أمر به وينهى عما نهى عنه . . . ولهذا كان من أتباع هؤلاء [أي أهل  
الكلام والتصوف] من يسجد للشمس والقمر والكواكب ، ويدعوها كما  
يدعو الله تعالى ، ويصوم لها ، وينسك لها ، ويتقرب إليها ، ثم يقول : إن  
هذا ليس بشرك ، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي ، فإذا جعلتها  
سبباً وواسطة لم أكن مشركاً ، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن  
هذا شرك ، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث به رسله ، وهم لا يدخلونه  
في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً : (( أن جماع الحسنات العدل ، وجماع السيئات الظلم ،  
وهذا أصل جامع عظيم ، وتفصيل ذلك : أن الله خلق الخلق لعبادته ، فهذا  
هو المقصود المطلوب لجميع الحسنات وهو إخلاص الدين كله لله ، وما لم  
يحصل فيه هذا المقصود فليس حسنة مطلقة مستوجبة لثواب الله في الآخرة ،  
وإن كان حسنة من بعض الوجوه له ثواب في الدنيا ، وكل ما نهى عنه فهو  
زيغ وانحراف عن الاستقامة ، ووضع للشيء في غير موضعه : فهو  
ظلم ))<sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً : (( وعلم أنه لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - بل  
ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء  
والصالحين ولا يستشفعوا بهم ولا بعد مماتهم ولا في مغيبتها ))<sup>(٣)</sup>

وسلك أيضاً هذا المنهج عند حديثه عن حرمة التشبه بالكافرين ،  
والتصوفة ، وطرقهم ، وغير ذلك مما يفضي التساهل فيه إلى مفاسد  
عظيمة .

(١) - انظر : درء تعارض العقل والنقل مج ١ / ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ١ / ص ٨٦ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ١ / ص ١٦٠ .

كيف وأن الشريعة مقصدها الأعظم هو تحصيل كل مصلحة وإبطال كل مفسدة ، وما قاعدة سد الذرائع إلا لتحقيق هذا المقصد الأعظم ، بل لم يبعث الرسل إلا لهذا .

قال شيخ الإسلام : (( الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وإلا فجميع المحرمات من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد ، لكن لما كانت مفسدها راجحة على مصالحها فهي الله ورسوله عنها ))<sup>(١)</sup>

### وتتلخص علاقة المقاصد بسد الذرائع فيما يلي :-

١- أن سد الذرائع في نفسه مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية قد دلت النصوص الكثيرة على اعتباره ومراعاته<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك :-

قوله تعالى : ﴿ وَكَاتَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بَغِيرَ عِلْمٍ ﴾<sup>(٣)</sup>

فحرم الله سب آلهة المشركين - مع كون السب غيظاً وحمية لله وإهانة لآلهتهم - وما ذلك إلا لكونه ذريعة إلى سبهم لله تعالى ، وكان مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم<sup>(٤)</sup> .

٢- إن في سد الذرائع حماية لمقاصد الشريعة ، وتوثيقاً للأصل العام الذي قامت عليه الشريعة من جلب المصالح ودرء

(١) - انظر : المرجع السابق مج ١ / ص ٢٦٥ .

(٢) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ص ٥٧٧ .

(٣) - سورة الأنعام : الآية (١٠٨) .

(٤) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٥٨ .

المفاسد ذلك لأن الأمر المباح قد يؤدي الأخذ به إلى تفويت مقصد الشارع والمحافظة على مقصود الشارع أمر مطلوب لكونه أعظم مصلحة ، وأقوى أثراً فلا غرو إذن إذا منع من المباح لتأديته إلى حصول مفسدة أعظم مناقضة لمقصود الشارع إذ لو تركت وسائل الفساد وذرائعه مفتوحة لكان حصول الفساد أمراً لا مناص منه .<sup>(١)</sup>

٣- أن سد الذرائع يرجع إلى اعتبار المال<sup>(٢)</sup> ، واعتبار مآل الأفعال من المقاصد المهمة في الشريعة .<sup>(٣)</sup>

٤- قاعدة سد الذرائع تقوم مباشرة على المقاصد والمصالح فهي تقوم على أساس أن الشارع ما شرع أحكامه إلا لتحقيق مقاصدها من جلب المصالح ودرء المفاسد ، فإذا أصبحت أحكامه تستعمل ذريعة لغير ما شرعت له ، ويتوسل بها إلى خلاف مقاصدها الحقيقية فإن الشرع لا يقر إفساد أحكامه وتعطيل مقاصده ، ولا يجوز لأهل الشريعة أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام التحريف للأحكام عن مقاصدها بدعوى عدم مخالفة ظواهرها ورسومها .<sup>(٤)</sup>

(١) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ص ٥٧٩ .

(٢) - انظر : الموافقات مج ٤ / ص ١٩٦ .

(٣) - انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ص ٥٨٠ .

(٤) - انظر : نظرية المقاصد عند الشاطبي ص ٩١ .

## **المبحث الثامن**

**منهم شيخ الإسلام عند تزامم الذرائع**

**وينتظم ثلاثة مطالب**

**المطلب الأول : تعريف التزاحم لغة واصطلاحاً •**

**المطلب الثاني : منهم شيخ الإسلام عند تزامم الذرائع •**

**المطلب الثالث : بعض التطبيقات الفقهية من فتاواه**

**• عند تزامم الذرائع**



## **المطلب الأول**

**تعريف التزام لغة واصطلاحاً**

**وفيه فرعان**

**الفرع الأول : تعريف التزام لغة ♦**

**الفرع الثاني : تعريف التزام اصطلاحاً ♦**

## المطلب الأول

### تعريف التزام لغة واصطلاحاً

#### الفرع الأول : تعريف التزام لغة •

قال ابن فارس - رحمه الله - : " الزاء " ، " والهاء " ، " والميم " ،  
أصل يدل على انضمام في شدة • يقال زحه يزحه ، وازدحم الناس <sup>(١)</sup>

**والزحم** : أن يزحم القوم بعضهم بعضاً من كثرة الزحام إذا ازدحموا •  
يقال : زحم القوم بعضهم بعضاً يزحونهم زحماً وزحاماً : **ضايقوهم** •  
وازدحموا وتزاحموا : تضايقوا <sup>(٢)</sup> •

يقال : **تزاحمت الأموال وازدحمت : تلاطمت** <sup>(٣)</sup>

#### الفرع الثاني : تعريف التزام اصطلاحاً •

لم أقف على تعريف لل التزام إلا عند الأمام الزركشي الشافعي -  
رحمه الله - وهو الذي ذكر التزام في قواعده فعرفه ومثل له ببعض الفروع  
الفقهية •

فقال : (( **التزام هو : توارد الحقوق وازدحامها على محل واحد** )) <sup>(٤)</sup> كتزام الغرماء في مال المفلس ، وتزام الوصايا في تركة الميت ،  
وأشبه ذلك من الصور والمسائل التي يذكرها الفقهاء •

(١) - انظر : معجم مقاييس اللغة مج ٣ / ص ٤٩ •

(٢) - انظر : لسان العرب ، مادة " زحم " باب " الميم " ، فصل الزاء مج ١٢ / ص ٢٦٢ •

(٣) - انظر : المرجع السابق نفس الصفحة ، وتاج العروس نفس المادة مج ١٦ / ص ٣١٤ •

(٤) - انظر : المتثور في القواعد للزركشي مج ١ / ص ٢٨٤ •

## **المطلب الثاني**

**منهج شيخ الإسلام عند تراحم الذرائع**



## المطلب الثاني

### منهج شيخ الإسلام عند تزاخم الذرائع

=====

من المعلوم أن شريعة الإسلام ينهجها عند ازدحام المصالح بعضها مع بعض تقدم في العمل أصلحها ، وعند ازدحام المفاصد فإنها تقدم في العمل أخف المفاصد لترك أعظمها ؛ وهذا إذا لم يستطع الجمع بين المصالح في العمل أو درء جميع المفاصد في الترك ، أما إذا ازدحمت مصلحة مع مفسدة فإن مقتضى الشرع أيضا تقديم المصلحة على المفسدة إذا رجحت عليها ، أما إذا رجحت المفسدة على المصلحة فإن درء المفسدة مقدم في الشرع على جلب المصلحة .

هذا هو مقتضى شرع الله تعالى في جميع الأفعال والأحوال ، ويبقى عمل المجتهدين في ذلك من ترجيح معرفة أصلح المصالح ، ودرء أفسد المفاصد وتقديم المصلحة على المفسدة في العمل عند رجحان المصلحة ودرء المفسدة، إذا فاقت المصلحة ، ولقد كان شيخ الإسلام - ابن تيمية رحمه الله - من أدق العلماء في بيان هذه القاعدة وأكد عليها بل عدها من أعظم أصول الدين وفصل فيها تفصيلاً قل أن يوجد مثله ويرجع ذلك لسببين :-

**الأول** : سعة علمه بالنصوص الشرعية ، ودقة نظره في معانيها على منهج سلف الأمة الصالح .

**الثاني** : كثرة العوارض في زمنه من ظهور أهل البدع وسطوهم وفتنتهم لأهل السنة .

قال شيخ الإسلام - ابن تيمية - : (( إذا تعارضت المصالح والمفاصد والحسنات والسيئات أو تزاхمت ، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاصد ، وتعارضت المصالح والمفاصد ، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ، ودفع مفسدة فينظر في المعارض له ، فإن كان الذي يفوت من المصالح ، أو يحصل من المفاصد أكثر لم يكن مأموراً به ، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته ، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاصد هو بميزان الشريعة ، فمقي قدر الإنسان على اتباع

النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر ، وقل أن تعوز النصوص من يكون خيراً بها وبدالاتها على الأحكام<sup>(١)</sup>

هذا وقد عدّ شيخ الإسلام هذه القاعدة من القواعد التي اتفقت عليها الشرائع وجاءت بمقتضاها<sup>(٢)</sup> .

ولعلي في هذا المطلب أعرض باختصار منهج شيخ الإسلام - ابن تيمية - في تراحم الذرائع وترجيح بعضها على بعض حيث إن شيخ الإسلام تميّز بنظر واسع عند الترجيح فكان ينظر إلى المتعارضات من حيث قوتها وضعفها<sup>(٣)</sup> **فهذا هو الطريق الأول** ، وأيضاً كان ينظر إلى مدى مصلحة المكلف في ترجيحه لأي من هذه المتعارضات<sup>(٤)</sup> ، **وهذا هو الطريق الثاني** .

## • فبيان الطريق الأول •

=====

**هو أن** ، التراحم قد يقع بين مصلحتين لا يمكن الجمع بينهما أو بين مفسدتين لا يمكن درؤهما جميعاً ، أو بين مصلحة ومفسدة .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( إذا ثبت أن الحسنات لها منافع وإن كانت واجبة كان في تركها مضار ، والسيئات فيها مضار ، وفي المكروه بعض حسنات فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما ، فتقدم أحسنها بتفويت المرجوح ، وإما بين سيئتين لا يمكن الخلو منها فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما ، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما ، بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة ، وترك السيئة مستلزم لترك الحسنة ، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة ))<sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٨ / ص ١٢٩ .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٠ / ص ٥٤ .

(٣) - انظر : اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم مج ٢ / ص ٦٢٢ .

(٤) - انظر : الاستقامة ج ١ / ص ٤٣٦ .

(٥) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٠ / ص ٥٠ .

من خلال هذا النص يتضح منهج شيخ الإسلام - ابن تيمية - في ترجيحه عند تزاخم المصالح مع المصالح ، والمفاسد مع المفاسد ، والمفاسد مع المصالح .

فكما ذكرت آنفاً أن شيخ الإسلام - ابن تيمية - في ترجيحه عند التزاخم ، ينظر إلى المتعارضات نفسها من حيث القوة والضعف ، فإذا تعارضت **مصلحة مع مصلحة** كواجب مع مندوب ، أو فرض عين مع فرض كفاية ، وقد مثل لها شيخ الإسلام : (( بتقديم قضاء الدين المطالب به على صدقة التطوع ، وعند تعارض فرض عين و فرض كفاية بتقديم نفقة الأهل على نفقة الجهاد الذي لم يتعين ))<sup>(١)</sup> .

أو **مفسدة مع مفسدة** ، ولا يمكن ترك المفسدة العظمى إلا بارتكاب المفسدة الدنيا ، وقد مثل لها : (( بتقديم المرأة المهاجرة لسفر الهجرة بلا محرم على بقائها بدار الحرب ، وكقتل النفس على الكفر فتقتل النفوس التي تحصل بها الفتنة عن الإيمان لأن ضرر الكفر أعظم من ضرر قتل النفس ))<sup>(٢)</sup>

أو **مصلحة مع مفسدة** ، كالجهد ففيه مصلحة نشر الدين مقابل مفسدة ذهاب النفس ، وكذلك ما ورد في الجهاد من أن قتل النساء والصبيان ممن لم يقاتلوا فقتلهم حرام ، فمتى احتيج إلى قتال قد يعمهم مثل الرمي بالمنجنيق والتبليت بالليل جاز ذلك<sup>(٣)</sup>

ولقد عدّ شيخ الإسلام أن من ترك الواجب الأقل تأكيداً لفعل الواجب الأوكد لا يعدّ تاركاً لواجب في الحقيقة ، وكذلك عند اجتماع المحرمين ولا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة<sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٢٠ / ص ٥١ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٢٠ / ص ٥١ - ٥٢ .

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٢٠ / ص ٥٢ .

(٤) - انظر : المرجع السابق مج ٢٠ / ص ٥٧ .

## أما الطريق الثاني في الترجيم عند شيخ الإسلام - ابن تيمية - عند التزام:

**النظر إلى المكلف عند أمره بمطاعة أو نهيه عن مفسدة .**

فإنه قرر - رحمه الله - في وجوب النظر الشامل للمكلف في قدرته على فعل الحسنات وترك السيئات ، أو عجزه عن فعل الحسنة ، وترك السيئة حيث قسم حال المكلف مع الحسنات والسيئات على النحو التالي <sup>(١)</sup> : -

**إما مقصر في فعل الحسنة علماً وعملاً ، أو متعدياً في فعل السيئة علماً وعملاً .**

وكلا هذين الأمرين قد يكون بطريق الغلبة في ترك الحسنات ، أو فعل السيئات ، أو بطريق القدرة في فعل الحسنات واقتراف السيئات .

فالحسنات إما أن يكون تركها عن عجز أو قصور في القدرة ، وقد يكون ترك الحسنات أيضاً مع القدرة عليها والتمكن من فعلها ، وفعل السيئات قد يكون للحاجة ، والضرورة ، وقد يكون فعل السيئة مع وجود الغنى والسعة .

وبهذا التقسيم عند شيخ الإسلام نجد أن المكلف إذا فعل حسنة ولكن يستلزم لفعل هذه الحسنة فعل سيئة لا يستطيع فعل الحسنة إلا بفعل هذه السيئة مضطراً ومجبراً عليها ، فإنه لا يجوز فيه عن هذه السيئة لمصلحة الحسنة الراجعة .

قال شيخ الإسلام : (( الفاعل الواحد الذي يعمل الحسنة والسيئة معاً وهو وإن كان التفريق بينهما ممكناً ، لكنه هو يعملهما جميعاً أو يتركهما جميعاً ، لكون محبته لأحدهما مستلزماً لمحبه للأخرى ، وبغضه لأحدهما مستلزماً لبغضه للأخرى فصار لا يؤمر إلا بالحسن من الفعلين ، ولا ينهى إلا عن السيئ منهما ، وإن لزم ترك الحسنة لا ينبغي أن يأمره في مثل هذا بالحسنة المرجوحة ، فإنه يكون أمراً بالسيئة ، ولا ينهاه عن السيئة المرجوحة

(١) - انظر : المرجع السابق مج ١٠ / ص ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ .



، فإنه يكون نهيًا عن الحسنة الراجعة ، وهكذا المعين يعين على الحسنة الراجعة ، وعلى ترك السيئة المرجوحة ))<sup>(١)</sup>

أما إذا كان يستطيع فعل الحسنة دون سيئة ولكن نفسه لا تطاوعه على فعل الحسنة إلا بارتكاب سيئة فإن كان الفاعل لذلك يمكن الإنكار عليه ونهيه وجبره على الحسنة دون السيئة فهذا أمر مطلوب أما إذا كان لا يمكن الإنكار عليه إلا بمضرة وسيئة أعظم ، وذهاب الحسنة التي يفعلها فلا ينبغي الإنكار عليه بل يعان على الحسنات ويناصح بقدر المستطاع على السيئات .

قال شيخ الإسلام : (( إذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة ؛ لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها ، أو بكراهة من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه إلى فعل تلك الحسنات الكبار المأمور بها إيجاباً ، أو استحباباً إن لم يبدل لنفسه ما تحبه من بعض الأمور المنهي عنها ، التي إثمها دون منفعة الحسنة فهذا القسم واقع كثيراً : في أهل الإمارة ، والسياسة . . . فإن الحسنات حسنات ، والسيئات سيئات ، وهم خلطوا عدلاً صالحاً وآخر سيئاً ، وحكم الشريعة أنهم لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ، ولا يؤمرون به ، ولا يجعل حظ أنفسهم عذراً لهم في فعلهم ؛ إذا لم تكن الشريعة عذرهم ؛ لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ، ويحضون على ذلك ؛ ويرغبون فيه ، وإن علم أنهم لا يفعلونه إلا بالسيئات المرجوحة ؛ كما يؤمر الأمراء بالجهاد ؛ وإن علم أنهم لا يجاهدون إلا بنوع من الظلم ، الذي تقل مفسدته بالنسبة إلى مصلحة الجهاد ، ثم إذا علم أنهم إذا فعلوا تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة الواجبة لم ينهوا عنها ؛ لما في النهي عنها مفسدة ترك الحسنات الواجبة إلا أن يمكن الجمع بين الأمرين ، فيفعل حينئذ تمام الواجب ))<sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر : الاستقامة ج ١ / ص ٤٣٦ .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٣٥ / ص ٣٠ - ٣١ .



## إذا نخلص أن شيخ الإسلام - ابن تيمية - يرى أن الواجب على المجتهد عند التزامه هو :-

١- إذا تزامنت مصلحة مع مصلحة ولا يمكن الجمع بينهما فالواجب على المجتهد اختيار الأصلح منهما من جهة قدر ثواب المصلحة ، ومن جهة صلاحها للمكلف .

٢- إذا تزامنت مفسدة مع مفسدة وجب درء المفسدة العظيمة بارتكاب المفسدة الدنيا من جانب عظم الإثم ومن جانب أثر المفسدة على المكلف ، وشيخ الإسلام يرى أن المفسدة الدنيا عند ارتكابها تسمى مصلحة ، حيث أنها الأصلح للمكلف وهذا ما يسمى بفتح الذرائع .<sup>(١)</sup>

٣- إما إذا ازدحمت مصلحة مع مفسدة فالواجب الموازنة بين المصلحة والمفسدة ، فإن كانت المصلحة أفضل من جهة ثوابها وصلاحها للمكلف وجب اختيارها وإهمال المفسدة الناتجة عنها ، وهذا ما يسمى أيضا بفتح الذرائع ، بل ذكر شيخ الإسلام : أن الأمر إذا حُرِّم سداً للذريعة وعارضته مصلحة راجحة فإنه يباح للمصلحة الراجحة .<sup>(٢)</sup>

٤- أما إذا كانت المفسدة راجحة على المصلحة من جانب الإثم ومن جانب أثرها على المكلف فالواجب إهمال المصلحة وسد ذريعة المفسدة .

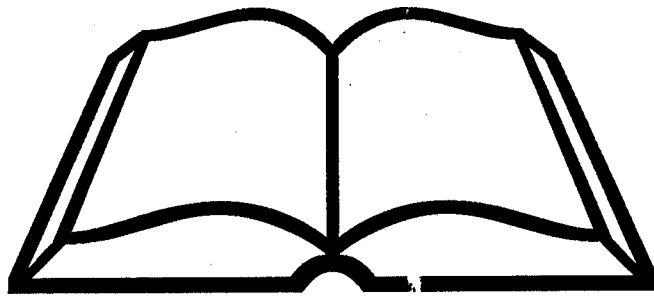
٥- ويظهر لي من خلال مطالعتي لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تعارض المصالح والمفاسد أنه لا يرى التساوي بين المصلحة والمفسدة تساوي لا يمكن فيه ترجيح بعضها على بعض ، فهو يرى أن المجتهد ينبغي عليه النظر إلى المصالح والمفاسد من حيث الثواب والعقاب ، وصلاحية ذلك

(١) - انظر : المرجع السابق مج ٢٣ / ص ١٨٦ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٢٣ / ص ١٨٦ .

للمكلف ، فإذا دقق النظر في هذين الطريقتين مع سعة علمه  
بالشرع ، فإنه لا بد أن يظهر له ترجيح المصلحة على  
المفسدة ؛ أو المفسدة على المصلحة .<sup>(١)</sup>

هذا هو منهج شيخ الإسلام - ابن تيمية - في الترجيح عند  
تزاحم الذرائع والله أعلم .



---

(١) - لقد وضع ابن قيم الجوزية - رحمه الله - هذه المسألة في كتابه " مفتاح دار السعادة " بشكل

مفصل ، وهو يرى عدم التساوي بين المصلحة والمفسدة بشكل لا يتمكن فيه من ترجيح إحداها على

الأخرى .

انظر : مفتاح دار السعادة ص ٣٦٧ وما بعدها .

### **المطلب الثالث**

**بعض التطبيقات الفقهية من فتاواه**

**عند تراحم الذرائع**



## المطلب الثالث

### بعض التطبيقات الفقهية من فتاواه عند تراجم القرائع

١- عندما سئل شيخ الإسلام - ابن تيمية - عن المداواة بالخنجر؟  
ورده على الذين جوزوا التداوي بالخنجر ، وقاسوا ذلك على إباحة  
المحرمات كالميتة ، والدم للمضطر فقال - رحمه الله - : (( إذا كان  
أكل الميتة واجباً ، والتداوي ليس بواجب ، لم يجز قياس أحدهما  
على الآخر ، فإن ما كان واجباً قد يباح فيه ما لا يباح في غير  
الواجب ، لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم ،  
والشارع يعتبر المفسد والمصالح ، فإذا اجتمعما قدم المصلحة  
الراجحة على المفسدة المرجوحة ، ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما  
لم يباح في غيره ، حتى أباح رمي العدو بالمنجنق ، وإن أفضى ذلك  
إلى قتل النساء والصبيان ، وتعتمد ذلك يحرم ، ونظائر ذلك كثيرة  
في الشريعة))<sup>(١)</sup> .

٢- الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع ، وخلف أهل الفجور؟  
قال شيخ الإسلام : (( أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا  
يجوز مع القدرة على غيره ، فإن من كان مظهراً للفجور أو البدع  
يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك ، وأقل مراتب الإنكار هجره  
لينتهي عن فجوره وبدعته أما إذا كان داعية منع من ولايته  
وإمامته وشهادته وروايته ؛ لما في ذلك من النهي عن المنكر ، لا  
لأجل فساد الصلاة أو اتهامه في شهادته وروايته ، فإذا أمكن  
لإنسان ألا يقدم مظهراً للمنكر في الإمامة وجب ذلك ، لكن إذا  
أولاه غيره ولم يمكنه صرفه عن الإمامة ، أو كان هو لا يتمكن من  
صرفه إلا بشر أعظم ضرراً من ضرر ما أظهره من المنكر ، فلا  
يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ، ولا دفع أخف الضررين  
بتحصيل أعظم الضررين ، فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح  
وتكميلها وتعطيل المفسد وتقليلها بحسب الإمكان ، ومطلوبها

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٤ / ص ٢٦٦ - ٢٧٠ تصرف .

ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً ، ودفع شر الشريرين إذا لم يندفعا جميعاً ، أما إذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضرر زائد على ضرر إمامته ، لم يجز ذلك ، بل يصلي خلفه ما لا يمكنه فعلها إلا خلفه ، كالجمع ، والأعياد ، والجماعة ، إذا لم يكن هناك إمام غيره ، ولهذا كان الصحابة يصلون خلف الحجاج<sup>(١)</sup> ، والمختار بن أبي عبيد الثقفي<sup>(٢)</sup> وغيرهما الجمعة والجماعة ، فإن تفويت الجمعة والجماعة أعظم فساداً من الاقتداء فيهما بإمام فاجر ، لا سيما إذا كان التخلف، عنهما لا يدفع فجوره ، فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة<sup>(٣)</sup> .

٣- جواز صلاة ذوات الأسباب في أوقات النهي<sup>(٤)</sup> .  
اختار شيخ الإسلام - رحمه الله - جواز صلاة جميع ذوات الأسباب مثل تحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، مثل ركعتي الطواف ، ومثل الصلاة على الجنائز ، وكالمعادة مع إمام

(١) - هو : الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل ، بن مسعود بن عامر بن متعب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف ، ولد ٣٩ هـ وقيل عام ٤٠ هـ ن كان شجاعاً ، مقداماً ، مفوهاً ، فصيحاً ، سفاكاً ، ظلوماً ، جباراً ولي الحجاز سنتين ، وخمرسان عشرين سنة ، قال الذهبي : كانت سيرته سيئة ، وله أعمال كثيرة سيئة ، وقد أهلكه الله في رمضان عام ٩٥ هـ . انظر ترجمته في : ( مختصر تاريخ دمشق مج ٣ / ج ٦ / ص ٢٠٠ ، سير أعلام النبلاء مج ٤ / ص ٣٤٣ ، شذرات الذهب مج ١ / ص ٣٧٧ ) .  
(٢) - هو : المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو بن عمير بن عوف بن عقدة بن غيرة ابن عوف بن ثقيف الثقفي ، أبو إسحاق ، ولد عام الهجرة ، وليست له صحبة ، ولا رواية ، وأخباره غير حسنة ، قال الذهبي : (( كان المختار من كبراء ثقيف ، وذوي الرأي ، والفصاحة ، والشجاعة ، والدهاء ، وقلة الدين ، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( يكون في ثقيف كذاب ومبير )) فكان الكذاب المختار ، ادعى أن الوحي يأتيه ، وأنه يعلم الغيب ، وكان المبير الحجاج ، قبحهما الله )) [ أخرجه الإمام مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب " ذكر كذاب ثقيف ومبيرنا " انظر صحيح مسلم مج ٤ / ص ١٩٧١ ، الحديث رقم ( ٢٥٤٥ ) ] وقد قتل في الكوفة عام ٦٧ هـ .  
انظر ترجمته في : ( أسد الغابة مج ٤ / ص ٣٤٦ - ٣٤٧ ، سير أعلام النبلاء مج ٣ / ص ٥٣٨ وما بعدها ، شذرات الذهب مج ١ / ص ٢٩٢ )

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٣ / ص ٣٤٢ - ٣٤٣ بتصرف .

(٤) - انظر في هذه المسألة أيضا : بحث " أوقات النهي الخمسة وحكم الصلاة فيها " للدكتور عبد الله

بن عبد العزيز الجبرين .



الحـي في أوقـات النـهي<sup>(١)</sup> .  
 ويفرق شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بين النفل المطلق ،  
 وما كان له سبب في هذا الباب . فقال : (( أما النفل المطلق ،  
 فإنه قد يفضي إلى المفسدة ، وليس الناس محتاجين إليه في أوقات  
 النهي ، لسعة الأوقات التي تباح فيها الصلاة ، بل في النهي عن  
 بعض الأوقات مصالح أخرى من إجمام النفوس بعض الأوقات ، من  
 ثقل العبادة كما يحجم بالنوم وغيره ، ومن تشويقها ، وتحبيب  
 الصلاة إليها إذا منعت منها وقتا ، فإنه يكون أنشط وأرغب فيها ،  
 فإن العبادة إذا خُصت ببعض الأوقات ، نشطت النفوس لها أعظم  
 مما تنشط للشيء الدائم ، ومنها : أن الشيء الدائم تسأم منه ،  
 وتمل وتضجر ، فإذا نهي عنه بعض الأوقات زال ذلك الملل ، إلى  
 أنواع أخرى من المصالح في النهي عن التطوع المطلق ، ففي النهي  
 دفع لمفاسد وجلب لمصالح من غير تفويت مصلحة ، وأما ما كان  
 له سبب فمنها ما إذا نهي عنه فأتت المصلحة ، وتعطل على الناس  
 من العبادة والطاعة وتحصيل الأجر والثواب ، والمصلحة العظيمة  
 في دينهم ، وما لا يمكن استدراكه ، كالمعادة مع إمام الحـي ،  
 وكتحية المسجد ، وسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وركعتي  
 الط<sup>(٢)</sup> )) وواف<sup>(٣)</sup> ))

ويستدل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أيضا على من  
 منع ركعتي الطواف في وقت النهي . فقال : (( إن النهي إنما كان  
 لسد الذريعة ، وما كان لمد الذريعة فإنه يفعل للمصلحة الراجحة  
 ، وذلك أن الصلاة في نفسها من أفضل الأعمال ، وأعظم  
 العب<sup>(٣)</sup> )) اادات<sup>(٣)</sup> ))  
 وقال في موضع آخر : (( تنـازع العلماء في ذوات الأسباب  
 فسوغها كثير منهم في هذه الأوقات . وهو أظهر قولي العلماء<sup>(٤)</sup> ))

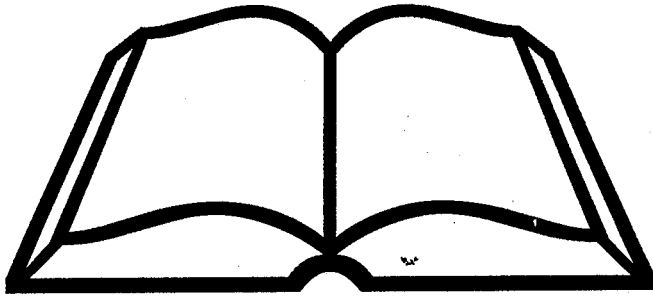
(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٣ / ص ١٩١ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٢٣ / ص ١٨٧ ، وانظر أيضا تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ  
 الإسلام مج ١ / ص ٢٦١ .

(٣) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٢٣ / ص ١٨٦ .

(٤) - للاستزادة انظر : كتاب " أوقات النهي الخمسة وحكم الصلاة ذات السبب فيها " من ص ٢١٣

لأن النهي إذا كان لسد الذريعة أبيع للمصلحة الراجعة ، وفعل  
ذوات الأسباب يحتاج إليه في هذه الأوقات ، ويفوت إذا لم يفعل  
فيها فتفوت مصلحتها فأبيحت لما فيها من المصلحة الراجعة ،  
بخلاف ما لا سبب له فإنه يمكن فعله في غير هذا الوقت فلا تفوت  
بالنهي عنه مصلحة راجعة ، وفيه مفسدة توجب النهي عنه <sup>(١)</sup>



## **المبحث التاسع**

**ضابط سد الذرائع عند شيخ الإسلام**



## المبحث التاسع

### ضابط سد الذرائع عند شيخ الإسلام

من المعلوم أن ضابط كل موضوع من حيث تحديد مساره ومعالمه هو المقصود في كل بحث عن موضوع ما ، فما كان من ذكر المباحث السابقة لهذا المبحث وتفصيل الكلام فيها وبيانها إلا وسيلة لبيان ضابط "سد الذرائع عند شيخ الإسلام" ، ولعل من أكثر المباحث ارتباطاً بالضابط : هو المبحث الخامس " أقسام سد الذرائع عند شيخ الإسلام " حيث قسم فيه الذرائع إلى أربعة أقسام ، وكانت نظرتة فيها إلى المال من حيث المصلحة والمفسدة .

#### فالقسم الأول :

وهو الذي تفضي الذريعة فيه إلى المفسدة غالباً ؛ فهذا القسم يرى شيخ الإسلام رحمه الله - أعمال الذريعة فيه •

#### القسم الثاني :

وهو الذي يحتمل إفضاء الذريعة فيه إلى المفسدة ، وكذلك يحتمل أيضاً إفضاء الذريعة فيه إلى المصلحة ، ولكن الطبع يقضي بإفضائها إلى المفسدة •

فهذا القسم أيضاً يرى شيخ الإسلام أعمال سد الذرائع فيه نظراً لزيادة المفسدة فيه على المصلحة ، وهذه الزيادة راجعة إلى الطبع البشري ، وغلب الهوى على كثير من الناس .

قال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ (١)

وقد خاطب المولى سبحانه وتعالى داود عليه السلام وأمره بمخالفة الهوى .

فقال تعالى : ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ (٢)

فدل ذلك على أن من ليس له قوة إيمان مع علم بكتاب الله وسنة رسوله فقد يجره الهوى إلى كثير من المفاسد ، فهذا ما دعى شيخ الإسلام أن يقول ، ولكن الطبع متقاض إلى إفضائها إلى المفسدة . (٣)

وكذلك يرى شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه إذا عارضت هذه المفسدة - سواء أكانت من القسم الأول أو الثاني - مصلحة راجحة فإن الذريعة تفتح هنا ، وهذا ما يسمى بالضرورة ، فلو اضطر المسلم إلى الأكل من ميةة لمخمصة (٤) ،

(١) - سورة الأنعام : الآية (١١٩) .

(٢) - سورة ص : الآية (٢٦) .

(٣) - انظر : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية ص ٤٢ ، ومجموع الفتاوى مج ٢٨ / ص ١٣١

- ١٣٢ ، والاستقامة ج ٢ / ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٤) - المخمصة : الجوع ، وخلاء البطن من الطعام ، والخمض ضمور البطن ، ورجل خميص .

والخمصة : الجوعة ، والأخمض باطن القدم وما رق من أسفلها ويخاص في الأرض .

والخماص : جمع الخميص : البطن ، وهو الضامر .

ومنه الحديث " أن الطير تعدو حماسا وتروح بطانا " .



أو شرب خمر لدفع غصة<sup>(١)</sup> فإنه يجوز له ذلك ، ولكن بحسب الحاجة الداعية  
لدفع هذه الضرورة .<sup>(٢)</sup>

## أما القسم الثالث والرابع •

**وهما ذرائع تفضي إلى مفسدة راجعة على ما فيها من  
مصلحة •**

**وذرائع تفضي إلى مصلحة راجعة على ما فيها من  
مفسدة •**

فهذان القسمان يرى شيخ الإسلام أن رجحت المصلحة فيهما  
على المفسدة فإن الذريعة تفتح ولا يجوز سدها ، أما إن رجحت  
المفسدة على المصلحة فإنه يرى وجوب السد وحرمة الفتح •

فهذان القسمان يُرجع النظر فيهما إلى المجتهد بحيث أنه يوازن  
بين مصالح كل ذريعة ومفاسدها فيحكم بذلك النظر المبني على فهم  
مقاصد الشارع بما ينتج من اجتهاده من السد أو الفتح ، وهذا ما  
أوضحته عند الحديث على تراحم الذرائع عند شيخ الإسلام حيث  
كان ترجيحه عند تراحم الذرائع يرجع إلى أمرين :-

= انظر : " لسان العرب مج ٧ / ص ٢٩ ، مادة "مخص" ، باب الصاد ، فصل الخاء ، والجامع لأحكام

القرآن مج ٦ / ص ٦٤ ، وفتح القدير للشوكاني مج ٢ / ص ١٢ ، وسنن الترمذي ، " كتاب الزهد " ،

باب " في التوكل على الله " مج ٤ / ص ٤٩٥ ، الحديث رقم ( ٢٣٤٤ ) ، وقال عنه أبو عيسى : حديث

حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه •

(١) الغصة : الشجى ، والجمع الغصص ، يقال : غصصت بالماء ، أغص غصصا : إذا أشرفت به ؛ أو وقف في

حلقة كفل م تكم د تس يغه •

انظر : لسان العرب مج ٧ / ص ٦٠ ، مادة " غص " باب الصاد ، فصل الغي • ن

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ١٤ / ص ٤٧٠ - ٤٧٤ •



## **الأمر الأول : نظرته إلى المتعارضات من حيث قوتها وضعفها •**

## **الأمر الثاني : نظرته إلى مدى مطابقة المكلف في ترجيح إحدى هذه المتعارضات •**

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (( القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات ؛ أو تزاوجت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد ، فإن الأمر والنهي ، وإن كان متصتماً لتحصيل مصلحة ، ودفع مفسدة فينظر في المعارض له فإن كان الذي يفوت من المصالح ، أو يحصل من المفاسد أكثر ، لم يكن مأموراً به ، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته •

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمضى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد رأيهِ لمعرفة الأشباه والنظائر ، قل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدالاتها على الأحكام))<sup>(١)</sup> •

## **ونستطيع أن نخلص بما يلي :-**

=====

١- أن القسمين الأول والثاني من أقسام الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية تسد الذرائع فيهما إلا إذا عارضتها مصلحة أرجح منها •

٢- أن القسمين الثالث والرابع فهما الذين أرجع فيهما شيخ الإسلام النظر إلى قوة الموازنة بين المصالح ، والمفاسد لكل فعل يتذرع به •

وبهذا ينتج لنا ضابط قاعدة سد الذرائع عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله • والله أعلم •

(١) - انظر : الأمر بالمعروف ص ٤٠-٤١ ، والإستقامة ج ٢ / ص ٢١٦-٢١٧ ، ومجموع الفتاوى مج

## **الفصل الثاني**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية  
والمتقدمين عليه ؛ والمتأخرين عنه ؛ والمحدثين •**

**وينتظم ثلاثة مباحث**

**المبحث الأول : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمتقدمين عليه ( القرافي ) •**

**المبحث الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمتأخرين عنه •**

**المبحث الثالث : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن**

**تيمية والمحدثين •**

## تمهيد

رغم أن هذا البحث مخصص لسد الذرائع عند شيخ الإسلام فإنه من المفيد الحديث عن سد الذرائع قبل شيخ الإسلام وبعده وهذا تتمثل فوائده فيما يلي :-

### ١- إعطاء مدخل تاريخي عن موضوع سد الذرائع والكشف عن قوة العمل بها ، وبيان أهميتها بصفة إجمالية .

### ٢- معرفة منهج شيخ الإسلام ، ومنهج السابق عليه واللاحق له .

وباللقاء نظرة تاريخية إلى العلماء الذين تحدثوا عن قاعدة سد الذرائع لا نجد من تحدث عنها حديثاً مفصلاً ووضع لها الضوابط والحدود ومراتب الأعمال وعدمه إلا القليل منهم على الرغم من أن الكثير من المذهبين المالكي والحنبلي يعملون هذه القاعدة ويقررونها ، ولكن ضمن المسائل الفرعية ، وإن تحدثوا عنها كان حديثهم مجملاً فلذلك سيكون المنحى الذي أنحاه في مقارنة ضابط شيخ الإسلام في الذرائع مع غيره من العلماء هو إنني سأقتصر في المقارنة على من تحدث عن هذه القاعدة حديثاً مفصلاً ووضع لها مراتب وضوابط ، وحدوداً مما وقفت على كلامه في ذلك ، أما من تحدث حديثاً مجملاً ؛ أو قرر العمل بالقاعدة من خلال فروع الفقهية فلن أتعرض له في المقارنة ، وذلك يرجع إلى إنني لا أستطيع أن أخرج بضوابط وحدود بينة والمسائل التي ذكروا أن حكمها مقصود به سد الذريعة لم يزيدوا عن قولهم فيها : الحكم كذا سداً للذريعة .

## **المبحث الأول**

**الفرق بين ضابط سعد الذرائع عند ابن تيمية  
والمتقدمين عليه ( القرافي ) •**

## المبحث الأول

### الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية والمتقدمين عليه ( القرافي ) •

يعتبر الإمام القرافي - رحمه الله - إماماً عالماً مجتهداً ، لم يقصر علمه ، واجتهاده في المذهب المالكي فحسب ، بل نفع الله به الأمة الإسلامية إلى وقتنا المعاصر ، وهذا ظاهر بمؤلفاته الكثيرة النافعة التي أثرى فيها المباحث الأصولية والفقهية ، وكان من بين المباحث الأصولية التي تكلم فيها أصل سد الذريعة ، والذي يظهر لي أنه أول من قسم الذرائع أقساماً ووضع لها ضوابط لإعمال هذا الأصل في الفروع ، والذين سبقوه من العلماء فيما اطلعت عليه ، منهم الباجي<sup>(١)</sup> ، وابن رشد<sup>(٢)</sup> ، وابن عقيل الخنبلي<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم لم يذكروا إلا تعريفها ، وأدلة إعمالها ، والخلاف الواقع فيها فقط ، فجاء القرافي ، وفصل القول فيها وذكر الحكمة من سدها وأقسامها وضوابطها ، فعرفها بقوله : **((الذريعة هي الوسيلة للشيء))**<sup>(٤)</sup> ، وبين الحكمة من سدها بقوله : **((حسم وسائل الفساد دفعا لها))**<sup>(٥)</sup> ، ثم قسمها إلى ثلاثة أقسام<sup>(٦)</sup> هي : -

١- قسم أجمعت الأمة على سده ومنعه وحسمه ، كحفر الآبار في طريق المسلمين •

٢- قسم أجمعت الأمة على عدم منعه وأنه ذريعة لا تسد ووسيلة لا تحسم ، كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر •

(١) - انظر : أحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٥٦٧ .

(٢) - انظر : المقدمات الممهدة مج ٢ / ص ٣٩ وما بعدها .

(٣) - انظر : كتاب الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ، ج ٢ / ص ٨٤٣ ، تحقيق موسى محمد القرني ، وهي رسالة الدكتوراه له ، جامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ .

(٤) - انظر : الفروق مج ٢ / ج ٣ / ص ٢٦٦ . وشرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ .

(٥) - انظر : الفروق مج ١ / ج ٢ / ص ٣٢ .

(٦) - انظر : المرجع السابق نفس المجلد والصفحة .



٣- قسم اختلف فيه العلماء هل يسد أم لا، كـيـوع  
الآجال .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد عرّف الذريعة بالمعنيين المعنى العام  
والخاص ، كما سبق بيانه<sup>(١)</sup> .

ثم قسم الذرائع إلى أربعة أقسام هي:-

١- ذرائع تفضي إلى المفسدة غالباً .

٢- ذرائع تحتمل الإفضاء إلى المفسدة وتحتمل عدم الإفضاء إلى  
المفسدة ، ولكن الطبع متقاض لإفضائها إلى المفسدة .

٣- ذرائع تفضي إلى مفسدة راجحة على ما فيها من مصلحة .

٤- ذرائع تفضي إلى مصلحة راجحة على ما فيها من مفسدة .

**ومن خلال عرض مراتب الذرائع عند القرافي و شيخ  
الإسلام رحمهما الله - يتضح ما يلي :-**

١- أن الإمام القرافي - رحمه الله - وضع أقسام الذريعة بالنظر إلى  
موقف العلماء منها اتفاقاً واختلافاً .  
أما شيخ الإسلام فقد قسم بحسب ما يراه سداً وفتحاً .

٢- إن الإمام القرافي في هذه التقسيمات حصر محل النزاع في سد  
الذريعة .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فلم يتعرض لمثل هذا في تقسيماته  
للذريعة ، وهذا يرجع إلى اختلافهما في النظر لتقسيم الذريعة .

٣- إن القسم الذي حصر القرافي - رحمه الله - الخلاف فيه يقابله  
القسم الثاني ، والثالث عند شيخ الإسلام ابن تيمية .

(١) - انظر المبحث الأول من الفصل الثاني ص كذا .

٤- اتفقا القرافي و شيخ الإسلام - رحمه الله - في نظرهما إلى المال عند سد الذريعة أو فتحها .

٥- بالنظر في كلام الإمام القرافي - رحمه الله - في الذرائع ، نجد أنه قد اهتم بالموازنة بين المصالح والمفاسد وإعطاء الوسيلة حكم المقصد مع اختلاف المرتبة في ذلك ، فقد نص - رحمه الله - إلى أن الوسيلة تتبع المقصد في حكمها في جميع الأحكام التكليفية الخمسة . وكذلك نبه على أن الوسيلة الممنوعة تفتح إذا فلتت المصلحة المفسدة التي تؤول إليها ، وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مع الاختلاف بينهما بالتفصيل والإجمال في ذلك ، فالإمام القرافي - رحمه الله - أجمل الحديث بذكر بعض التنبيهات والقواعد التي ينبغي اعتبارها في ذلك . أما شيخ الإسلام فقد فصل الكلام في ذلك بذكر القواعد والأمثلة الكثيرة والضوابط في الترجيح بين المصلحة والمفسدة<sup>(١)</sup> .

وبهذا العرض يظهر أن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يتأثر بالإمام القرافي في هذا الأصل ؛ فقد خالفه في تعريفه ؛ وفي أقسامه ، وأطال الحديث في الموازنة بين المصلحة والمفسدة ، وفي الاستدلال لهذا الأصل ، وإن كان قد اتفق معه في بعض الجوانب ، ويرجع هذا الاتفاق إلى أن أصل سد الذرائع من الأصول التي أخذوا بها وأعملوها في الفروع . والله أعلم .

(١) - انظر في ذلك : مبحث الموازنة عند شيخ الإسلام ص كذا .

## **المبحث الثاني**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية  
والمتأخرين عنه •**

**وينتظم ثلاثة مطالب**

**المطلب الأول : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن  
القيم وشيخه ابن تيمية •**

**المطلب الثاني : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند  
المقرئ وشيخ الإسلام ابن تيمية •**

**المطلب الثالث : الفرق بين ضابط سد الذرائع عند  
الشاطبي وشيخ الإسلام ابن تيمية •**

## **المطلب الأول**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن القيم**

**وشيخه ابن تيمية ♦**

## المطلب الأول

### الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن القيم وشيخه ابن تيمية •

يعتبر ابن القيم - رحمه الله - هو أول من جاء بعد شيخ الإسلام ابن تيمية وتحدث عن هذه القاعدة ، ولا عجب في ذلك ؛ فهو يعتبر من أخص تلاميذ شيخ الإسلام - رحمه الله - وأكثرهم ملازمة له ، وأخذاً عنه ، ونقلًا لكلامه حتى أنه تأثر بشيخ الإسلام في كثير من النواحي ، فطرح التقليد جانباً ، كما صنع شيخه •

كما امتاز ابن القيم - رحمه الله - بنفاذ الذهن ، وبُعد الغور ، ووفرة الحفظ مما أفضى على فقهه رونقاً خاصاً •

وابن القيم - رحمه الله - يعتبر العالم الثاني من علماء الحنابلة الذي تحدث عن قاعدة سد الذرائع حديثاً فيه نوع من التفصيل ، ولم يسبقه في الحديث عن هذه القاعدة من علماء الحنابلة إلا شيخه شيخ الإسلام الذي يعتبر أول من تحدث عنها حديثاً مفصلاً ، ومن سبقه من علماء الحنابلة لم يذكروا لها ضوابط وحدوداً واكتفوا بإعمالها في الفروع الفقهية •

وجاء من بعده ابن القيم - رحمه الله - الذي أضفى بحديثه عن الذرائع ما يعتبر ثروة فقهية في المذهب الحنبلي خاصة والمكتبة الفقهية عامة • تحدث عن هذه القاعدة عند حديثه عن حرمة التحايل على شرع الله تعالى سواء في العبادات ؛ أو في المعاملات ؛ أو في العقود ، ثم أكد على أهمية القصد والنيات في العقود فإنه يجب اعتبارها ((لأن العبرة في العقود بالقصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني))<sup>(١)</sup> مناقشاً في ذلك رأي الإمام الشافعي - رحمه الله - على أخذه بظواهر العقود وعدم اعتباره للشروط المتقدمة على العقد مبيناً أن هذا الرأي يتيح المجال للمتحايلين على شرع الله تعالى للوصول إلى أغراضهم السيئة مستدلاً على ما ذهب إليه بقاعدة سد الذرائع ، وأنه يجب العمل بها لذلك ، واعتبرها من أقوى

(١) - انظر : المتشور في القواعد ، مج ٢ / ص ٣٧١ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٠٤ ، والمدخل

الفقهي العام مج ١ / ص ٢٣٥ ، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ص ٢٢٤ •

الأصول والقواعد لإبطال الخيل وإعمال مقاصد الشرع فبدأ من خلال ذلك بعرض هذه القاعدة مبتدأ بتعريفها بمعناها العام ، ثم عرض مراتب الذرائع وما ينبغي إعماله منها ، وما ينبغي إهماله ، ثم استدل على الاحتجاج بهذه القاعدة بأدلة كثيرة لم يسبق إليها ، بل رأينا كثيراً ممن أتى بعده نقل من أدلته عليها ؛ لتوسعه فيها توسعاً كثيراً ؛ حيث أنه ذكر تسعة وتسعين وجهاً على وجوب الاحتجاج بهذه القاعدة بل أنه عد قاعدة سد الذرائع أحد أرباع التكليف حيث قال : (( **وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف** ؛ فإنه أمر ونهي ، والأمر نوعان أحدهما : مقصود لنفسه ، والثاني : وسيلة إلى المقصود ، والنهي نوعان ، أحدهما : ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه ، والثاني : ما يكون وسيلة إلى المفسدة ، فسار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين ))<sup>(١)</sup>

ومن خلال هذا العرض المجمل لموقف ابن القيم - رحمه الله - من سد الذرائع أستطيع أن أخلص بمقارنة بينه وبين شيخ الإسلام - رحمه الله - في النقاط التالية :

- ١- **في تعريفهما للذريعة** ♦
- ٢- **في مراتب الذريعة عندهما** ♦
- ٣- **في استدلالهما على القاعدة** ♦

## أولاً : المقارنة بين تعريف ابن القيم وتعريف شيخ الإسلام - رحمه الله -

لم يعرف ابن القيم - رحمه الله - الذرائع إلا بمعناها العام ؛ واكتفى بذلك فقال : الذريعة : (( ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء ))<sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر : إعلام الموقعين مج ٣ / ص ٢٠٨ .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٣ / ص ١٧٩ .

أما شيخ الإسلام فقد عرّف الذرائع لغة ، وفي عرف الفقهاء ،  
واصطلاحاً كما سبق بيانه<sup>(١)</sup> .

فابن تيمية - رحمه الله - توسع في التعريف وفصل فيه القول ، واتضح  
من تعريفه أن هناك ذريعة بمعنى عام توافق المعنى اللغوي ، وذريعة بمعنى  
خاص تختلف عن المعنى اللغوي ، وهذا ما لم يفعله ابن القيم - رحمه الله - .

## ثانياً : المقارنة بين مراتب الذريعة عند ابن القيم

### و مراتبها عند شيخ الإسلام - رحمهما الله -

=====

قسم ابن القيم - رحمه الله - الذرائع إلى أربعة مراتب<sup>(٢)</sup> .

#### ١- وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة .

كشرب الخمر المؤدي إلى مفسدة السكر ، والقذف المؤدي  
إلى مفسدة الفرية ، وانزنا المفضي إلى اختلاط الأنساب .  
فهذه أفعال و أقوال وضعت مفضية إلى هذه المفاسد ، وليس  
لها ظاهر غيرها .

#### ٢- وسيلة موضوعة للمبام قصد بها التوصل إلى المفسدة .

وذلك كمن يعقد النكاح قاصداً به التحليل ، أو يعقد البيع قاصداً  
به الربا .

#### ٣- وسيلة موضوعة للمبام لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة لكنها مفضية إليها غالباً ومفسدتها أرجح من مصلحتها .

(١) - انظر : المبحث الباب الثاني ص .

(٢) - انظر : إعلام الموقعين مج ٣ / ص ١٨٠ .



وذلك كالصلاة في أوقات النهي ، وسب آلهة المشركين بين  
ظهرانيهم ، وتزين المتوفى عنها زوجها في زمن العدة .

#### ٤- وسيلة موضوعة للمباح وقد تفضي إلى مفسدة ومصلحتها أرجح من مفسدتها .

ومثالها : النظر إلى المخطوبة ، والمشهود عليها ، وكلمة الحق عند  
ذي سلطان جائر ، ونحو ذلك .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قسم الذرائع إلى أربعة أقسام هي:-

#### ١- ذرائع تفضي إلى المفسدة غالباً .

٢- ذرائع تحتل الإفضاء إلى المفسدة وتحتل عدم  
الإفضاء إلى المفسدة ، ولكن الطبع متفاض  
لإفضائها إلى المفسدة .

٣- ذرائع تفضي إلى مفسدة راجعة على ما فيها من  
مصلحة .

٤- ذرائع تفضي إلى مصلحة راجعة على ما فيها من  
مفسدة .

### ومن خلال عرض أقسام الذرائع عند ابن القيم وشيخ الإسلام رحمهما الله - يتضح ما يلي :-

١- أن ابن القيم - رحمه الله - جعل القسم الأول من الذرائع ما كان  
وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة ، وقد جعل هذا القسم  
ضمن أقسام الذرائع لأنه يرى أن كل وسيلة تفضي إلى مفسدة  
فإنها تسمى ذريعة ، وهذا جاري على تعريفه حيث أنه عرف  
الذرائع على مفهومها العام الذي ينظر إلى كل وسيلة تفضي إلى  
شيء فإنها تسمى ذريعة سواء أكانت هذه الوسيلة محرمة في أصلها  
أم مباحة وكانت مقصداً في التحريم أو غير مقصد .



أما شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فلم يدرج هذا النوع في مسمى الذرائع لأنه اقتصر في حديثه على الذرائع بمعناها الخاص ويفهم هذا من خلال تعريفه الاصطلاحي للذرائع ، وكذلك قد بين شيخ الإسلام أن هذا النوع لا يسمى من الذرائع بشيء بل يسمى سبياً أو مقتضى<sup>(١)</sup> .

٢- أما القسم الثاني عند ابن القيم - رحمه الله - : فنظر فيها إلى قصد المتذرع فإن كان يقصد الوصول إلى المحرم عن طريق الوسيلة المباحة فإنه يمنع ذلك ويحرمه ، وذلك منعاً للحيل .  
أما شيخ الإسلام - رحمه الله - فقد منع كل ذريعة يقصد فيها التحايل على شرع الله تعالى ؛ فمنع الذريعة التي يحتال بها على الربا كالجمع بين البيع والسلف فإنها تكون ذريعة إلى الربا ، وكذلك تكون ذريعة للتحايل للوصول إلى الربا ، وكذلك منع شيخ الإسلام فعل المباح إذا قصد به الفاعل التحايل على شرع الله تعالى ؛ كمن باع شيئاً من النصاب قبل تمام الحول للهروب من الزكاة ، وهذا ظاهر في كلام ابن تيمية عندما فرق بين الذريعة والحيلة<sup>(٢)</sup> .

٣- أما القسم الثالث عند ابن القيم - رحمه الله - : وهي الوسيلة المباحة التي تفضي إلى المفسدة غالباً ومفسدتها أكبر من مصلحتها - فابن القيم يشير هنا إلى أن هذه الوسيلة المباحة التي تؤول إلى هذه المفسدة إن صاحبها قصد الفاعل للمفسدة فإنها تصبح ذريعة وحيلة في آن واحد ، وإن كانت بلا قصد للفاعل فهي من باب الذرائع فقط ، وهذا القسم وضع ابن القيم أنه يرى فيها مآل الذريعة بحسب ما تفضي إليه من مصلحة أو مفسدة .  
وأما شيخ الإسلام فقد أشار إلى هذا الأمر عند ذكره القسم الأول ، والثاني من أقسام الذرائع التي كانت نظرته فيه متجهة إلى المآل ، وذكر فيه أن الذريعة إذا كانت تفضي غالباً إلى مفسدة فهي تسد ، وكذلك إذا كانت قد تفضي إلى مفسدة ومصلحة ولكن الطبع متقاض على إفضاؤها للمفسدة فإنها تسد .

(١) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٣ / ٢٥٧ .

(٢) - انظر : مجموع الفتاوى مج ٣ / ٢٥٧ ص ٣١٧ من هذه الرسالة .

وما أشار إليه ابن القيم من أن القصد إلى التحايل إذا صاحب الوسيلة المباحة التي تفضي إلى المحرم أو المفسدة فقد أوضحت رأي شيخ الإسلام في ذلك عند علاقة الذرائع بالحيل .<sup>(١)</sup>

٤- وأما القسم الرابع عند ابن القيم : فهي الوسيلة المباحة التي تفضي إلى المفسدة ولكن عند النظر يتضح أن المصلحة تفوق المفسدة فهذا القسم تفتح الذريعة فيه ولا تسد بل الشرع أتى بذلك وأمر به بحسب إفضائه إلى المصلحة ، ويشير ابن القيم - رحمه الله - في هذا القسم إلى وجوب النظر إلى الموازنة بين المصلحة والمفسدة التي يؤول إليها الفعل المباح .  
وأما ابن تيمية - رحمه الله - فقد ذكر في القسم الثالث والرابع أن الذريعة إذا أفضت إلى فعل يشتمل على مصلحة ومفسدة فإنه قد بين في القسم الثالث الذي تترجح فيه المفسدة على المصلحة بوجوب السد فيه ، وكذلك بين في القسم الرابع الذي تترجح فيه المصلحة على المفسدة بوجوب فتح الذريعة فيه . فإنه نظر إلى مقدار المصلحة أو المفسدة المتحصلة من هذه الذريعة فإن فاقت المصلحة المفسدة لم تسد هذه الذريعة وإن كانت العكس وجب سبب سدها .

وقد تحدث شيخ الإسلام عن الموازنة بين المصالح والمفاسد حديثاً مباشراً وأطال فيه ووضح فيه ضوابط هامة ولم يكتفي بالإشارة إلى ذلك كما صنع ابن القيم فيما اطلعت عليه .

٥- ويامعان النظر في أقسام الذريعة عند ابن القيم وشيخ الإسلام - رحمهما الله - يتضح أن ابن القيم كان أكثر نظره في الذرائع إلى المال وذلك واضح في القسم الأول ، والثالث ، والرابع ، ولا يعني ذلك إغفاله تماماً لجانب القصد فإنه ظاهر في كلامه في القسم الثاني . أما ابن تيمية فكانت نظره في تقسيماته للذريعة إلى المال ، وأما ما يتعلق بالقصد فقد وضحه في حديثه عند الفرق بين الذريعة والحيلة .

٦- يتضح أيضا أن ابن القيم وابن تيمية -رحمهما الله- كانا لهما نظرة واحدة في سد الذرائع إذ قصد الوصول في الذريعة إلى الأمر المحرم ، وهذا الاتفاق بينهما جار على أصل اهتمامهما في منع الخيل والرد على من قال بجوازها وذكر سد الذرائع كأحد الأدلة الشرعية التي تدل على منع التحايل في شرع الله<sup>(١)</sup> .

٧- من خلال عرض أقسام ابن القيم وابن تيمية -رحمهما الله- للذرائع يتضح أن ابن القيم كان حديثه عن الذرائع وتأصيله لها فيه نوع إجمال ، ولم يفعل كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية من التفصيل والتوسع في ذكره للذرائع ، وما يخرج عنها وما يدخل فيها ، والتفريق بين الذرارة وما اشتبه بها كالسبب والحيلة .

### ثالثاً : المقارنة بين استدلال ابن القيم وشيخ الإسلام -رحمهما الله- على القاعدة ♦

من خلال المقارنة بين الأدلة التي ساقها ابن القيم -رحمه الله- للاستدلال على وجوب العمل في هذه القاعدة ، والأدلة التي ساقها ابن تيمية -رحمه الله- لهذه القاعدة يظهر أن ابن القيم توسع في الاستدلال على هذه القاعدة حيث بلغت أدلته تسعة وتسعين ذليلاً حيث قال : (( ولنقتصر على هذا العدد الموافق لأسماء الله الحسنى التي من أحصاها دخل الجنة ، تفاؤلاً بأنه من أحصى هذه الوجوه ، وعلم أنها من الدين ومن عمل بها دخل الجنة ؛ إذ قد يكون اجتمع له معرفة أسماء الرب تعالى ومعرفة أحكامه ))<sup>(٢)</sup> .

أما شيخ الإسلام فقد دلل عليها بثلاثين وجهاً مما حضر لديه ونص على أنها من الكتاب أو السنة أو مما اتفق عليه وأثر عن الصدر الأول وشدع عنهم<sup>(٣)</sup> .

(١) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٥ ن وإغاثة اللفهان ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) - انظر : إعلام الموقعين مج ٣ / ص ٢٠٨ .

(٣) - انظر : الفتاوى الكبرى مج ٣ / ص ٢٦٥ .

## **المطلب الثاني**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند المقرئ**

**وضابطها عند شيخ الإسلام ابن تيمية •**

## المطلب الثاني

### الفرق بين ضابط سد الذرائع عند المقرئ وضابطها عند شيخ الإسلام ابن تيمية •

يعتبر الإمام المقرئ - رحمه الله - من العلماء المجتهدين في المذهب المالكي ، وقد تحدث عن الذرائع ، فيبدأ بتعريف الذريعة بمعناها العام فقال : (( الذريعة : الوسيلة إلى الشيء ))<sup>(١)</sup> ، وذكر الحكمة من سدها وهي : (( حسم وسائل الفساد دفعا له ))<sup>(٢)</sup> ، ثم ذكر أقسام الذريعة فقسمها إلى ثلاثة أقسام هي<sup>(٣)</sup> :-

١- الذرائع القريبة جدا ولا معارض معتبرة إجماعاً ، كحفر بئر في الطريق •

٢- الذرائع البعيدة ملة إجماعاً ، كزراعة العنب •

٣- الذرائع التي بين القريبة والبعيدة ، كبيع الآجال فهي معتبرة عند مالك - رحمه الله - وملغى عند الجمهور •

وقد أشار الإمام المقرئ - رحمه الله - إنه لا بد من ضبط القاعدة في الجزء المختلف فيه فلا يقال : لا تخص الآجال عند المنع لعللة قهمة التوصل بها إلى الربا ، وكأنه يشير - رحمه الله - إلى اعتبار المال ، وعدم النظر إلى القصد في مثل هذه العقود فإن كان البيع يؤول إلى الربا مُنْع سواء قصد المتبايعان ذلك أو لم يقصدها<sup>(٤)</sup> •

وكذلك ذكر أن الوسيلة تتبع المقصد فإذا سقط اعتبار المقصد تسقط الوسيلة تبعاً لذلك ، وكذلك ذكر أن المصلحة الغالبة تقدم على المفسدة النادرة ولا تترك لها ، وكأنه - رحمه الله - يشير إلى الموازنة بين مقدار المصلحة والمفسدة التي تفضي إليها الوسيلة ، ولا اعتبار للوسيلة إلا بحسب

(١) - انظر : القواعد للمقرئ مج ٢ / ص ٤٧١ •

(٢) - انظر : المرجع السابق نفس المجلد والصفحة •

(٣) - انظر : المرجع السابق مج ٢ / ص ٤٧٢ •

(٤) - انظر : المرجع السابق نفس المجلد والصفحة •

المقصد التي تفضي إليه ، ولا اعتبار إلى المفسدة إذا رجحت عليها  
المصلحة .<sup>(١)</sup>

وبالنظر في كلام المقرّي - رحمه الله - في الذرائع يظهر قربه من كلام  
القرافي - رحمه الله - ، وأنه قد أخذ عنه الكثير في حديثه عن الذرائع ، بل  
يعتبر كتاب " الفروق " للقرافي - رحمه الله - من أهم المصادر التي رجع  
إليها المقرّي في تأليف كتابه " القواعد " واستفاد منه كثيراً<sup>(٢)</sup> .

وبناء على ذلك فإن ما قيل في مقارنة ضابط سد الذرائع عند القرافي ،  
وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله - يكفي عن إعادة المقارنة بين ضابط  
سد الذرائع عند المقرّي وشيخ الإسلام ابن تيمية ، حيث أنه لا يظهر لي  
فائدة في إعادة الكلام في هذا الموضوع مرة أخرى . والله أعلم .

(١) - انظر : المرجع السابق مج ١ / ص ٢٤٢ ، ص ٢٩٤ ، ص ٣٢٩ ، ص ٣٣٠ .

(٢) - أفاد ذلك فضيلة الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد محقق كتاب القواعد للمقرّي انظر القواعد  
للمقرّي مج ١ / ص ١٥٦ .

### **المطلب الثالث**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند الشاطبي**

**وشيخ الإسلام ابن تيمية**

### المطلب الثالث

## الفرق بين ضابط سد الذرائع عند الشاطبي وضابطها عند شيخ الإسلام ابن تيمية

=====

يعتبر الإمام الشاطبي - رحمه الله - من العلماء المحققين ؛ وكان له اعتناء خاص بمقاصد الشارع ، وقد فصل الحديث عنها في كتابه الموافقات ، ولقد جاء ذكر الذرائع عنده ضمناً فيما أطلعت عليه في موضعين من هذا الكتاب .

**الموضع الأول : في المسألة الخامسة من القسم الثاني**  
، وهي (( جلب المصلحة ؛ أو دفع المفسدة  
إذا كان الفعل مأذوناً فيه ))<sup>(١)</sup>

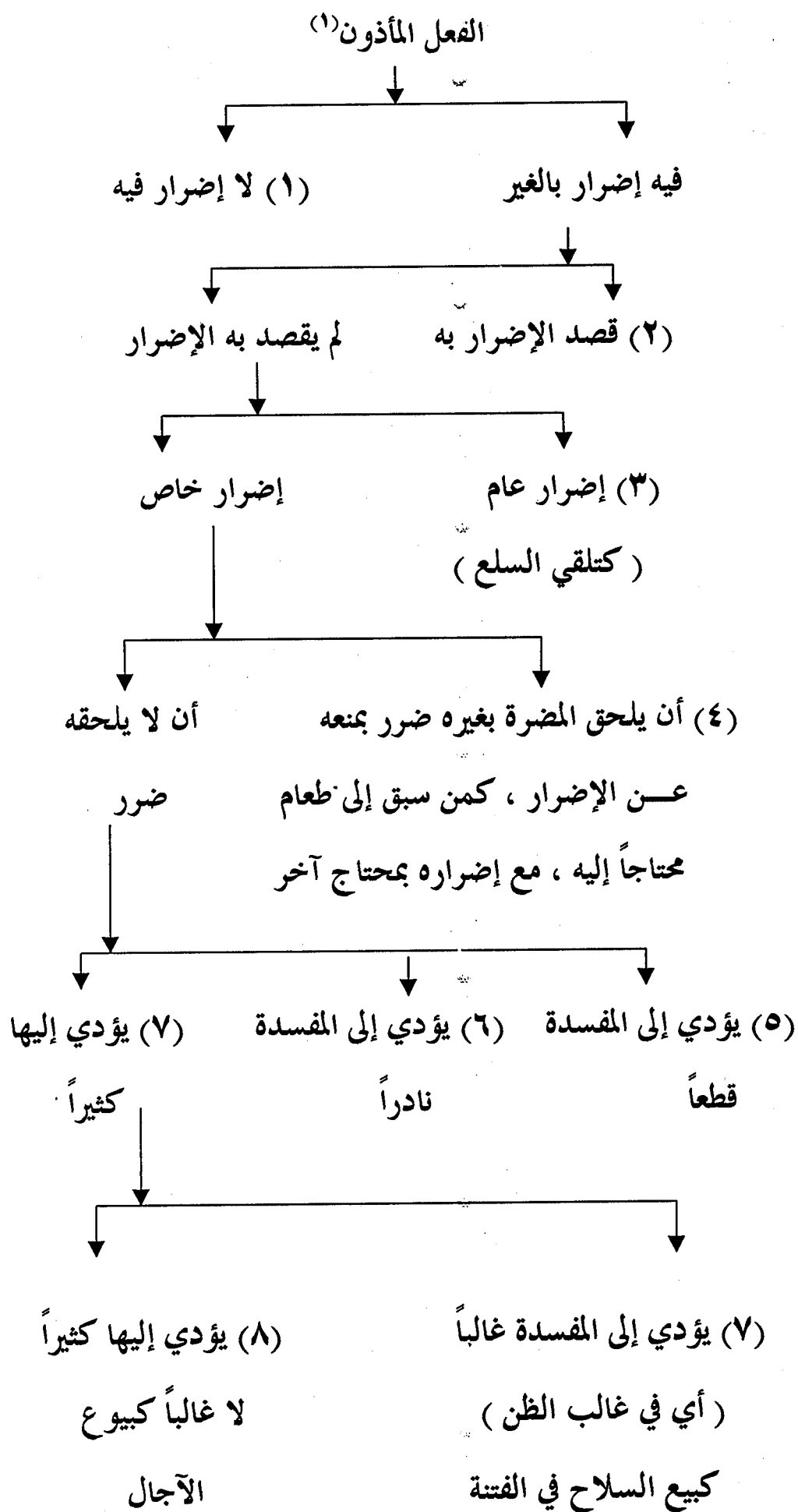
**والموضع الثاني : في المسألة العاشرة من القسم**  
**الخامس ، وهي (( النظر في مآلات**  
**الأفعال مقصود شرعاً ؛ كانت الأفعال**  
**موافقة أو مخالفة ))**<sup>(٢)</sup>

فكان حديثه في الموضع الأول : عن بيان مقاصد المكلف ، وهو القسم الثاني من كتابه الموافقات ، وكانت المسألة الخامسة في هذا القسم عن جلب المصلحة ودفع المفسدة إذا كان الفعل مأذوناً فيه - أي جلب المصلحة أو دفع المفسدة للمكلف ، وقسم هذه المسألة إلى ثمانية أقسام هي كالآتي :-

(١) - انظر : الموافقات مج ٢ / ص ٣٤٨ وما بعدها .

(٢) - انظر : المرجع السابق مج ٤ / ص ١٩٤ وما بعدها .





(١) - انظر المرجع السابق مج ٢ / ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وأيضا : نظرية الضرورة الشرعية حدودها

وضوابطها ص ٢٧٠ .

وكان النظر في الأقسام الثمانية إلى الضرر الذي يقع على الغير عند الجلب أو الدفع ، واستدل على عدم جواز وقوع الضرر على الغير بأصل سد الذرائع في القسمين السابع والثامن من الأقسام التي وضعها في هذه المسألة ، وكان ذكره للذرائع كذكره لأي دليل يستدل به على جواز الجلب أو الدفع أو منع ذلك فاستدل بالمصالح ، وقاعدة الضرر يزال وغيرها ، ولم يفرد حديثاً خاصاً عن الذرائع يبين فيه أقسام الذريعة ؛ أو تفصيل القول فيها ؛ أو الاستدلال عليها إنما كان الحديث عنها ضمناً وكسائر الأصول التي يستدل بها لا لها ، وما ذكر من الأدلة على أصل سد الذرائع كان من باب الاستطراد في حديثه في القسمين السابع والثامن ؛ لأنهما مما يسوغ فيه الخلاف فرأى ذكر الأدلة على وجوب العمل بهذا الأصل وبيان حجيته منه ، وليس الكلام على ما ظنه كثير من الباحثين - كالبرهاني<sup>(١)</sup> ، والدكتور صالح المنصور<sup>(٢)</sup> ، والدكتور محمود حامد عثمان<sup>(٣)</sup> ، والشبيلي<sup>(٤)</sup> - أن هذه الأقسام هي أقسام سد الذريعة عند الشاطبي - رحمه الله - .

حيث إن البرهاني عند ذكره لأقسام الذرائع ذكر أن الشاطبي - رحمه الله - قد قسم الذريعة إلى ثمانية أقسام . بحسب ما يلزم عنها من أضرار تلحق العامل بها ، أو غيره .

أما الدكتور صالح المنصور ، وحامد عثمان ، والشبيلي ، فإنهم أخذوا من الأقسام الثمانية التي وضعها الشاطبي السابق ذكرها ، الأقسام الأربعة الأخيرة ، وذكروا ، أن هذه الأقسام هي أقسام سد الذرائع عند الشاطبي ، ولم يوضحوا ؛ أن هذه الأقسام مأخوذة من أصل الأقسام الثمانية التي وضعها الإمام الشاطبي - رحمه الله - للفعل الذي يكون فيه مصلحة للنفس ومضرة بالغير<sup>(٥)</sup> .

(١) - انظر : سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) - انظر : أصول الفقه وابن تيمية مج ٢ / ص ٤٨٦ .

(٣) - انظر : قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي ص ١٠١ وما بعدها .

(٤) - انظر : سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية ص ٥٠ - ٥١ .

(٥) - انظر : الموافقات مج ٢ / ص ٣٤٨ .

والذي يظهر لي أنهم حاولوا أن يستنبطوا من كلام الشاطبي -رحمه الله- في هذا الموضع أقسام سد الذرائع عنده ، وهذا استنباط جانبيه الصواب ، لأن الأمر ليس كما فهموا لأنه عند تدقيق النظر نرى أن الإمام الشاطبي -رحمه الله- كان مقصده الموازنة بين مصلحة نفع النفس ، ومفسدة مضرة الغير ، ولم يقصد فيما يظهر لي الحديث عن أصل سد الذرائع ابتداءً ، ولكن ما ذكروه هو من باب الضرر الذي يجب أن يسد باب الوصول إليه ، لأن سد الذرائع أعم مما ذكره هنا ، لأن الشرع أمر بسد الذريعة في طريق كل مفسدة سواء كانت هذه المفسدة توقع الضرر بالغير ؛ أو بالنفس في جانب الدين أو الدنيا ، وهو هنا لم يقصد الحديث عن ذلك .

**وأما الموضع الثاني :** فكان حديثه عن المآلات في باب الاجتهاد ، وبين أن من مسائل الاجتهاد النظر في مآلات الأفعال ، فذكر أن عمل المجتهد هو النظر في الفعل الصادر عن المكلف وما يؤول إليه ذلك الفعل من المفسدة أو المصلحة ، واستدل بعد ذلك على صحة النظر إلى المآلات بالعقل والشرع بأدلة عامة وخاصة ، ثم ذكر أن هذا الأصل يبنى عليه قواعد ومنها قاعدة سد الذرائع ، فعرفها ، ومثل لها ، وحصر الخلاف مع الإمام الشافعي -رحمه الله- في هذه المسألة وحدد نوع الخلاف في ذلك : وهو أن الإمام مالك -رحمه الله- يتهم بظهور فعل اللغو ، وهو دال عنده على القصد إلى الممنوع .

أما الشافعي فإنه لا يعتبر ذلك .<sup>(١)</sup>

فيظهر بهذا العرض أن الإمام الشاطبي -رحمه الله- لم يتحدث عن الذرائع حديثاً مستقلاً ، وقد استنتجنا منه الأتي :-

١- أن الإمام الشاطبي -رحمه الله- عرّف الذريعة .

٢- إن سد الذرائع عند الشاطبي يقوم اعتباره على نظريتي المال والقصد .

٣- أن الإمام الشاطبي يرى أن الفعل المأذون به  
ويؤول إلى المفسدة ويكثر فعل الناس له بمقتضى العادة ؛ أو  
يقصدونه لما فيه من المحرم فإنه يرى سد الذريعة في ذلك .

### **وبالمقارنة بينه وبين شيخ الإسلام يظهر ما يلي :-**

١- أنهما اتفقا في تعريف الذريعة بالمعنى الخاص ، على  
اختلاف في الألفاظ والقيود .

٢- إنهما اتفقا في الأساس الذي بني عليه سد الذرائع .

٣- إن ما ذكره الإمام الشاطبي في سد الذريعة التي تؤدي  
إلى المفسدة كثيراً بمقتضى العادة ؛ أو بقصد المفسدة ، يقرب إلى  
ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في القسم الثاني وهو : ذرائع  
تحتل الإفشاء وتحتل شتم الإفشاء إلى المحرم ، ولكن الطبع  
متقاض لإفنائها إلى المحرم .

وبذلك يتضح أن شيخ الإسلام كان حديثه عن الذرائع أشمل ، وأوسع  
، وأكثر تعقيداً وضبطاً منه . والله تعالى أعلم .

### **المبحث الثالث**

**الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية  
والمحدثين •**

### المبحث الثالث

## الفرق بين ضابط سد الذرائع عند ابن تيمية والمحدثين •

بعد الإطلاع على كتابات المحدثين عند حديثهم على قاعدة "سد  
الذرائع" ظهر لي : أنهم لم يعدوا عن نقل كلام العلماء المتقدمين في هذا  
الموضوع ، وإخراجه بأسلوب علمي حديث ، وترجيح ما يرونه راجحاً من  
أراء العلماء عند حديثهم عن هذا الأصل •

ولم أقف أيضاً لهم على كلام جديد في هذا الموضوع كتقسيمات  
للذريعة ، أو تأصيل لهذا الموضوع لم يأت به أحد قبلهم ، فلذا لا أجد من  
المناسب عقد مقارنة بين ما نقلوه وذكره في بحوثهم عن سد الذرائع مع ما  
ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك •

